هذا كتاب غاية الأماني في شرح تصريف الزنجاني لمولانا حسين دده

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي صرّف الإنسان إلى أبنية مختلفة لتصيير مصادر الأفعال
منها الغد ومؤتلفة، وشرح بيده فؤاد من تصدّر من نظر في وجوه
تصريفه، وفتح أبواب الوصول لمن كان قصده صحيحا وفعله مجردا
سالما من شوائب نقصه وتضعيفه، حمدا لا ينقطع عدده، ولا ينفد
مدده، بجملات تعد الكافية، وموجبات منية الشافية، وشرائف
الصلوات، ولطائف التسليمات، على مفتاح كل معسور، ومصباح
كل ديجور، سيدنا محمد المنصوب أساس بنيته على الآيات البينات المجموم
إلى علوم تستر شرائف المعراج والمقامات، المفتوح عليه أبواب الهداية
والدرايات، المكسور بظهور دينه ظهور الكفرة والعصاة، وعلى آله المنصوب
علم كمالهم على المدح، وعلى أصحابه الجازمين من الله بالفتح، ما تحركت الحروف
وانقلبت، أو سقطت الحركات وانسلبت، أما بعد فيقول العبد الضعيف
الذليل، حسين بن إبراهيم بن حمزة بن خليل، وفقه الله الملك الجليل لمرضيه
وجعل حاله في المستقبل خيرا من ماضيه، لما رأيت المختصر الذي صنفه
الإمام الهمام، الفاضل القمقام، زبدة الفضلاء، قدوة الكملاء، عز الملة
والدين، زين الإسلام والمسلمين، أبو الفضائل عبد الوهاب بن إبراهيم
الزنجاني، أسعدهما الله تعالى بفوز الأماني، في التصريف مشتملا جامعا
لفوائده المشهورة، حاويا بالزوائد المعتبرة بعبارات موجزة فائقة،
وألفاظ موثقة رائقة، فصار كمشكاة فيها مصباح بل كأفق يظهر منها الصباح
سألني جمع كثير من الأصحاب وجم غفير من الطلاب أن أكتب عليه شرحا
ينطوي على زبدة أفكار المتقدمين، ويحتوي على عمدة أنظار المتأخرين
مع زوائد فوائد اقتنصتها بسهام النظر الصائب، وقلائد من فرائد نظمتها
بأيدي الفكر الثاقب، فقلت لهم إني مشغول بما هو أهم، وما الغاية بذا
والعاقل من الغفلة، ونودي الرحيل الرحيل، ولما رددت رد سؤالهم وعدم

اجابة

اجابة أقوالهم، نادى في سري ألم تر أنهم أيتام سائلون وأولي العلم والتعليم محتاجون
ألم يجدك ربك يتيما فآوى، ألم يجدك ضالا عن سنن الحق فهداك، فأما اليتيم فلا
تقهر بالإعراض، وأما السائل الصدق فلا تنهر بالأغراض، وأما بنعمة ربك
فحدث بشكر وما أعطيته فأظهره بقول ذكر، وأما العلم فلا تكتمه عنهم وقد
بعدك ... عند ... العوائق وأمواج همومها وتلاطم العلائق وأفواج غمومها
وبمقاساة الأحزان ومعاداة الزمان فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر
الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد، فإن يشأ الله يجعل أفئدة من الناس
تهوي إليه ويرزقهم من ثمراته ● خاضعين أعناقهم لديه، وإن يشأ يختم
على قلوبهم وأبصارهم غشاوة فهي كالحجارة أو أشد قسوة فلا يكادون
يفقهون حديثا، وإن تلوت عليهم آياته وحديثا فالله الملك الغفار يفصل بيننا
ويختار، وسميته غاية الأماني في شرح تصريف الزنجاني، والمرجو والمأمول
من ألطاف العلماء العظام، والمتوقع والمسؤول من أعطاف الفضلاء الكرام، إذا
وقفوا على العثرة والخلل، وعلى الهفوة والزلل، أن يصلحوا ما يرون من الخطأ
والخطل، وأن يحضروا قلوبهم أن الجواد قد يكبو، وأن الصارم قد ينبو،
والنار قد تخبو، وأن الإنسان محل النسيان، والحال أن ذلك كلام من خربه الدهر
بالبؤس والبأساء، وجرعه سلافة الغموم كأسا فكأسا، وما أصدق ابن عبد الكريم
البردي حيث قال: ولولا المرء يبدي بالهموم فضيلة، ولولا الشمس تبدو إذ يحول
غمام، وإلى الله أتضرع في أن ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق
العناد ناكبون، وغرضهم تحصيل الحق المبين، لا تصوير الباطل بصورة اليقين،
وأن يشفعوني بصالح الدعاء، ويشكروا إلى ما عانيت في هذا التأليف من
الكد والعناء، ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما أرجو
من الثواب الجزيل في الآجل، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، اعلم
أن المؤلف الفاضل والمصنف الكامل تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة
جنانه قد كتب بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء اقتداء بأسلوب كتاب
رب العالمين وعملا بقول رسوله الأمين أول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم
فإذا كتبتم كتابا فاكتبوها أوله وهي مفتاح كل كتاب أنزل، وما أحسن قول الشاعر
لئن كانت الأجساد منا تباعدت وشطت بنا الأيام عن منزل القرب فإننا

بقلبي انما كنت حاضرا كانك بسم الله في اول الكتب وقال ابو الليث السمرقندي
في صدر تفسيره كان النبي عليه السلام يكتب باسمك اللهم فلما نزلت سورة
هود بسم الله مجريها ومرسيها كتب بسم الله فلما نزلت سورة بني اسرائيل
ادعوا الله او ادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزلت سورة النمل
انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم كتب بسم الله الرحمن الرحيم واختلف
في كتابتها في امام الشعر كتاب الدراية في معرفة الرواية قال بعضهم لا تكتب
البسملة في اول دواوين الشعر وترد بقوله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم
مفتاح كل كتاب انزل واذا اراد الطالب كتابة ما سمع بدأ فكتب بسم
الله الرحمن الرحيم وقال ابن رجب والاظهر كتابتها اذا كان الشعر حسنا
او مباحا فان الشعر كما قالت عايشة رضي الله عنها كلام فحسنه حسن وقبيحه
قبيح فاما تقدير قوله بسم الله فابتدائي في هذا التاليف كائن او كائن بسم الله
وهذا عند البصريين وقال الكوفيون تقديره بدأت او ابدأ فيه بسم الله كان
المسافر اذا ارتحل يقول بسم الله كان المعنى بسم الله ارتحالي او ارتحل وكذلك
الذابح والاكل وكل فاعل يبتدئ في فعله بسم الله كان مضمرا ما يجعل التسمية
مبدأ له ذكره الفاضل الآمدي قال مولانا دده وهو اعني قول الكوفيين المشهور
في التفاسير والاحاديث ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل متاخرا له
مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر بسم الله اقرا او بسم الله احل او بسم الله
ارتحل ويؤيده الحديث باسمك وضعت جنبي واصله باسم الله بالالف ولكن
حذف الالف من الخط لكثرة الاستعمال قال ابن طولون ولحذفها شروط وهي
ان يضاف بسم الى الله فان اضيف الى اسم من اسماء الله تعالى غيره كقولك باسم
الرب وباسم الرحمن وان يكون بجار لاسم الباء فان اتيت بحرف سواها كقولك
لاسم الله حلاوة في القلوب وليس اسم كاسم الله وان يكون المتعلق به باسم
محذوفا فان ابرزته كقولك ابدأ باسم الله او ابتدائي باسم الله كان اثبت
الالف فيهن ذكر الشرط الاول النووي والثاني ابن خالويه والثالث الحريري
في درة الغواص في اوهام الخواص وسبب ذلك قلة الاستعمال في هذه
المواضع الثلاثة انتهى اقول الامر كما ذكره والشان على ما سطر لكن في التركيب
ركاكة تعرف بالتامل فان قلت فلم حذف في بسم الله دون الله والرحمن الرحيم

مطلب هل تكتب البسملة في دواوين الشعر

فيه رد على ابن خالويه

وان

وان لم يكتب في القران الا بهاء مع انها في الجميع همزة وصل فالجواب ان خطين
لا يقاسان خط المصحف وخط العروضيين قال عبد الله بن درستويه و
طولت الباء لتكون كالعوض عن الالف وقيل ليكون افتتاح كتاب الله بحرف
معظم وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يقول لكتابه طولوا الباء واظهروا
السين وفرجوا بينها ودوروا الميم تعظيما لكتاب الله تعالى ثم كتبت في غيره
كذلك تاسيا به ذكره في ابقاء العهد في بيان الحمد قال الهداني في شرح الفصوص
قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم اين ذهبت الف الرحمن قال سرقها الشيطان
وامر بتطويل باء بسم الله تعويضا عنها انها اشارة الى احتجاب الربوبية الالهية
في الرحمة الانتشارية وظهورها في الصورة الانسانية بحيث لا يعرفها
الا اهله ولهذا انكرت في الوضع وقد ورد في الحديث ان الله تعالى خلق ادم
على صورته فالذات محجوبة بالصفات والصفات بالافعال والافعال بالاكوان
والاثار قال الفاضل القرامانى قيل معنى قوله بسم الله يعني بدأت بعون
الله تعالى وتوفيقه وبركاته فان قلت كيف اضيف الاسم الى الله والله
هو الاسم لان الاسم والمسمى واحد عند اهل السنة والجماعة قلت قيل الاسم
ههنا بمعنى التسمية هي التلفظ بالاسم فيكون تقديره بذكر الله ابتدائي وقيل
انه زائد كما في قول القائل داع يناديه باسم الماء اي بالماء فيكون تقديره
حينئذ بالله ابتدائي انتهى وانما قال بسم الله ولم يقل بالله لان التبرك
التبرك والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن قال الفاضل
البيضاوي والاسم عند اصحابنا البصريين من الاسماء التي حذفت
اعجازها لكثرة الاستعمال وبنيت اوائلها على السكون وادخل عليها
مبتدأ بها همزة الوصل لان من دابهم ان يبتدئوا والسلامة لغتهم من كل
لكنة وبشاعة ووصفها على غاية من الاحكام والرصانة بالمتحرك ويقفوا على
الساكن ويشهد له تصريفه على اسماء واسامي وسمي وسميت ومجي سمي
كهدى لغة فيه قال الشاعر والله اسماك سمى مباركا اثرك الله به ايثاركا
والقلب بعيد غير مطرد واشتقاقه من السمو لانه رفعة للمسمى وشعار له
ومن السمة عند الكوفيين واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل
ليقل اعلاله ورد بان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم

مطلب القائل الرحمن سرقها الشيطان

وسلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة ووصفها على غاية من الاحكام والرصانة

اعلم ان في اشتقاق الاسم على كلا التقديرين اشارة لطيفة لذوي التحقيق
رضي الله عنهم وذلك ان السائرين الى الله تعالى على قسمين مراد مقام
ومريد قائم فاما المريد القائم فكل اسم يقوم به لزمه الوصف به ظاهرا وباطنا
فيكون الاسم في حقه وسما لانه وسم مقامه فيكون ذلك ماخوذا من وسم
يسم وان كان مرادا يرتقي ودرجة المراد فان الاسماء ترقيه وهو ساكن
لاستغراقه في مشاهدة التجلي من معالي الاسماء فيسمو قدره عن السلوك
بالاسماء فيكون الاسم في حقه سموا ماخوذا من سما يسمو اذا علا كذا في
شرح الاسماء الحسنى للامام البوني قال الفاضل البيضاوي ومن لغاته
سم وسم قال بسم الله الذي في كل سورة سمه وقال بعض الافاضل
وفيه عشر لغات اسم بتثليث الهمزة وسم وسما وسمي بتثليث السين
فيهما والعاشر سمى بفتح السين والمد والله قال مولانا صدر الدين القونوي
في تفسير الفاتحة اعلم ان اسماء الله تعالى كلها مشتقة بالاتفاق الا لفظ
الله فانه يختلف فيها فعند الخليل واحمد وتابعيه وعند اكثر الاصوليين
والفقهاء انها علم لذات واجب الوجود وليس بمشتق لانه لو كان مشتقا لكان
كليا فلا يكون قولنا لا اله الا الله مفيدا للتوحيد فيلزم ان لا يدخل الكافر
في الاسلام بقوله لا اله الا الله كما انه لا يدخل في الاسلام باتفاق اهل الحل
والعقد بقوله لا اله الا الرحمن وهو خلاف الاتفاق ولانه ورد في
القرآن هل تعلم له سميا فان هذا الاستفهام للانكار اي لا يطلق اسمه
على احد غيره وليس المراد من الاسم ههنا اسم الصفة والا لزم الكذب
فيكون المراد به اسم العلم وليس ذلك الا لفظ الله لانه يعرف جميع اسمائه
تعالى به وهو لا يعرف باسم من اسمائه مثلا يقال الرحمن الرحيم الملك القدوس
السلام المؤمن اسماء الله تعالى ولا يقال الله اسم رحمن او اسم رحيم ولانه
يوصف ولا يوصف به واما قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذي
له ما في السموات وما في الارض على تقدير قراءة جر اسم الله فلانه عطف
بيان لا لانه صفة مثل قولك مررت بالعالم الفاضل الكامل زيد ولانه
لا بد له من اسم يجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه
ولان مقتضى الترتيب العقلي ان يذكر اولا الذات ثم يجري عليه الصفات

مطلب يعرف فيه الاختلاف والاشارة اللطيفة في اشتقاق الاسم

مثل

مثل زيد الفقيه الاصولي النحوي وعند بعضهم ان لفظ الله وصف مشتق
ليس بعلم لكنه لما غلبت عليه بحيث لا يستعمل في غيره فصار كالعلم مثل
الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف
به وعدم تطرق احتمال الشركة فيه واحتج هذا البعض على ما ادعاه
بوجوه الاول قوله تعالى وهو الله في السموات فان قوله في السموات متعلق
بقوله الله فلو لم يكن صفة لما صح تعلق الجار به والثاني ان وضع العلم بازاء ذاته
تعالى فرع تعقله وحين لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك والثالث
ان العلم قائم مقام الاشارة والاشارة في حقه تعالى ممتنعة فالعلم ممتنع
والرابع ان العلم انما يصار اليه ليتميز به شخص عن شخص اخر يشبهه في
الحقيقة ولما كان هذا في حق الله تعالى ممتنعا كان العلم في حقه محالا و
الخامس ان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى
والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة في بيان الاشتقاق
واجيب عن الاول بان قولنا الله لما كان علما للذات المتصف بصفات
الكمال فكان فيه معنى هذه الصفات فتعلق الجار بهذا الاعتبار وعن
الثاني بانه لا نزاع في وقوع تعلقه بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية
والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما الممتنع تعلقه بكنه
حقيقته وهو غير لازم في وضع العلم على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع
مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان الواضع مطلقا
او واضع هذا الاسم الحق فيعلم غيره بالالهام او الوحي فلا وعن الثالث
انه لا حاجة في العلم الى كون المسمى مشارا اليه بالحس ام لا فقيامه مقام الاشارة
ليس بهذا الاعتبار وعن الرابع بمنع قوله ان العلم انما يصار اليه ليتميز مستندا
بان هذا ليس بشروط في العلم وعن الخامس بان وجود مصحح اعتبار الشيء لا
يستلزم اعتبار ذلك الشيء تامل فيه ثم ان القائلين بان لفظ الله اسم مشتق
اختلفوا في اشتقاقه فقال بعضهم انه مشتق من اله الاهة بمعنى عبد عبادة
قال في الصحاح اله بالفتح الاهة اي عبد عبادة لانه هو المعبود على الاطلاق
وكل من سواه يعبده بقدر استحقاقه لقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده
ولكن لا تفقهون تسبيحهم وقوله ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن

مطلب العلم ممتنع في حق الله تعالى

ح

عبدَ او قال بعضهم من أَلِهتُ الى فلان اى اسكنت اليه لان الارواح
تسكن الى معرفته والقلوب تطمئن بذكره الا بذكر الله تطمئن القلوب
وقال بعضهم من وَلِهَ فى الشئ اذا تحير فيه وتخبط عقله لان العقول
تتحير فى معرفته لان كل ما يتخيله الانسان او يتصوره فهو بخلافه فعلى
هذا اذا كان اصله ولاه قلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال
الضمة فى وجوه فقيل آله كاشاح ووشاح ويرده الجمع على آلهة دون اولهة
وقال بعضهم من اله اذا فزع من نزل عليه واٰلهه غيره اى اجاره فان العبد
يفزع اليه من كل المضار وهو يجير ولا يجار عليه وقال بعضهم من الالفصيل
اذا اولع بامه فى رباعة فان العباد مولهون مولعون بالتفرع اليه فى الشدائد
كقوله تعالى واذا مس الانسان ضر دعوا ربهم منيبين اليه بل فى كل الاحوال
لان الخير والراحة مطلوبان وهما لا يوجدان الا من الله فهم مولعون بالتفرع
اليه وانما بتحصيل الخير والراحة وقال بعضهم من لاه يلوه اى احتجب ومعنى كونه
محتجبا انه بكنه صمديته محتجب عن العقول ولا يجوز ان يقال الله تعالى محجوب لان
المحجوب مقهور والمقهورية حال العبد واما الحق فقاهر وجميع الاحتجاب صفة القهر
فالحق محتجب والخلق محجوبون وقال بعضهم من لاه اى ارتفع فانه تعالى
مرتفع عن مشابهة الممكنات ومناسبة المحدثات لان الواجب لذاته والكامل
لذاته ليس الا هو ثم انهم اختلفوا فى كيفية اشتقاق هذا اللفظ بحسب اللغة قال
الكوفيون اصل هذه الكلمة اله فادخلت الالف واللام عليها للتعظيم فصار
الاله فحذفت الهمزة بين اللامين استثقالا لكثرة جريانها على الالسنة فاجتمع
لامان فادغمت الاولى فى الثانية فقيل الله وقال البصريون اصلها لاه فالحق بها
الالف واللام فقيل الله واما القائلون بانها علم للذات فقد تخلصوا عن هذه المباحث
قال المحقق التفتازانى فى حاشية الكشاف اعلم انه كما تحيرت الاوهام فى ذاته
وصفاته فكذا فى اللفظ الدال عليه انه اسم او صفة مشتق او غير مشتق علم
او غير ذلك واعلم انهم اتفقوا على ان لفظ الله مختص بالله تعالى لا يطلق
على غيره وكذلك الاله المختص به تعالى وبعضهم يطلقون اسم الاله على غيره
تعالى اذا كان مضافا او نكرة اما المضاف فكقوله تعالى وانظر الى الهك الذى
ظلت عليه عاكفا واما النكرة فكقوله تعالى حكاية عن موسى اجعل لنا الها

كما

كما لهم الهة **الرحمن الرحيم** قال الفاضل الدوانى هما فعلان وفعيل من
رحم كغضبان من غضب فان قيل الرحمن صفة مشبهة فلا يشتق الا من فعل
لازم فكيف اشتق من رحم وهو متعد وكذا القول فى رحيم حيث عد صفة
مشبهة واما الرحيم فان جعل صيغة مبالغة كما نص عليه سيبويه فى قولهم
هو رحيم فلانا فلا اشكال فيه وان جعل صفة مشبهة توجه عليه السؤال قلنا
الفعل المتعدى قد يجعل لازما بمنزلة الغرائز فينقل الى فعُل بضم العين ثم
اللفظ يشتق منه الصفة المشبهة وهذا مطرد فى باب المدح والذم كما
نص عليه فى تصريف المفتاح والفائق وقال الفاضل القرامانى فى التوضيح
هما صفتان مشتقتان من الرحمة واختلفوا فيهما هل هما بمعنى واحد او بينهما
فرق فقيل هما بمعنى واحد مثل ندمان ونديم ومعناه ذو الرحمة ذكر احدهما
بعد الآخر تطميعا لقلوب الراغبين قال المبرد هو انعام بعد انعام وتفضل
وقيل بينهما فرق فالرحمن بمعنى العموم فان معناه العاطف على جميع خلقه
بالرزق لهم فى الدنيا لا يزيد فى رزق التقى لاجل تقواه ولا ينقص رزق
الفاجر لاجل فجوره والرحيم بمعنى العافى فى الآخرة مختص بالمؤمنين
ولذا قيل فى الدعاء يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة كذا فى معالم التنزيل
وقال فى الكشاف وفى الرحمن من المبالغة ما ليس فى الرحيم ولذلك قالوا
رحمان الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا فعلى ما ذكر فى الكشاف يكون عموم
الرحمن باعتبار عدم اختصاصه باحدى الدارين من الدنيا والآخرة و
خصوص الرحيم باعتبار اختصاصه بالدنيا بخلاف ما ذكر فى معالم التنزيل
فان عموم الرحمن فيه يكون باعتبار عدم اختصاصه ببعض المخلوقين
وهم المؤمنون خاصة وهو من الصفات الغالبة كالدبران والعيوق والصعق
لم يستعمل فى غير الله عز وجل كما ان الله من الاسماء الغالبة واما قول بنى
حنيفة فى مسيلمة الكذاب رحمان اليمامة وقول شاعرهم وانت غيث
الورى لا زلت رحمانا فمن باب تعنتهم فى كفرهم ذكره العلامة فى الكشاف
والفاضل الفنارى فى فتح العلام ومولانا صدر الدين القنالى فى تفسير
الفاتحة ومولانا دده فى حاشية شرح التفتازانى والفاضل القرامانى فى
التوضيح قال شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام ان المنع عن اطلاق الرحمن على غيره

مطلب معنى الرحمن والرحيم واشتقاقهما

مطلب كيفية اشتقاق لفظة الله

اطلاق الرحمن

اطلاق الرحمن على غير الله تعالى بعد ظهور الاسلام بخلاف الله فانه لم يجترئ
عليه احد قبله ولا بعده اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قاله مولانا
خسرو في الدرر والغرر هما اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من
علم والرحمن ابلغ من الرحيم منه لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وتختص
به تعالى لا لانه من الصفات الغالبة لانه يقتضي جواز استعماله في غيره تعالى بحسب
الوضع وليس كذلك بل لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وتعقيبه
بالرحيم من قبيل التتميم فانه لما دل على جلائل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول
ما خرج منها انتهى وما فيما قال ابن الجماعة في درج المعالي ان اختصاصه
به تعالى اذا كان معرفا بالالف واللام دون غيره واما ما قال المجد الانصاري
ان بعض اهل الضلال المتعمق في الكفر والضلال سمى بالله لولده فاحترق
لوقته فكلام ليس بمعتمد به ما وجدناه في المختصرات ولا في المطولات وقد
قال الله تعالى هل تعلم له سميا قال ابن خالويه اي هل تعلم له في السهل والجبل
والبر والبحر والمشرق والمغرب احدا اسمه الله غير الله فائدة قال الكرماني
نقلا عن ثعلب الرحمن اسم عجمي ولهذا انكرته العرب على ما جاء في القرآن من
قوله عز وجل واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال هو بالسريانية
الرخمن بالخاء المعجمة من فوق والصحيح انه عربي لوضوح الاشتقاق لا للسماع
خلافا للرازي قال ابن القشيري انما انكرته العرب لا لجهلهم بمعنى اللفظ بل
لجهلهم بوصفه فانهم كانوا يعرفون اللفظ قبل نزول القرآن ثم اعلم ان الرحمن
يكتب بالالف وانما حذفت في البسملة لكثرة الاستعمال ودخول لام التعريف
فحذفهم الالف في كل موطن خطاء كما صرح به الحريري في درة الغواص في اوهام
الخواص حيث قال وكذلك يكتبون الرحمن بحذف الالف في كل موطن وانما تحذف
الالف عند دخول لام التعريف واما اذا تعرى عنها كقولك يا رحمن الدنيا و
الآخرة فتثبت الالف فيه الحمد لله افتتح بعد التيمن بالتحميد اقتداء بالقرآن المجيد
وامتثال السنة واقتفاء الائمة قال استاذنا الفاضل الانصاري في شرح
ملتقى الابحر فان قلت الامتثال بحديثي الابتداء يحصل بمجرد ذكر البسملة والحمدلة
كيف ما كان ولا دخل فيه لتقديم احدهما على الآخر قلت الظاهر ان عطف كل واحد
من العلل المذكورة على الآخر مقدم على الحكم كانه قيل في افتتاح الكتاب على الوجه

المزبور

المزبور يوجد مجموع العلل المذكورة بخلاف افتتاحه بتقديم الحمد على التسمية
لانه وان وجد فيه الامتثال بالحديثين المذكورين لكن لا يوجد فيه الاقتفاء
بكتاب الله المجيد ولا يوجد الاقتفاء بالائمة ايضا فان قلت لا يمكن الامتثال
بحديثي الابتداء لان الابتداء بالشيء لا يكون الا في آن واحد غير منقسم فكيف
يمكن الامتثال بالحديثين في الابتداء امر ذي بال قلت ورود هذا الاعتراض
مبني على شيئين احدهما ان يجعل الباء في الحديثين لمجرد الصلة لقوله عليه
السلام لم يبتدأ وثانيهما انه يراد بالابتداء الابتداء الحقيقي غير المتجزي
اما اذا جعل الباء للملابسة والظرف المستقر حالا من ضمير ابتداء الكتاب كما
في دخلت عليه بثياب السفر او جعلت للاستعانة والظرف لغوا كما في كتبت
بالقلم او حمل الابتداء في الحديثين على الابتداء العرفي الممتد او حمل في احدهما
العرفي الممتد وحمل في احدهما على العرفي الممتد وفي الآخر على الاطلاق
او حمل في احدهما على الحقيقي وفي الآخر على الاضافي فلا يرد الاعتراض
بعدم امكان اي في الحديث الآخر الامتثال بالحديثين فان قلت الابتداء
باستعانة اسم الله لا يكون الا في زمان التلفظ بالحمد له ولا يخفى انه لا يمكن
اجتماعهما في زمان واحد فكيف يمكن الامتثال على تقدير الباء للاستعانة
وكذا الابتداء على الملابسة بالبسملة لا يكون الا بذكر البسملة على وجه يلابس
بلوغ المقصود بحيث لا يقع بينهما شيء آخر اصلا ولا يخفى انه لا يمكن ملابسة
المقصود بهما في زمان واحد فكيف يمكن الامتثال بحديثي الابتداء على
تقدير كون الباء للملابسة قلت هذا الاعتراض انما يرد اذا كان متعلق
الابتداء نفس البسملة والحمدلة واما اذا كان متعلق الابتداء هو المقصود
وهو امر ذو بال كما هو مقتضى كون الباء للاستعانة فلا يرد اذ لا يتصور
التدافع والتنافي بين الامور المستعان بها مثلا اذا اراد انسان ان يبتدئ
بشيء يجوز ان يستعين بالغاشي ثم يبتدئ بالمقصود في آن واحد بعد
حصول تلك الاشياء وان كان في ازمنة كثيرة هذا تقدير ان يكون الباء
للاستعانة واما اذا كان الباء للملابسة يمكن بالحديثين الامتثال ايضا بان
يجعل احدهما جزءا من المقصود والآخر خارجا عنه فيكون ان الابتداء ان
التلبس بان يكون ان الابتداء انا ملابسا بالبسملة والحمدلة بان يكون هذا

الآن آخر البسملة واول الحمد لله هذا على تقدير كون الحمد لله جزءاً من المقصود وكون البسملة خارجاً عنه واما اذا كان بالعكس بان يكون البسملة جزءاً من المقصود والحمد لله خارجاً عنه يكون وقت الابتداء ملابساً لآخر الحمد لله وملابساً لاول الحمد لله لكن الاولى هو الاول كما لا يخفى على المتدبر ربما يرد الاعتراض على تقدير كون الباء للملابسة مبنى على شيئين احدهما ان يكون المراد من الملابسة ملابسة الابتداء لا ملابسة الفاعل المبتدي اذ لا شبهة في انه يمكن ان يلابس الفاعل المبتدي بكل من البسملة والحمد لله اولهما ببدء المقصود وثانيهما ان يكون الملابسة بمعنى المصاحبة والمقارنة لا بمعنى الاتصال اذ لو كانت بمعنى الاتصال يمكن العمل بالحديثين معاً سواء حمل الملابسة على ملابسة الابتداء او على ملابسة الفاعل المبتدي اذ على هذا المعنى يكون وقت وقوع الابتداء وقت ذكر الحمد لله بل وقت ذكر الهمزة منه فينصرف على ذلك الابتداء الواقع في ذلك الآن انه ملابس بالحمد لله وهو ظاهر وبالبسملة بمعنى انها ذكرت قبل الحمدلة بلا فصل بينهما واما ذكرهما على وجه المصاحبة والمقارنة فغير ممكن فليتأمل قال الفاضل مولانا عوض المناوي اسعده الله بفوز الاماني في حاشيته شرح العقائد يمكن العمل بالحديثين بان يكون احدهما بالجنان والآخر باللسان او بالكتابة او يكونان بالجنان لجواز احضار الشيئين معاً اقول فيه كلام لا يخفى على المتامل المنصف المجتنب عن التعسف واما جواب المولى الشهير بخسم علي جلبي عن تعارض الحديثين بان الصادر عن النبي عليه السلام احد الحديثين والآخر عن شك الراوي فكلام ناشئ عن عدم الاطلاع على الاحاديث الشريفة المروية عن سيد الكونين رسول الثقلين قال النبي عليه السلام كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم اخرجه ابو داود وابن ماجه في سننهما والنسائي في عمل اليوم والليلة وروي من طريق اخرى بلفظ كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله اقطع اخرجه ابن حبان كذا ابو عوانة في صحيحهما والدارقطني والبيهقي في سننهما ومن طريق اخرى بلفظ كل امر ذي بال لا يفتتح بذكر الله فهو ابتر او قال اقطع اخرجها احمد في مسنده

فيه رد على مولانا عوض منه

وفيه رد على المولى ... علي جلبي منه

هكذا

هكذا على التردد ومن طريق اخرى رابعة بلفظ كل امر ذي بال لا يبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم اقطع اورده الخطيب في جامعه ويروى بالحمد فقط وبكل كلام بدل امر واورد عنهما قبلهما من الروايات الاربع الحافظ عبد القاهر الرهاوي في اربعينه من حديث ابي هريرة رضي الله عنه وروي عن ابن عباس كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله جاء معكوسا ذكرها الجعبري في كنز المعاني حسن هذا الحديث ابو عمرو بن الصلاح والنووي في فتاواه وروي مرسلا عن ابن شهاب الزهري ومتصلا عن غيره والحكم للاتصال على اصح الاقوال لانها زيادة من ثقة فقبلت اعلم ان البدء المذكور بمعنى التقديم قال في المغرب بدء بالشيء اذا قدمه فمعنى الحديثين حينئذ كل امر ذي بال لم يقدم عليه بسم الله فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يقدم عليه الحمد لله فهو اقطع واجذم فلا وجه لتوهم التعارض بينهما اذ من الظاهر ان لا استحالة في تقديم الشيئين او اشياء على امر واحد فلا حاجة الى ما تكلفوا في دفع التعارض اعلم ان له وجها آخر وهو انه يحتمل ان يقدر حين الحمدلة فيبدأ ويقال لم يبدأ بعد بسم الله بالحمد لله فهو اجذم كما يقدر على احد الوجوه في قوله عليه الصلاة والسلام مثل امتي كمثل المطر لا يدرى اوله خير ام آخره هذا القيد اعني بعد القرون الثلثة التي ذكرها النبي عليه الصلاة والسلام في قوله خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب ويشير الى ذلك الوجه الوجه الآخر الذي ذكره الامام التوربشتي رحمه الله تعالى وهو انه لا شك ان القرون الثلثة هم المفضلون على سائر القرون بلا تردد واما المراد تشبيههم في بث الشريعة والمطر في بث الزرع في الاول ثم تربيته عند استوائه على سوقه في الآخر فلا يدرى نفعه الاول اجدى ام في الآخر فكذلك هذه الامة اقام الدين منهم الاولون وشيد قواعده الآخرون واما الوجه الثالث فهو ان القرون الثلاثة تخير بنيل الشرف قرب العهد بالنبي عليه السلام ولزوم سيرة العدل والصدق واجتناب المعاصي ونحو ذلك على ما اشار اليه قوله عليه السلام ثم يفشو الكذب واما باعتبار كثرة الثواب ونيل الدرجات في الآخرة

فيه رد على الجمهور منه

اعا نشرها واظهارها منه

فلا يدري ان الاول خير لكثرة طاعته وقلة معصيته ام الآخر لامانته بالغيب وقلت هذا المخالف لما اجمع عليه اهل السنة ان ابا بكر افضل افضل من جميع الامة وان العشرة المبشرة مفضلون على ساير الامة وان اصحاب بدر واصحاب بيعة الرضوان مفضلون على ساير الناس وان الكف عن مطاعن الصحابة واجب وان احدا من ساير الناس لو انفق مثل احد ذهبا ما بلغ مد احدهم ولا نصيفه فاذا كانوا في ثواب الانفاق مفضلين كانوا في ثواب ساير الطاعات كذلك لان افضل الطاعات النوافل الانفاق ولنرجع الى ما فيه فان قلت ارى كثيرا من الامور يبتدأ فيه بالحمد لله رب العالمين لا بسم الله وبالعكس ثم وما المراد من الحديث قلت المراد منه ان لا يكون معتبرا في الشرع الابتري ان الامر الذي ابتدأ فيه بغير الحمد لله غير معتبر شرعا وان كان تاما حسا ثم الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل سواء تعلق بالنعمة او لا والمراد بالجميل الاختياري لانه وصف للفعل وهو بالاختيار كذا ذكره المحقق التفتازاني في حاشية الكشاف لكن يرد منع على كلا المقدمتين والمدح يعم الاختياري وغيره يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وقيل المدح ايضا مخصوص بالاختياري ومثل اللؤلؤ مصنوع وقيل الحمد يعم الاختياري وغيره كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه فانه اعم ورد عليه انه يستلزم ان لا يكون ثناء الله تعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة وغيره حمدا مع انه حمد قطعا وذلك لان الاختياري ما صدر بالاختيار وتلك الصفات ليست بالاختيار والا لكانت حادثة ضرورة ان ما كان مسبوقا بالقصد والاختيار كان حادثا على ما تقرر في علم الكلام واجيب بان المراد بالاختياري ههنا اعم من ان يكون حقيقة او بمنزلة الاختياري والصفات المذكورة بمنزلة الافعال الاختيارية لاستقلال الذات فيها وعدم احتياجه فيها الى امر خارج كما هو شان بعض الافعال الاختيارية وفيه ان بعض الصفات ليس الذات مستقلا فيها بل يحتاج الى صفة اخرى الا ان يقال المراد من الخارج من الذات والصفات ويمكن ان يجاب عنه بان الاختياري كما يجيء بمعنى ما صدر بالاختيار يجيء بمعنى ما صدر من المختار والمراد من الاختياري

ههنا المعنى الاعم المشترك بين القادر والموجب وهو ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل ولا شك ان صفاته تعالى عند الاشاعرة صادرة عن الفاعل المختار الذي هو ذاته تعالى وان لم يصدر عنه بالاختيار وايضا هي صادرة بالمعنى الاعم واجاب الخطائي ايضا لا نسلم عدم كون الصفات المذكورة صادرة بالاختيار بالمعنى الاخص ايضا لجواز ان يكون سبق الاختيار اليها سبقا ذاتيا كسبق الوجوب على الوجود لا سبقا زمانيا حتى يلزم حدوثها وفيه انهم قالوا بان اثر الفاعل المختار حادث قطعا بلا اختلاف وان اعترض عليه الآمدي بانه يجوز ان يكون سبق الاختيار عليه ذاتيا لا زمانيا حتى يلزم الحدوث والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان كذا في شرح التلخيص ونقيض الحمد الذم ونقيض المدح الهجاء ونقيض الشكر الكفران قال الامام في تفسير سورة الانعام في بيان الفرق بين الحمد والمدح والشكر ان المدح اعم من الحمد والحمد اعم من الشكر اما بيان ان المدح اعم من الحمد فلان المدح يحصل للعاقل ولغيره الا ترى انه كما يحسن مدح الرجل على انواع فضايله فكذلك قد يحسن مدح اللؤلؤ بحسن شكله ولطافة خلقته واما الحمد فلا يحصل الا للفاعل المختار على ما يصدر منه من الانعام والاحسان فثبت ان المدح اعم من الحمد واما بيان ان الحمد اعم من الشكر فلان الحمد عبارة عن تعظيم الفاعل لاجل ما صدر عنه من الانعام سواء كان ذلك الانعام واصلا اليك او الى غيرك واما الشكر فهو عبارة عن تعظيمه لاجل انعام وصل اليك وحصل عندك فثبت بما ذكرنا ان المدح اعم من الحمد والحمد اعم من الشكر ثم قال اذا عرفت هذا فنقول انه لم يقل المدح لله لانا بينا ان المدح كما يحصل للفاعل المختار فقد يحصل بغيره واما الحمد فانه لا يحصل الا للفا

قد ورد في الامام الترمذي

مطلب أفضل طاعات النوافل الانفاق فاحفظه كما هو مسطور في الفقه

مدح

مطلب معنى الحمد لغة واصطلاحا

المختار فكان قوله الحمد لله مصرحا في ان المؤثر في وجود العالم فاعل مختار
لا موجب كما يقول به الفلاسفة ولا شك ان هذه الفائدة عظيمة في الدين
واما لم يقل الشكر لله لما بينا ان الشكر عبارة عن تعظيم المنعم بسبب انعام صدر
منه ووصل اليك وهذا يشعر بان العبد انما ذكر تعظيمه بسبب ما وصل اليه
من النعمة فحينئذ يكون المطلوب الاصلي له وصول النعمة اليه وهذه درجة
حقيرة واما اذا قال الحمد لله فهذا يدل على ان العبد حمده لاجل كونه مستحقا
للحمد لا لخصوص انه تعالى وصل النعمة اليه فيكون الاخلاص اكمل واستغراق
القلب في مشاهدة نور جلال الله اتم وانقطاعه عما سوى الله اقوى واثبت
والله اعلم واما قال الحمد لله ولم يقل احمد الله لوجوه احدها انه لو قال احمد الله
افاد كون القائل حامدا فقط اما لو قال الحمد لله افاد كونه تعالى محمودا اولا وابدا
بحمده القديم سواء حمدوا او لم يحمدوا وثانيها ان قولنا الحمد لله معناه ان الحمد
حقه وملكه بسبب كثرة ايادته وانواع الائه على العباد ولم يدل احمد الله على كونه
مستحقا للحمد ولا شك ان المعلوم ان الاول اولى من الثاني وثالثها انه لو قال
احمد الله لكان قد حمده لكن حمدا يليق به اما اذا قال الحمد لله فكانه قال من انا
حتى احمده لكنه محمود بجميع حمد الحامدين ورابعها ان الحمد عبارة عن صفة
القلب وهو اعتقاد كون المحمود منعما متفضلا مستحقا للتعظيم والاجلال فاذا
تلفظ باللسان بقوله احمد الله مع انه كان قلبه غافلا عن معنى التعظيم اللائق بجلال
الله تعالى كان كاذبا لانه اخبر عن نفسه بكونه حامدا مع انه ليس كذلك وخامسها
انه تعالى اوحى الى داود عليه السلام بامره فقال داود يا رب كيف احمدك
وحمدي لك لا يحصل الا بان توفقني لحمدك وذلك التوفيق نعمة زائدة وانها
توجب الحمد ايضا وذلك يجر الى ما لا نهاية له فاوحى الله تعالى الى داود لما
عرفت عجزك عن حمدي فقد حمدتني اذا عرفت هذا فنقول لو قال العبد
احمد الله كان داعيا بكونه آتيا بالحمد فيتوجه عليه السؤال اما لو قال الحمد
لله فليس منه ادعاء ان العبد آت بالحمد وسادسها انه لو قال احمد الله
كان ذاكرا احمد نفسه ولم يذكر حمد غيره اما اذا قال الحمد لله فقد دخل فيه
حمده وحمد غيره من اول العالم الى آخره بل الى ما لا نهاية له لان عالم الآخرة والبقاء
غير متناه فكان هذا القول اكمل وافضل بهذه الوجوه المذكورة كذا حقق

الفا

الفاضل صدر الدين القباني في تفسير الفاتحة اذا عرفت هذا التفصيل فقد
ظهر لك ما فيما قال التفتازاني في شرح الوافية عند قول صاحب الوافية الحمد
لله فان قيل الصيغة التي نطق بها التنزيل وافتتح بها الجمهور في تصانيفهم
انما هي الحمد لله فلم خالف المصنف وغير الترتيب وجعل الجملة فعلية قلنا لوجه
وهو ان الجملة الفعلية اصرح في كونه حامدا لله تعالى من قوله الحمد لله فانه اخبار
بان الحمد ثابت ومستحق لله تعالى ولا يلزم منه كون المخبر حامدا لله تعالى
رب العالمين قال العلامة في الكشاف الرب المالك ومنه قول صفوان لابي
سفيان لان يربني رجل من قريش احب الي من ان يربني رجل من هوازن
تقول ربه يربه فهو رب كما تقول نم عليه ينم فهو نمام ويجوز ان يكون وصفا
بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل انتهى قال الدواني الرب المالك والمصلح
والدائم والقائم وعلى كل التقادير صفة مشبهة اما على الاخيرين فظاهر واما
على الاولين فلما مر وقيل رب وصف بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل وعلى
القولين الاضافة حقيقية اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلانها اضافة
الصفة المشبهة الى غير معمولها لا يقال ما اضيف اليه مفعول به في المعنى فيكون الا
لفظية لانا نقول الصفة المشبهة لا تعمل النصب ابدا ولو يطلقوا الرب مترفا على
العبيد الا مع التقييد بالاضافة كقولهم رب الدار ورب الناقة وكقوله
ارجع الى ربك وقوله تعالى انه ربي احسن مثواي وقال مولانا ناصر الدين
القباني في تفسير الفاتحة العالم مشتق من العلم لكنه لذوي العلم من الملائكة
والثقلين او لكل جنس يعلم به الصانع سواء كان من ذوي العلم او لا كالطابع
لما يطبع به والخاتم لما يختم به فيقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وكذا
عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم النبات وعالم الحيوانات وليس اسما لمجموع
ما سوى الله تعالى بحيث لا يكون له افراد بل اجزاء فيمتنع جمعه بل له افراد كثيرة
لا تعد ولا تحصى كما قال الله تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو وقال وهب
ثمانية عشر الف عالم وقال ابو سعيد الخدري اربعون الفا وقال مقاتل بن
حيان ثمانون الفا وقال الضحاك ثلثمائة وستون عالما ثلثمائة عراة حفاة لا
يعرفون خالقهم وستون الفا يلبسون الثياب ويعرفون خالقهم وقال مقاتل
بن سليمان لو فسرت العالمين لاحتجت الى الف جلد كل جلد الف ورقة والحق

مطلب معنى الرب واستعماله

ضافة

مطلب اشتقاق العالم ووجه جمعه بالالف والنون

انّ اصناف المخلوقات وانواعها واصنافها خارجة عن عادة العادّين وحصر
الحاصرين فانّ الله تعالى خلق من مبدإ عالم الارواح الى عالم الاجسام عوالم
مختلفة من الدنيا والآخرة والملك والملكوت وفي كلّ منها انواعا مختلفة من
المخلوقات بعضها روحانية وبعضها جسمانية وفي كلّ نوع منها اصنافا
متفرقة فان في جنس الملائكة مثلا انواعا لا يكاد يحصى مثل الكروبيين
والروحانيين والسفرة والبررة والموكّلين على كلّ من السحاب والمطر
والرعد والبرق والرياح والبرّ والبحر واهل الليل واهل النهار والمجالس
وحلق الذكر والارحام والقاء الخواطر في باطن الانسان ودفع الشياطين
عنه وحفظ الاطفال والسؤال في القبر والبشارة والعذاب والموت والحياة
ومن جملة اصناف الملائكة الملائكة الذين عروق الارض والجبال في ايديهم
وخزنة الجنة ورضوانها وخدّامها وخزنة النار والزبانية ومالكي النار
والموكّلين على طبقات جهنم والموكّلين على عذابها والملائكة الذين يسمّون
بالروح فانهم في الكثرة بحيث يكونون في صفّ وباقي الملائكة في صفّ آخر و
منهم من لا يعلم الّا الله فاذا كان في نوع واحد من انواع المخلوقات وهو نوع
الملائكة ما ظنك بباقي المخلوقات من الانس والجن وسائر الاجسام البرية
والبحرية والشياطين والابالسة والمردة والغيلان والنسناس واهل
جابلقا وجابلسا ويأجوج ومأجوج والاجناس المختلفة من الافلاك و
الكواكب والعناصر والنبات والجمادات والمعادن وسائر الاجسام الكثيفة
واللطيفة والمفردة والمركّبة والنور والظلمة من الجواهر والاعراض مما لا
يحيط به علم علّام الغيوب وابو هريرة اطنب في ذكر العالمين ثم قال
ومنهم ما يجري في بلاد الهند منهم ساطوخ رؤسهم مثل رؤس الكلاب
ومالوخ فيهم اناس اعينهم على نحو صدورهم وماسوخ وهم اناس آذانهم
كآذان الفيل ومالوف وهم اناس لا يطاوعهم ارجلهم يسمّون دوال پاى
ويصير كلهم الى النار قال الضحاك رأى ذو القرنين امّتين بينهما طول الارض
كلتاهما امّة عند مغرب الشمس يقال لها ناسك وامّة عند مطلعها يقال
لها منسك امّتين بينهما عرض الارض امّة في الايمن يقال لها هاويل و
امّة في الايسر يقال لها تاويل قال وهب اسمها ناويس وماريس

مطلب عدد العوالم واصنافها على ما قيل

و

والماء وسط الارض منهم الجن والانس ويأجوج ومأجوج قال العلامة في
الكشاف فان قلت لم جمع بالواو وقدت يشمل كلّ جنس مما سمّي فان قلت فهو اسم
غير صفة وانما يجمع بالواو والنون صفات العقلاء او ما في حكمها من الاعلام
قلت ساغ ذلك لمعنى الوصفية فيه وهي الدلالة على معنى العلم وقع في بعض
النسخ بعد العالمين والعاقبة للمتقين اي العاقبة المحمودة للذين يتقون
عقاب الله باداء اوامره واجتناب معاصيه وقال قتادة الجنة للمتقين
واصل الكلمة من الوقاية وهي الحفظ والتوقي التحفظ والاتقاء الاحتفاظ
اي الاحتراز ثم التقوى قسمان اصل وفرع فان اصل الايمان وهو اتقاء
عن الكفر والفرع هو الاتقاء عن الذنوب بعد تمام الايمان فبالاول يحصل
النجاة من العذاب المؤبد وبالثاني النجاة من العذاب الموقت ولا عدوان
الا على الظالمين اي ولا سبيل الا على الظالمين ويدل عليه قوله تعالى حكاية
عن قول موسى لشعيب عليهما السلام ايّما الاجلين قضيت فلا عدوان
علي اي فلا سبيل علي وقال اهل المعاني العدوان الظلم فيكون تسمية جزاء
الظالمين ظلما على سبيل المشاكلة والمقابلة كما في قوله وجزاء سيئة سيئة
مثلها والظلم وضع الشيء في غير موضعه وانما سمّي الكافر ظالما لانه يضع
العبادة في غير موضعها فان قيل ما المناسبة في ذكر قوله والعاقبة للمتقين
ولا عدوان الا على الظالمين عقيب الحمد لله رب العالمين أليس ان تقديمه
على الصلوة على الرسول مخلّ للواجب وهو اقتران ذكر الرسول [illegible]
بذكر الله تعالى في الخطبة قلت المناسبة اذ اعني قوله تعالى والعاقبة
للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين بشارة بان الخاتمة المحمودة للمتقين
وانه لا مؤاخذة عليهم فيكون ذكره تحريضا على الاشتغال بكل سبب من
الاسباب التقوى والثناء على الله من جملة اسباب التقوى فكان هذا
علة قوله الحمد لله جعل العاقبة او على جعل العاقبة للمتقين ولا يؤاخذ
الا على الظالمين فحينئذ يكون ذكره بيان السبب كما قوله الحمد لله على نواله
والحمد لله على ما انعم والحمد لله على عظم جلاله واشباه ذلك فكان واقعا
في حيّزه فلا يكون ذكره مخلّا لاقتران ذكر الرسول بذكر الله كما في تلك
الصور والصلوة والسلام اعلم يا مواظب الصلوة والسلام سلّمك الله

عدوان بيداد كردن واز حد در گذشتن و كناره گرفتن قوله
تم فلا عدوان علي يعني او ستم
قوله ثم فلا عدوان الا على الظالمين يعني آخر ست

مطلب التقوى قسمان

سبيل راه و وسيله

مطلب تعريف الظلم

مما يجب حفظه

مطلب تعرف فيه معنى الصلوة والسلام لغة واصطلاحا واستعمالهما

سبحانه في دار السلام ان الصلوة من الله الرحمة ومن الانس والجن الدعاء
ومن الملائكة الاستغفار قال الفاضل الفناري رحمه الله تعالى والمراد بالسلام
ههنا سلام الله والملائكة والمؤمنين او سلامة من الآفات وسميت الجنة دار
السلام لهذا او سمي الله السلام لتنزهه فمن قصر على الوجه الثاني فقد
قصر واختار المرجوح وظهر لك ما فيما قال جلال الدين الدواني من ان السلام
الدعاء بالسلامة لصاحبه من آفات الدنيا ومن عذاب الآخرة لكنه وضع
الشارع موضع التحية والبشرى بالسلامة كذا ذكره الامام التوربشتي
رحمه الله فيكون معنى السلام اخص من معنى الصلوة فلفظ الصلوة
اما ان تكون منقولا من احد معانيه المذكورة الى الآخر او حقيقة في احدها
مجازا في آخر او مشتركا بينها اشتراكا لفظيا او معنويا او مجازا عن معنى
واحد عام يشمل الجميع على طريق عموم المجاز لا سبيل الى الاول لانه يشترط
في المنقول ان يترك المعنى الاول وههنا ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني
ايضا لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي وهو غير جائز عند الجمهور من الاصوليين ولا سبيل الى
الثالث ايضا لانه لا يصح ان يراد بالمشترك في استعمال واحد كل واحد
من معنييه او معانيه فان قيل قد جمع معنيا المشترك في قوله تعالى يصلون
على النبي فصح ان يراد بالمشترك اكثر من معنى واحد كما نقل عن الشافعي
رحمه الله تعالى قلنا لا اشتراك لفظا لان سياق الآية لايجاب اقتداء
المؤمنين بالله وملائكته في الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام فلا
بد من اتحاد معنى الصلوة من الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة
يستغفرون له يا ايها الذين آمنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية
الركاكة لان ايجاب الاقتداء انما هو بالتحريض على ما صدر عن المقتدى
به فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلوة سواء كان معنى حقيقيا او معنى
مجازيا اما الحقيقي وهو المسمى بالاشتراك المعنوي وكالدعاء فالمراد
والله اعلم انه تعالى يدعو ذاته بايصال الخير الى النبي صلى الله عليه وسلم
ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي قال ان الصلوة من الله رحمة فقد
اراد هذا المعنى لان الصلوة وضعت للرحمة واما المجازي وهو المسمى بعموم

منه رد على الدواني والتوربشتي منه

فيه رد عليه منه

فاضرده الفاضل الرومي منه

مما يجب حفظه

منه زلق الاقدام ومن مضايق الافهام منه

الترغيب منه

المجاز

المجاز فكارادة الخير ونحوها مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل
اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع
وبيانه ان اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه مشعر بان معناه واحد
لكنه مختلف بحسب الموصوف لا بان معناه مختلف وضعا وهذا الجواب تفرد
به صدر الشريعة رحمه الله تعالى واعترض عليه التفتازاني بان تلك الركاكة
انما تلزم اذا لم يكن بينها امر مشترك هو المقصود بالايجاب للقطع بانه لا ركاكة
في مثل قولنا ان السلطان قد اطلق زيدا او الامير قد خلع عليه فاخدموه و
عظموه ايها الرعايا فكذا الامر هنا ان الله يرحم النبي ويوصل اليه من الخير
ما يليق بعظمته وكبريائه والملائكة يعظمونه بما في وسعهم فأتوا ايها المؤمنون
بما يليق بحالكم من الدعاء والثناء عليه انتهى كلامه وكأنه فهم من قوله فلا
بد من اتحاد معنى الصلوة الواحد الحقيقي فاعترض عليه بما اعترض وانت خبير
بان مراده ليس ذلك بقرينة قوله فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلوة سواء
كان معنى حقيقيا او مجازيا حيث عطف قوله او معنى مجازيا على قوله معنى
حقيقيا فتأمل يظهر لك زيادة تحقيق في معناه فان هذا محض فضل من
الله وهذا كله بين المعاني اللغوية واما بين هذه المعاني وبين المعنى
الاصطلاحي اعني الاركان المخصوصة فقد تخلل النقل على ما بين في موضعه
اعلم ان الصلوة بوزن الفعلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وكتبت
الالف على صورة الواو على لغة من يميل الالف الى الواو وكذلك الحيوة والزكوة
والربوا ذكره صاحب الكشاف فيه والحق ان يقال مثل ذلك يكتب بالواو اقتداء
بنقلته وفي غيره بالالف قال التفتازاني في بحث اللفيف المقرون من شرحه
على هذا الكتاب تحقيق المقام وتوضيح المرام ما قاله مولانا زاده في البحث المذكور
من انه قال صاحب الغاية وانما كتبت بالواو للاشعار بالاصل كهدي ورمي باليا
وما قاله صاحب الكشاف والقاضي كتبت بالواو على لفظ المفخم ليس بشيء اذ لم يقرأ
به احد فكيف يوضع الرسم باتفاق الصحابة على شيء لا وجود له وتغليظ ورش
لامه ليس لامالة الالف نحو مخرج الواو بل لان الصاد من الحروف المستعلية فغلظ
اللام لتقارب الصاد كما فخمه في ظلموا وطال وكذا اما قالا الضعفوا بواو قبل
الهمزة على لفظ من يفخم الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علمؤا بني اسرائيل

كارادة المرتبة والشرف منه

منه رد على الفاضل التفتازاني منه

وهو اصول الفقه منه

منه رد على جار الله العلامة والقاضي البيضاوي منه

ليس بشيء لما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظايرها لما قال ابو عمرو الداني صاحب التيسير
في المقنع وهو كتاب في علم الرسم من انه على مراد الايصال والتسهيل يعني ان قياس
تخفيفهما في الوصل بالتسهيل والوقف بالروم كالواو فرسمت عليه ثم قال وجه
كتب الالف بعدها ما قال ابو عمرو ولما تطرفت الواو شبهت بواو الجمع في قالوا فالحقت
بها وفيه نظر ثم التفخيم يطلق على ضد الترقيق وهو التغليظ وعلى ما يقابل الا
وعلى امالة الالف نحو مخرج الواو وهو المراد هاهنا وان خفي على الفاضل الآمدي
قال الكرماني الربا مقصور من ربا يربو اذا زاد فيكتب بالالف واجاز الكوفيون
كتبته بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد يكتب في المصحف بالواو وقال الفراء انما
كتبوه بالواو لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة ولغتهم الربو فعلموهم صورة
الخط على لغتهم قال ويجوز كتبته بالثلثة وزيدت الالف بعد الواو تشبيها
بواو الجمع ذكره في الكشاف في سورة البقرة في قوله تعالى الذين يأكلون الربوا
ويحتمل ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة
مرفوعة كانت او منصوبة في كل القرآن من نحو يتلوا ويبلوا ويسلوا ويدعوا ولتبلوا
وان اتلوا القرآن او يعفوا الذي ثم اعلم ان كتابة المصحف مثبتة بخط واحد على الا
السعيدة وهي ينقسم الى ما يوافق القياس والى ما لا يوافقه بل يتلقى بالقبول لانها
سنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه امين رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكاتب وحيه علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره وما خالفه انما خالف
لحكمة بليغة ومعرفة خفية وقد حكم مالك بحرمة المخالفة وهكذا نقل عن كثير من
السلف فيما يقصد به البقاء كالمصاحف واما ما لا يقصد به الا التفهيم كالواح الصبيان
وما يجري مجريها فيجوز ان يكتب على قانون الخط وقد اتفقت في خط المصحف
اشياء خارجة عن العبارات التي يبنى عليها علم الخط والهجاء قال ابن درستويه
في كتاب الكتاب خطان لا يقاسان خط المصحف لانه سنة وخط العروضيين
لانه يثبت فيه ما اثبته اللفظ ويسقط عنه ما اسقطه روي عن الكسائي
وغيره انهم قالوا في رؤس الآي وخط المصحف عجايب وغرايب تحيرت فيها
عقول العلماء وعجزت عنه آراء البلغاء وقال صاحب الايضاح المقري الاندراني
ومن طعن في شيء من عجائبه فهو كالطاعن في تلاوته دون الاشياء الخارجة

فيه رد على عمرو منه

فيه رد على الآمدي منه

مطلب الاختلاف في رسم الربوا فانه بحث شريف

عن

مطلب ان الفتحة كانت تكتب الفا قبل الخط العربي

عن قياس الخط كتبوا ولا اوضعوا بزيادة الالف ووجهه الزمخشري بان
الفتحة كانت تكتب الفا قبل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا من نزول
القرآن وقد بقي من ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا صورة الهمزة الفا وفتحها
الفا اخرى ونحوه اولا اذبحنه ثم اختلف في وجوب التواتر في محل القرآن ووضعه
وترتيبه منهم من قال يكفي فيه نقل الآحاد فيها والاصح عند المحققين
من اهل السنة وجوبه ومن الامكان ان يقع في خط القرآن لحن بناء على
عدم تواتر صورة الكتابة والصحيح انه لا يجوز لانه ايضا متواتر
وما روي عن عثمان وعايشة رضي الله عنهما انهما قالا ان في المصحف لحنا وستقيمه
العرب بالسنتها على تقدير صحة الرواية عنهما يحمل على اللحن الخفي ذه الرواية كذا

في الخط لكن

ذكره التفتازاني بقيت هاهنا فائدة مهمة وهي ان كتبهم الصلوة واخواتها
وفيه نظر لانه على تقدير الصحة لا تواتر فيما ثبت بالتواتر بقيت هنا فائدة
مهمة وهي ان كتبهم الصلوة واخواتها بالواو وعند الاضافة ومع التثنية خطا
كما صرح به الامام الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص حيث قال ومما
يوهمون كتبهم الحيوة والصلوة والزكوة بالواو في كل موطن وليس ذلك على عمومه
لوجوب اثبات الالف فيها عند الاضافة ومع التثنية كقولك حياتك وصلا
تك وزكاتك وحياتان وصلاتان وزكاتان وانما فعل ذلك لان الاضافة والتثنية
فرعان على المفرد وقد يجوز في الاصل ما لا يجوز في الفرع ثم اعلم انه انما علق
الصلوة بالصفة حيث قال على نبيه دون العلم حيث لم يقل على محمد تنبيها
على ان الاستحقاق هنا وصفي بخلاف الحمد فان الاستحقاق هناك ذاتي
مخصوص به تعالى واضاف النبي الى الضمير الراجع الى الله تعالى للتشريف كما
في بيت الله وناقة الله واختار النبي على الرسول مع ان العكس اولى بالقبول
اشعارا بانه عليه السلام يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه
لها بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى قال مولانا زاده لا يقال الدعاء اذا استعمل
بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ الصلوة اذا
استعمل بهذه الكلمة للمضرة وقد قال النبي عليه الصلوة والسلام اللهم صل على
آل ابي اوفى فسقط ما قيل من ان المناسبة للمقام ان تذكر الصلوة والسلام
باللام لانه دعاء له عليه الصلوة والسلام انتهى ولا ضرورة اليه لما قاله البطليوسي

فيه رد على التفتازاني منه

مطلب يعرف منه ان كتبهم الصلوة بالواو خطاء

فيه رد على القوم منه

فيه رد على ابن الكاتب والآمدي منه

فيه رد عليهما وعلى من حذا حذوهما منه

فيه رد على [illegible]

والمولى الشهير بقره يحيى من ان استعمال لفظ الصلوة والسلام بكلمة على انما
هو بملاحظة معنى النزول في الكلام بقرينة الحال ومعونة المقام اي انعام
الله تعالى الملك العلام وسلام الله القدوس السلام نازلان من علو
جنابه على نبيه عليه السلام فافهم هذا الامر المرام فانه موافق للمعقول
والمنقول ومقبول عند اولي الالباب من الفحول فان قيل ان النبي صلى الله
عليه وسلم مغفور ومعصوم فما الفائدة في الصلوة عليه قلنا فيها فائدتان
احديهما راجعة الى المصلي كما يدل عليه السلام من صلى علي مرة صلى الله عليه
عشر مرات والثانية راجعة الى النبي فان الدرجات غير متناهية فيزيد
درجته عليه الصلوة والسلام قال الفاضل القرامانى الصلوة على غيره
الانبياء جائزة على سبيل التبع واما على سبيل الاصالة فمكروهة والقياس
جواز ذلك على كل مومن لقوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته وقوله
عليه الصلوة والسلام اللهم صل على ال بني اوفى الا ان العلماء اكرهوا افراد
غير الانبياء بذلك لان ذلك صار شعارا لانبياء ولانه يودي الى الايهام
بالرفض وقال عليه السلام من كان يومن بالله واليوم الاخر فلا يقفن مواقف
التهم وحاصل القول فيه ان لفظ الصلوة في لسان السلف مخصوص بالانبياء
عليهم الصلوة والسلام فلا يفرد به غيرهم فلا يقال ابو بكر او علي صلى الله عليه
وسلم وان كان معناه صحيحا كما ان قولنا عز وجل مخصوص بالله تعالى فلا يقال
محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا واما السلام فقيل هو بمعنى الصلوة
فلا يستعمل في الغائب ولا يفرد به غير الانبياء فلا يقال علي عليه السلام والاحياء
والاموات فيه سواء وغير ان الحاضر يخاطب به فيقال السلام عليكم ويستحب
الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر
الاخيار وهل يجوز عكسه قال بعض العلماء لا يجوز بل الترضي مخصوص
بالصحابة ويقال لغيرهم رحمه الله تعالى وقال النووي هذا غير صحيح بل الصحيح
الذي عليه الجمهور استحبابه ودلائله اكثر من ان يحصى واما اذا ذكر من اختلف
في نبوته كذي القرنين ولقمان فقال بعض العلماء كلاما يفهم منه ان يقال
صلى الله على الانبياء عليه وسلم وقال النووي والذي اراه ان هذا لا باس
وان الارجح ان يقال رضي الله عنه لان هذا امر تبه غير الانبياء ولم يثبت

كونه

مطلب تعرف فائدة الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم

مطلب ان السلام بمعنى الصلاة

كونه نبيا وقال ابن طولون اعلم ان المختلف في نبوتهم اثنان من الرجال
الاسكندر الرومي صاحب الخضر واما اليوناني صاحب ارسطو فلا خلاف
في عدم نبوته ولقمان فقيل نبي وقيل لا بل ولي وهو الحق واربعة من
النساء مريم وامه وهاجر وسارة انتهى اقول فيه بحث اما اولا فلان
في قوله لا خلاف في عدم نبوته نظرا على التامل المنصف المجتنب عن
التعسف واما ثانيا فلا عدة مريم من المختلف في نبوتهم يخالف لما نقل
امام الحرمين من اجماع العلماء على ان مريم ليست بنبية ذكره في الارشاد
وكلام الحرمين يقدم على كلام ابن طولون اللهم الا ان يقال الاثبات
يقدم على النفي تنبيه هنا فائدة مهمة وهي استدل بحديث كعب وغيره
مما لفظه يقتصر على لفظ الصلوة كما ذكر ذلك السخاوي في القول البديع
مخرجا وغيره ان افراد الصلوة عن التسليم لا يكره وكذا العكس لان تعليم
السلام تقدم قبل تعليم الصلوة فافرد التسليم مدة في التشهد قبل الصلوة
عليه وهذا مذهب الحنفية وقد صرح النووي في الاذكار وغيره بالكراهة
واستدل بورود الامر بهما معا في الاية قال ابن حجر وفيه نظر نعم يكره ان يفرد
الصلوة ولا يسلم اصلا اما لو صلى في وقت وسلم في وقت فانه يكون ممتثلا اه
انتهى ثم اعلم انه اختلف في اصل لام نبي فقيل همزة واشتقاقه من النباء وهو
الخبر فهو فعيل بمعنى مفعل بفتح العين لانه مخبر عن الله تعالى او بمعنى مفعل
بالكسر لانه مخبر عن الله تعالى او من تنبوء اذ اظهر والاصل نبيء فخففت همزته
بابدالها ياء وادغام الياء الزائدة في الياء المبدلة وتحتمل ان يكون من النباوة
وهو الطريق المستقيم سمي بذلك لكونه طريقا الى الله وقيل لامه واو واشتقاقه
من النبوة وهي رفعة سمي به لرفعة محله وهو المشهور في هذا القول وقيل
من النباوة ذكره ابن الانباري في الزاهر وابو شامة في ابراز المعاني قال المجد
اللغوي وليس بشيء وانما الصواب النبوة والنباوة المكان المرتفع من الارض
لارتفاع النبي بالحق عن الخلق قيل نبي قال في الزاهر والنبي في كلام العرب الرفيع
الشان العالي الامر فاصله نبيوء فلما اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن
ابدل الواو ياء وادغمت الياء الاولى فيها والقول الاخير اختيار الشيخ ابي الحسن
لانه فسر بمعنى المبني اي بناه الله بصفاته واورد الجوهري له في باب المعتل

فيه رد على ابن طولون
منه

فيه رد اخر عليه
منه

فيقتضي ترجيح القول الاخير قال الجعبري في كنز المعاني وقال بن المحققون
لكثرة دوره انتهى واحتج له الاخفش بجمعه على انبياء قال هذا جمع مخبر
المهموز كصبي واصبياء ولو كان مهموزا لقيل نبأ كبريم وكرماء قيل وفي هذا
الاحتجاج نظر اما اولا فنمنع الملازمة وسند المنع انا نقول يجوز ان يكون عدل
به عن قياسه بشبهه صورة باب غني فعومل معاملته واما ثانيا فلانا نقول
وان سلمنا الملازمة فلا نسلم انه ما قيل بل قد قيل قال العباس بن مرداس
يا خاتم النبآء انك مرسل وقال الزمخشري هو من النبوة بمعنى الرفعة ابلغ من
الهمزة لانه ليس منبأ رفيع المحل ولهذا نهى عن الهمزة واشار الى ما يروى
ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبئ الله فقال لست بنبئ
الله ولكني نبي الله وفي لفظ لا تنبروا اسمي وفي آخر لا تنبر باسمي فانما انا نبي الله
وفي آخر انا قريش لا ننبر قال ابو علي الفارسي فاما ما روي من انكار النبي
صلى الله عليه وسلم الهمز فاظن ان من اهل التخفيف من ضعف اسناده قال
ومما يقوي تضعيفه ان من مدح النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا خاتم النبآء
لم يؤثر فيه انكار عليه ولو كان في واحده نكير لكان الجمع كالواحد انتهى قال
بعض الافاضل وفيه نظر فان انكاره على الاعرابي اخرجه الحاكم في المستدرك
فقال حدثني ابو بكر بن احمد بن العباس الامام المزني ثنا عبد الله بن محمد البغوي
ثنا خلف بن هشام ثنا الكسائي ثنا الحسن الجعفي عن حمران بن اعين عن ابي
الاسود الدؤلي عن ابي ذر قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكره قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فلا وجه على
هذا لمن ضعف اسناده وقال بعض المتاخرين بل له وجه قال حمران ضعيف
ورمي بالرفض والله اعلم قيل واما ترك الانكار في خاتم النبآء فيمكن الجواب عنه بان
ذلك وقع في الشعر وهو حال اضطرار فيجوز فيه من الاغتفار ما لا يجوز في حال
الاختيار ولان التكسير غالبا يرد الاشياء الى اصولها ولو كسره باعتبار البدل
لم يستقم الوزن ثم في تاويل الانكار للحديث وجهان احدهما انه عليه السلام
انما انكر الهمزة لانه لم يكن من لغته لان لغة قريش واهل الحجاز تركه قال جماعة
منهم ابو عبيدة انما انكر عليه الهمزة لان تخفيفه هو اللغة الفصحى وقال الفارسي
من حقق الهمزة في النبي رد النبي الى اصله المرفوض استعماله كودع ووذر

معشر

فمن

فمن ثم كان الاخير فيه التخفيف لذلك قال سيبويه بلغنا ان قوما من اهل
الحجاز من اهل التخفيف يحققون نبيا وبرية قال وذلك رديء انتهى اي
قليل لا رذيل لثبوته سبعة قال الفارسي وانما استرداه لان الغالب في
تلك التخفيف على وجه البدل من الهمزة وذلك الاصل كالمرفوض فصار
عندهم لا ستعمالهم فيه الاصل الذي قد تركه سائرهم لان الهمزة فيه غير الاصل
انتهى الوجه الثاني قال الجوهري انما نهى عن ذلك لانه يقال نبات من ارض
الى اخرى اذا خرجت منها الى اخرى وهذا المعنى اراده الاعرابي بقوله
يا نبئ الله اي يا من يخرج من مكة الى المدينة وسبقه الى ذلك ابو زيد
فقال نبات من ارض الى اخرى خرجت منها لاحتماله باطرده كلفظ كاعا
ويمكن وجه ثالث للنهي وهو ان لفظ النبي بالتخفيف صارت بالغلبة كالعلم
له صلى الله عليه وسلم والاعلام لا تغير وان خولف فيها القياس وضعا
نحو حيوة ومريم ومحبب اذ كان القياس ان يقال حية ومرام ومحب فكيف
اذا كانت على القياس فلعله نهاه لذلك بقصد قوله صلى الله عليه وسلم
لا تنبروا اسمي واما من حقق من حقق في القرآن فعلى ارادة الصفة
بحسب اصله قال ابن سيده انكر عليه السلام الهمزة في اسمه فرده على قائله
لانه لم يدر ما سماه فاشفق ان يمسك عن ذلك وفيه شيء يتعلق بالشرع فيكون
بالامساك عنه مبيح او خاطر مباح والجمع انبياء ونبيون ونبئاء وانباء فائدة في
معنى النبي والرسول اما معناه في اللغة فالنبوة اصطفاء الله تعالى العبد وتخليصه من
الكدورات البشرية والرسالة سفارة بين العبد وبين ربه واصطلاحا
فقيل هما بمعنى واحد قال الابسيطي اما حقيقة النبوة والرسالة شرعا
فلا يترجم عن رهم كل منهما الا من اطلع على ذلك ومن ثم غلط واخطأ من فضل
النبوة على الرسالة انتهى وقال التفتازاني في شرح العقائد والرسول انسان
بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام وقد يشترط فيه الكتاب بخلاف
النبي فانه اعم قال ابن ابي شريف في حاشيته عليه فيه تنبيه على ان المبعوث
الى الخلق لا يكون الا انسانا وقد عرف الشارح في شرح المقاصد
النبي بانه انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحي اليه قال وكذلك
الرسول وهو ينبئ عن اختياره القول بترادفهما ويشير اليه قوله

مطلب في معنى النبي والرسول لغة واصطلاحا تفصيلا

وقد يشترط فيه الكتاب بخلاف النبي فانه اعم اذ الرسول على هذا من يبعث
لتبليغ الاحكام وله كتاب انتهى والى نحو هذا ذهب الزمخشري حيث
قال الرسول من الانبياء من جمع الى المعجزة الكتاب المنزل عليه والنبي غير
الرسول من لم ينزل عليه الكتاب وانما امر ان يدعو الى شريعة من قبله وقد اورد
على التعريف المذكور في شرح العقايد امر ان من بعث لتقرير شرع من قبله كيوشع
فانه لم يبعث لتبليغ الاحكام مع انه نبي رسول واجيب بانه بعث لتبليغ
شريعة موسى لمن بعد موسى عليه الصلوة والسلام الثاني ان تخصيص
الرسول بمن له كتاب لا يلايم حديث ابي ذر الذي اخرجه ابن حبان في صحيحه
مرفوعا من ان عدد الانبياء مائة الف واربعة وعشرون الفا الرسل منهم
ثلثمائة وثلثة عشر وان عدد الكتب مائة واربعة وانها نزلت على من سماه
من الانبياء وهم سبعة وبهذا ضعف البرهلوي قول الزمخشري واجيب
بان الانزال عليه ليس بشرط بل الشرط ان يكون مامورا باتباع كتاب
انتهى والصواب المشهور الذي لم تزل تتشعب المقالة في الاختلاف
والنزاع فيه تغايرهما والمشهور في التبيين بينهما ما قال ابو عبد الله الحليمي وغيره
ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا اذ النبي من اوحي اليه فان انضاف اليه ذلك
الامر بالتبليغ كان رسولا نبيا والا كان نبيا لا رسولا فان النبي رجل من
بني آدم اوحي اليه بالعمل سواء امر بالتبليغ ام لا والرسول رجل من بني آدم
بعثه الله بالعمل والتبليغ فالنبي اعم فكل نبي رسول ولا عكس وذكر النووي
في شرح مسلم ما يقتضي ان بينهما عموما من وجه فانه قال الرسول يكون من البشر
والملك وفي التنزيل الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس والنبي لا يكون
الا من البشر قال الا شبيطي فعلى هذا الرسول باعتبار الملائكة اعم من النبي
وباعتبار البشر اخص وجوب القائل انا اخص الرسول او النبي او عكسه
فيه نحو هذا التفصيل والاخير اطلاق في محل التقييد وهو خطأ وكذا كل
مسئلة ذات تفصيل ومن ثم جاء اشرعكم بالفتوى اشرعكم الى النار انتهى قال الخطيب
في الكفاية النبي امدح من الرسول ولكل واحد منهما موضع فان الرسول
يقع على كل احد من حيث الاصل والنبي خاص بالانبياء وانما فضلوا
المرسلين على الانبياء لانهم جمعوا النبوة والرسالة انتهى وقيل الرسول

هو

اطلاع

هو الذي ينزل عليه الملائكة بالوحي ويبعث الى امته والنبي هو المحدث
الذي لا يبعث بل يوحى اليه في نومه او الهاما مما قاله قطرب وحكى القاضي
عياض قولا انهما مفترقان من وجه اذ قد اجتمعا في النبوة التي هي الاطلاع
على الغيب والاعلام بخواص النبوة او الرفعة بمعرفة ذلك وحوزه
درجتها وافترقا في زيادة الرسالة التي للرسل وهو الامر بالانذار والاعلام
قال وذهب بعضهم الى ان الرسول من جاء بشرع مبتدء ومن لم يأت به نبي
غير رسول وان امر بالابلاغ والانذار وقيل الرسول من كان صاحب معجزة
وصاحب كتاب ونسخ شرع من قبله ومن لم يكن مجتمعة فيه هذه الخصال فهو
نبي غير رسول حكى هذه الاقوال الثلثة المجد اللغوي قال وانا لا اذكرني
ذلك ان شاء الله تعالى الاقول من جهة التحقيق والتبيين وبهذا ازاحة
القناع عن وجوه الدقايق بالكشف المبين ووقع في بعض النسخ بدل قوله نبي
خير البرايا سيد الخلق قال الفاضل القرماني اما خيريته صلى الله عليه
وسلم من ساير بني آدم فمما لا يشك فيه مسلم قال عليه السلام انا سيد ولد
آدم يوم القيمة ولا فخر وقال عليه السلام وانا اكرم الاولين والآخرين على الله
ولا فخر والحديثان في المصابيح واما خيريته عليه السلام من الملائكة فمسلمة
ايضا عند اهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة فانهم يفضلون الملائكة على
البشر مطلقا واتفق اهل السنة والجماعة على ان خواص بني آدم وهم الانبياء
والرسل عليهم السلام افضل من جملة الملائكة واختلفوا في حق عوامهم قال
بعضهم جملة البشر افضل من جملة الملائكة والمذهب المرضي ان عوام بني آدم
وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني
آدم كذا في فتاوى قاضي خان اقول تفضيل خواص بني آدم على جميع الملائكة ليس
بمتفق عليه بل يختلف فيه عند اهل السنة والجماعة كما صرح به العلامة كمال باشا
زاده حضره الله تعالى بالحسنى وزيادة في الفوايد حيث قال مسئلة تفضيل البشر
على الملك مختلف فيها عند اهل السنة والجماعة فمنهم من ذهب الى تفضيل الملائكة
وهو مذهب ابن عباس رضي الله عنه واختيار الزجاج على ما نقل في التقريب
ومنهم من فضل فقال ان الرسل من البشر افضل مطلقا ثم الرسل من الملائكة
على من سواهم من البشر والملائكة ثم عموم الملائكة على عموم البشر وهذا ما عليه

يرد [illegible] على ما في نسخ [illegible] السمان
ومن هذا [illegible] مسلم

اصحاب ابي حنيفة وكثير من الشافعية والاشعرية ومنهم من فضل الكمل
من نوع الانسان نبيا كان او وليا ومنهم من فضل الكروبيين من الملائكة
مطلقا ثم الرسل من البشر ثم الكمل منهم ثم عموم الملائكة على عموم البشر وهذا
ما قال الامام فخر الدين الرازي وبه يشعر كلام الغزالي في مواضع عديدة من كتبه
والتحقيق الحقيق بالقبول عند العلماء الفحول ما قاله الفاضل السيوطي
نقلا عن القواعد الصغرى من انه قد احب الله تعالى الى النبيين والمرسلين
وافاضل المؤمنين بالمعارف والطاعات والاحوال والاذعان ونعيم الجنان
ورضى الرحمن والنظر الى الديان مع سماع تسليمه وكلامه وتبشيره بدائم
الرضوان ولم يثبت للملائكة ذلك ولا شك ان اجساد الملائكة افضل من
اجساد البشر واما ارواحهم فان كانت اعرف بالله واكمل احوالا من احوال
البشر فهم افضل من البشر وان استوت الارواح في ذلك فقد فضلت
الملائكة بالاجساد فان اجسادهم من نور واجساد البشر من لحم ودم وفضل
به البشر الملائكة بما ذكرنا من نعيم الجنان وقرب الديان ورضاه وتسليمه
وتقريبه والنظر الى وجهه الكريم وان فضلهم البشر في المعارف والاحوال في
الطاعات كانوا بذلك افضل منهم وبما ذكرناه بما وعد والله في الجنان ولا
شك للبشر طاعات لم يثبت مثلها للملائكة كالجهاد والصبر على البلايا والمحن
والرزايا وتحمل المشاق في العبادات لاجل الله تعالى وقد ثبت انهم
يرون ربهم ويسلم عليهم ويبشرهم باحلال رضوانه عليهم ابدا ولم يثبت
مثل هذا للملائكة وان كانوا يسبحون الليل والنهار لا يفترون فرب عمل
يسير افضل من تسبيح كثير وكون ايام افضل من قائم وقد قال الله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية اي خير
الخليقة والملائكة من الخليقة لا يقال الملائكة من الذين امنوا وعملوا
الصالحات لان هذا اللفظ مخصوص بمن امن من البشر في عرف الشرع
فلا يندرج فيه الملائكة بعرف الاستعمال فان قيل لعل الملائكة يرون ربهم
كما يراه الابرار قلت يمنع منه قوله تعالى لا تدركه الابصار وقد استثنى
منه المؤمنون فبقي على عمومه في الملائكة انتهى قال والصحيح ان الملائكة
يرون ربهم نص عليه الشيخ ابو الحسن الاشعري محمد اعلم انه اشتهر اسمها

فيه رد على القوم منه

عليه

عليه السلام وقد تكرر في القرآن ما كان محمد ابا احد من رجالكم ومحمد رسول
الله وما محمد الا رسول وهو علم منقول من اسم مفعول من حمد بالتشديد وهو
بمعنى محمود وفيه معنى المبالغة يقال محمد لمن كثرت خصاله الحميدة وقد
اخرج البخاري في تاريخه الصغير من طريق علي بن زيد قال كان ابو طالب
يقول وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد واورده ابن
حبان في صحيحه من قول حسان وذكر بينتين قبله وتبعه الواحدي في الوسيط
وغيره من المتأخرين ولما طبع الله نبينا على كثرة خصاله الحميدة الهم اهله
ان يسموه به فطابق الاسم المسمى وهو محمود عند الله تعالى وملائكته و
اخوانه من المرسلين واهل الارض كلهم وان كفر به بعضهم فان ما فيه من صفات
الكمال محمودة عند كل عاقل وان كابر عقله جحودا او عنادا او جهلا باتصافه
بها وهو صلى الله عليه وسلم اخص من مسمى الحمد بما لم يجتمع لغيره فان
اسمه محمد واحمد وامته الحمادون يحمدون الله على السراء والضراء
واحمد ربه قبل ان يحمده الناس وصلاته وصلاة امته مفتتحة بالحمد وخطبه
مفتتحة بالحمد هكذا كان في اللوح المحفوظ عند الله تعالى وان خلفاءه و
اصحابه يكتبون المصحف مفتتحا بالحمد وبيده صلى الله عليه وسلم لواء الحمد
يوم القيامة ولما سجد بين يدي ربه للشفاعة ويؤذن له فيها يحمد ربه
بمحامد يفتحها عليه حينئذ وهو صاحب المقام المحمود الذي يغبطه الا
والاولون واذا قام في ذلك المقام حمده حينئذ اهل الموقف كلهم مسلمهم
وكافرهم اولهم واخرهم فجمعت له معاني الحمد وانواعه فائدة قال القاضي
عياض قد حمى الله تعالى هذين الاسمين يعني محمدا واحمد ان يتسمى بهما
احد قبل زمانه اما احمد الذي ذكر في الكتب وبشر به عيسى عليه السلام فمنع
الله بحكمته ان يتسمى به احد غيره ولا يدعى به مدعو قبله حتى لا يدخل اللبس
ولا الشك فيه على ضعيف القلب واما محمد فلم يتسم به احد من العرب ولا غيرهم
الى حين شاع قبيل مولده ان نبيا يبعث اسمه محمد فتسمى قوم قليل
من العرب ابناءهم بذلك رجاء ان يكون احدهم اياه والله اعلم حيث يجعل رسالته
لانهم ذكر ستة ممن سمي بذلك وقال لا سابع لهم ثم قال ومع ذلك حمى الله كل
من تسمى به ان يدعي النبوة او يدعيها احد له او يظهر عليه سبب يشكك

حرون

مطلب يعرف فيه ان الله تعالى حمى الاسمين محمد واحمد ان يسمى بهما احد قبل زمانه منه

حمى بعض حفظه منه

في اجزه حتى يتحقق السمات له صلى الله عليه وسلم ولم ينازع فيهما انتهى وذكر
ابن خالويه في كتاب ليس والسهيلي في الروض انه لا يعرف في العرب من تسمى
محمد قبل النبي صلى الله عليه وسلم الا ثلثة قال ابن حجر وهو حصر مردود
والعجب ان السهيلي متأخر الطبقة عن عياض ولعله لم يقف على كلامه
وقد جمعت اسماء من تسمى بذلك في جزء مفرد فبلغوا نحو العشرين لكن مع
تكرر في بعضهم ووهم في بعضهم فيتلخص منهم خمسة عشر نفسا واشهرهم
محمد بن عدي بن ربيعة بن سواءة بن جشم بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم
التميمي السعدي ومنهم محمد بن احيحة ابن الجلاح ومحمد بن اسامة بن مالك
بن حبيب بن العنبر ومحمد بن البراء وقيل البر بن طريف بن عتوارة بن عامر
بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة البكري العتواري ومحمد بن الحارث
بن حديج ابن حويص ومحمد بن حرماز بن مالك اليعمري ومحمد بن حمران بن
ابي حمران ربيعة بن مالك الجعفي المعروف بالشويعر ومحمد بن خزاعي بن علقمة
بن حرابة السلمي من بني ذكوان ومحمد بن خولي الهمداني ومحمد بن سفيان بن
مجاشع ومحمد بن اليحمد الازدي ومحمد بن يزيد بن عمرو بن ربيعة ومحمد الاسيدي
ومحمد الفقيمي ولم يدركوا الاسلام الا الاول ففي سياق خبره ما يشعر
بذلك والا الرابع فهو صحابي جزما وقد رقمت عليهما ص وممن ذكر عياض
محمد بن مسلمة الانصاري وليس ذكره بجيد فانه ولد بعد النبي صلى الله
عليه وسلم بازيد من عشرين سنة لكنه قد ذكر تلو كلامه المتقدم محمد بن محمد
الماضي فصار من عنده ستة لا سابع لهم وقد رقمت على اسماء بقيتهم صورة
ع وعلى اسماء من ذكره السهيلي وهم ثلثة صورة س واسماؤه صلى الله عليه
وسلم قال ابن دحية في تصنيف له مفرد في الاسماء النبوية قال بعضهم اسماء
النبي صلى الله عليه وسلم عدد اسماء الله الحسنى تسعة وتسعون اسما قال
ولو بحث عنها باحث لبلغت ثلثمائة اسم افاد مغلطاي ان عدة ما في الكتاب
المذكور قريب من ثلثمائة اسم وعين ابن دحية في التصنيف المشار اليه
اماكنها من القران والاخبار وضبط الفاظها وشرح معانيها واستطرد كعادته
الى فوائد كثيرة وغلب الاسماء التي ذكرها وصف بها النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يرد الكثير منها على سبيل التسمية وقد نقل ابن العربي في شرح الترمذي

فيه رد على عياض منه

مطلب انه لله تعالى الف اسم ولرسوله الف اسم

له عن بعض الصوفية ان لله تعالى الف اسم ولرسوله الف اسم وقد جمع
السخاوي ما وقف منها وما وقف عليه في كلام القاضي عياض وابن العربي وابن
سيد الناس وابي الربيع بن سبع ومغلطاي والشرف البارزي والبرهان
الحلبي وابن حجر وغيرهم ورتبه على حروف المعجم في كتابه القول البديع
فبلغت عدتها اربعمائة وثلثين ثم قال مع انه لم ار مصنف ابن دحية في
ذلك لكن وقفت على كراسة للقاضي ناصر الدين ابن الميلق لخص فيها
الجمعة منها ما وجدته من زايد والحقته وافاد ان لابن فارس في ذلك
تصنيفا سماه المنبئ في اسماء النبي وجمع ابو عبد الله القرطبي ايضا في
ذلك نظما ارجوزة وشرحها الا اني لم اقف عليه الى الآن انتهى وذكر الحسن
بن محمد الدامغاني في كتابه شوق العروس وانس النفوس نقلا عن كعب
الاحبار انه قال اسم النبي صلى الله عليه وسلم عند اهل الجنة عبد الكريم
وعند اهل النار عبد الجبار وعند اهل العرش عبد الحميد وعند سائر الملا
عبد المجيد وعند الانبياء عبد الوهاب وعند الشياطين عبد القهار
وعند الجن عبد الرحيم وفي الجبال عبد الخالق وفي البر عبد القادر وفي
البحر عبد المهيمن وعند الحيتان عبد الغفار وفي التورية موذ موذ وفي
الانجيل طاب طاب وفي الصحف عاقب وفي الزبور فاروق وعند الله
طه ويس وعند المؤمنين محمد قال بعض الافاضل وله صلى الله عليه
وسلم كنيتان الاولى ابو القاسم وهي مشهورة في عدة احاديث صحيحة
لانه يقسم الجنة بين اهلها والاخرى ابو ابراهيم كما وقع في حديث انس
رضي الله عنه في مجيء جبريل اليه صلى الله عليه وسلم وقوله السلام
عليك يا ابا ابراهيم انتهى ويكنى ايضا بابي الارامل فيما ذكره ابن دحية وبابي
المؤمنين فيما ذكره غيره فالقصر على الاولين قصور قال اهل الظاهر لا يجوز
التكني بكنية رسول الله يعني ابا القاسم سواء كان اسمه محمدا او احمد ا
وغيرهما وقال مالك رحمه الله تعالى يباح التكني به مطلقا لان النهي
كان في زمن الرسول عليه السلام للالتباس لما روي انه نادى رجل رجلا
يا ابا القاسم فالتفت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
لم اعنك فقال عليه السلام تسموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي ثم نسخ ولم يبق

مما يجب حفظه من اسماء النبي صلى الله عليه وسلم

نكتة اسم النبي عند الجنة عبد الكريم وعند النار عبد الجبار الخ

مطلب في انه صلعم اربع كنيات

فيه رد منه

فيه لطف بالمخ

مطلب في نسب نبينا محمد صلعم

الالتباس وقيل انما النهي للتنزيه والادب لا للتحريم وقال جماعة من السلف
النهي عن التكني مخصوص بمن اسمه محمد او احمد قال الكرماني عليه رحمة
البارئ معي هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب شيبة الحمد بن هاشم ويسمى
عمرو بن عبد مناف ويسمى المغيرة بن قصي ويسمى زيدا بن كلاب بن مرة
بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر واليه جماع قريش وما فوقه نحو فهر فليس بقرشي
بل هو كناني بن مالك بن النضر ويسمى قيسا ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة ويسمى
عمرو ابن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان هذا هو النسب المتفق عليه
وما بين عدنان الى اسمعيل فيه خلاف محله في السير النبوية والله الموفق والصلوة

بحث آل

على آله اعلم بانما يجب آل النبي والرسول تقبل عملك باحسن القبول ان الآل
اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه المنقلبة عن هاء وان اصله اهل
قلبت الهاء همزة ثم ابدلت الهمزة الفا كما ان التي تاتي للاستفهام و ذلك
في حكاية قطرب اى فعلت بمعنى هل فعلت وذلك غريب جدا لكن ذاك اولى
لانه جعل وسيلة الالف التي هي اخف الحروف ام عن همزة فان اصله أأل
اعلالا ظاهرا ام عن واو وان اصله اول من آل اليه في الذين يؤول اذا رجع سمي
بذلك من يؤول الى الشخص ويضاف اليه فهذه ثلثة اقوال قال بالاول سيبويه
وبالاخير الكسائي ويظهر اثر الخلاف في التصغير فمن قال اصله اهل قال في
تصغيره اهيل ومن قال في اصله أأل قال في تصغيره أؤيل ومن قال اصله اول
قال في تصغيره اويل والكل مسموع ولكن الاول اشهر واكثر ويقوي الاخير
انه لا يضاف الا الى الاشراف المعظمين يقال لحملة القرآن آل الله وكذا آل
القاضي ولا يقال آل الحجام وآل الخباز بخلاف اهل وانما قيل آل فرعون لتصوره
بصورة الاشراف او لشرفه في قومه عندهم وعن البصريين ان لفظ آل واهل
بمعنى ولا يضاف آل ايضا الى غير العاقل واختلف في جواز اضافته الى الضمير
فمنعه الكسائي والنحاس وزعم ابو بكر الزبيدي ان اضافته الى الضمير من لحن
العامة والصحيح انه من كلام العرب وقد ثبت في شعر عبد المطلب في قصة
اصحاب الفيل من ابيات وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك واختلف
في معناه على نيف وخمسين قولا وها نحن نذكر اشهرها فقيل الآل هم المؤمنون
من بني هاشم وبني المطلب ابني عبد مناف وهم الذين حرمت عليهم الصدقة وبه

بحث في تصغير آل

قال

قال الشافعي واختاره الجمهور وقيل بنو هاشم وهم آل علي وعباس وجعفر
وعقيل وحارث ومواليهم وبه قال الحنفية وقيل جميع امة الاجابة قال
ابن العربي ومال اليه مالك وقال مولانا داود وهو قول مالك واختاره الازهري
وقال الازهري وهو اقربها الى الصواب ورجحه النووي في شرح مسلم
وقيده القاضي حسين والراغب بالاتقياء منهم وعليه يحمل كلام من اطلق
ويؤيده قوله تعالى ان اولياؤه الا المتقون وفي نوادر ابي العيناء انه غض من بعض
الهاشميين فقال له تغض مني وانت تصلي علي في كل صلوة في اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد فقال اني اريد الطيبين الطاهرين ولست منهم افاده
ابن حجر وقد حكى الخطيب قال دخل يحيى بن معاذ على علوي ببلخ او بالري
زائرا له ومسلما عليه فقال العلوي ليحيى ما تقول فينا اهل البيت فقال
ما اقول في طين عجن بماء الوحي وغرست فيه شجرة النبوة وسقيت بماء الرسالة
فهل يفوح منه الا مسك الهدى وعنبر التقى فقال العلوي ليحيى ان زرتنا فبفضلك
وان زرناك فلفضلك فلك الفضل زائرا ومزورا انتهى قال ابن حجر ويمكن ان يحمل
كلام من اطلق على ان المراد بالصلوة الرحمة المطلقة فلا يحتاج الى تقييد بالاتقياء
وقد استدل لهم بحديث انس رفعه آل محمد كل تقي اخرجه الطبراني لكن سنده
واه جدا واخرج البيهقي عن جابر نحوه من قوله بسند ضعيف وقيل اهل بيته
وبه قال احمد لحديث التشهد وعلى هذا هل يجوز ان يقال اهل عوض آل
روايتان عنه وقيل ذريته فاطمة خاصة حكاه النووي في شرح المهذب وقيل
جميع قريش حكاه ابن الرفعة في الكفاية وقيل ازواجه وذريته وقيل علي وخديجة
وفاطمة والحسن والحسين وقيل من اطاعه وقيل جميع الامم وقد يطلق آل
فلان على نفسه وعليه وعلى من يضاف اليه جميعا وضابطه انه اذا قيل فعل آل
فلان كذا دخل هو فيهم الا بقرينة وفي بعض الشروح ان الآل اخص من
الاصحاب والاصحاب اخص من الاحباب وقال فخر الاسلام آل الرسل من اتبعهم
وآمن بهم واما آل ابراهيم المذكورون في التشهد فهم ذريته من اسمعيل واسحق
كما جزم به جماعة وان ثبت ان ابراهيم كان له اولاد من غير سارة وهاجر فهم داخلون
لا محالة ثم المراد المسلمون منهم بل المتقون فيدخل فيهم الانبياء والصديقون
والشهداء والصالحون دون من عداهم واصحابه قال الفاضل التفتازاني

حكاية لطيفة

قوله

حكاية شريفة

جواب اعز من الكبريت الاحمر والزمرد الاخضر

مقدمة ان الآل اخص من الاصحاب والاصحاب اخص من الاحباب

خلون

في حاشية الكشاف الاصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر والمراد
صحبه بالسكون اسم جمع كنهر وانهار لا صاحب لان فاعلا لم يثبت جمعه على افعال
انتهى هذا المخالف لما ذكر في المطول من ان الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
وانكار لما شاع في الكتب المعتبرة قال العلامة في الفائق الانجاد جمع ماجد
كشاهد واشهاد وفي تفسير سورة الشعراء ان اتباعا جمع تابع كشاهد واشهاد
وقال الميداني في السامي في الاسامي ان فاعلا يجمع على الفاعلين والفعال
والفعلة نحو كاتب وكاتبين وكتاب وكتبة وعلى فعل وفعول نحو راكع وركع وركوع
وعلى فعل نحو راكب وركب وصاحب وصحب وعلى افعال نحو ناصر وانصار
وصاحب واصحاب وله معنيان عرفي وهو من ان يكون كثير الصحبة كما يقال
زيد خادم فلان اذا كان كثير الخدمة له ولغوي وهو من يكون مصاحبا
ولو ساعة ولهذا اختلف في تفسيره على قولين فقيل هو من اقام معه سنة
فاكثر وغزا معه نظرا الى المعنى الاول وقيل هم مؤمنون ادركوا شرف صحبة النبي
عليه السلام ولو به فقد ساعة وماتوا مؤمنين نظرا الى المعنى الثاني
والمشهور بين اهل الحديث انه من راى النبي صلى الله عليه وسلم في حال
اسلامه قال العراقي كذا اطلقه كثير منهم ومرادهم بذلك مع زوال المانع
من الرؤية كالعمى والا فمن صحبه صلى الله عليه وسلم ولم يره لعارض بنظره
كابن ام مكتوم ونحوه معدود في الصحابة بلا خلاف انتهى واحسن ما
قيل فيه انه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم في حياته بعد المبعث من المسلمين
ممن يعقل ثم مات مسلما فخرج بقيد في حياته من رآه بعد موته قبل الدفن
او بعده فليس بصحابي على المشهور وبعد المبعث من رآه قبل البعث
وهو على دين الحنيفية كزيد بن عمرو بن نفيل وقد ادخل ابن منده وغيره في
الصحابة وبقيد المسلمين من رآه ولم يسلم وممن يعقل من رآه من الاطفال
قبل التمييز ولم يره بعده وقد ادخلهم ابن عبد البر وغيره وبقيد ثم مات
مسلما من ارتد ومات كافرا كمقيس بن صبابة اما من ارتد ثم اسلم فلا
يخلو اما ان يسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كعبد الله بن ابي سرح
فتثبت له الصحبة او يسلم بعد موته صلى الله عليه وسلم كالاشعث بن قيس
ففي دخوله نظر فان الردة محبطة للعمل عند ابي حنيفة ونص عليه الشافعي

في

في الام اما حكاه الرافعي عنه من ان الردة محبطة للعمل بشرط اتصالها بالموت
فيدخل في الصحبة ومن اراد استيعاب الكلام في ذلك فعليه بشرح الفية العراقي
له ونحو اجمعين جمع اجمع بمعنى كل واجمع واحد في معنى جمع وليس له مفرد
من لفظه والمؤنث جمعاء وجمعها جمع وكان ينبغي ان يجمع جمعاء بالالف والتاء
كما جمع اجمع بالواو والنون لكن لم يوجد استعمالهم كذلك فان قيل اذا كان اجمع
بمعنى كل فلم اجتمعا في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس
والجواب ان كلمة كل تفيد الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد
لكن لا دلالة على انهم عن آخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود كانه قيل
سجدوا كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة تقريع وتوبيخ لابليس عليه اللعنة
لان الجم الغفير اذا اجتمعوا على امتثال المامور به في زمان واحد ولم يتخلف احد
منهم عن ذلك الزمان كان مخالفتهم ابعد عن الحق وادخل في الذم كذا ذكره المحققون
في اصول الفقه واعترض عليه بوجهين الاول انه يقتضي وقوع اجمعون حالا
مع كونه مرفوعا ومعرفة والثاني ان اجمعون في التاكيد بمعنى كل كما عرفت ولو كرر
كل لم يفد الاجتماع في الزمان قطعا فكذا ما هو بمعناه والجواب عن الاول ان
قوله كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا توجيه للاعراب
وعن الثاني انه وان كان بمعنى كل الا ان له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع فلا
بعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعاني الاصلية في الكنى كابي الفضل وابي
الخير وابي لهب الى غير ذلك اعلم ان ذكر البسملة والحمد لله والتصلية من الواجبات
التي تذكر في اوائل الكتب فلذا ذكرها المصنف واما الاربعة الباقية اعني ذكر
باعث التاليف وتسمية الكتاب وشرح الفن الذي فيه التاليف وكيفية وقوع
المؤلف اجمالا فمن الجائزات فلذا تركها المصنف رحمه الله تعالى وهذا اوان
ان نشرع في المقصود متوكلا على الصمد المعبود فقبل الخوض فيه لا بد من
تمهيد مقدمة يسيرة تجذب بمشغفك وتجعلك على بصيرة وهي بيان تعريف
العلم وموضوعه وغايته اما تعريفه فما قاله الامام ابن الحاجب في الشافية
وهو علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب اراد بالعلم
المعنى المصدري لا الملكة ولا نفس القواعد ثم العلم يقال لادراك الكلي و

المركب والمعرفة لادراك الجزئي او البسيط ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين بشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك مطلقا ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف وقد يستعملان مترادفين كذا في كتب العقليات وهم قد جروا هنا على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات حيث قالوا علم باصول وقالوا تعرف بها احوال الخ واردوا بالاصول القواعد مثل قولهم اذا اجتمع الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت في الياء الى غير ذلك واردوا بالابنية الهيئات الحاصلة للالفاظ باعتبار حروف وحركاتها وسكناتها وتقديم بعض حروفها على بعض وتاخيره عنه وبالاحوال الاحوال الجزئية التي تنطبق عليها تلك القواعد الكلية مثل كون الابنية في المواد المخصوصة امر او نهيا او غيرهما فاحترزوا بالعلم بالاصول عن العلم المتعلق بالجزئيات فانه لا يسمى صرفا وباحوال الابنية عن ساير اقسام علم العربية التي هي علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وبقوله التي ليست باعراب بمنزلة الصفة الكاشفة للابنية لا للاحتراز عن علم النحو بقسميه اعني المبنيات والمعربات لانه قد خرج بالابنية لانه ليس منها بالتفسير المذكور فظهر فساد ما قيل من ان قوله ليست باعراب للاحتراز عن قسمي النحو واما موضوعه اعني ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية فهو الكلمة من حيث البناء قيدنا بالحيثية المذكورة ليمتاز عن النحو فان الكلمة موضوعه من حيث الاعراب والبناء المبني باعتبار هيئة حاصلة لآخر الكلمة وبتمثيل الاعراب وقيد بعضهم موضوع الصرف بحيثية الصحة والاعلال وهي وان كانت تميزه عن النحو لكنها غير شاملة لجميع مباحث الفن ولما كان محمولات مسايل الفن بكون الكلمة ماضيا او مضارعا او امرا مثلا امرا عارضا للكلمة عروض الاعراض الذاتية لموضوعها كانت الكلمة من الحيثية المذكورة موضوع الفن وتمام تحقيقه في موضعه واما غايته فهو العصمة عن الخطاء في هيئة الكلم والالفاظ وترتب

هذه

يعرف فيه الفرق بين العلم والمعرفة

مطلب يعرف فيه موضوع الصرف

مطلب موضوع الصرف

مطلب غاية الصرف

هذه الغاية انما هو على الرعاية التي هي فعل من الافعال دون العلم الذي هو الاضافة او الكيف او الانفعال حتى يرد عليه ان العلم لا يعلل بالعلل الغائية فكن في هذا الكلام على بصيرة لئلا تحيرك بيداء الحيرة ولا تتبع كل من اجرى القلم وسل لان من اتبع السواد فقد ضل هذا الذي ذكرناه من التعريف والغاية للتصريف باعتبار كونه ادراكا من مقولة الكيف او الانفعال والاضافة واما التعريف والغاية باعتبار كونه فعلا من الافعال الاختيارية فهما ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بقوله اعلم ان التصريف في اللغة التغيير وفي الصناعة تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها فاندفع ما يقال ان التحويل فعل والتصريف علم والعلم انفعال والفعل لا يكون انفعالا فلا ضرورة الى الجواب عنه بان التقدير التصريف علم بتحويل الاصل ولما لم يمكن تعريف علم من العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر في التعريف عليه نعم بل الاعلى فهم الطالب ثم اعلم ان اعلم امر وخطاب لكل من يفهم من غير تعيين احد فلا ضرورة الى ما ارتكب اليه مولاداده نقلا عن بعض حواشي الكشاف وهو ان اعلم خطاب من المتكلم لنفسه بطريق التجريد كانه جرد عن نفسه شخصا وخاطبه قال الامام علاء الدين عبد العزيز البخاري في كشف الاسرار اعلم كلمة تذكر في ابتداء الكلام تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه من القول كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فينتبه السامع له ويصغي اليه ويحضر قلبه ويقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام روي النبي عليه السلام قال سبعة ايام لمعاذ رضي الله عنه اسمع ما اقول لك ثم حدثه بعد ذلك اشياء وفي معناه حرف التنبيه فاذا ازداد الاعتناء يوخرون ويضمون اليه الفاء تقديرا او تحقيقا يعني اذا تقرر هذا وجب عليك علمه فاعلم ذلك وليكن على ما بال منك او فتامل او واعرف فانه دقيق قال الفاضل اللقاني هو من العلم الذي هو ادراك الكليات او المركبات اي النسب التي لا تكون الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك الجزئيات او البسايط اما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل فعام للتصورات والتصديقات وبمعنى صفة يتجلى بها المذكور لمن كانت به فخاص بالتصورات والتصديقات اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت فخاص بالتصديق

فيه رد على الفاضل الحلبي

فيه رد على مولانا داده

مطلب بحث اعلم

فيه رد على الفاضل القرابابي

الاعتناء اهتمام

فيه رد على حاشية الشرح التفتازاني

البقيني اعلم ان انّ بفتح الهمزة مع اسمها وخبرها سادّ مسدّ المفعولين
لا علم والتصريف علم لهذا العلم اختار هذا دون الصرف لان علم التصريف
علم شريف وفيه تصرفات كثيرة فذكر لفظاً فيه مبالغة قال الفاضل البركوي
لام مزيدة للمح معنى الوصفية وبيانه ان العلم على ثلثة اقسام قسم يجب
استعماله مع اللام وهو المثنى به معها او الغالب بها والمأول بواحد
من الجنس او المثنى والمجموع بالجمع المصحح وقسم يجوز وهو ما كان في الاصل
مصدراً او صفة وقسم يمتنع وهو ما عداهما والتصريف من الثاني اقول
فيه بحث اما اولا فلان قوله للمح معنى الوصفية ليس بصواب كما لا يخفى واما
ثانيا فلان ادخال اللام للمح معنى الوصفية ليس مقيسا في شيء من الاعلام
بل هو امر سماعي صرح به الدماميني في شرح المغني وان خفي هذا على صاحب
المرصود قال الجلبي التاء فيه علامة المصدر التي كانت قبل النقل والياء
مبدلة من الراء لان اصله تصرف براءين احديهما اصلية والاخرى زائدة
فابدلت الثانية منهما ياء لانه لو لم يبدل لا يخلو من ان تحذف او تدغم او تترك
على حالها لا سبيل الى الاول لفوات المقصود من هذا الباب وهو المبالغة
والتناسب بالمجرد ولا الى الثاني لانه يلزم اثبات بناء لم يوجد في كلام العرب
ولانه لو ادغم لقيل تصرف وحينئذ يلتبس بالامر من باب التفعل عند الذهول
على الحركة ولان الكسرة على الحرف المدغم ثقيلة وفيه نظر ولا الى الثالث لان
اجتماع المثلين ثقيل على ما عرف في باب الادغام فلو لم يكن هذه الامور المذكورة
ابدل ضرورة انتهى فما قاله البعض حذف التضعيف في المصدر تخفيفا والمدة
زائدة مطلقة كالمدة الزائدة في المصادر المزيدة كالاكرام والاستخراج لانها
لو كانت مبدلة من المضاعف لكانت عينا فجاز ان يعبر عنها بالعين كالذي لا قائل
به ليس بصواب قال الفاضل الجلبي فان قيل لم ابدلوا الثانية بالياء قلنا
انما ابدلوها بجنس حركتها او بجنس حركة ما قبلها فلما كان حركتها وحركة
ما قبلها هي الكسرة ابدلوها بالياء ولانها من حروف العلة وفيه نظر لانه
منقوض بنحو امليت فان قيل لم ابدلوا الثانية دون الاولى قلنا لان التكرير
انما حصل من الثانية فهي اولى بالابدال ولانها اقرب الى محل التغيير انتهى
اقول فيه بحث يعرف بالتامل واللغة المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير يقال

لكل قوم

مطلب يعرف فيه معنى التصريف لغة واصطلاحا

مطلب العلم على ثلاثة اقسام

قد رد على الفاضل البركوي منه

قد رد على صاحب المرصود منه

مطلب ان اللام في التصريف اصله تصرّرف

عنه

قائله ابن كمال باشا منه

مطلب تعرف فيه معنى اللغة واصلها وجمعها والنسبة اليها

فيه رد على الجلبي منه

لكل قوم لسن بكسر اللام وسكون السين اي لغة يتكلمون بها ثم هي اي اللغة
عند الاطلاق تنصرف الى لسان العرب فالمراد هنا لسان العرب اي ان
التصريف في لسان العرب التغيير فهو احداث شيء لم يكن قبله يعني ان
للتصريف معنيين احدهما اللغوي وهو ما وضع له واضع لغة العرب
من لغي بالكسر يلغى لغا اذا تكلم بالكلام واصلها لغو او لغي حذفت الواو
والياء وعوضت منها الهاء وجمعها لغى بضم اللام ولغات ايضا والنسبة
اليها لغوي بضم اللام ولا تقل بفتحها قال الصلاح الصفدي في شرح
لامية العجم قال بعض المغفلين سال انسان فاضلا فقال كيف تنسب
الى اللغة فقال لغوي فقال اخطات في ضم اللام انما الصحيح ما جاء
في القران قال الله تعالى انك لغوي مبين والدليل على كون التصريف
في اللغة بمعنى التغيير قولهم صرفت الشيء اي غيرته والاخر صناعي
وهو ما وضع له اهل هذه الصناعة واشار اليه بقوله وفي الصناعة
قال الصنهندي وهي في اللغة فعالة من الصنعة الصنع او من الصنعة وهي الحرفة وفي الاصطلاح عبارة عن معرفة ما يكتسب
بدوام المباشرة والتمرن في العمل وهو المقصود هنا اي في اصطلاح
اهل هذا الفن فان قيل لم يقل وفي الاصطلاح قلنا لانه يستعمل
غالبا في العلم الذي يحصل معلوماته بتتبع كلام العرب ومعلومات
هذا العلم تحصل بالتتبع اعلم ان الصناعة بفتح الصاد تستعمل
في المحسوسات وبالكسر في المعاني قوله وتحويل الاصل الواحد من حول
المتعدي اي نقله فالاضافة فيه من اضافة المصدر الى مفعوله لا من حول
القاصر اي انتقاله لعدم صحة حمله على التصريف فمن فسره بالتغيير
فقد فسر الاخص بالاعم قال التفتازاني والاصل ما يبتنى عليه الشيء
ولو قيد بقوله من حيث يبتنى عليه لكان اولى اذ رب اصل يكون مبنيا
على غيره والمراد المصدر قال الجلبي وانما سمي اصلا لان اصل الشيء
ما يبتنى عليه ذلك الشيء والاشياء المأخوذة مبنية عليه وواحدا
لان العلة حقها ان تكون واحدة بالنسبة المعلول وقال الفاضل
التفتازاني الكامل الدواني اختار الاصل الواحد على المصدر ليصح على

افعال اللغة للتصريف معنيين

عنه

التمرن استمرار وعادت كسي [illegible]

قد رد على علاء الدين الجنيدي منه

قد رد على الفاضل التفتازاني منه

في حاشية على شرح التفتازاني منه

[illegible] منه

المذهبين فان الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل
فالاصل الواحد عندهم الفعل والقعدة في استدلالهم بعلل باعلال
الفعل فهو فرع الفعل واجيب بانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال فرعيته
في الاشتقاق كما ان اعد ونعد فرع يعد في الاعلال مع انه ليس بمشتق
منه وتاخير الفعل عن نفس المصدر لا ينافي كون اعلال المصدر متاخرا
عن اعلال الفعل فتأمل شرح في محمد على مذهب الكوفيين بحث
اذ الفعل الذي هو اصل عندهم دال على الحدث والزمان فتحويله
الى المصدر مثلا تحريف ولا يصدق عليه انه تحويل الاصل الى مثال
لمعنى لا يحصل الا به قال التفتازاني ويجوز ان يقال اختار الاصل الواحد
ليكون اعم منه وغيره فيشمل تحويل الاسم الى المثنى والمجموع والمصغر ونحو
ذلك وهذا اقرب اقول لكن المصنف قد قصر مختصره على الافعال والاسماء
المشتقة منها فلا يناسب ذلك التعميم وقال التفتازاني اعلم ان مرادنا بالمصدر
هو المجرد لان المزيد فيه مشتق منه لموافقته اياه بحروفه ومعناه انتهى وفيه
كلام لان الضمير في منه اما راجع الى الفعل او المجرد وكلاهما ليسا بجائزا
اما الاول فلانه يلزم منه ان يكون المصدر المزيد فيه مشتقا من الفعل و
هذا خلاف ما ذهب اليه البصريون ولئن سلمنا ان الامر كما ذكره والشان
عليه اشعر لكن التعليل بقوله لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة
المصدر المزيد فيه بالحروف والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر زائدة من
حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فانه الحدث
مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل لهذه العلة بل هو
اولى بها من المزيد فيه اما الثاني فان موافقة اللفظية منتفية لا يقال المراد
والموافقة في الحروف الاصول لانا نقول انه منقوض بنحو الجلوس والقعود
والنشدة والكراهية وغير ذلك قوله الى امثلة هي الجزئيات التي تذكر لايضاح
القواعد وايصالها الى فهم المستفيد واما الشواهد فهي الجزئيات التي
نستشهد في اثبات القواعد لكونها من القرآن والحديث او كلام من
يوثق به من العرب فهي اخص من الامثلة ذكره في المطول فمن جعلهما لفظين
مترادفين فقد اخطأ والمراد بها هاهنا ابنية وصيغ وهي الكلم باعتبار هيئاتها

تعرض

تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره
عنه قوله مختلفة باختلاف الهيئات كضرب يضرب ونحوهما من المشتقات
قوله لمعان جمع معنى فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي
بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ذكره الفاضل الجامي في شرح
الكافية ومنع الجندي وانى كونه اسم مفعول على انه ليس بمشدد دائما فسمع
جلال الدين الاشرفي بان صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت
في غير الميمي من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه ليس
على ما ينبغي قال الشريف المعنى والمحوي في اللغة عبارة عن مقصود الكلام
وفي الاصطلاح عبارة عما يستفاد من اللفظ وقال المولى الشهير بقره يحيى
في حاشية شرح البردة اعلم ان المفهوم والمعنى متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار فان الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تقصد باللفظ سميت
معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ سميت مفهوما وقال مولانا
دده اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء شئ فذلك الشئ من حيث يدل عليه
اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل
منه يسمى مفهوما ومن حيث كون الموضوع له اسما يسمى مسمى اعم من المعنى
في الاستعمال مثلا يقال لكل من زيد وعمرو وبكر مسمى للفظ الرجل ولا يقال
انه معنى له والمدلول قد يعم من المسمى لتناوله المدلول التضمني والالتزامي
دون المسمى قوله مقصودة القصد عبارة عن عزيمة القلب نحو المطلوب
وهي تاكيد لما علم من معان اذ المعنى كما مر ما يراد من اللفظ اي يقصد به
او المراد بها من بيانها ان يقصد لفرط الاحتياج اليها قوله لا تحصل اذ
تلك المعاني او تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة كما لا يخفى وان خفي
على الفاضل البهشتي فكان الظاهر ان يقال لا تستفاد الا بها ليدل ما ذكر
والضمير في بها راجع الى الامثلة فمن قال في تفسيره لا يحصل اي تلك المعاني
لم يصب اذ لا يخفى ان هذا الحصر ادعائي لا حقيقي فلا يرد عليه
ما اورده الفاضل اللقاني من ان الضاربية المفادة بضارب مثلا
تحصل بغيره كزيد ضرب او ذو ضرب وكذا كل مثال يحصل به معنى يمكن
ان يحصل معناه بمثال آخر بعناه مع ان تحويل اصل الى مثال لحصول معنى

اي الدليل المعتمد عليه منه

ففيه رد على التفتازاني والدواني منه

رد على التفتازاني منه

رد على التفتازاني منه

معنى الامثلة

رد على الجندي وانه وعلى جلال الدين الاشرفي منه

والمسمى هو

رد على الفاضل البهشتي منه

رد على المصنف منه

فيه رد على الشارح منه

يصدق عليه انه تصريف فلو حذف اداة الحصر لكان نحوا انتهى قال
الشريف والمراد بالمعاني المقصودة معنى الماضي والمضارع والامر والنهي ونحوها
وهذه المعاني مختفية في الذهن فاذا اردت اظهارها لا يمكن الا بتلك
الامثلة مثلا اذا اردت ان تخبر عن شخص بضرب وقع او يقع لا يمكن الا بقولك
ضرب زيد او يضرب فوضعت هذه الامثلة بازائها ليعبر بها عنها عند الاحتياج
والمراد بتحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة ان تحول صيغة المصدر الى
الماضي والمضارع وغيرهما اي تشتق منه الماضي وغيره ليكون كلمة اخرى انتهى
فان قيل يلزم مما ذكر ان يكون اسم الفاعل والمفعول مشتقين من المصادر لكن
اهل العربية نصوا على انهما مشتقان من الافعال وكذا الامر وغيره ماخوذ
من المضارع اجيب بان هذا مبني على قول من قال انها مشتقة من المصادر او
يقال انها مشتقة من المصادر بالتوسط لانها مشتقة من الفعل وهو من المصدر
فيكون هي من المصدر الا انه بتوسط الفعل اعلم ان التعريف المقبول عند العلماء
الفحول ان يكون مشتملا على العلل الاربع والتعريف الذي ذكره المصنف مشتمل
عليها اعني المادية والصورية والفاعلية والغائية والاصل الواحد اشارة
الى العلة المادية وتحويله الى امثلة مختلفة اشارة الى العلة الصورية ولا بد
للتحويل من محول وهو الفاعل ولمعان مقصودة الى العلة الغائية انما
شرع في مباحث الكتاب بايراد تعريف التصريف لان طالب العلم والخائض
فيه لا بد وان يتصور ذلك العلم اولا لانه لو لم يتصوره لكان طالبا للمجهول
مطلقا وهو ممتنع لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق فان قيل في
التعريف نظر لانه يلزم ان يكون تغيير الضمائر نحو انت وانتما وانتم وهو وهما
وهم وهي وهما وهن وتغيير اسماء الاشارة نحو هذا وهذان وهؤلاء
وتغيير الموصولات نحو الذي واللذان والذين والتي واللتان واللاتي
واللواتي واللائي ان يكون من التصريف لصدق التعريف عليه وليس منه
قلنا لا يرد لانه وان كان فيه تحويل لكن ليس تحويل الاصل الواحد الذي
هو المصدر اعلم ان في التعريف نظرا وهو انه ليس بجامع لخروج بعض المسائل
التي تتعلق بتحويل الاصل الواحد كقولنا اذا اجتمع الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وغيرها من الفعل لما

كان

تمام

فيه فوائد يحفظ

فيه رد على المصنف

كان تقسيم الفعل متاخرا عن معنى التصريف ومتوقفا عليه اتى بكلمة ثم
وعطف التقسيم على ذلك المعنى عطف القصة على القصة فالمعنى بعد
معرفة معنى التصريف في اللغة والاصطلاح الفعل الى اخره قال
التفتازاني انه بكسر الفاء لانه اسم الكلمة مخصوصة واما بالفتح فمصدر فعل
يفعل وقال اللقاني كون المكسور الفاء اسما كذكر والمفتوح الفاء مصدرا انما هو
بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل وقال الشريف
في حواشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء وهو المصدر حقيقة وبكسرها
اسم لا مصدر حقيقي بل الحاصل من المعنى المصدري وقال التفتازاني في المطول
يستعمل فعل بكسر الفاء للفظ والحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث
هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا
الكتاب وصرح به الجوهري ايضا واجيب بان هذا لو كان المراد الحدث
وهو مصدر فعل يفعل واما المراد الضرب مثلا فتدبر وقال العلامة كمال
باشا زاده والفعل بالفتح مصدر فعل يفعل لكن اشتهر بين الناس كسر الفاء
في المصدر فهذا الكسر كسر رأس الكلمة وشنيع لها اذا عرفت هذا التفصيل
فقد ظهر لك عدم اصابة اللقاني في قوله المذكور اعلم انه منصوب عطفا
على لفظ اسم ان والتقدير ثم اعلم ان الفعل ويجوز الرفع عطفا على محل اسم ان
فان قلت العطف على محل اسم ان المفتوحة غير جائز سواء كان قبل مضي الخبر
او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا لوقوعها موقع
مفعولي اعلم على الاصح فلا ضرورة الى ما قال الفاضل الجلبي من انه عطف على
مقدر تقديره الاسم اما ثلاثي واما رباعي انتهى قال اللقاني المراد من ثم التراخي
الذكري لا الزماني بقرينة المهلة ولا بد منه والمراد بالفعل الماضي فقط لان المجرد
لا يمكن في المضارع ولقول المصنف فيما سياتي واما الرباعي فهو فعلل انتهى
اقول لم يصب اللقاني في قوله لان المجرد لا يمكن في المضارع وعدم اصابته
ظاهر لمن له يد في العلم وكذا لم يصب في قوله ولقول المصنف الى اخره وسيظهر
لك وجهه فائدة ثم للترتيب مع التراخي وهو مختص بعطف المفرد على المفرد دون
الجملة على الجملة صرح به الامام المرزوقي وقد يجيء ثم لمجرد الاستبعاد كقوله
تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة

فيه رد على الجلبي

فيه رد على اللقاني

مطلب في ثم

وقد يجعل تغاير الحقيقتين و الكلامين بمنزلة التراخي في الزمان فيستعمل له لفظة
ثم ذكره في حاشية الضوء وقد يجيء للتنبيه ان لا يبادر السامع في تحقيق ما تقدم
حتى يصير على ثقة وطمأنينة ذكره في حواشي الكشاف وقد يجيء فصيحة كما قيل
في قول المفتاح ثم يتفرع في حالة الوصول لافصاحها عن محذوف اي فيحصل
الإيماء ثم يتفرع وقد يجيء لمجرد الترقي كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده فان المقصود ههنا اظهار الترقي بذكر درجات فضيلة الممدوح
من سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده فبدأ بالاخص ثم الاخص
وقد يجيء للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس
اعجب ما يراد ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب وقد يجيء لمجرد استفتاح
الكلام ذكره في شرح المشارق وقد يجيء زائدة اثبته الاخفش والكوفيون ذكره
مولانا دده في حاشية شرح التفتازاني الفعل اما ثلاثي واما رباعي قال التفتازاني
لانه لا يخلو من ان يكون حروفه الاصلية ثلثة او اربعة فالاول الثلاثي
والثاني الرباعي اذ لم يبن منه خماسي ولا ثنائي بشهادة التتبع والاستقراء
والمحافظة على الاعتدال لئلا يؤدي الخماسي الى الثقل والثنائي الى الضعف
عن قبول ما يتطرق اليه من التغييرات وانما بني الخماسي في الاسم حطا لرتبة
هذا الفعل عن مرتبته ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان
والفاعل وقال الشريف فان قيل يجوز ان يكون كل واحد من الاسم والفعل ثنائيا
لانه واقع ووقوع الشيء دليل جوازه واما وقوعه في الفعل نحو صن وبع فان
كل واحد منهما فعل امر مع انه ثنائي واما وقوعه في الاسم نحو اخ واب ودم
ويد ويجاب عن الاول بوجهين الاول ان المراد من قولنا ان الفعل لا يجوز ان
يكون ثنائيا الفعل الماضي والمضارع دون الامر فان الامر يجوز ان يكون على
حرف واحد نحو ق فضلا من ان يكون على حرفين الثاني ان اصل صن اصون
واصل بع ابيع فحذفت الواو من صون والياء من بيع لالتقاء الساكنين والمحذوف
منهما في حكم الباقي بناء على ان المحذوف باعلال في حكم الثابت عندهم والمراد
من قولنا ان الفعل لا يجوز ان يكون ثنائيا بحسب الوضع فلا يرد النقض
وعن الثاني بان اصل اب ابو واخ اخو ويد يدي ودم دمو فحذف من كل واحد
منها حرف علة والمراد من قولنا ان الاسم لا يجوز ان يكون ثنائيا بحسب الوضع

وكل

وكل واحد منها ليس ثنائيا في الوضع الاصلي فلا يرد النقض انتهى كلامه اعلم
ان الشريف لو قال ان اصل صن بعد حذف حرف المضارعة صون او اصون واصل
بع بعد حذفها بيع او ابيع لكان وجها وجيها قال التفتازاني لا يقال هذا
تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لانا نقول الفعل الذي هو مورد القسمة اعم من
الثلاثي والرباعي فان المراد به مطلق الفعل من غير نظر الى كونه على ثلثة احرف
او اربعة وهكذا جميع التقسيمات وقال الجلبي فان قيل كيف يصح ان يقال الفعل
على ضربين وقد قيل انه على سبعة اضرب كما قال الشاعر جميع اصول الفعل سبعة
اضرب لها كما في بيت من الشعر وصف صحيح ومهموز مثال واجوف اللفيف ومنقوص
البناء ومضاعف قلنا ما ذكرتم من الاقسام السبعة لا يخرج عن كونه ثلاثيا او
رباعيا بل انما هو من اقسامهما وانواعهما فان قيل لا يصح نسبة الفعل
الى الثلاثي والرباعي لانه يلزم ان يكون الفعل غيرهما لان المنسوب غير المنسوب
اليه قلنا انما نسب الفعل الثلثة والاربعة لا الى ثلاث ورباع والفعل
غير الثلثة والاربعة بحسب المفهوم وما صدق عليه واما الثلاث والرباع
معدولان من الثلثة والاربعة التي هي من الاعداد فان قيل لو كان الثلاثي
والرباعي معدولين كما ذكرتم لوجب ان يقال ثلاثي ورباعي بفتح الثاء في
الاول والراء في الثاني قلنا لما اعتبروا المعنى غيروا اللفظ ليدل التغيير اللفظي
على التغيير المعنوي لان التغيير يؤذن بالتغيير فما قاله الفاضل الجاربردي انهما
منسوبان الى ثلثة واربعة على غير القياس ليس على ما ينبغي فان قيل من اي
قسم من اقسام النسبة لان النسبة ثلاثة اقسام اما على القبيلة
نحو هاشمي وقريشي واما على البلد نحو مكي ومدني واما على الصنعة نحو حريري
وربما يجيء قلنا هذه النسبة الى الاعداد وكل واحد منهما اي من الثلاثي والرباعي
اما مجرد او مزيد فيه لانه اما ان يكون باقيا على حروفه الاصلية اولا الاول
المجرد والثاني المزيد فيه قوله المجرد من جردت الشيء عن الشيء اذا قشرته
عنه فههنا لما قشر الفعل عن الزيادة سمي مجردا قوله او مزيد فيه من زاد
الشيء يزيده زيدا او زيادة اي ازداد او من زاده غيره فهو يتعدى ولا يتعدى
ولما كان اكثر استعماله في هذا الفن لازما حيث قالوا الحروف الزائدة دون المزيد
عداه بحرف الجر لما فرغ من تقسيم الفعل الى مجرد ومزيد شرع في تقسيمه الى سالم

المعتل

قد رد على الشريف
منه

فيه لطف لا يخفى
منه

فيه رد على جاربردي
منه

تعرض فيه اقسام النسب

عى

والاعداد
من تقسيم الفعل
شرع في تقسيم
فقال صح

مطلب
ان الزائد يعني الزيادة قد
يتعدى ولا يتعدى

وغيره فقال او كل واحد منها اي من هذه الاربعة اما سالم او غير سالم قال التفتا
لانها ان خلت اصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف فسالم والا فغير سالم
تصادقت الاقسام ثمانية والامثلة نصر وعد واكرم وحرج زلزل تدحرج
تزلزل انتهى هذا كقول السكاكي وهي المضمرات الاعلام المبهمات الى آخره
ولابد من الواو الجامعة ولهذا اتى بها ابن الحاجب حيث قال وهي المضمرات
والاعلام الى آخره وصاحب اللب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وكال
افعال القلوب حسبت وظننت الى آخره لانهم صرحوا بما كان المبتدأ متعددا
حقيقة والخبر متعدد لفظا نحو بذلك ان تخبرها بر نحو والاخرى لاعدا انها
غائضة بان حكم هذا القسم ان لا يجوز ترك العطف فيه البتة لان المبتدأ
في تقدير الكل والفصل اي احدى بذلك كذا والاخرى كذا قال الرضي ونحوها
رجل عالم وجاهل لابد فيه من الواو لان المبتدأ مفكوك في التقدير اي احد
عالم والآخر جاهل قال البهشتي وللقائل ان يقول لو قال وكل واحد منهما اما
سالم او غير سالم وكل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه لكان اولى لان تحقق
المزيد فيه سالما او غير سالم يتوقف على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه
على اصله وزيادة الشيء على اصله فرع وجود الاصل يرد عليه ان كلتا مقدمتيه
غير مسلمتين اما الاولى فلان تحقق المزيد فيه سالما غير متوقف على زيادة
حرف من حروف اليوم تنساه كما في باب التفعيل والافعلال والافعيلال
نحو فرح واحمر واحمار واما الثانية فلانه يتخلف في افتقر فهو فقير حيث
لا وجود لاصله اعني فقر ونعني في صناعة التصريف بالسالم قال زين العرب
في شرح المصابيح اكثر استعمال لفظ العناية في ارادة المعاني من الالفاظ
يقال فلان عنى بما تكلم هذا المعنى ومثله الارادة وانما قال هكذا لان السالم
في صناعة النحو ما ليس في آخره حرف علة سواء كان في غيره اولا فيكون نصر سالما
عند الطائفتين ورمى غير سالم عندهما وباع غير سالم عند التصريفيين وسالم
عند النحويين واسلنقى سالم عند الصرفيين وغير سالم عند النحويين قال الفاضل
الجلبي انما قال نعني مع ان اعني مفيد للمقصود لانه يفهم منه الخلاف ايضا بين
اهل الصرف ثم قال وفيه نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك
انتهى وفيه كلام قد نص ابن كمال باشا في غير موضع من كتبه على ان المفهوم

معتبر

قد رد على التفتازاني منه
رد على البهشتي منه
تعريف السالم
رد على الفاضل الجلبي رحمه الله تعالى منه

معتبر في الروايات والقيود والخلاف انما هو في النصوص وصدر الشريعة في باب
المهر على انه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على النفي عما عداه
وصرح في العناية وغاية البيان في فصل الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص
يدل على النفي بالاتفاق فان قيل لم اعتبر المفهوم في غير النصوص دون نصها
قلنا لان التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول
صلى الله عليه وسلم فانه عليه السلام اوتي جوامع الكلم فلعل قصده فائدة
لم تدركها الا يرى ان الخلف قد يستفيد من كلامه عليه السلام احكاما وفوائد
لم يبلغ اليها السلف بخلاف امر الرواية فانه قلما يقع التفاوت كذا حقق الفاضل
الآمدي ما سلمت ولم يقل ما صحت ليعلم ان الصحيح ليس بمعناه لان الصحيح
ما ليس احد اصوله حرف علة وان كان فيه الهمزة والتضعيف فيكون كل سالم
صحيحا من غير عكس ومنهم من لم يفرق بينهما فاراد بالصحيح ما اراد بالسالم حروفه
الاصلية وانما قيد الحروف بالاصلية ليخرج عنه نحو بعت وظلت وقل وبع
فانها غير سالم كما لا يخفى وليدخل فيه نحو اعشوشب واكرم واحمار فانها من
السالم لخلو اصولها عما ذكر وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة كما
في الثالث قال قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي وكالضفادي
والسادي والثعالي والاراني في الضفادع والسادس والثعالب والارانب
قيل وكقولهم تقضيت اي تقضضت وهو خطاء في هذا المقام كما لا يخفى
على ذوي الافهام وسمي سالما لسلامته عن حرف العلة والهمزة والتضعيف
وعن التغيرات الكثيرة فمن فسر على الوجه الثاني فقد قصر واختار المرجوح
التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة وهي الواو والالف والياء قال
التفتازاني لو قال احرف التي هي جمع قلة كان اولى انتهى فيه كلام يظهر من كلام صاحب
الترجيح ومحصوله لا فرق بين جمعي القلة والكثرة في الاطلاق على الثلاثة الى العشرة
من غير قرينة وانما الفرق في الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث
يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة
يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه انه لا يصح اطلاقه على الثلاثة
الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرته فيكون كل جمع للقلة كان او الكثرة ثلثة وقد
اجمعوا ان العشرة داخلة في القلة فقول ابن كمال باشا في شرح التنقيح جمع

كصاحب المراح والمقصود منه
تحقيق مولانا تاج الدين زاده منه
فيه رد عليه منه
التاهر مولانا حسام الدين منه
جمع القلة
رد على ابن كمال باشا منه

الكثرة يراد كل عدد فوق تسعة ليس على ما ينبغي اعلم ان اقل الجمع ثلثة عند النحويين
واثنان عند الفقهاء ولكن اخطأ الفريقان على ما حكاه الشيخ محي الدين العربي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتوحات المكية في الباب الاحد
والثلثين ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت الى هذا المقام
ثم فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وقد سالني سائل ما اقل
الجمع في العدد فكنت اقول هو عند النحويين ثلثة وعند الفقهاء اثنان فقال
عليه الصلوة والسلام قد اخطأ الفريقان فقلت له يا رسول الله فكيف اقول
فقال بين العدد ثم اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فرمى درهمين على حدة ورمى
ثلثة على حدة وقال ينبغي لمن يسئل عن هذه المسئلة ان يقول السائل عن اي عدد
تسأل عن العدد المسمى شفعا او عن العدد المسمى وترا ثم وضع يده المباركة
على الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفع ثم وضع يده المباركة على الثلثة
وقال هذا اقل الجمع في العدد الوتر * والهمزة والتضعيف * وهو في الثلاثي
ما كان عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعي ما كان فاؤه ولامه الاولى
من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل كما سيجيء
بيانه قال الشريف والمراد بالمقابلة الموازنة وهي ان يقابل حروف الموزون بحروف
الميزان مثل ان يقابل النون بالفاء والصاد بالعين والراء باللام فسمي النون فاء الفعل
والصاد عين الفعل والراء لام الفعل قد غفل التفتازاني عن هذا الاصطلاح في بحث
الناقص فراجعه قال الشريف واذا اردت ان تزيد في الموزون شيئا زدته ايضا
في الزنة فتقول ينصر على وزن يفعل بزيادة الياء في يفعل وقاتل على وزن فاعل
بزيادة الالف في فاعل واكرم على وزن افعل بزيادة الهمزة في اوله وناصر ومنصور
على وزن فاعل ومفعول بزيادة الالف والواو فيهما وكذلك تقول في الرباعي
دحرج على وزن فعلل بتكرير اللام فيسمى الدال فاء الفعل والحاء عين الفعل
والراء لام الفعل الاولى والجيم لام الفعل الثانية وعلى هذا القياس في
سائر الافعال فيعبر عن الزائد بلفظ ذلك الزائد الا المبدل من الافتعال
فانه يعبر به بتاء الافتعال الذي هو المبدل منه لا بالطاء الذي هو المبدل
فلا يقال اضطرب واطرد على وزن افطعل بل يقال على وزن افتعل لمجيء افتعل
في كلامهم وعدم مجيء افطعل لان افتعل اخف من افطعل وللمصير الى ما هو اخف

في رد على الفقهاء والنحويين منه

مطلب يعرف فيه ان اقل الجمع في العدد الشفع اثنان وفي العدد الوتر ثلثة

منه

منه

اولى

اولى من العكس واذا حذفت من الموزون حرفا اسقطت ايضا من الزنة ذلك
الحرف في ذلك الموضع فتقول في وزن خذ عل بحذف الفاء وفي وزن قل فل بحذف
العين وفي وزن ارم افع بحذف اللام وحاصله انك اذا اردت ان تعرف
السالم عن غيره فقابل بتصريفات وجدت في حروفه الاصلية حرفا من حروف
العلة والهمزة والتضعيف فاحكم عليه انه غير سالم فان لم تجد فيها شيئا منها فاحكم
عليها بانه سالم مثلا اذا قابلت نصر بفعل فنون نصر في مقابلة فاء فعل وصاده
في مقابلة عينه وراؤه في مقابلة لامه فاحكم على نصر بانه سالم اذ ليس من
حروفه الاصلية التي تقابلها بفعل شيء من حروف العلة ولا من الهمزة والتضعيف
وكذلك ضرب وقتل وحبس واذا قابلت وعد وقال ومد فاحكم على كل واحد
منها غير سالم وكذلك الكلام في الرباعي مثلا اذا قابلت دحرج بفعلل فاحكم عليه
بانه سالم واذا قابلت بيطر فاحكم بانه غير سالم انتهى كلامه اشار بقوله تقابل
بالفاء الى اخره الى تفسير الحروف الاصول لكن ينبغي ان يستثنى الزائد للتضعيف
او للالحاق والى ان الميزان هو الفاء والعين واللام لانه اعم الافعال معنى لان
الكل فيه معنى الفعل وانما لم يقل تقابل بفعل الذي هو اخصر من الفاء والعين
واللام ليشمل فعل بضم العين وفتحها وكسرها وهو الطف من جعل لخفته ولما
فيه من حروف الشفة والوسط والحلق ويجيء جعل بمعنى الخلق كقوله تعالى
وجعل الظلمات والنور اي خلق وبمعنى التصيير كقولك جعلت الثوب اسود اي
صيرته اسود وبمعنى التسمية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا اي سموهم اناثا وبمعنى اخذ وشرع كقولك جعلت الشيء اي اخذته وشرعته
وبمعنى اوجب كقولك جعلت العامل كذا وكذا وبمعنى القى كجعلت بعض متاعي
على بعض وبمعنى بعث كقوله تعالى وجعلنا معه اخاه هارون وزيرا وبمعنى
قال كقوله تعالى وجعلوا لله اندادا وبمعنى بين كقوله تعالى انا جعلناه قرآنا وبمعنى
ايجاد شيء من شيء وتكوينه منه كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم
بالشيء على الشيء حقا كقوله تعالى وجاعلوه من المرسلين وباطلا كقوله تعالى
ويجعلون لله البنات وبعضهم يدرج بعض هذه المعاني في بعض ثم الثلاثي المجرد
هو الاصل لتجرده عن الزوائد وكونه على ثلثة احرف فلهذا قدمه وقال اما
الثلاثي المجرد * قال مولانا داده رحمه الله تعالى كلمة اما حرف شرط وتفصيل كلام

يفعل منه

مطلب
يعرف فيه معاني الجعل
خلق * تصيير * تسمية
اخذ * اوجب * القى
بعث * قال * بين
ايجاد * الحكم *

مجمل وتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها ولا يقال قد استغنى عنها في قوله
فاما القتال لا قتال لديكم لانا نقول هو ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها ولا يقال قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم لانا نقول الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه
بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج
عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح
على الصحيح وقال بعضهم ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا
وان الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول
ونقلت الفاء الى المقول وما بينهما اعتراض واما التفصيل فغالب حالها وقد
يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في
موضع ذلك القسم فالاول نحو قوله تعالى فاما الذين امنوا واعتصموا به فسيدخلهم
في رحمة منه وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو
قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء
الفتنة اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك
والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا وكانه قيل واما الراسخون
في العلم فيقولون قيل والصحيح انه لا يلزم ذكر التعدد لا لفظا ولا تقديرا
لصحة ان يقال اما ان فعلت كذا فيسكت ولو ورد على اوائل الكتب وقد
تاتي لتفصيل ما في نفس المتكلم المجمل واما ما في روائع الاسولد والتوهمات
المقدرة فتفصيل المجمل السابق لا المتكلم والكلام ذكره علاء الدين البسطامي
في شرح اللباب وقد تاتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق اما التوكيد فقل
من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان
تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة
ذاهب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره
مهما يكن من شيء فزيد ذاهب هذا التفسير مدلل بفائدتين بيان كونه توكيدا
وانه في معنى الشرط وفي بعض النسخ التام والحق عدمه لانه لو وصف
الثلاثيات لو وصف الرباعيات المجردة والمزيدة كلها بالتام لكنها لم توصف
ولم يجد وصف البعض دون البعض ولانه يلزم من وصفه تخصيص البحث

بالتمام

بالتمام ومن ذكر مثال يسال عدمه فان قيل ذكره للتمثيل قلنا لا نسلم
ذلك لعدم اختصاص الحلق فيه لوجوده في غيره نحو ذهب يذهب وان
سلم فلم يحتج ذكر ابي يابى لانه ليس منه ومن الشراح من زعم الاصلاح
بقوله قد لا يناقض التمثيل بيسال لان قوله ويجيء اي مضارع فعل مفتوح
العين يريد به ما هو اعم من السالم وغيره انتهى ولم يات بشيء يجدي نفعا
في دفع ما ذكر ولقد احسن من قال ولن يصلح العطار ما افسد الدهر قال
التفتازاني اما الثلاثي المجرد فلا يخلو من ان يكون ماضيه على وزن فعل
مفتوح العين او فعل مكسورها او فعل مضمومها لان الفاء لا يكون الا
مفتوحا لرفض الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح لما
سنذكره والعين لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت
وضربن والحركات منحصرة في الفتح والضم والكسر اما ما جاء من نحو نعم و
شهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الاصل لضرب من الخفة
والاصل بكسر العين وفيه اربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح
الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه جارية في كل اسم او فعل بكسر العين و
عينه حرف حلق انتهى كلامه شرط الجريان اللغات الاربع في كل ما كان على
فعل بكسر العين كون العين حرف حلق اذ عند انتفاء هذا الشرط يجري الثلث
منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة العين لعدم كونها حرف حلق
فيقال علم علم ولا يقال علم بكسرتين كذلك كتف كتف ولا يقال كتف بكسرتين
وكل اسم على فعل مما عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه وفتحه كشعر و
نهر ونهر وشعر وبحر وبحر الا في نحو فانه لا يجوز فتح عينه لئلا
يؤدي الى اعتلال لامه فترك على سكونه فاذ ماضيه الاضافة فيه
من اضافة الاعم الى اخص او للموصوف الى صفته اي الماضي الذي هو
الثلاثي المجرد او من الاضافة الحقيقية بناء على ان ماهية الثلاثي
المجرد الذهنية اعم من الماضي وان كانت اياه بحسب الخارج على وزن
فعل مفتوح العين يحتمل ان يريد بوزن ظاهره من المماثلة فهو مصدر
مضاف الى مفعوله اي شكل موزون لفعل فصار عليه الضمير عائدا الى ما
ضيه او الى الثلاثي المجرد فمن قصر على الوجه الاول او الثاني فقد قصر

يفعل تركناه هنا تقدير وزن لترك المعنى ما يوجد وهو على فالمراد بيفعل
موازنه او يفعل قال الفاضل الغزي هذا التنويع هو الاصل في غير واوي
العين او اللام ويائي احدهما وواوي الفاء والمضاعف اما الاربعة الاول
فيجب في الاولين منها الضم وفي الاخرين الكسر للمناسبة نحو قال يقول ودعا
يدعو وباع يبيع ورمى يرمي قال ابن عصفور وشذ طاح يطيح وتاه يتيه
عند من قال ما اطوحه وما اتوهه دون من قال ما اطيحه وما اتيهه فان قيل
لعلهما من باب حسب يحسب اجيب بان ذلك الباب شاذ مطلقا فحملهما على ما يكون
مقيسا في حال اولى انتهى والى القول بانهما كحسب ذهب الخليل نقل عنه
نجم الائمة وابو حيان واما واوي الفاء فيجب في مضارعه الكسر لئلا يثبت الواو
فيه لارتفاع المقتضي لحذفه وهو وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعد ضمة وهو
مستثقل وشذ وجد يجد بالضم عند بني عامر وهم في غيره كغيرهم واما المضاعف
فاما اللازم منه فيلزم فيه الكسر نحو حن يحن وند يند الا ما شذ نحو خب
الفرس يخب بالضم والكسر ومن نحو مر يمر وحل يحل بالضم فقط فاما المتعدي
فيلزم فيه الضم نحو رد يرد لانه يلحقه الضمير فلو كسر عينه لزم التنقل من
الكسر الى الضم وشذ جواز الامرين نحو بث وشد وعل وصد ونم وغيرها
بالضم والكسر في جميعها ووجوب حب فلم يجئ الا بالكسر قرا ابو رجاء يحبكم الله
المختار عند ابن مالك وابي حيان وغيرهما جواز الضم والكسر فيما عدم النقل
فيه من مضارع هذا الباب وعليه ائمة اللغة وعين الفراء وابو الفتح الكسر
لانه اخف من الضم واكثر وخير ابن عصفور مطلقا نحو زفي يفعل ضم
العين وفي يفعل كسرها وهو قياس في مورد النص فلا يلتفت وقال الفا
اللقاني اعلم ان او في قوله او يفعل للتقسيم المقتضي ان افراد المقسم هو
مضارع فعل منحصر في هذين القسمين لا يخرج عنهما الى ثالث الصادق
بجواز الضم والكسر على البدل في ذات مضارع مخصوص ووجوب احدهما
في ذات واخر في اخرى المعلوم تفصيل ذلك في المطولات لا للتخيير بناء
على ان قوله فمضارعه في قوة مضارعه المقتضي لجواز الوجهين على البدل
في كل مضارع كما توهمه بعضهم فاحتاج الى تقييده بقوله هذا النوع هو الاصل
في غير واوي العين او اللام ويائي احدهما وواوي الفاء والمضاعف

ابن التاج الناصر على الوجه الاول ... حسام ... وعلى الثاني مولانا ... الدين سلمه

فيه رد عليهما سلمه

فيه رد على الفاضل الغزي سلمه

ض

علي

على ان في قوله التنويع نظرا اذ التنويع جعل الشيء انواعا وهو اصل في مطلق
المضارع لا في المقيد بغير الاربعة المذكورة بضم العين او كسرها ليقع الاختلاف
بين الماضي والمضارع بحسب حركة العين كما ان بينهما اختلافا بحسب المعنى
وقدم ضم العين على كسرها لان الضم والفتح اتم اختلافا لان الفتح حلقي والضم
شفوي فالمسافة بينهما منفرجة غاية الانفراج بخلاف الكسر فانه من اوسط الفم
فالمسافة بينهما قريبة والاختلاف بينهما ليس بتام اعلم انه اعني قوله بضم العين
او كسرها اما بدل من يفعل ويفعل بدل كل او بعض من كل فاو فيه للتقسيم اذا
واما حال من يفعل ويفعل فليست للتقسيم ولا للتخيير بل بمعنى الواو الداخلة
على النشر واللف عدل عنها اليه ولما كان العطف قبله نحو نصر ينصر وهو مثال
للماضي المفتوح العين ومضارعه بضمها فقول التفتازاني مثال لضم العين
ليس على ما ينبغي قال التفتازاني يقال نصره اي اعانه ونصر الغيث الارض اي
اغاثها قال ابو عبيدة في قوله تعالى من كان يظن ان لن ينصره اي لن يرزقه
وقال الفاضل اللقاني نصرا عني قوله ونصر الغيث الارض اي اغاثها تكرار لا فائدة فيه
والاسناد فيه الى الغيث مجازي اقول فيه فائدة لا يخفى سواء فسر النصر بالا
كما وقع في بعض النسخ او بالاعانة كما وقع في بعضها او بالاصابة كما وقع في بعضها
اشار مولانا زاده الى الثاني بالاصابة حيث قال في حاشيته على شرح التفتازاني
اعلم ان هذا اللفظ في هذه المعاني اما بالاشتراك اللفظي واما انه يكون في الاعانة
حقيقة وفي الاصابة والرزق مجازا فان نصرة الغيث الارض يلزمها اصابته اياه
وتحريك قواها النامية واحداث نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال
الرزق اياه وحفظه فارادة الملزوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاريد
اللازم فيهما وضرب يضرب مثال للماضي المفتوح العين ومضارعه المكسورها
فقول التفتازاني مثال بكسر العين ليس على ما ينبغي ايضا يقال ضربه ضربا
وضرب في الارض يضرب ضربا وضربانا بفتح الراء اي سار لابتغاء الرزق وضرب
خلاف كذا اي وصف وبين وضرب الدهر من ضربانه ومن ضربه اي مر من مروره
وذهب بعضه واضرب عنه اعرض وضرب البر بعضه ببعض اي خلطه ومنه
الحديث ضربوا كتاب الله اي خلطوا ولم يميزوا بين المحكم والمتشابه والناسخ
والمنسوخ ونحوها وقيل اي صرفوا بعضه ببعض عن المعنى المراد منه الى ما ل

فيه رد على التفتازاني

فائدة
فيه رد على اللقاني

فيه رد على التفتازاني

سلمه فيه ان ضرب بمعنى جمع بعضه
يعرف ... وبعضه مع ... وخلط فاحفظها
فانها من المهمات

اليه اوهامهم وهذا فان من يريد صرفه دابته عن جهة ضربها اليه و
اضطرب امره اختل وتضاربا واضطربا بمعنى والموج يضطرب اي يضرب بعضها
بعضا والاضطراب الحركة واضطرب خاتما اي امر ان يضرب له ويصاغ
والضرب في اصطلاح الحساب تضعيف احد العددين بقدر ما في العدد
الآخر من الآحاد كذا في جامع اللغة ويجي مضارع فعل مفتوح العين وجاء
يجوء ايضا مجيئا وجيئة كفجيئة وجيئة كشبعة وهي اسم على ما في القاموس
وعلى ما في المختصر وجامع اللغة هي اسم لا غير وكلام صاحب القاموس يرجح
على كلام صاحبها والاثبات مقدم على النفي وفي المصباح واستعمل جاء
لازما ومتعديا بنفسه وبالباء تقول جئت شياحتا اذا فعلته وجئت
زيدا اذا اتيت اليه وجئت به اذا احضرته وقد يقال جئت اليه على معنى
ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يجي جاء
بمعنى تقرير الشي على صفته نحو قولهم ما جاءت حاجتك اذا كان عين فعله اي
مضارع فعل او فعل فمن اقتصر على الوجه الاول او على الثاني فقد قصر و
اللقاني فسر قول المصنف عين فعله بقوله وهو الماضي ولكنه اخطأ فيه لانّ
اخطائه عدم حفظ اصطلاحات الصرفيين وقال لو اسقط فعل كان اظهر
وهذا مبني على صحة تفسيره المذكور وقد عرفت فساده والمبني على الفاسد
فاسد او لامه اي لام فعله لا لام المضارع كما سبق اليه بعض الاذهان و لا
لام الماضي كما توهم بعض الاعيان يؤيد ما قلناه قول المصنف عين فعله حرفا
من حروف الحلق قال التفتازاني واشترط هذا لتقادم حرف الحلق فتحة العين
فان حروف الحلق اثقل الحروف ولا يشكل ما ذكرناه مثل دخل يدخل و نحت
ينحت وجاء يجي وما اشبه ذلك عينه او لامه حرف حلق ولم يجي على يفعل
لانا نقول انه يجي على يفعل اذا وجد هذا الشرط فمتى انتفى الشرط لا يكون
على يفعل بالفتح لانه اذا وجد هذا يجب ان يكون على يفعل بالفتح لانه يلزم من
وجود الشرط وجود المشروط انتهى فان قلت لم يعتبر وجود حرف الحلق
في الفاء قلت لان الفاء يكون ساكنا نحو امر يامر فلا يلزم الثقل ولان الساكن
كالميت فلم يعدل له عن الاصل وهي اي حروف الحلق ستة كونها ستة هو ما نقل
عن الجمهور روي عن الخليل واختاره المصنف يدل عليه عده اي بالجي

قد رد على صاحب جامع اللغة وصاحب المختصر منه

على الوجه الاول القاضي وعلى الثاني ابن التاج وعلى الثاني الامدي رحمهما الله تعالى منه

قد رد عليهما منه

منه

قد رد على اللقاني منه

قد رد عليهم منه

المراد منه الامدي منه

يعرف منه ان كون الحروف ستة عند الجمهور وعند البعض سبعة منه

من الشواذ ومذهب سيبويه ومن تابعه انها سبعة فزاد والالف لانه من الحلق
وهو عنده اولئك حرف هوائي قال الشيخ ابو علي بن سينا في رسالته في مخارج
الحروف وصفاتها المخرج الاول وهو الجوف وهو اسفل من الحلق ويخرج منه ثلثة
احرف الالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها
وتسمى هذه الحروف حروف المد واللين والهوائية والجوفية قال المكي وزاد
غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها من الصدر وهو متصل بالجوف قلت الصواب
اختصاص هذه الحروف الثلثة بالجوف دون الهمزة لانها اصوات لا تعتمد على
مكان حتى يتصل بالهواء بخلاف الهمزة فتامل وكلام المصنف يحتمل المذهبين
فتامل فلم يصب كما لا يخفى وما قاله الفاضل اللقاني كونها ستة باسقاط الالف
اذ هي لا تكون الا منقلبة فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما ستنبه عليه فليس
الحصر في الستة اختيارا لمذهب من ان حروف الحلق مطلقا ستة كما توهم انتهى
ليس بصواب كما لا يخفى الهمزة والهاء والعين والحاء المهملتين والغين والخاء
المعجمتين نحو سال يسال سؤالا في السؤال اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى
الى مفعوليه بنفسه يقال سالته الرغيف وكذا اذا كان بمعنى الاستفسار يتعدى
الى الاول بنفسه والى الثاني بعن قال الله تعالى يسئلونك عن الجبال
واسالهم عن القرية كذا في كشف البزدوي وفتح القدير قال الفاضل زكريا
المصري في حاشية تفسير القاضي نقلا عن شرف الطيبي الطلب والسؤال
والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة يترتب بعضها على بعض فالطلب
اعمها لانه يقال فيما تسأله من غيرك فيما تطلبه من نفسك والسؤال
لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال
في الاستعطاء فيقال سالته كذا وفي الاستخبار فيقال سالته عن كذا والاستخبار
استدعاء الخبر وهو اخص من السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام
طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار فان قوله تعالى أانت قلت للناس
استخبار وليس باستفهام فكل استفهام استخبار ولا عكس والاستفهام طلب
العلم وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كل ما يفهم يعلم بل قد يظن ويخمن
فكل استعلام استفهام ولا عكس ومنع يمنع ثم اعلم ان في الترتيب
خلافا للشريح حيث قدم الحاء المهملة على العين المهملة والمكي حيث قدم

حاشية على شرح التفتازاني منه

الى المفعول الثاني منه

مطلب في الفرق بين الطلب والسؤال والاستفهام والاستعلام منه

منه

الحاء على الغين المعجمة ولصاحب المقصود بوجوه يعرف عند المراجعة الى المقصود
انما قدم الهمزة لان مخرجها اقصى الحلق ثم الهاء لان مخرجها اعلى من مخرج
الهمزة والبواقي على هذا الترتيب اذا عرفت هذا فما اختاره المصنف
اولى كما لا يخفى وانما سميت هذه الحروف الستة حروف الحلق لان مخرجها
الحلق ومخرج الحرف هو المكان الذي يخرج منه الحرف وقدمت هذه الابواب
على غيرها لفتح عين ماضيها والفتح لخفته لكونه غير محتاج الى تحريك
عضو احق بالتقديم وقدم الاول على الثاني لانه تخالف حركة عين مضارعه
لتدل على مخالفة معناه لمعنى الماضي فكمل من مخالفة الثاني وهو قبل الكسر
لان الضم هو بين الفتح العلوي والكسر السفلي ولوجود المخالفة الدالة على المخالفة
المعنيين في الثاني قدم على الثالث ذكره في المضبوط قال الخوارزمي في شرح
المفصل هذه الابواب الثلثة اي الاول والثاني والرابع وعليها الابواب اجمع
فعل وفعل بفتح العين في الاول والكسرة الثاني وقال ثعلب اذا اشكل عليك
ولم يدر من اي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب كلها وقال
ابن جني باب فعل المتعدي ان يجيء على يفعل بكسر العين كضرب يضرب وحبس
يحبس وباب فعل غير المتعدي ان يكون على يفعل مضموم العين كقعد يقعد
وخرج يخرج وانهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا وهذا في هذا ثم
استشعر اعتراضا بان ابى يابى جاء على يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط
فاجاب بقوله وابى يابى شاذ قيل انه بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه
حرف حلق فحمل عليه وقيل ابى يابى مقلوب بأى يبأى فكان عينه حرف
حلق في الاصل المقلوب عنه وهما ليسا بقوي وحكى في المحكم ان قوما قالوا
في الماضي ابي بكسر العين فيابى على لغتهم جار على القياس وعلى هذا يكون
ابى يابى بالفتح فيهما من الاستغناء بمضارع فعل عن مضارع آخر كما
استغنوا بيكاد مضارع كدت بكسر الكاف عن مضارع كدت بضمها في
لغة حكاها سيبويه كذا في الحواشي الفرنكية قال السكاكي لا يبعد عندي
ان يحمل على التداخل بواسطة طريق الاستغناء وهو ترك شيء لوجود
آخر مكانه يعني انه ترك هنا ابي بكسر العين استغناء عنه بوجود ابى
بفتح العين اعلم ان المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير

نظر

قد رد عليهما منه

قائله الآمدي منه

قائله ابن الحاج منه

نظر الى قلة وجوده وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان
الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس والنادر هو الذي
يكون وقوعه قليلا على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى الثبوت
فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد في فصيح الكلام قال الله تعالى ويابى
الله الا ان يتم نوره قلت كونه شاذا لا ينافي وقوعه في كلام فصيح
فانهم قالوا الشاذ على ثلثة اقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال
كقود وصيد وعور واغور واستحوذ والقياس في هذه الكلمات قلب حرف
العلة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاستعمال بخلافه قال الله تعالى استحوذ
عليهم الشيطان الاية وقسم مخالف للاستعمال دون القياس كقول الشاعر
ولم ار عاقلا كرها او اقربا والاستعمال مثلها لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير
استغناء عنه بمثل والا للزم ادخال الكاف على كاف الخطاب ورياه للقيم
وهو مستقبح وكلاهما اعني القسمين المذكورين مقبول لا اعتراض بسببه
على قائله وقسم مخالف للقياس والاستعمال معا وهو مردود كقول الشاعر
الحمد لله العلي الاجلل القياس والاستعمال الاجل بالادغام فالاولان مقبولان
والثالث مردود وان ابى يابى من القسم الاول قوله هذا الكلام قد جرى
على السنة الانام وبه يقطر في القراطيس الاقلام قديما من غير نكير منكر الا
انه فيه نظر من وجوه الاول ان التقسيم فاسد لانهم قسموا الشاذ على
ما ذكر الى ما يخالف القياس والى ما يخالف الاستعمال والى ما يخالفهما
معا والقسم الاول منها نفس المقسم على ما فسر الشاذ به اعني ما يكون بخلاف
القياس كما مر فيكون تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره والثاني ان مورد
القسمة يجب ان يكون شاملا للاقسام كلها والذي يخالف الاستعمال
دون القياس لا يندرج تحت المقسم هنا لعدم صدق تفسيره عليه فلا
يتناوله المراد فكيف يصح جعله قسما منه والثالث ان قوله شاذ لا
يدفع السؤال المذكور بل انه اذا تحقق يكون عين السؤال وذلك لان محصول
السؤال ان يقال ان القياس فيما يكون العين في الماضي والمضارع مفتوحا
ان يكون عين ذلك الباب او لامه حرفا من حروف الحلق وان ابى يابى
مخالف لهذا القياس وخارج عنه لان عينه في الماضي والمضارع مفتوح

مع أن عينه او لامه ليس بحرف حلق والجواب بأنه شاذ اى مخالف للقياس
على ما فسّروا به يكون عين السؤال تأمل قال الفاضل التفتازاني لا يقال
أبى يأبى لامه حرف الحلق اذ الالف من حروف الحلق فلذا فتح لانا نقول لا نسلم
انها من حروف الحلق ولئن سلمنا انها من حروف الحلق لكن لا يجوز ان يكون
الفتح لاجلها للزوم الدور لان وجود الالف موقوف على الفتح لانه في الاصل
ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور
لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه فهو مفتوح العين في الاصل ولهذا
لم يذكر الالف في حروف الحلق اذ هي لا تكون ههنا الا منقلبة وغرضه بيان
حرف تفتح العين لاجله وكما قلى يقلى فلغة عامرية والفصيح الكسر وبقى
يبقى لغة طي والاصل كسر العين في الماضي فقلبوه فتحة واللام الفا تخفيفا
وهذا قياس عندهم واما ركن يركن فمن تداخل اللغتين اعنى انه جاء من
باب نصر ينصر وعلم يعلم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني
الى هنا كلامه قوله والفصيح الكسر اى في المضارع على ما قاله الفاضل الغزي
والحلبي وابن قاسم والاميدي والدواني والكهلاني والبهنسي والفاضل الترا
ويشتي اليحيى والعلامة الشيرازي وشيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام
وغيرهم من العلماء العظام والفضلاء الفخام ولكن قول التفتازاني لغة عامرية
مخالف لما ذكر في الصحاح من انه لغة طي وارتضى به جلال الدين الدواني
وحكاه ابن مالك في شرح التسهيل عن طي وقال صاحب النزهة قال بعضهم
ان قلى يقلى لغة في قلى يقلى وان صح هذا فحكمه حكم ركن يركن او حكم بقى يبقى
على لغة طي اذا عرفت هذا التفصيل فقد ظهر لك ما فيما قاله مولانا دده
من انه قد وقع في عامة الكتب انه من باب علم يعلم وعند بعضهم من لغات طي
ليس بصحيح والصحيح انه عامرية كما ذهب اليه الامام ابن حاجب انتهى
فان الامر بالعكس فالخطاء في مقالته لابن اخت خالته ثم اعلم انه قال الجاربردي
ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة
انه قراءة الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى يأبى
وذكر في حم السجدة الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح
الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك انتهى وقال الشيخ عميرة المصري

في حاشية

في حاشية شرح الجاربردي وما ذكره في اخر حم السجدة الاحقاف مخالف لما سلف
عنه في سورة البقرة وقال الفاضل الغزي في حاشية شرح الجاربردي
قراءة الحسن يهلك بفتح الياء واللام ورفع الفعل والاسمين بعده هكذا
ضبط المهدوي وغيره وعن الحسن الله قرأ ايضا ويهلك مبنيا للمفعول وفي
اعراب الحلبي في اية الاحقاف ان ابن محيصن قرأ بفتح الياء وكسر اللام مبنيا
للفاعل قال عنه ايضا فتح اللام وهي لغة والماضي بالكسر انتهى اذا عرفت هذا
التفصيل فقد ظهر لك ان قول العميرة مخالف لمخالفته لصاحب الكشاف بغير مخالف
وتطبيق كلاميه سهل على من وفقه ولى التوفيق وان كان ماضي الثلاثي المجرد
على وزن فعل مكسور العين فمضارعه يفعل بفتح العين ليقع الاختلاف بينهما
بحسب حركة العين نحو علم يعلم قدم هنا على الخامس لكسر عين ماضيه والكسر
لكونه محتاجا الى تحريك عضو واحد وهو الحنك الاسفل خفيف من الضم لاحتياجه الى
تحريك العضلتين الشفتين والخفيف اولى بالتقديم الا ما شذ استثناء مفرغ و
المستثنى منه محذوف تقديره يجيء مضارع فعل مكسور العين على وزن يفعل بفتح
العين في جميع المواضع الا ما شذ ولفظة ما في التركيب يجوز ان تكون موصولة و
نكرة موصوفة والمعنى هنا الا المضارع الذي شذ او الا مضارعا شذ والجملة بعدها
منصوبة المحل على الثاني ولا محل لها على الاول من نحو حسب اى ظن يحسب حسبانا
بكسر الحاء كذا في المغرب قوله واخواته يمكن عطفه على المضاف على وجه
التشبيه وعلى ارادة الافراد السالم من احدهما والمتعلقة من الاخر والاوجه
ان يعطف على المضاف اليه ويراد بحسب يحسب واخواته الافراد
الخارجية نحوها الافراد الذهنية قال ابن قاسم في النزهة وجه الشذوذ
انها جاءت بكسر العين في الماضي والمضارع فانها لو جاءت على الاصل كانت بفتح
العين في المضارع وفي الصحاح كل فعل كان ماضيه مكسورا فمستقبله
يأتي مفتوح العين الا اربعة احرف فجاءت نوادر قالوا حسب يحسب
ويئس ييئس ونعم ينعم وفيه نظر انتهى اقول اصابا في ردهما
ولكنهما لم يصيبا في تعبيرهما عبارة الصحاح اذا دققت النظر ينفتح لك
المرام بعون الله الملك العلام وعبارته هكذا يقال حسبته صالحا احسبه
بالفتح محسبة ومحسبة وحسبانا بالكسر اي ظننته ويقال احسبه بالكسر

لا يلزم الضرورة لانه عائد الى تأثير فقط واما المذكور ... منه

وفيه انه ليس باصله بل عارض وهو توقف ... منه

فيه رد على مولانا دده منه

فيه رد على دده منه

فيه رد على الشيخ عميرة منه

فيه رد على الصحاح وعلى ابن قاسم والاميدي منه

وهو ثلاث كل فعل كان ماضيه مكسورا فان مستقبله يأتي مفتوح العين
نحو علم يعلم الا اربعة احرف جاءت نوادر قالوا حسب يحسب ويئس ييئس
ويبس ييبس ونعم ينعم وبئس فانها جاءت بالسالم بالكسر والفتح ومن المعتل
ما جاء ماضيه ومستقبله جميعا بالكسر نحو ومق يمق ووفق يفق ووثق يثق
وورع يرع وورم يرم وورث يرث وورى الزند يري ووليَ يلي الى هنا
عبارة الصحاح تحقيق المقام وتوضيح المرام ما قاله الفاضل العزي وتبعه الكامل
اللقاني وهو ان ما جاء من هذا الباب فيهما قسم واجب وهو ما ثبته افعال
ومق ووثق ووفق وولي وورث وورم وورع وورى المخ اذا اكتنز من السمن
وقسم جائز وهو ستة افعال حسب ونعم وبئس اذا صار ذا بؤس ويئس ويبس
من اليبس ووغر ووحر وولِه ووهل اذا اشتد فزعه فيجوز في مضارعها كسر عينه
وفتحها قال ابن مالك وزاد في شرح الكافية وبرع الشيء اي اولع وزاد ابو حيان
ومن تبعه في القسم الاول وعم بناء على تصرف قولهم عم صباحا وهو ما نقل عن يونس
والاعلم خلافا لابن مالك حيث عده فيما لا يتصرف انتهى اقول قوله بناء على تصرف قولهم
عم صباحا المخالف لما ذكر في مختار الصحاح حيث قال قولهم عم صباحا كلمة تحية كانه
محذوف من نعم ينعم بالكسر كما يقال كل من اكل يأكل فحذف منه الالف والنون تخفيفا
انتهى ولكن الوجه الوجيه ما قاله كما لا يخفى على اهل التوجيه واما فضل يفضل ونعم
ينعم ومات يموت بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر فمن التداخل لانها جاءت
جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصر فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني
وان كان ماضيه على وزن فعُل مضموم العين فمضارعه يفعُل بضم العين نحو حسُن
اي صار ذا حسن يحسن واخواته لان هذا الباب موضوعة للصفات اللازمة
فاختير لماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب
بين الالفاظ ومعانيها ويكون الافعال الطبايع كالحسن والقبح والكرم و
نحوها ولا يكون الا لازما وشذ قولهم رحبتك الدار والاصل رحبت بك
الدار فحذف الباء اختصارا فهو غير متعد في الحقيقة فانك لو قلت في شرفت
بكذا اشرفت كذا لا يكون متعديا فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي
اذ هو ملتبس قال الخليل قال نصر بن سيار ارحبكم الدخول في طاعة الكرماني وسعكم
قال وهي شاذة ولم يجئ في الصحيح فعُل بضم العين متعديا غيره واما المعتل فقد اختلفوا

فيه رد على صاحب مختار الصحاح منه

الطبايع جمع طبيعة وهي الخصلة التي تكون في الاشياء بحسب الخلقة كالحسن منه

فيه

فيه قال الكسائي اصل قلته قولته وقال سيبويه لا يجوز ذلك لانه لا يتعدى
وقد قيل المعتل اذا اشكل ان يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعُل بضم العين
متعديا ثم المراد بالحسن كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان يكون لا ما يمكن
ان يتسابه بالزينة من صفاء اللون والملمس وكذا المراد بالقبح خلاف ذلك فهما
مقتضى الطبيعة لا يختلفان حينئذ باختلاف الاحوال والاوقات قال
الشيخ علي الهمداني في شرح الفصوص الفرق بين الجمال المقيد والحسن المقيد
هو ان الحسن نضارة في تناسب الاعضاء والجمال ملاحة في النضارة الوضاءة
الجاذبة يجذب القلب اليها حتى انه يصار لا يطيق الا بها وقد اخبر عن ذلك
الفرق الرسول الافصح حيث قال يوسف احسن وانا املح ولهذا كان حسن
يوسف غذاء الاشباح وملاحة محمد غذاء الارواح وقد كانت الصحابة اذا
نظروا الى وجهه الوجيه يرون وجوههم في وجهه النزيه فيستنير ظواهرهم وبوا
طنهم بذلك النظر البهيج وان واحدا عشق بجماله النبيه فصاح كثيرا من ايام
الاوان فسألوه ما صار لك يا فلان فقال عشقته فقال ان كنت عاشقا فالزم
الباب حتى يطمئن قلبك من القلق والاضطراب وملاحة الرسول كانت محجبة
ونضارة يوسف مجردة ولهذا المعنى كان يوسف يستر وجهه بالنقاب مع انه
اشد العذاب على الاحباب وكان الرسول ذا سيرة فلم يرخ الحجاب فانه كان رحمة
للعالمين والاصحاب وكثيرا ما يطلق الحسن على الجمال ولما فرغ المصنف من ذكر
اقسام الثلاثي المجرد شرع في بيان الرباعي المجرد بقوله واما الرباعي المجرد فقدمه
على مزيد الثلاثي المجرد فهو باب واحد اعني فعلل مقتضاه انحصار الرباعي
المجرد في فعلل ولا يصح لانه ينتقض بفُعلِل المبني للمفعول وفعلِل امرا كدحرج لان
كلا منهما مجرد اذ يصدق عليه حد المجرد المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه عند
سيبويه والثاني اصل ايضا بنفسه مأخوذ من المصدر كالماضي عند البصريين
وقد يقال مراده عند اكثر البصريين والثاني مقتطع من المضارع عند الكوفيين
ولو قال اما الرباعي المجرد فالموجود من ماضيه فعلل لكان احسن كذا في حاشية
اللقاني فيه كلام يعرف عند المراجعة الى صدر كلامه وهو اعني فعلل بسكون العين
وفتح غيرها لئلا يلزم توالي اربع حركات متواليات موجبة زيادة الثقل ولم
يسكن الفاء لتعذر الابتداء بالساكن واللام الاولى لئلا يلزم اجتماع الساكنين

مطلب في معنى الحسن والقبح

مطلب الفرق بين الجمال المقيد والحسن المقيد

فيه رد على الفاضل اللقاني منه

لا يجوز حذف احدهما لعدم الترجيح اذا اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك يسكون
اللام الثانية حينئذ حملا على الثاني وكذا اللام الثانية لانها مفتوحة او مضمومة
ما لم يتصل به هذا الضمير فان قيل هذا منقوض بنحو هُدَبِد وعُلَبِط وجُنَدِل قلنا
الاصل هُدَابِد وعُلَابِط وجُنَادِل فحذف الالف للتخفيف كدحرج اي كلفظ دحرج
او قولك دحرج فلان الشيء اي دوّره بدحرجة ويجيء مصدره على فعللة وفعلال
بكسر الفاء كقولك دحرجة ودحراجا وعلى فعلال بفتحها اذا كان مضاعفا كزلزال قال
الفاضل الدواني وقد يجيء مصدره على وزن المفعول نحو المصلصل بمعنى الصلصلة
وهي تصويت الحديد وهذا هو القياس المطرد في جميع المزيدات من الثلاثي والرباعي
اقول فيه بحث يعرفه بادنى تأمل قال الفاضل القاضي لا دخل لقوله دحرجة و
دحراجا في المثال فذكرهما لافادة ان فعلل مصدره على فعللة وفعلال والاول
قياسي والثاني سماعي انتهى فان قيل لم ذكر المصنف مصدر الرباعي المجرد دون الثلا
[ثي] قلنا لان مصدر الرباعي المجرد قليل كما عرفت بخلاف مصادر الثلاثي المجرد فلو ذكره
لادى الى التطويل اعلم ان الملحق من الثلاثي المزيد فيه ستة ابواب الاول ما كرر
لامه نحو جلبب الجلباب الملحفة اي لبسها وشملل اي اسرع التشمير والثاني ما زيد
فيه ياء بعد فائه نحو طيلسه اي البسه الطيلسان وبيقر اي عجب والثالث
ما زيد فيه واو بعد فائه نحو جوربه اي البسه الجورب وحوقل اي ضعف وهرم
والرابع ما زيد فيه واو بعد عينه نحو جهور اي رفع صوته وهرول اي مشى بسرعة
والخامس ما زيدت فيه نون بعد عينه نحو قلنس اي لبس القلنسوة والسادس
ما زيدت فيه ياء بعد لامه نحو سلقاه اي القاه على ظهره وقلنسى اي لبس القلنسوة
وزاد العلامة الزمخشري في بعض كتبه بابين احدهما ما زيدت فيه ياء بعد عينه
نحو شريف اي قطع فضلات اوراق الزرع وعذيط اي بال عند الجماع وثانيهما
ما زيدت فيه نون بعد فائه نحو سنبل اي اخرج الزرع سنبله واعلم ان دليل الالحاق
اتحاد المصدرين فان قلت لم يحكم على اخرج بانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما
لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا قلت لان الاعتبار انما هو بالفعللة
لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور
منه فانهم لم يقولوا برقاشا وقحطالا وعربادا بل برقشة وقحطلة وعربدة ولان
الشرط توافق المصادر اجمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاول ولان زيادة الهمزة في اخرج

لمعنى

فيه رد على الفاضل الدواني منه

لمعنى من التعدية وغيرها وضربنا في الالحاق اذ الغرض به توافق المصدرين اعلم ان ابواب
الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزيدا فيه حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان او مزيدا فيه
يكون متعديا ولازما وكن على البصيرة في موارد هذا المقام اعلم ان فعلل قد يصاغ من اسم رباعي
لعمل بمسماه كقرمص القرموص اذ احفره ولحكاية المسمى كعقرب الشيء اذا لواه كما العقرب
ولجعله في شيء كفلفل الطعام وعصفر الثوب وللاصابة بمسماه كعرقبه اذا اصابه عرقوبه
وللاصابة بمسماه كعرجنه اذا اصابه بعرجون وللاظهار بمسماه كعسلجت الشجرة اذا اخرجت عساليجها
ولجعله في شيء كفلفل الطعام وعصفر الثوب وللاصابة بمسماه كعرقبه اذا اصابه عرقوبه
وللاصابة بمسماه كعرجنه اذا اصابه اخرجت عساليجها وللاختصار الحكاية كبسمل
وحسبل وسبحل وحمدل وجعفل اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله
وسبحان الله والحمد لله وجعلني الله فداك ذكره في شرح التسهيل وحوقل وهيلل و
حيعل وطلبق ودمعز اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله وحي على الصلوة
واطال الله بقاك وادام عزك وقال الفاضل الشهير بشيخ زاده في حاشية تفسير القاضي
وهذا شبيه بباب النحت في النسب فانهم ياخذون اسمين وينحتون منهما
لفظا واحدا فينسبون اليه كقولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في النسبة الى حضر
موت وعبد القيس وعبد الشمس قال ويضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترى قبلي
اسيرا يمانيا وقد يكون على خلاف القياس قال بعض اهل اللغة في شأنها انه مولدة
واكثر اهل اللغة نقلها ولم يقل انها مولدة وقال عمرو بن ابي ربيعة لقد بسملت ليلى
غداة لقيتها فيا حبذا ذاك الحديث المبسمل اعلم ان كلا من ابواب الثلاثي المزيد فيه
وابواب الرباعي المجرد والمزيد فيه يسمى باسم مصدره فيقال باب الفعللة وباب
الافعال وباب التفعيل وباب التفعل وباب الانفعال وباب الاستفعال وباب التفعلل
الى غير ذلك لان اكثر مصادرها قياسية بخلاف ابواب الثلاثي المجرد فان مصادرها
سماعية فلا يسمى باسمائها بل يقال باب فعل يفعل وباب فعل يفعل الى غير ذلك ثم لما قدم
المجرد من الثلاثي على المجرد من الرباعي قدم مزيده على طريق اللف والنشر المرتب
واما الثلاثي المزيد فيه فهو على ثلاثة اقسام لو اسقط لسقط على كان اخصر واظهر
ووجه الحصر فيها ان الزائد في الثلاثي اما حرف واحد او اثنان او ثلاثة لانه لو زيد على
ثلاثة لادى الى الثقل ولتوهم التركيب بكثرة الحروف واذ يمكن ان يذهب السامع
الى انه كلمتان تركبت احديهما الى الاخرى ولزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان المجرد

عرقوبة ناقه

لعقرب

من المهمات

بعرجون

النحت

ما يجب حفظه

مطلب يعرف فيه ان حضرمي وحوقل ونحوهما مولدة عند البعض واكثر اهل اللغة نقلها ولم يقل انها مولدة

فيه رد على المصنف منه

التي تزاد لا للالحاق من حروف سألتمونيها الا الالحاق والتضعيف فانه تزاد فيهما احرف
كان حكي انّ جار الله العلامة سُئل عن الزوائد فقال هويت السمان ثم سُئل
مرة ثانية فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فقال اليوم تنساه فانظر الى فطنته
وحكي ايضا ان الاخفش سأل سيبويه عن الزوائد فقال في جوابه أتاه سليمون فقال
الاخفش ما معنى هذا الكلام فاجاب سليمون لهذا السؤال فقال سألتمونيها فقال
نعم ولم يفهم معناه قال هويت السمان فقال لا اسألك عن السمان حتى اجبتني
عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم تنساه فغضب الاخفش
وقال فما اجبته فنسيت ولم يفهم معنا في ايضا ولهذا سمي اخفش وحكي ايضا ان ابا
العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف الزوائد فانشد
البيت هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمانا فقال اسألك عن حروف
الزوائد تنشد لي بيتا فقال المازني قد اجبتك مرتين يريد به قوله هويت السمان
وفي بعض الكتب انه غلط في الجواب وقال يا احمق لقد اجبتك مرتين وليس المراد
من كونها زوائد انها تكون زائدة ابدا الا انها قد تكون الكلمة منها وكلها اصول كنحو
سأل وتم بل المراد انه اذا زيد حرف بغير الحاق وتضعيف فلا يكون الا منها واعلم
ان زيادة الحرف في كلام العرب قد تكون لافادة معنى زائد كهمزة انصر والتعويض
كتاء زنادقة وتحسين اللفظ كميم زرقم والمد كالف حمار وواو عمود وياء قضيب والالحاق
كباء جلبب ولامكان التلفظ كهمزة الوصل القسم الاول من الاقسام الثلثة وهو ما على
الاول اسم غير مسبوق بشيء اذ اصله دول بواوين ادغمت الاولى في الثانية بعد
سلب حركتها لدفع الثقل الناشي من اجتماع المتجانسين ثم زيدت الهمزة في اوله لتمكن
الابتداء فصار اوّل كذا قيل قال التفتازاني في حاشية الكشاف الاول افعل اصله اوأل
قلبت الهمزة واوا فادغمت الاولى في الثانية وقال الفاضل سعدي الرومي في شرح
القاموس اذا جعلته صفة منعته والا صرفته تقول لقيته عاما اول وعاما اولا وعلم
الاول قليل وهو من اضافة الموصوف للصفة انتهى فمن لم يجوز الوجه الاخير فلم ينصب
ومن اراد زيادة التحقيق فليراجع شرحنا على القصيدة المسمى بفرح القلوب ملمحان سنة (?)
قال اللقاني كان زائدة للفصل بين المثلين ولو حذف ماضيه كان اخصر واظهر انتهى اقول
فيه نظر لصدقه حينئذ على الماضي فقط على اربعة احرف وهو ما يكون الزائد فيه حرفا
واحدا فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضي كما لا يخفى والجمع لابد منه

في

مطلب الحروف الزوائد

ومن هذا الرد قد فهم [illegible] لظهور اشتقاقه من الزرقة منه

اول

هذا رد لمولانا يعقوب القرماني منه

هذا رد على اللقاني منه

في التعريف قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون في
مقام التعريف ما يفهمه المبتدي بسهولة ويمكن ان يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين
المحققين فانهم لا يشترطون الجمع والمنع في التعريف ويجوزونه بالاعم والاخص بل
بكل متصادق في الجملة اعلم انه يجيء من هذا القسم ثلثة ابواب موازنة للرباعي
المجرد لكنها غير ملحقة به لان مصادرها مخالفة لمصدره الباب الاول ما زيد في
اوله همزة كافعل نحو اكرم فان اصله كرم فزيد في اوله الهمزة فصار اكرم يكرم بضم
الياء يجيء مصدره على افعال اشار اليه بقوله اكراما وقول الميداني يقال اكرمته
كرامة بحذف الهمزة وابدال الهاء منها كما في اقمته اقامة خطاء فيه لان الحذف
والتعويض في اقامة لمقتضى الاعلال وهو مفقود في كرامة اعلم ان مصدر افعل على
وزن افعال بكسر الهمزة كما عرفت الا في آذى فان مصدره اذى واذاة واذية ولا
تقل ايذاء كذا في القاموس والا عند من قبيل اطلاقات المصنفين ومساهلاتهم
في استعمالاتهم كاستعمال قط في غير النفي وادخال اللام على غير مع انهم صرحوا بان
هذا الاستعمال خارج عن القانون ليس بعربي اصلي ليس بوجه بل الوجه ان
يقال استعمال الثقات يجعل بمنزلة نقلهم وتعديتهم على ما ذكره صاحب الكشاف حين
استشهد بشعر ابي تمام في مجيء اظلم متعديا قاله مولانا داده اقول فيه بحث اما اولا فلان
انكاره استعمال لفظ الايذاء مخالف لما ذكره صاحب الراموز في كتابه المسمى بجامع
اللغة فانه اثبته فيه والاثبات مقدم على النفي واما ثانيا فلان في حصره نظرا
فان مصدره قد يجيء على الفاعل مثل الدالال بمعنى الادلال وهو النعت قال
الفاضل الدواني قد يجيء مصدره على المفعول نحو المصبح والممسى وفي المعتل
العين على افالة مثل اجازة والتزموا فيه حذف العلة وتعويض التاء عنها
ويجوز ترك التعويض عند الاضافة نحو قوله تعالى واقام الصلوة كانهم جعلوا
المضاف اليه عوضا عنه اقول فيه كلام اما اولا فلان المصبح والممسى مصدران
ميميان وهو ليس بمقصود هنا واما ثانيا فلان مصدر المعتل العين في الاصل
على وزن افعال بعد الاعلال صار على وزن افالة كما لا يخفى على المتأمل المنصف
المجتنب عن التعسف فان قلت لم كسرت الهمزة في المصدر قلت للفرق بينه
وبين الجمع على افعال والفتح لخفته اولى بالجمع ويجيء هذا الباب للتعدية غالبا
نحو اكرمته وللسلب نحو اشكيته اي ازلت عنه الشكاية وللتعريض نحو ابعته

فيه رد على الميداني منه

المعتمد ابن التاج منه

هذا رد على مولانا داده منه

هذا رد على الدواني منه

يجعل اللازم متعديا بان يضمن اللازم معنى التصيير باب فعال الهمزة ويجعل فاعل الفعل اللازم مفعولا لهذا الفعل كقولك كرم زيد واكرمته صيرته كريما اكرمته هو الذي [illegible] منه

والسلب الفعل عن المفعول اصل الفعل منه

مطلب تعرف معاني باب الافعال

اي عرضته للبيع وللصيرورة نحو اغدّ البعير اذا غدّة وللدخول في الشيء نحو اصبح
الرجل اذا دخل في الصباح بعضهم جعلوا هذا المعنى داخلا في معنى الصيرورة
وقالوا معنى اصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبارنا وهو ما ذهب اليه امامنا
الاعظم في المقصود اولى لان المفهوم من اصبح هو الدخول في الصباح لا صيرورة
ذي صباح وان لزم والمراد بيان معناه المطابقي لا الالتزامي وللوجدان نحو ابخلته
اي وجدته بخيلا واحمدته اي وجدته محمودا وللحينونة نحو احصد الزرع
اي حان وقت حصاده وللكثرة نحو البن الرجل اذا كثر عنده اللبن وغير الامام الاعظم
الهمام الانجم لم يذكره لهذا المعنى ولعلهم ادخلوا في الصيرورة ايضا لكون معنى
البن الرجل صار ذا لبن كثير لكن لما كان الهمزة ههنا دالة على معنى زائد على الصيرورة
وهو التكثير كان اولى ان يفرد معناه عن معنى الصيرورة الخالية عن معنى التكثير
فيكون اضبط فيكون مرادنا من الصيرورة السابقة هو الخالية من معنى التكثير بقرينة
المقابلة وللتمكين نحو اقبرته اي جعلت له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا يقبر فيه وكذلك
احفرته وللاتيان الفاعل الى مكان اصله كاليمن واتجبل اي اتى الى اليمن والجبل وللا
تيان الفاعل بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اي اتى باولاد كرام وللحمل اي المفعول
على اصله كاكذبته اي حملته على الكذب وللدعاء له النافع كاشفيته اي دعوت
له بالشفاء ولحصول السؤال كاسنجدته في فانجدته اي سال مني الاعانة فاعنته
وللاعانة كارعيته اي اعنته على الرعي وللتسمية كاكفرته اي سميته كافرا واستعمال
التكفير بهذا المعنى خطاء فاحش وبمعنى فعل نحو قلت البيع واقلته وبمعنى استفعل
نحو اعظمته واستعظمته وبمعنى وصول عدد وهو اصله كاعشرت الدراهم اذا بلغ
عشرة وللمطاوعة فعل كفطرته فافطر وبشرته فابشر ذكره ابن الربيع وللمطاوعة
فعل ذكره الامام ابن جني في الخصائص وابن مالك في شرح التسهيل والواحدي
والحلبي والفناري نحو كبّ الرجل فاكب وعرضته فاعرض والظاهر من كلام التفتازاني
اثباتها حيث قال اعلم انه قد ينقل الشيء الى افعل فيصير لازما وذلك نحو اكب واعرض
يقال كبته اي القاه على وجهه فاكب وعرضته اي اظهره فاعرض قال الزوزني ولا ثالث
لهما فيما سمعناه فاستغراب الزمخشري وانكاره في الكشاف عند قوله تعالى افمن يمشي
مكبا الاية بقوله اكب مطاوع كبه ويقال كببته فاكب من الغرائب ونحو قشعت الريح
السحاب فاقشع وما هو كذلك ولا شيء من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا الا

قد رد على شراح الكتاب منه

فليحفظ

قد رد على القوم منه

قد رد على القوم منه

مطلب يعرف انه قد ينقل الشيء الى افعل فيصير لازما فاحفظه فانه غير مشهور في كتب القوم منه

حملة

حملة كتاب سيبويه وانما اكب من باب النقض والام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب
وكذلك اقشع السحاب اذا دخل في القشع ومطاوع كب وقشع اكب واقشع انتهى
امر غريب وشيء عجيب وانكار لما ثبت والحامل له على ذلك ان القاعدة المستمرة
انما هي اللزوم في فعل والتعدي في افعل بدخول الهمزة عليه لا العكس وزعم ان
سيبويه لم يذكر في كتابه مجيء افعل مطاوع فعل قال ابو حيان وكم من نقض في كتاب سيبويه
لم يظفر به الزمخشري وشنع عليه بما لا يليق ذكره سلمنا انه لم يذكر في كتاب سيبويه
وهو لا يستلزم عدم استعماله وقد عرفت انه مذكور في الكتب المعتبرة قال مولانا دده
قال القرطبي في شرح صحيح مسلم ما ملخصه ليس في لسان العرب فعل ثلاثية متعد
وربا عيه لازم الا في كلمات قليلة نحو كببته فاكب وقشعت الريح الغيم فاقشع
ونسلت ريش الطائر فانسل ونزفت البئر فانزف ومريت الناقة فامرت وسقت
البعير فاسقت ذكره بهاء الدين صاحب الدر المنظوم في التعدية واللزوم فلعله الله
فاقلع والكرماني في شرح صحيح البخاري جهته فاجم وابن التمجيد في شرح انوار
التنزيل النقض والام من هذا القبيل وابن القاسم في النزهة مهجت الطريق
فانهج وبشر بولد فابشر والباب الثاني ما ضعف عينه مثل فعل نحو
فرح زيد عمرا بفرحه اي سره تفريحا اصله تفريحا وجوب اشتمال المصدر على
فعله غ ابدلت الياء من جنس حركة ما قبلها وقد جاء مصدره على فعال بكسر الفاء
وتشديد العين ككذاب وكلام وعلى تفعلة نحو تكرمة وتوصية وهو قياس
في الناقص وعلى مفعل مثل خرقته ممزقا كل ممزق وعلى فعال مثل سلام وكلام و
اذان وودع وصلاة والصحيح ان ما جاء على وزن فعال اسماء المصادر كسجان
ذكره الفاضل الامدي فما قاله ابن التاج ان مصدر باب التفعيل يجيء على وزن
تفعيل وتفعلة وما عداه ذلك اسم مصدر ليس بصواب كما لا يخفى اعلم ان عد
الفاضل الامدي المفعل من مصادر التفعيل نظر فانه مصدر ميمي منه ولعله
مراده هنا تامل يظهر لك الحق ولم يصب مولانا دده في تبعيته للفاضل المزبور
ان شيخ الاسلام قال في شرح الشافية واكثر ما يجيء المصدر على تفعلة كتكرمة
من الناقص نحو وصيته توصية بل ذهب غير المصنف اعني ابن الحاجب الى انه لا يجيء
عليها فيما سوى الا نادرا ولا تحذف منها الهاء الا لضرورة كما يعلم مما ياتي واذا حذفت
منه عاد الى تفعيل لانه الاصل كقوله فهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا

فيه رد على الزمخشري منه

فيه رد على ابن التاج منه

فيه رد على الفاضل الامدي منه

فيه رد لمولانا دده منه

مطلب يعرف فيه الاختلاف في الزائد في باب التفعيل

يريد تنزية يصف ناقة بانها تحرك اي ترفع دلوها فوق البئر كما ترفع المرأة
صبيها للترقيص وامامة شهلة اذ كانت نصفا عاقلة وهي اسم لها خاصة لا ينعت
بها الرجل ثم اعلم انهم اختلفوا في الزائد فقال الاكثرون هو الثاني وقال الخليل هو
الاول وجوز سيبويه الامرين والصحيح ان يكون الزائد هو الثاني لانا نعلم ان
الدال في قردد انما جعلت بازاء الراء في جعفر والدال التي بازاء جعفر هي الثانية
واذا كان في قردد كذلك كان الزائد هو الثاني في غير قردد لانه مثله كذا في شرح
الشافية لمولانا السيد ركن الدين وهو للتكثير في الفعل نحو جولت وطوفت او في
الفاعل نحو موتت الابل او في المفعول نحو غلقت الابواب قال صاحب المطلوب

مطلب يعرف فيه معاني التفعيل

اما التكثير فلا يخلو اما في الفعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدي نحو جولت
تكثير الجولان وهو لازم وطوفت تكثير الطواف وهو متعد واما في الفاعل فعند
ذلك يكون للازم فقط نحو موتت الابل اي كثر موتها انتهى اقول فيه كلام وهو ان
قوله طوفت لتكثير الطواف وهو متعد ليس بصحيح ويخالف لما ذكره فخر الدين
الجاربردي في شرح الشافية حيث جعله مثالا للفعل اللازم وحكم بلزومه ومن
اراد الاطلاع فلينظر اليه وايضا يخالف لما ذكره وصرح به ركن الملة والدين في شرح
الشافية حيث قال وان كان لازما كان التكثير في فاعله نحو جولت وطوفت
اي كثرت الجولان والطواف ويؤيد ما قلنا وما ذكره حافظ الملة والدين النسفي في
كنز الدقائق في باب الاحرام من حج وطوف بالبيت حيث جعل الباء صلة للطواف
وايضا ان قوله اي كثر موتها في تفسير قوله موتت الابل ليس بسديد والصحيح ان
يقول ماتت ابل كثيرة ليدل على المعنى المراد ههنا اذ المقصود بيان تكثير الفاعل
عددا وكلامه انما يدل على ان التكثير في الفعل الذي هو الموت ويجيء للتعدية نحو خرج
زيد غيره اعلم انه قد ينقل الفعل المتعدي الى مفعولين الى فعل بالتشديد فيقتصر على
مفعول واحد نحو كذب وصدق نحو كذبني الحديث وصدقني الخبر وهما من الغرائب
ذكره الكرماني في شرح صحيح البخاري وللسلب نحو فزعته اي ازلت عنه الفزع
والحذر وللصيرورة نحو عجزته اي صيرته عاجزا وللدعاء له كبركته اي دعوت له
بالبركة وعليه كعقرته اي دعوت عليه بالعقر ولاتيان الفاعل الى مكان اصله
كيمن اي اتى الى اليمن ولنسبة الشيء الى اصله نحو تممته اي نسبته الى تميم ولصيرورة
فاعله كاصله كقوس اي صار كالقوس في صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر

اي

فائدة مهمة عجيب حفظها

اي صار ذا ورق وللصيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة اي صارت عجوزا فمن قال بدل
قولنا عجوزا عجوزة فلم يصب وللحينونة كظهر اي حان وقت الظهر وللحمل كحفظ
الكتاب اي حمله على الحفظ وللعمل المكرر في مهلة اي لوجوده شيئا فشيئا كذا جربه
لكذا وبمعنى فعل نحو زال وزيل وبمعنى تفعل نحو ولى عنه وتولى اذا اعرض عنه
وبين الشيء بمعنى تبين وللاغناء عن فعل كودع القتال اذا تركه وللتوجه كشرق
وغرب وكوف وللجعل كعقد لبته وامرته اي جعلته عاقدا لها واميرا ولاختصار
الحكاية نحو امن وابه واف وسوف وسبح وحمد وهلل اذا قال امين وابه
واف وسبحان الله ولا اله الا الله كذا في شرح التسهيل وللتسمية نحو فسقته
اي سميته فاسقا وللقيام على الشيء نحو مرضته اي قمت عليه وللرمي بالشيء
شجعته اي رميته بالشجاعة ذكرها ابن عصفور قال ابو حيان وقد يأتي
ايضا بضد فعل يقال نمى الحديث بالتشديد نقله على جهة الفساد ونماه نقله
على جهة الصلاح والباب الثالث من القسم الاول من الاقسام الثلاثة للثلاثي

مطلب يعرف فيه مصادر المفاعلة

المزيد فيه ما زيد فيه الف بين الفاء والعين مثل فاعل نحو قاتل مقاتلة وقتالا
وقيتالا قال سيبويه في قيتال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اهل اليمن في قيتال
ولذلك قيل ان قيتالا فرع قتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف
قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس الزمخشري فجعل الياء اتباعا عن كسرة القاف وروي
ماريته مراء وقاتلته قيتالا وروي ايضا ماريته مرية اي مراء قال الآمدي

ورد على الآمدي

وهو لنسبة اصله الى احد الامرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا فيجيء العكس
ضمنا نحو ضاربته وكرجحا الوجه ما قال جلال الدين الدواني وهو اصل الباب
لنسبة مصدره الثلاثي الى احد الامرين متعلقا بالآخر صريحا ونسبته الى الامر
الآخر متعلقا بالاول ضمنا نحو المثال المذكور فانه يدل صريحا على نسبة القتل بمعنى
الضرب الشديد الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد ويكرم
من هذا اسناد كتهما في القتل قلت اقول هذا الباب للمشاركة كما حققه الشريف

في اول بحث التشبيه

رحمه الله تعالى في حواشيه المطول واما اذا كنت غالبا عليه تقول قاتلني فقتلته
وضاربني فضربته ولاجل هذا التعلق جاء اللازم المنقول الى فاعل متعديا
نحو كارمته فانه متعد منقول من كرم اللازم والمتعدي الى واحد ان لم يصلح مفعوله
للمشاركة في الفاعلية متعديا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فالثوب لما لم يصلح

لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى مفعول آخر مشارك له وان
صلح مفعولا للمشاركة لا يتعدى الى اثنين نحو شاتمت زيدا وقد يكون هذا
الكاثر الكثير نحو ضاعفته بمعنى ضعفته وبمعنى افعل نحو عافاك الله اي اعفاك
الله وبمعنى فعلت نحو سافرت بمعنى سفرت اي خرجت للسفر يقال له فعلى
ثلاثي من لفظه قال الامام الرازي في المختار يقال سفر اذا خرج الى السفر وبابه
جلس وقال في جامع اللغة يقال سفر اذا خرج الى السفر وبابه جلس وفي صحاح
الجوهري سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر فانا سافر وقوم سفر مثل صاحب
وصحب اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ان صاحب القاموس لم يصب في انكاره فان
الاثبات مقدم على الانكار والثقة قد اثبته وقد ظهر لك ما في قول ابن
الحاجب وليس فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته و
اشغلته انتهى والمفهوم من كلام الزمخشري في المفصل ان لا يكون له فعل ثلاثي
من لفظه لكنه لم يصب ايضا وقد يكون لاتيان الفاعل الى مكان اصله نحو
يامن اي الى اليمن فمن قال وبناؤه للمشاركة بين الاثنين فقط فقد اخطأ خطأ فاحشا
والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة ما كان ماضيه على خمسة احرف وهو ما يكون
الزائد فيه حرفين يرد عليه ما ذكرناه عند قوله ما كان ماضيه على اربعة
احرف وهو نوعان والمجموع خمسة ابواب اما اوله التاء مثل تفعل بزيادة التاء
وتكرير العين نحو تكسر تكسرا وهو لمطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر والمطاوعة
حصول الاثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فانك اذا قلت كسرته والحاصل
له التكسر وللتكلف نحو تحلم اي تكلف الحلم ولاتخاذ الفاعل اصل الفعل نحو توسدته
اي اتخذته وسادة وللدلالة على ان الفاعل جانب الفعل نحو تهجد اي جانب الهجود
وهو النوم في الليل والسهر وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام بالليل وتهجد اي
سهر وهو من الاضداد ومنه قيل لصلاة الليل التهجد وما قاله بعض الافاضل
في حاشيته على شرح التفتازاني والاولى ان يمثل بنحو تاثم اي جانب الاثم لان تهجد
انما يقال لمن قام بالليل لا لتارك القيام ليس بصواب وللعمل بعد العمل نحو تجرع
اذا شرب الماء جرعة بعد جرعة وللطلب نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا فان
قلت ما الفرق بينه وبين التكلف قلت هو حصول اصل الفعل صورة في التكلف
دون الطلب فان قلت ما الفرق بين التكبر والاستكبار قلت التكبر ان يرى الرجل
نفسه

نفسه اكبر من غيره والاستكبار طلب ذلك بالتشبع وللتشبيه الفاعل بالمتصف باصله
كتهجر فلان اي تشبه بالمهاجرين وفي الحديث هاجروا ولا تهجروا اي وللدعاء كترحمه
اي دعاه بالرحمة وللانقلاب الى اصله كتحجر الطين اي انقلب الى حجر لكن قال الاين انقلب
حجرا لم يصب لان الانقلاب لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب مصدرا ومكان تدبر
وكسو الاصلية كتعطى اي سال العطاء وللصيرورة كتمول اي صار ذا مال وتملطا وعند
انفعل كاعقدته فتعقد وفعل كصاده فتصيد ويجيء بمعنى تفاعل نحو تعهد وتعاهد
وبمعنى فعل نحو تفتم وقسم وللتلبس بمسمى ما اشتق منه كتقمص وللعمل في مشتق
منه كتضحى وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ومصدره يجيء على وزن تفعل بضم
العين وجاء ايضا تملاق بالتشديد اي تردد وتلطف قال الشاعر وحب تملاق وحب
هو القتيل قال الفاضل الدواني ثم قال في مصدر التفعيل كذاب بالتشديد ومصدر
المفاعلة فيعال بالياء قال هنا تفعال بكسر التاء والفاء وتشديد العين نحو تحمال الذي هي
مصدره المفعول مثل المتطلب بمعنى التطلب اقول فيه لانه مصدر ميمي وما هو المراد
هنا كما لا يخفى وانما يضم العين لانه لو فتح لالتبس بالفعل الا انهم اذا بنوا الفعل من
الناقص كسروا العين منه نحو تمنى تمنيا ليسلم الياء لانه لو ضموا العين لانقلب الياء
الى واو لسكونها وانضمام ما قبلها فعدلوا عن الضمة الى الكسرة ليسلم الياء فقولهم
التمني والترجي بالفتح خطأ فاحش وقد يجيء على فعلة كطيرة مصدر تطير وخيرة مصدر
تخير ولا ثالث لهما ذكره في شرح المشارق وهما من اسماء المصادر كما صرح به الفاضل
الامدي في حاشيته على شرح التفتازاني قال استاذنا الفاضل الانصاري في شرح
الجامع الصغير قال الشيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام والفرق بين الطيرة والتطير
ان التطير هو الظن السيئ الذي في القلب والطيرة هو الفعل المرتب على الظن السيئ وقال
البيهقي في شعب الايمان التطير زجر الطاير وازعاجها عن اوكارها عند ارادة الخروج
للحاجة حتى اذا مرت على اليمين تفاءل به ومضى على وجهه وان مرت على الشمال تشاءم به
وتطير وقعد وهذا من فعل اهل الجاهلية الذين كانوا يوصون ذلك ولا يضيفون التدبير
الى الله تعالى وقوله عليه السلام الطيرة شرك يريد على ما كان اهل الجاهلية يعتقدون
بها وربما ادغموا تاءه تفعل فيما يقاربها في المخرج فسكنوا التاء فاحتاجوا الى همزة
الوصل ليقع الابتداء بها نحو اطهر اطهرا اي تطهر تطهرا او تفاعل بزيادة التاء والالف
نحو تباعد تباعدا وهو لما يصدر من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا

فان قيل صدور الفعل عن الجانبين لا يتحقق في بعض المواضع كالتداخل لان الاكثر غير داخل في الاول قلنا انّ قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل كما في قوله تعالى وواعدنا موسى وفي قولهم عالج الطبيب المريض فان كان فاعل المتعدى الى مفعولين يكون الى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعته وعلى هذا القياس وذلك لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق لغيره مع انّ الغير ايضا فعل ذلك وتفاعل وضعه لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى ما تعلق له قاله التفتازاني قال بعضهم الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان اشتركا في صدور الفعل عن اثنين انّ البادى بالفعل في فاعل معلوم انه الفاعل وفي تفاعل غير معلوم ولذلك يقال اضارب زيد عمرا المضارب عمرو زيدا اولا يقال ذلك في تضارب ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد و للتكلف نحو تجاهل اي اظهر الجهل من نفسه والحال انّه منتف عنه والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب تفعّل انّ المتحلم يطلب وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل ولمطاوعة فعّل كتفعّدت الدراهم فتناقدت وفعل كشف الشئ فتكاشف وبمعنى تفعّل نحو تعاهد وتعهّد وبمعنى افتعل نحو تخاطأ و اختطأ وتساقطا واستقطا وبمعنى فعل نحو توانيت وونيت ومصدره يجئ على وزن تفاعل ولم يصرفوا في مصدره لانهم ضمّوا عينه للفرق بينه وبين فعله نحو تباعد تباعدا واذا ارادوا ان يبنوا التفاعل من الناقص كسروا العين فيه نحو تجافى تجافيا فقولهم التقاضى بالفتح ناشئ عن تقاضي الجهل وربما ادغموا تاء تفاعل فيما يقاربها في المخرج فسكنوا التاء فاحتاجوا الى همزة الوصل لتقع الابتداء نحو اثاقل اثاقلا وفي التنزيل اثاقلتم الى الارض والنوع الثاني من القسم الثاني من الثلاثي المزيد فيه قوله واما اوله الهمزة معطوف على قوله اما اوله التاء ويجئ منه ثلاثة ابواب الباب الاول ما زيد اوله الهمزة والنون قول التفتازاني بزيادة الالف ليس على ما ينبغي مثل انفعل نحو انقطع انقطاعا قال التفتازاني وهو لمطاوعة فعل بالتخفيف نحو قطعته فانقطع ولهذا لا يكون الا لازما انتهى اي للمطاوعة كما قال الجاربردي تقتضي اللزوم وفي كل منهما نظر لاطباقهم على انّ هذا انّما هو في مطاوع المتعدى لواحد اما مطاوع المتعدى لاثنين فيتعدى لواحد كعلّمته الحساب فتعلمه وكسوت

فيه ردّ على التقدم منه

فيه ردّ على التفتازاني منه

ما لطف تحقيق منه

فيه ردّ على التفتازاني وعلى الجاربردي منه

زيدا

زيدا اجبة فاكتساها وبجيئه لمطاوعة افعل نحو اسفقت الباب اي رددته فانسفق وازعجته اي اقلقته فانزعج من السواد وقد يشارك انفعل المجرد كانطفأت النار وطفأت وقد يغني عنه فانطلق بمعنى ذهب وقد يغني عن افعل كانحجز اذا اتى الحجاز وقد يغني عنه افتعل فيما فاؤه لام نحو التويت النحا الوي او راء كردعه فانردع او واو كوصلته فاتصل او نون كنقلته فانتقل او ميم كملأته فامتلأ ويشاركه فيما ليس فاؤه شيئا منها كشويت اللحم فانشوى واشتوى وفصلته فانفصل وافتصل وقد يغني افتعل عن انفعل فيما فاؤه ليس شيئا منها كفرته فاعتبر ولكنته فانبر وكفنته فاكتفن اعلم انه لا يبنى الا من افعال الجوارح الملونة الواضحة للحس البصرى ولهذا قال في المفصل قولهم انعدم خطأ وفي شرح التسهيل وكذا اقول من قال شئ لا ينبصر وقال الجاربردي في التحرير انعدم انّما كان خطأ لان الانفعال له شرطان احدهما ان يكون مطاوع فعل والثانية ان يكون فيه علاج وتاثير والشريطة الاولى وان كانت هنا موجودة لانه يقال عدمته لكن الشريطة الثانية وهي العلاج والتاثير مفقودة ولذلك لو قلت فقدته فانفقد كان خطأ وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انعدم ليس بجيد وفي كشف البزدوي والانعدام وان كان من الالفاظ المحدثة فانّ اهل اللغة لم يجوزوا اعدمته بمعنى اجدته وحقيقته تعود الى قولك فات وليس له مطاوع الا انه لما شاع استعماله في الكتب صار حسنه الاولى من غيره لانه اقرب الى الفهم ولهذا قيل الخطأ المشهور اولى من الصواب النادر عند الفقهاء وفي المغرب شرح القدوري في كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارفه العامة صح للمتكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل اذ قصد تفهيم العامة لانه ابلغ في تحصيل المقصود وقد فعل محمد ذلك في مواضع لا تظن بنا انتبه عليه واما قلته فانقال فكون تحريك اللسان اثرا ظاهرا وانما جاز نحو علمته فانعلم وان لم يكن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعل لان تفعل تفعلا يجئ للفعل المكرر فكرر جعله كالمحسوس وانما جاز غممته فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز ان يجئ مطاوعته لغير العلاج والباب الثاني من النوع الثاني ما زيد في اوله الهمزة وبين فائه وعينه التاء مثل افتعل نحو اجتمع اجتماعا وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع وحفظته فاحتفظ قال في المفصل وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة

مطلب في ان باب الانفعال لا يجئ الا من افعال الجوارح الملونة الواضحة للحس البصري منه

مطلب في انعدم

من المهمات

وفي الشرح الدنيالي يجي للمطاوعة فعّل كباب انفعل نحو جمّعته فاجتمع ولم يتعرض
لمطاوعة غير فعل فكانه ذهب اختصاص مطاوعته بفعّل وليس كذلك فانه يطاوع
ايضا الفعّل بالتشديد وقد صرّح به في مختار الصحاح حيث قال تعديل الشي تقويمه
يقال عدّله تعديلا فاعتدل اي قوّمه فاستقام وايضا يفهم من كلام العلامة
الزمخشري عدم الاختصاص فانه قال وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة وانفعل
لا يكون مختصا في المطاوعة بفعل ثلاثيا على ما حققه كذا قال المولى الشهير بجوي
زاده في المقبول اقول انفعل على ما قاله الزمخشري مختص في المطاوعة بفعل وما
جاء على خلاف هذا فشاذ فيما اورده من قبيل شعره قد اصبحت ام الخيار تدّعي
على ذنبا كله لم اصنع ولاتخاذ نحو اختبز اي اتخذ الخبز ولقبول فاعله اصله كاقتضح
اي قبل الفضيحة وبمعنى تفعّل نحو تجمّع القوم واجتمعوا وبمعنى استفعل كارتاح
واستراح وبمعنى تفاعل نحو اختصموا وتخاصموا وبمعنى المجرد كقدروا واقتدر
وقرب واقترب وللاغناء عنه كاستلم الحجر ولفعل الفاعل بنفسه كارتغى اي حمى
وارتغى واستاك واستيط واكتحل ولتحير بالجهة نحو انتخب واصطفى وللزيادة
على الثلاثي نحو اعتمل اي الح واضطرب في العمل والاكتساب ليس من هذا القبيل
فانه بمعنى الكسب كما صرح به صاحب مختار الصحاح حيث قال الكسب وطلب
الرزق واصله الجمع وبابه ضرب وكسب واكتسب بمعنى انتهى او اعرفت هذا فقد
تبين لك ما فيما قاله ابن الحاجب معنى الكسب تحصيل الشي على اي وجه كان ومعنى
الاكتساب للمبالغة والاعتمال فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه فاثبت لهم ثواب الفعل
على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الاعلى وجه مبالغة واعتمال فيه
انتهى وظهر لك ما فيما قاله الزمخشري في المفصل ان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة
اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم
يكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة على الاعتمال والتصرف
انتهى ثم اعلم ان في قول ابن الحاجب لم يثبت عليهم عقاب الفعل الاعلى وجه مبالغة
واعتمال فيه مخالفة لمذهب اهل السنة والجماعة وانها لا تخفى على من له عقل سليم
وطبع مستقيم واذا علمت ان ما اخذه ابن الحاجب والزمخشري فلم يصب كما لا يخفى والباب
الثالث من النوع الثاني ما زيد في اوله الهمزة وفي اخره اللام الاولى او الثانية مثل

افعل

فيرد على ابن دنيال شارح المقصود منه

فيرد على مولانا جوي زاده حيث قال في المقبول بالزيادة منه

فيرد على الامام ابن الحاجب

فيرد على الزمخشري منه

فيرد على ابن الحاجب منه

كالتفتازاني والجرجاني والجاربردي وشارحها ويرد منه

افعلّ نحو احمرّ احمرارا اي حمُر وهو للمبالغة ولا يكون الا لازما واختص بالالوان
والعيوب قال التفتازاني وفيه كلام اما اولا لان تفسيره احمرّ بقوله حمُر ليس
بصواب لانه لا يستعمل وان استعمل مصدره وصفته المشبهة ولانه ليس لموافق
لقوله للمبالغة كما لا يخفى فلو قال اشتدت حمرته لكان مصيبا واما ثانيا فلانه قد
يكون بغير لون ولا عيب كانقض الحائط وابهارّ الليل واما ثالثا فلانه لا بد للعيوب
من قيد الحسية ليخرج العيوب الباطنة فلو قال واختص بالالوان والعيوب الظاهرة
في الاصل الغالب لكان مصيبا اعلم انه انما يقال اصفرّ واحمرّ ونظايرهما عند المحققين
في اللون الخالص الذي يمكن ويستقر ويثبت ويستمر فيقول البعض اصفرّ لونه من المرض
واحمرّ خده من الخجل خطاء فاما اذا كان اللون يعرض لسبب يزول وشيء يحول
فيقال فيه اصفارّ واحمارّ ليفرق بين اللون الثابت واللون العارض على هذا جاء
في الحديث فجعل يحمارّ مرة ويصفارّ اخرى كذا حقق الامام الحريري في درة الغواص
في اوهام الخواص اقول انه كلا التفتازاني في كلام غير ما ذكرناه دقق النظر يتبين لك المرام
بعون الله الملك العلام والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما اي الفعل الذي كان
ماضيه على ستة احرف وهو ما يكون الزائد فيه ثلثة احرف فيرد عليه ايضا ما ذكرناه
عند قوله ما كان ماضيه على اربعة احرف مثل استفعل بزيادة الهمزة والسين والتاء
نحو استخرج استخراجا وهو للطلب نحو استغفر الله اي اطلب منه المغفرة قال بعض الافاضل
اعلم ان الطلب نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد
يكون صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد يكون غير صريح نحو استخرجت
الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح لا بالمعنى الذي ان التحيل حتى خرج بعد ما كان
نزل التحيل بقصد اخراجه منزلة طلبه وللسؤال نحو استخبرته اي سئل الخبر
اعلم انه اخترنا ما ذهب اليه امامنا الاعظم من انه جعل كونه للسؤال معنى مغايرا
لكونه للطلب والعلامة الزمخشري والشيخ ابن الحاجب لم يجعلا كونه للطلب
معنى اخر له بل اقتصرا على كونه للسؤال فيكون الطلب والسؤال متحدين عندهما
وقد ذكر الفاضل الدنيالي في شرح المقصود الفرق بان الطلب عام والسؤال
خاص باعتبار المورد لان مورد السؤال اللسان ومورد الطلب اللسان وغيره
ويوجد ايضا ان المقصود في الطلب حصول المطلوب وفي السؤال استكشاف
كما في المثال المذكور والمقصود من الاستغفار حصول المغفرة نفسها ومن الاستخبار

المسؤل

فيرد على التفتازاني منه

فيرد اخر عليه منه

فيرد اخر عليه منه

فيرد على التفتازاني منه

والانكشاف عن الاخبار لا لحصول الخبر نفسه وللاصابة نحو استعظمته
اي وجدته عظيماً وللحسبونة كاستحمقه اي حسبته احمق وللسلب كاستعتبته
اي ازلت عند عتابه وللنسبة كاستنسر البغاث اي انتسر اي النسر وقيل هذا من
تحول الفاعل لاصل الفعل اي تحول الى صفة النسر وللعمل المكرر في مهلة كاستدر
وللوجود على الحالة السابقة كاستهزلته اي وجدته مهزولا وللمطاوعة فعل
كوشعته فاستوسع وافعل كاقره فاستقر واحكمه فاستحكم واكانه فاستكان ذكره
مولانا دده في حاشيته على شرح التفتازاني فما قاله المولى الشهير بجوى زاده
في شرح المقصود من انه اقول قال في مختصر الصحاح اناخ الجمل فاستناخ اي
ابركته فبرك وقد علم منه ان استفعل يكون للمطاوعة لا انه لم يذكر في الكتب
انتهى قال في حاشيته اي في كتب الصرف انكار لما ثبت قال العلامة الزمخشري
وبمنزلة فعل نحو قر واستقر وعلا قرنه واستعلى انتهى القر بالكسر قرينك في
الحرب وبالفتح قرينك في السن قال صاحب المطلوب والتاسع بمعنى فعل مشددة
العين نحو استكبر بمعنى كبر اقول في قوله مشددة العين نظر لان كبر ثلاثي فلا يصح
القول بتشديد عينه والظاهر انه سهو من الكاتب يدل عليه كلام الزمخشري
الذي ذكرناه آنفا وبمعنى افعل كاستيقن وايقن وبمعنى افتعل كاستعذر
واعتذر وللاغناء عن المجرد كاستحيي وعن فعل كما سترجع القوم اي قالوا انا
لله وانا اليه راجعون والاصل فيه رجع كما من اذا قال آمين وللتحول نحو
استحل الخمر اي انقلبت الى الخل اعلم ان امامنا الاعظم فسر قوله في المقصود تخلل
الخمر خلا وقال الفاضل البركلي في شرحه هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا
ولكنه سهو من الناسخ والصحيح انقلبت الخمر الى الخل لان باب انفعل لازم
وكذا قال في الصحاح المنقلب مقصده ومكان تدبر انتهى وقال المولى الزيني
ولا يخفى ما في تفسيره قوله نحو استحل الخمر بقوله اي انقلب الخمر خلا من خلل فان
الانقلاب مفهوم من الرواية فحق التعبير اي انقلب خلا خلا بكسر الحاء المهملة
في الاول وفتح الخاء المعجمة في الثاني اقول هذا الرد ليس وارداً على الامام
سواء كان استحل بالحاء المهملة او بالمعجمة اما الاول فلان السين فيه للطلب
او للاعتقاد وكلاهما ليسا بمرادين هنا اما الطلب فلما مر ذكره واما الاعتقاد
فلذكره الامام بعد هذا اي اما الثاني فلان الفاعل يتحول الى اصل الفعل وهو الخل

هنا

هنا لا الخل ثمن قال انه وارد اذا كان بالحاء المهملة فلم يصب كما لا يخفى على ذوي
الانهام بعون الله الملك العلام وبقي هنا فائدة وهي ما ذكر في بعض شروح
الكشاف من ان قاعدة التصريف ان يوخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثي المجرد
وقد يوخذ استفعل من افعل وهو اذا كان متعديا الى مفعول واحد وزيد
فيه السين يصير متعديا الى مفعولين كاسترضع واستنجح يقال ارضعت المرأة
الطفل واسترضعتها اياه وانجح الله حاجته واستنجحه اياها قاله مولانا دده
اقول هذا الكلام بلا دليل من راجع كتب القوم يظهر له حقيقة الحال بعون الله
الملك المتعال وافعال بزيادة الهمزة والالف واللام نحو احمار احميرارا
بقلب الالف الزائدة ياء لانكسار ما قبلها قال الفاضل التفتازاني وحكمه حكم
احمر الا ان المبالغة فيه زائدة اقول فيه كلام لانهما بمعنى واحد قال الجوهري
في الصحاح احمر واحمار بمعنى وقال ابن عصفور افعل مقصور من افعال لطول
الكلمة ومعناه كمعناه بدليل انه ما من شيء يقال بالالف الا يقال بدونها
لكن قد يكثر احدهما في لفظ ويقل الآخر ككثرة افعل كاحمر واخضر وكثرة افعال
كاشهاب وادهام انتهى وافعوعل بزيادة الهمزة والواو واحدى العينين نحو
اعشوشب الارض اي كثر عشبها قال الحافظ ابن حجر والعشب والكلاء والخلاء
والحشيش اسماء للنبات لكن الحشيش يختص باليابس والعشب والخلا يختصان
بالرطب والكلاء بهمزة مقصورة وزنه كالجبل يقع على كليهما وقيل الخلاء يختص
ايضا بالرطب الا انه ما يتاخر نباته ويقل والعشب ما يتقدم نباته ويكثر فمن لم
يفرق بينهما لم يصب اعشيشابا اصله اعشوشابا اعل بالقلب للسكون والانكسار
وهو للمبالغة ايضا وللصيرورة نحو احلولى الشيء اذا صار حلوا وبمعنى استفعل فيتعدى
الى مفعول به كقوله تعالى واحلولى دما اي وجدها حلوة وكقول الشاعر لو
كنت تعطي حين تسأل سامحت لك النفس واحلولاك به كل خليل وبمعنى المجرد
كقولهم خلق ان يفعل كذا واخلولق ان يفعل كذا اذا كان بذلك خليقا اي لائقا
وللمطاوعة كقولهم ثنيته فاثنوني فقصر بعض الافاضل على الوجه الاول تقصير
وظهر لك ما فيهما فيما قاله صاحب المطلوب من هذا البناء لازم اللهم الا ان يقال ان
هذا حكم منه بناء على الغالب والا فقد جاء في افعوعل لفظان متعديان نحو احلوليته
كما عرفت واعروريته اي ركبته عريانا قال الفاضل الهلالي كثر مجيء افعوعل لازما

في عدم التصريف ان يوخذ ابواب المزيد فيه

فيه رد على مولانا دده

فيه رد على التفتازاني

العشب والكلاء والخلاء والحشيش اسماء للنبات

فيه رد على صاحب المطلوب

فيه رد على الفاضل البركلي

وقيل بجيئه متعديا كما قال الجوهري واحلولى الشيء بمعنى حلا وقد عداه حميد
بن ثور فقال لما اتى عامان بعد انفصاله عن الضرع واحلولى دماثا يرودها
ولم يجئ افعوعل متعديا الا في هذا الحرف وحرف آخر وهو اعروريت الفرس
اي ركبته عريا ناوي في بعض النسخ وافعوّل بزيادة الهمزة والواوين قال
في التسهيل هو بنا ومقتضب قال الهلالي في شرح التسهيل المقتضب من الابنية
هو المصوغ على مثال غير مسبوق بآخر هو له اصل او كالاصل هو مع الخلو من
حرف زائد لمعنى او لالحاق وذكر في الارتشاف نحو اجلوذ اجلواذا وذكر في
شرح الهادي ان افعوّل للمبالغة كما في افعوعل نحو اخروّط بهم السير اي امتد
واجلوذ بهم السير اي دام مع السرعة واعلوّط اي لزم وفي الصحاح اعلوطني
فلان اي لزمني وفي خلاصة الاسرار مثاله من المتعدي نحو اعلوط بعيره
اعلواطا اذا تعلق بعنقه وعلاه ومن اللازم نحو اجلوذ بهم السير اجلواذا
اي دام مع السرعة وهو من سير الابل اقول فيه مخالفة لما ذكر في الصحاح
كما لا يخفى قوله اجلواذا بكسر الهمزة واللام ولم يقلب الواو الاولى الساكنة ياء
مع كسر ما قبلها لدفع ثقلها بالادغام مع ان في القلب يلزم الادغام بعد قلب الثانية
ياء لاجتماعهما وسبق احديهما بالسكون فيلزم زيادة الثقل وهي مرفوضة وافعنلل
بزيادة الهمزة والنون واحدى اللامين نحو اقعنسس اقعنساسا اي خلفا
ورجع قال ابو عمرو سالت الاصمعي عنه فقال هكذا فقدم بطنه واخر ظهره
وهو للمبالغة ايضا فيكون اقعنسس ابلغ من قعسس وافعنلى بزيادة الهمزة
والنون والالف نحو اسلنقى اسلنقاء بكسر الهمزة واللام وقلبت اللام همزة لوقوعها
في الطرف بعد الف زائدة وهو لمطاوعة فعلى نحو سلقيته اي رميته على
قفاه فاسلنقى ثم قال في تفسيره اي نام على ظهره ووقع على القفاء فلم يضبط
فان النون ليس بشرط ومذهب سيبويه ان هذا البناء لا يتعدى وخالفه
ابو عبيدة وابو الفتح لقول الراجز قد جعل النعاس يغرندبني ادفعه عني ويسرندبني
وليس مصنوعا كما زعمه الزبيدي لذكر غير واحد من ائمة اللغة غيرهما كابن دريد
والفراء ونقل عن ابي عبيدة واللحياني قاله الليلي قال في المغني وشذ قوله قد
جعل النعاس يغرندبني اطرده عني ويسرندبني ولا ثالث لهما بالغين المعجمة
يعلوني ويغلبني وبمعناه يسرندبني ولما فرغ من بيان الثلاثي المزيد فيه

شرع

شرع في الرباعي المزيد فيه بقوله واما الرباعي المزيد فيه فامثلته اي ابنيته
بحكم الاستقراء ثلثة وهي على نوعين خماسي وهو ما زيد فيه حرف واحد و
سداسي وهو ما زيد فيه حرفان ولا يتصور غير هذين النوعين لكون
مجرده على اربعة احرف اصول وما زيد فيه حرف واحد باب واحد وهو
باب تفعلل بزيادة التاء قبل الفاء كتدحرج اي كلفظة او كقولك تدحرج
في الماضي اصله دحرج زيدت التاء في اوله فصار تدحرج يتدحرج في
المضارع تدحرجا في المصدر بضم الراء فرقا بينه وبين فعله وهذا الباب
للمطاوعة نحو دحرجته الجرفة فتدحرج اعلم انه يلحق بتدحرج نحو تجلبب
اي لبس الجلباب وتجورب اي لبس الجورب وتفيهق اي اكثر في كلامه وترهوك
اي تبختر وتمسكن اي اظهر المسكنة قاله التفتازاني وقال الفزي هذا
القول اعني تمسكن شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا والفصيحة
تسكن انتهى وقال الفاضل مولانا داده قد علمت معنى الالحاق في الرباعي
المجرد وينبغي ان يعلم ان تحقق الالحاق في ملحقات تدحرج بغير التاء لانها
للمطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق كما كانت كذلك في تدحرج
ولان الالحاق لا يكون في اول الكلمة لكن في تحقق الالحاق في تمسكن اشكال
ولهذا قال في شرح الهادي انه شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا وقيل
كانهم اشتقوا من لفظ الاسم اعني المسكين كما يشتقون من الجمل نحو بسمل وحوقل
وهيلل وحمدل وجعفل وحسبل وسبحل وجعفل وطلبق ودمعز اي قال بسم الله
ولا حول ولا قوة الا بالله والحمد لله وحي على الصلوة وحسبنا الله وسبحان
الله وجعلت فداك واطال الله بقاءك وادام الله عزك انتهى اقول فيه بحث
اما اولا فلان قوله حوقل خطاء كما صرح به الفاضل السيوطي في المزهر حيث قال
الحولقة قول لا حول ولا قوة الا بالله ولا تقل حوقل بتقديم القاف فان الحوقلة
مشية الشيخ الضعيف واما ثانيا فلان قوله جعفل خطاء ايضا على ما صرح
به الفاضل المذكور في المزهر حيث قال والجعفدة قول جعلت فداك وقولهم
جعفل باللام في هذا المعنى خطاء فقال مولانا داده وهذا اشبه بباب النحت في
النسب فانهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه
كقولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في نسبة حضرموت وعبد القيس وعبد الشمس

قال بعض اهل اللغة في مثلها انه لغة مولدة واكثر اهل اللغة نقلها ولم يقل
انها مولدة الى هنا كلامه وقال مولانا دده في المحل الذي يلي التحقيق المذكور زيادة
الميم للالحاق في الاول لم يعهد في كلامهم الا في تمسكن وتمدرع وتمندل اي لبس
المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين او لبس الدرع ومسح بيده المنديل ولبس
المند قد قال في جامع اللغة درع الحديد مؤنثة وقيل يذكر ويؤنث ودرع المرأة
مذكر وهو قميصها وقال المطرزي هو ما تلبس المرأة فوق القميص وقد ادرعت
المرأة لبست الدرع وذرعها غيرها تذريعا البسها الدرع والذرع والمدرعة
واحد وادرع الرجل وتدرع لبس الدرع والدرع والمدرعة ايضا وربما قالوا تمدرع
اذا لبس المدرعة وهو لغة ضعيفة وما زيد فيه حرفان بابان احدهما باب
افعنلل بزيادة الهمزة كاحرنجم في الماضي اي كمعتلة احرنجم او كفوكل احرنجم اصله
حرجم زيدت الهمزة في اوله والنون في وسطه فصار احرنجم يحرنجم في المضارع .
احرنجاما في المصدر زيدت الالف فيه قبل آخره وكسر الراء فرقا بينه وبين
فعلله وهو للمطاوعة ايضا نحو حرجمت الابل فاحرنجمت اي رددت بعضها
الى بعض فارتدت ويلحق به نحو اقعنسس واسلنقى ولا يجوز الادغام و
الاعلال في الملحق لانه يجب ان يكون مثل الملحق به لفظا والفرق بين باب
اقعنسس واحرنجم انه يجب في الاول تكرير اللام دون الثاني قال الفاضل
التفتازاني اعلم انه لو قال ولا يجوز الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الآخر
لكان احسن لانه في الآخر جائز ولا يبطل به الالحاق لكونه في محل التغيير
وثانيهما باب افعلل بزيادة الهمزة واللام وهو بكسر الهمزة وسكون الفاء
وفتح البواقي اصله افعلل نقلت فتحة اللام الاولى الى ما قبلها فادغمت كاقشعر
في الماضي اصله قشعر زيدت الهمزة في اوله وكرر لام فصار اقشعر
يقشعر في المضارع اقشعرارا في المصدر وهو بكسر الهمزة والشين بسكون العين
فرقا بينه وبين فعلله وهو للمبالغة فيكون اقشعر ابلغ من قشعر والاقشعرار
ارتفاع شعر البدن ولما فرغ من تقسيم الفعل باعتبار لفظه بانه مجرد ومزيد
فيه شرع في تقسيمه باعتبار معناه بانه متعد او لازم بقوله تنبيه
قال مولانا دده وهو في اللغة مصدر من نبهته الشيء اذا اوقفته او نبهته
فلانا من نومه اي ايقظته وفي الصناعة اشارة الى شيء غفل عنه المخاطب

مطلب تعريف التنبيه

وقيل

وقيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال وقيل هو تجريد النظر الى الابحاث
السابقة بعلم الابحاث الآتية وانما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا
او كان في حكمه كما في البديهيات وانما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل
كالبديهي وما تعلق به علم سابقا في حكمه وقال ابن طولون عبارة عن عنوان
البحث الآتي بحيث يعلم من البحث السابق اجمالا وان لم يذكر لكنه قد يغفل
عنه فيذكر لقصد التفصيل واحترازا عن فواته وقيل التوقيف على المعنى
الذي تضمنه الكلام السابق بالخفاء لا يعلمه الا الاذكياء وقيل هو في اللغة
هي الدلالة على ما غفل المخاطب عنه وفي الاصطلاح ما يفهم من مجمل بادنى
تأمل وهو خبر مبتدأ او مبتدأ محذوف تقديره هذا تنبيه للمتعلم على ان الفعل
الذي ذكرنا في اول الكتاب اما متعد في عرفهم قيل خبر مبتدأ محذوف
ان ذكر بعد ما يتعلق به وانما هو مبني فقرأ ساكنا كهذا التنبيه وفيه نظر
لان مقتضى البناء هنا ليس الا عدم التركيب على ما ادعاه وهو غير مسلم لان
التركيب وان فقد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع
فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه ومبتدأ خبره محذوف
سيجيء وجوهه في تحقيق الفصل والشراح لم يذكروا هذا الوجه لعدم و
وصولهم اليه ولا يجوز ان يكون هنا منصوبا بالفعل مقدر وهو انتبه لعدم
تحمل رسم الكتابة دون خفي على الفاضل الحلبي قال صاحب الفريدة ولو قال
المصنف فرع بدل تنبيه لكان اصوب واولى لان تجريد النظر الى الابحاث
السابقة لا يستلزم معرفة المتعدي وغير المتعدي وفيه نظر اعلم ان اصل
متعد في عرفهم متعدي اسكن الياء لثقل الضمة والكسرة عليها فالتقى ساكنان
الياء والتنوين فحذفت الياء دون التنوين لدلالته على تمكن الاسم ولا تشكل اذا
كان خفة الفتحة عليها المتعدي بمعنى المتجاوز قال في جامع اللغة عدا يعدو
عدوا جاوزه والتعدي تجاوز الشيء الى غيره يقال عداه تعدية فتعدى
اي تجاوز وما لي عن فلان معدى اي لا تجاوز ولا قصور دونه وهو الفعل
الذي يتعدى الى اللفظ المخصوص الذي يتعدى هو بسبب تعدي مدلوله
وهو الحدث من الفاعل اي بين التي هي لا بد لها الفائدة مع ان يتعدى متعلق
بنفسه لافادة ان الفاعل مبدأه والذي ليس له مبدأ غيره يتعدى منه اليه

ثم الى غيره كما في شان من سافر من الشام الى البصرة ثم الى الكوفة فان المستعمل فيه تعدى
البصرة الى الكوفة لا تعدى من البصرة الى الكوفة فقول التفتازاني اي يتجاوزه
ليس بمطابق لما اراده المصنف من افادة ما ذكر نعم لو كان المراد بالتعدي التأثير لعلى
لكان ذكر من وحذفها سيين الى المفعول به ينبغي ان يكون الباء للالصاق اي الذي
الصق الفعل به او المقابلة كما قال الرضي وان يكون المراد بالمفعول به الجنس
ليتناول المفعول الثاني والثالثة في ظننت زيدا عالما واعلمت زيدا بكرا قائما وفي
تناول التعريف نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى الثاني نظر اذ
العلم والاعلام انما يقع على غيرهما كذا حقق الفاضل اللاللقاني وفيه بحث اعلم ان
المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل كقولك ضربت زيدا فان الفعل الذي هو الضرب
قد تجاوز من الفاعل اعني المتكلم وتعلق بزيد الذي هو المفعول به فالدور مدفوع ع
بان المراد بتعدى معناه اللغوي وانما قيد المفعول بقوله به لان المتعدي وغيره .
سيان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم والامير السوق واجتماعا
تاديب زيد ويسمى الفعل المتعدي قال مولانا ابن عبد الكريم في شرح قواعد الاعراب
انه سمي من الافعال التي يتعدى الى الثاني بواسطة حرف الجر لكن بحذفها ثانيا عا
قال الجوهري سميت فلانا زيدا وسميته بزيد بمعنى انتهى اقول فيه لانه من الافعال
التي يتعدي الى المفعولين بالاصالة وتارة بواسطة حرف الجر فما نقله عن الجوهري ى
ليس بموافق لدعواه كما لا يخفى قال الفاضل الآمدي التسمية عندهم تطلق على
تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشيء على
الشيء ومنه يقال يسمى زيد انسانا اي يطلق على لفظ الانسان وعلى ذكر شيء
بشيء يقال سميت فلانا باسمه اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم
الاجمالي الحاصل في الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا
المفهوم فاذا اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى
العلم يراد به الثاني والاضافة بيانية انتهى ايضا اي كما يسمى متعديا وكلمة ايضا
مفعول مطلق لاض بمعنى عاد ويجب حذف فعلها قال الامام ابن هشام اعلم ان هذه
الكلمة انما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ولا يمكن استغناء كل منهما عن الآخر
فلا يجوز جاء زيد ومضى عمرو ايضا الا اذا تقدم ذكر شخص آخر او يدل عليه قرينة
ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا لعدم التوافق ولا اختصم زيد وعمرو ايضا لان احدهما

يستغني عن الآخر واقعا الوقوع الفعل على المفعول به والمراد بالوقوع هو التعلق
المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل بدون تعلق ذلك الشيء لا الامر الحسي
فلا يرد ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه
يلزم ان يكون سبحانه وتعالى محلا للوقائع وانه لا يصدق على الافعال التي لم يثبت
بواقعة على مفاعيلها حسا نحو علمت زيدا او اردته وعلى نحو ما ضربت زيدا
على ان وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا تستلزم الاطراد والانعكاس
وان خفي على النكسارى ومجاوزا لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم قوله واما غير متعد
عطف على قوله اما متعد وهو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل كقولك حسن زيد فان
الفعل الذي هو الحسن لم يتجاوز زيدا بل ثبت فيه ويسمى لازما للزوم على الفاعل
وعدم انفكاكه عنه وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به اعلم ان الفعل اربعة
اقسام متعد ولازم قد مر ذكرهما وواسطة لا توصف بلزوم ولا تعد وهو النا قص
نحو كان وكاد واخواتهما ومما يوصف بالتعدي واللزوم معا لاستعماله بالوجهين
كشكر ونصح كذا في جمع الجوامع وفي كلام المصنف بحث قال الفاضل التفتازاني
وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدي بالحرف فيسمى لازما
وذلك عند تساوي الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له
والحق انه متعد واللام زائدة مطردة لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها
والتعدي واللزوم بحسب المعنى انتهى اقول فيه كلام اما اولا فلانه يفهم من
كلامه ان دخول اللام لم يخرجها وليس كذلك كما صرح به الثعالبي في شرح
ادب ديوان الكاتب حيث قال يتوهم كثير ان دخول اللام لم يخرجها كما توهم
ابن قتيبة ويعقوب ومن كتابه نقل ابن قتيبة وليس كذلك لانك اذا
قلت شكرت زيدا فالفعل يتعدى الى مفعول واحد واذا قلت شكرت لمحمد
فالفعل يتعدى الى مفعولين بدخول اللام لان المعنى شكرت لمحمد فعله وانما
لم يذكر المفعول اختصارا ويدل على ذلك ظهور المفعول في قول الشاعر شكرت
لكم آلاءكم وبلاءكم وما ضاع معروف يكافيه الشكر وذكر ابن درستويه ان نصحت
زيدا ونصحت لزيد من هذا الباب وان اللام انما تدخله لتعديه الى مفعول
آخر وانهم اذا قالوا نصحت لزيد فانما يريدون نصحت رأيي ومشورتي فحذف
ذكر المفعول الثاني كقولهم شكرت لزيد وقال السيد ركن الدين الحق ان اللام انما

دخلت للتعدى الى مفعول آخر اذ معنى شكرت له ونصحت له شكرت له صنيعه
ونصحت له رأيه فحذف توسعا وقال الثعالبي في شرح ادب ديوان الكاتب ومن
هذا النوع قولهم كلت الطعام ووزنت الدراهم فيعدونها الى المفعولين فيقولون
كلت الطعام لزيد ووزنت الدراهم فاما ان يكون ذكر المكيل او الموزون اختصارا
وثقة بفهم السامع واما ثانيا فلان ادخال قد على يتعدى في الموضعين غير مناسب
لقوله عند تساوى الاستعمالين فالصواب حذفها كما في كلام الشيخ الرضي الذي هو
اصله واما ثالثا فلان شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له ليسا تساوى لانه
لقول الجوهري انهما باللام افصح ولما ذكر في ابغاء العهد في بيان الجد لان طولون يقال
شكرت له وشكرته وباللام افصح كما صرح به جماعة من اللغويين بالجيدة وردة
التنزيل قال الله تعالى ان اشكر لي وقال وانصح لكم ولما ذكره في شرح الفصيح لابن
خالويه اللغة الجيدة وتعدى شكرت بحرف الخفض وكذا نصحت وقد يجوز حذف
اللام وفي شرحه اللبلي الاصل في نصحت لك ان يتعدى هكذا بحرف الجر ثم يتوسع
في حذف الحرف فيصل الفعل بنفسه قال الفراء في المصادر العرب لا تكاد تقول نصحتك
انما يقولون نصحت لك ثم قال اللبلي في شكرت مثل هو نصحت في انه متعدى بحرف
الجر ثم يتوسع في حذفه انتهى ولكن ما ذكره ابن خالويه واللبلي والفراء يخالف لما نقلناه
عن الامام الثعالبي والسيد ركن الدين انفا والوجه الوجيه ما نقلناه عنهما وما ذكره
ابن خالويه واللبلي والفراء فمما رده السيد ركن الدين والثعالبي ثم اعلم ان فيما قاله
الجوهري وابن طولون بحثا يعرف بالتامل واما رابعا فلان التعدية واللزوم ليسا
بحسب المعنى كما صرح به ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال ولا يتميز المتعدى
من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يتحدان معنى واحدهما متعد والاخر
لازم كصدقته وآمنت به ونسيته وذهلت عنه وحببته ورغبت به وارددته
وهممت به ووصفته واشفقت منه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت
فيه وتجنبته واعرضت عنه وانما يتميز بان يتصل به كاف الضمير او هاؤه باطراد
وبان يصاغ منه اسم المفعول تاما مطردا نحو صدقته وحببته واردته ورجوته
فهو مصدق ومحبوب ومراد ومرجو وبهذا اعلم ان قال متعد لاطراده نحو قلته
فهو مقول ولو قصد هذان الامران من ذهلت ورغبت وطمعت واعرضت لم يستغن
عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت به وطمعت فيه واعرضت عنه فهو مذهول

عنه

عنه وهو مرغوب به ومطموع فيه ومعرض عنه فلا يتأتى ان يصوغ المفعول تاما بل
ناقصا اي مفتقرا الى حرف الجر فيعلم بذلك لزومه اعلم ان اللفظ الواحد يجوز ان
يكون لازما ومتعديا بحسب الوضعين بان يكون معناه في احد الوضعين متجاوزا
الى الغير وفي الوضع الاخر قاصرا عنه كالنفش فانه وضع مرة للنثر واخرى للانتشار
قال العلامة الزمخشري في الاساس نفش الصوف والقطن نفشا فتنفش ونفشت
الغنم بالليل انتشرت ونفشها الراعي قال العلامة كمال باشا زاده خصه الله
تعالى بالحسنى وزيادة في الفرايد زعم الامام البيضاوي ان هلم من هذا النوع
حيث قال في تفسير قوله تعالى قل هلم شهداءكم اي احضروهم ويكون متعديا كما
في الآية ولازما كقوله تعالى هلم الينا وليس الامر كما زعمه فان هلم في المثال
المذكور ايضا متعد وكلمة الى صلة بمعنى التقريب الذي ضمنه هلم وقد
اعترف بهذا ذلك الفاضل في تفسير سورة الاحزاب اقول فيه لان هلم من
هذا النوع كما صرح به جار الله العلامة في المفصل حيث قال هلم على وجهين
متعد بمعنى هات وغير متعد بمعنى تعال واقبل قال الله تعالى قل هلم شهداءكم
وقال الله تعالى هلم الينا وحكى الاصمعي ان الرجل يقال له هلم فيقول لا اهلم
وصرح به ايضا الشيخ الامام الرضي في شرح الكافية حيث قال ومما جاء متعديا
ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال الله تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو
قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب مع لم امر من قولك
لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدى
ولما غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع
صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان
اصله ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس في اردد وامدد ولم يقولوا هلم كما يجوز
ذلك في مد كل ذلك لثقل التركيب قال الله تعالى هلم شهداءكم ولم يقولوا هلموا
وصرح به ايضا الامام ابن هشام في بعض تصانيفه حيث قال ان اجماع النحويين
واللغويين منعقد على ان لهلم معنيين احدهما تعال فيكون قاصرة كقوله تعالى
هلم الينا اي تعالوا الينا والثاني احضر فتكون متعدية كقوله تعالى هلم شهداءكم
اي احضروهم اذا عرفت هذا التفصيل فقد ظهر لك عدم اصابة الفاضل البيضاوي
فيما قاله في تفسير سورة الاحزاب كما لا يخفى على ذوي الالباب اعلم ان الفعل الذي

قد يستعمل في موضع متعديا بنفسه وفي آخر لازما كثير في كلام العرب يرتقي الى مائة
وستين مثل اقاد واثار وأثمر واوسع واوحش واحصن واظلم وأنقل وخرّ
واجلى واحوج فاطلب البواقي من الدستور من كتب اللغة ولما فرغ من تعريف
المتعدي واللازم شرع أن يبين أن الفعل بأي شيء يكون متعديا فقال وتعديته
اي تعدية بعض الفعل اللازم وانما قدرنا البعض لان بعض الافعال اللازم
لا يدخل عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدية بها وبعضها لا يصير بها متعديا
نحو اشتد الرجل ومات الابل وبعض الافعال المتعدية يصير بها لازما نحو اكبّ
الرجل فلم يصب الفاضل التفتازاني ومن حذا حذوه في عدم التقدير به وفي
بعض النسخ وتعديته اي تعدي بعض الافعال اللازمة في الثلاثي المجرد خاصة بعض
بشيئين بتضعيف العين اي بنقله الى باب التفعيل وانما فسرناه به لان التضعيف
في نحو قلقل ليس من اسباب التعدية او بالهمزة اي بنقله الى باب الافعال لا الانفعال
والافعلال والافعيلال ونحوها فان قلت اقتصر ابن مالك في الالفية على حرف الجر و
المصنف عليها مطلقا وعلى الهمزة والتضعيف في الثلاثي المجرد وغيرهما زاد على ذلك
نقله الى استفعل كاستعظمت زيدا او فاعل نحو سايرته وفعل في باب المغالبة فما
وجه ذلك قلت اعتبر ابن مالك في تعدي اللازم بقاءه على صورته والاثر هو فعل
آخر والمصنف بقاء معناه مسندا الى فاعله الاول الا ترى انك اذا قلت فرحته
واجلسته كان معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد
وجلس زيد والاثر هو فعل آخر بمعنى آخر والثالث اعم الموافقة له في اصل معناه
وحروفه الاصول اذا تقرر هذا فقد علمت ان حصر التعدية بالمجرد الثلاثي صحيح
واعتراض الفاضل الغزي على المصنف بالاصطلاح الثالث بان قال النسخة الاولى
اولى لافادة الكلام على الثانية لاشتماله حينئذ على الاسناد على وجه عموم المبتدأ
وخصوص الخبر فيرد ان التعدية قد تكون بغير هذا المذكور كالسين نحو حسن زيد
واستحسنته والف المفاعلة نحو سايرته وجالسته وفتحة العين نحو حزن زيد
حزنته اذا بينته للمبالغة والعوق فلبسته في الحزن وانما لم يبق واحد منها مطردا
انتهى خلط كقولك فرحت زيدا امثال التضعيف ففرحت فعل ماض والتاء فاعله
وزيدا مفعول به واصله فرح زيد فنقل حشوه واتصل به ضمير الفاعل فتعدى
الفعل بواسطة تثقيل الحشو الى زيد فقلت فرحت زيدا فصار ما كان الفاعل
مفعولا

مفعولا والفاعل شيئا آخر قال الزنجاني فان قلت فلم زيدت الزائدة في نحو فرّح
في الحشو قلت ان الزيادة في الحشو والزيادة من جنس حروف الكلمة فلو زيدت
في الصدر يلزم الادغام لاجتماع المثلين والمدغم ساكن فهو يؤدي الى البداية
بالساكن وهي مرفوضة في كلامهم فان قلت لم زيدت في الحشو دون الطرف يعني
في الآخر قلت لان حقه ان يزاد في الصدر كالهمزة فلما امتنعت زيادتها في الصدر
ناسب ان يزاد فيما هو قريب من الصدر وهو الحشو دون الآخر وقال الامام
ابن هشام في المغني النقل بالتضعيف سماعي في القاصر نحو فرحته وفي المتعدي
الى احد نحو علمته الحساب وفهمته المسألة ولم يسمع في المتعدي الى اثنين
وزعم الحريري انه يجوز في المتعدي الى اثنين ان ينقل بالتضعيف الى ثلاثة
ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسي سي
في القاصر والمتعدي الى واحد اعلم ان ظاهر مذهب سيبويه هو الحقيق بالقبول
عند العلماء الفحول قال الفاضل التفتازاني ولا يعدى كل فعل بالهمزة والتضعيف
فان النقل من المجرد الى بعض ابواب المشعبة موكول الى السماع لا تقول نصّرت زيدا
عمرا ولا اذهبت خالدا ونحو ذلك كذا قال بعض المحققين والعجب ان مولانا ددة
قال بعد نقل كلام الامام ابن هشام بتمامه والحق انه قياسي في القاصر سماعي
في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه انتهى وقد عرفت ان ظاهر قول سيبويه انه سماعي
مطلقا ولم يصب في قوله والحق انه قياسي في القاصر فانه سماعي عند الاجلة
واجلسته اي زيدا مثال الهمزة فاجلست فعل ماض والتاء فاعله وزيدا مفعول
به واصله جلس زيد فزيدت الهمزة في اوله واتي بضمير الفاعل متصلا بالفعل
فقلت اجلست زيدا فصار ما كان فاعلا في الاول مفعولا في الثاني والفاعل
شيئا آخر اعلم ان التعدية بهمزة تنفرد اذا كان عين المجرد همزة نحو نأى زيد
فتقول انأيته ولا يجوز التضعيف وكذا سائر حروف الحلق غالبا نحو ذهبته
واسعدته وربما يأتي نحو وهنته وبعدته واعلم انه قد ينقل المتعدي الى واحد
بالهمزة الى المتعدي لاثنين نحو البست زيدا ثيابا ولم ينقل متعد لاثنين
بالهمزة الى المتعدي لثلاثة الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها القلبية
نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر و
المتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر وسماعي في غيره وهو ظاهر مذهب

سيبويه كذا في المغني وتعديته او تعديته بحرف الجر في الكل من الثلاثي
والرباعي والمزيد فيه لان حروف الجر وضعت لتفضي معاني الافعال الى الاسماء
إما لفظا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ومروري بزيد حسن واما تقديرا
نحو في الدار زيد ولهذا سماها الكوفيون حروف الاضافة باعتبار معناها
كحروف النفي وحروف الاستفهام وغيرذلك وتسميتها بحروف الجر اما باعتبار
انها تجر معاني الافعال الى الاسماء او باعتبار ان المراد نفس الاعراب فاذا اضيفت
الى الاعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وبحروف الاضافة
لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء اي توصلها وايضا سماها الكوفيون حروف
الصفات لاحداثها صفة في الاسم من ظرفية وغيرها ولانها تقع صفات مجرورها
لما قبلها من النكرات كذا في حاشية الكلبنبوي على الضوء مثال المجرد نحو ذهبت
بزيد ومثال المزيد فيه انطلقت به اي بزيد فان ذهب وانطلق لازمان
فلما قلت ذلك صار متعديين قال الفاضل اللقاني ان قلت كيف يتصور في
نحو هذين المثالين جر الذهاب والانطلاق وايقاعهما الى زيد بواسطة
الباء وقد كان اصلها كما قررت غير مرة ذهب زيد او انطلق فكل من المعنيين
ثابت له قبل الباء ومعها قلت المعنى الموقع بالباء على مجرورها في نحو هذين المثالين
هو التصيير ولا يمكن ايصاله معبرا عنه بالذهاب والانطلاق الا بالباء وقال
الدواني الذهاب ان عدي بالباء فمعناه الاذهاب وان عدي بعلى فمعناه النسيان
وان عدي بعن فمعناه الترك وان عدي بالى فمعناه التوجه اعلم ان الحروف التي
يتعدى بها الفعل سبعة الباء وهي اصل في تعدية جميع الافعال اللازمة واللام
وفي ومن وعن والى وعلى وهذه السبعة تتبع ولا يقاس عليها كذا في زبدة الاعراب
فيه كلام لان الباء مختصة بالتعريض قصد التعدية العرفية فلا يصح ما نقل لان
المراد من التعدية هنا التعدية النحوية لانا نقول جميع حروف الجر مشترك في هذه
التعدية كما صرح به السيد عبد الله في شرح اللب ولكنه خفي على ابن طولون
فقال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال واعلم ان صاحب الكشاف فرق بين
ذهبت به واذهبته بان الباء فيه معنى المصاحبة والاستمساك وقال الطيبي
ذهب الى هذا الفرق المبرد وقال الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص
نقلا عن صاحب المثل السائر كل من ذهب بشيء فقد اذهبه وليس كل من اذهبه

ذهب به لان يفهم منه انه استصحبه معه وامسكه عن الرجوع الى الاولى
وليس كذلك اذهب وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لان كلا اللفظين
يدلان على معنى واحد وهو التعدية فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند
التعدية بالهمزة لكنهما غير المشتركين في تادية معنى واحدا والنزاع ليس الا فيه
لان الهمزة للازالة والباء للمصاحبة وصاحب المعاني ينظر الى الفرق بينهما
ومثاله كثرة نقامة لا الى التعدية نفسها فان البحث عنها وظيفة النحو اقول
اصاب في رده ولكنه اخطأ في قوله لان الهمزة للازالة والباء للمصاحبة لان
الهمزة التي للتعدية هنا ليست للازالة والباء التي للتعدية ليست للمصاحبة
كما لا يخفى على من تتبع كتب القوم اعلم ان المعنى عند تعاقب الهمزة والتضعيف
واحد قال الفاضل القرسبي وهو ظاهر كلام ابن مالك والفاضل التفتازاني
وذهب الزمخشري والسهيلي ومن تبعهما الى ان التعدية بالهمزة لا تدل على
تكرار بخلاف التضعيف ولهذا جاء انا انزلناه في ليلة القدر لانه انزل فيها
الى سماء الدنيا دفعة وجاء فانه نزله على قلبك ونزلناه تنزيلا اي شيئا
بعد شيء والاول هو الصحيح لقوله لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة وقوله
وقد نزل عليكم في الكتاب لاجماع المفسرين على ان المراد واذا رأيت الذين يخوضون
الآية وهي انما نزلت مرة واحدة وقال الشيخ الرضي ولا يغير شيء من حروف
الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت به بخلاف مررت به والا
يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء
التي للتعدية عنده بمعنى مع قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى
ذهبت به اذهبته ويجوز المصاحبة وعدمها انتهى فمراده لا يغير حرف
من حروف الجر معنى الفعل الا الباء اذا كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم تكن
للتعدية نحو مررت بزيد فان الباء لم تغير معنى مررت بل معناه مع الباء
كمعناه معها وذلك لان معنى مررت بزيد مررت بمكان يقرب منه زيد على
ما صرحوا به ومروركم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز الذهاب في ذهبت بزيد
ولان الباء فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو
مذهب سيبويه فلا يكون للتعدية لان الباء التي للتعدية ينبغي ان يكون بمعنى
مع او بمعنى الهمزة على المذهبين اعلم ان الفاضل التفتازاني فهم من قول الشيخ

الرضي في بعض المواضع ان الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير معنى الفعل وتارة لم تغيره فاعترض عليه بقوله والحق انه لا بد في المتعدي الذي يجعل عنده بجعله مقابلا للازم من تغيير الحرف معناه لما مر من انه بحسب المعنى فلا بد من معنى التغيير كما في ذهبت به بخلاف مررت به انتهى لكنه لم يصب كما لا يخفى

اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى احد عشر الثلاثة ذكرت وسين استفعل مع ما زيد عليه من التاء والهمزة نحو خرج الشيء واستخرجته والف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته والسادس ان يضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كتضمينهم رحب معنى وسع والسابع سوقه على افعلت بالفتح وافعل بالضم لافادة الغلبة فتقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم والثامن اسقاط الهمزة كما كت الرجل وكببته اياه والتاسع البناء على افوعل مرادا به المبالغة كحلا الشيء واحلوليته والعاشر التكرير باللام كما قيل صغر جلة وصغر بتلة والحادي عشر اسقاط الجار توسعا نحو قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح بقي هنا فوائد الاولى انه كما يجعل اللازم متعديا يجعل المتعدي لازما قال الزنجاني لعلم انك اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ان ترده الى انفعل او الى افتعل او الى افعل او الى تفعلل ان كان رباعيا نحو دحرجت الحجر فتدحرج انتهى وفيه نظر اما اولا فلان افتعل مشترك بين اللازم والمتعدي واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدي منقولا الى افعل حتى صار بسبب نقله لازما بل المنقول اليه فعل لازم بالاستقراء الثانية ان الامور التي لا يكون الفعل معها الا لازما عشرون على ما قاله في مغني اللبيب احدها ان كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدي قاصرا اذا حول وزنه الى فعل لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم اي ما اضربه وافهمه وسبع رحبتكم الطاعة وان بشرا اطلع اليمن ولا ثالث لهما ووجههما انهما ضمنا معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي الرابع كونه على افعل بمعنى صار كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذوي غدة وحصاد الخامس كونه على افعلل كاقشعر واشمأز السادس كونه

على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد السابع كونه على افعلل باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع الثامن كونه على افعلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد التاسع كونه على افعلل كاحبنطى الديك اذا انتفش وشذ قوله قد جعل النعاس يغرندني ادفعه عني ويسرندني العاشر كونه على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقولهم ان البغاث بارضنا يستنسر الحادي عشر كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر الثاني عشر كونه مطاوعا للمتعدي الى واحد نحو كسرته فانكسر ودحرجته فاتدحرج فان قلت قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزنا انفعل تقول ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم واصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام وزعم ابن بري ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لواحد نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمناه لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير الثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن الرابع عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذاعوا به واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملأ الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي فانها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجون وتحذيرا وبارك ولا يصغون وينحاب ويعيث او يفسد الستة الباقية ان تدل على سجية كلؤم وجبن وشجع او على عرض كفرح واشر وبطر وحزن وكسل او على نظافة كطهر ووضوء او على دنس كنجس ورجس وخبث او على لون كاحمر واخضر وادم واحمار واسواد او حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل انتهى اقول اعلم ان الثالث عشر يغني عن كل الخامس والسابع لان كلا منهما

يبني

رباعي مزيد فيه والثالثة ان المتعدي يجري مجرى اللازم وكذا
اللازم يجري مجراه قال المولى الشهير بابن كمال الوزير في الفرايد
من توسعات لسان العرب اجراء كل من المتعدي وغير المتعدي مجرى
غير المتعدي الآخر بلا تغيير لفظه ولا تصرف في معناه واما اجراه
المتعدي مجرى غير المتعدي فلوجوه منها ان يكون المفعول متروكا سا
قطا عن حيز الاعتبار كما اذا كان الغرض اثبات الفعل المتعدي لما
اسند اليه او نفيه عنه لا من اعتبار تعلقه بمن وقع كما في قوله تعالى
وتركهم في ظلمات لا يبصرون قال صاحب الكشاف والمفعول الساقط
من لا يبصرون من المتروك المطرح الذي لا يلتفت الى اخطاره بالبال
لا من قبيل المقدر المنوي كان الفعل غير متعد اصلا ومنها ان يكون
المتعدي نقيضا لغير المتعدي فانهم من دابهم حمل النقيض على النقيض
قال صاحب الكشاف في تفسير سورة التوبة عدى فعل الايمان بالباء
لانه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر فعدى بالباء ومن غفل
عن هذا اخطا في قوله ويسترها فلقا بلا الباء زايدة وقع سهوا لانه
يقال استر الحديث بلا باء قال الله تعالى سواء منكم من اسر القول
ولم يدر ان المخطي مخطي واما اجراء غير المتعدي مجرى المتعدي
فعلى وجوه ايضا منها طريقة الحذف والايصال وهذا لظهوره
وشيوعه غني عن ايراد المثال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة
فان ذلك قد يصلح ان يكون سببا للتعدية من غير ان ينتقل اللازم
من صيغة التعدي ويتغير معناه وهذا مما دق فيه نظر العلامة
الزمخشري حيث قال في تفسير سورة الفرقان طهورا بليغا في طهارته
وعن احمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه ومطهرا لغيره فان كان
ما قاله شرحا لبلاغته في طهارته كان سديدا ويعضده قوله تعالى
وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به والا فليس فعول من التفعيل في
شيء وقال صاحب الكشف وقوله ان كان شرحا فيه ايماء الى ان الطاهر
لما لم تكن قابلا للزيادة لانها شيء واحد رجع المبالغة فيه الى انضمام
التطهير لان اللازم صار متعديا والرابع ان كل ما يفعل بعضو فهو متعد

وما

وما يفعل بجميع البدن فهو لازم كذا ذكره كمال باشا زاده في حاشية
الفرايد اقول وينتقض هذا عكسا بنحو احمر اعلم ايها الطالب الذكي والوا
الالمعي لا بد وان يلقي سمعك الى ما حويناه وانت شهيد لانا فكشف
عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد فاياك وان تخلي عنه حسك المشترك
او تكون مما تولى عنه او نوك والا تبقى مقاصدك متحيرا وفي سبيل الرشد
متفكرا او تعض نواجذك اثار الضلال والسقم وتناياك انامل اللهف
والندم ولما فرغ المصنف مما هو كالمقدمة للامثلة المختلفة شرع في بيان
الامثلة المختلفة وقال فصل في امثلة تصريف هذه الافعال المذكورة
من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه واضافة الامثلة الى التصريف من قبيل
اضافة المسبب الى السبب اي في امثلة حصلت بسبب تصريف هذه
الافعال واخذها من المصادر اعلم ان الفاضل الدواني فسر قول المصنف
بالوجه المذكور بغير تعرض الى الاضافة فقال والمراد من الافعال المصادر
عند البصريين كما هو روي عن سيبويه انه يسمي المصدر فعلا فاذا امر
هذه المصادر اما بتغيير الهيئة او بالزيادة سواء كانت من حروف اليتن
او غيرها حصلت امثلة كذا سمعت من ابي سلمه الله تعالى وانما عبر عن
المصادر بالافعال ليمكن حمل الكلام على مراد الكوفيين ايضا انتهى ولكنه
لم يصب للزوم التناقض في كلامه تامل يظهر لك الحق علم يا من يريد
تحقيق المقام وتوضيح المرام فاستمع ما نتلو عليك من الكلام حتى يشير
اليك بنان الانام ان الفصل في اللغة القطع وفي الاصطلاح يقال
لطائفة من الكلام مسرودة متقاربة المعاني ومتجانسها مضبوطة
المبدا والمنتهى وقد يستعمل الفقهاء بمعنى المسالة قال جلال الدين
الدواني في الخلاصة وقال الحلبي في الشرح المتوسط هو في اللغة مصدر
بمعنى الفاعل هو الفارق وفي الاصطلاح ما يفرق بين البحثين وقال
في الشرح الصغير وهو في اللغة مصدر جعل ههنا بمعنى اسم الفاعل اعني
الفاصل والفارق تقول فصلت بين الشيئين اذا فرقت بينهما وفي
الاصطلاح حاجز بين الحكمين وقال الشروري هو في الاصل مصدر
جعل ههنا بمعنى اسم الفاعل لا غير اعني الفاصل والفارق وفي الاصطلاح

علامة تفرق بين البحثين اقول الوجه الوجيه ما قاله ابن طولون
وهو في اللغة الحجز واما في الاصطلاح فيعرّف بانه طايفة عن المسايل
الصرفية او نحوها تغيرت احكامها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجم
بالكتاب والباب ثم القصر على ان يكون بمعنى الفاعل تقصير فانه يحتمل
ان يكون بمعنى المفعول كما صرح به المولى الشهير بمسكين في شرح الكنز
حيث قال وهو مصدر يحتمل ان يكون بمعنى فاعل كرجل عدل اي فاصل
بين ما ذكر قبله او بعده ويحتمل ان يكون بمعنى المفعول والمعنى هذا
مفصول عما قبله اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قاله الشارح
الجلبي الذي نقلناه عنه آنفا قال الفاضل مولانا عوض المناوي اسعده
الله بفوز الاماني والاصح لدى الفحول والاظهر عند الممارسين
في الفروع والاصول والمزاول في علم المنقول والمعقول ان مثل الفصل
الكتاب والاصل والباب ونحوها عبارة عن الالفاظ والنقوش
وما بعدها عن المعاني والمسائل فاذا كان ما دل على الالفاظ و
النقوش مظروفات وما بعدها ظروفا كانت المعاني والمسايل
ظروفا للالفاظ والنقوش فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه فان قلت
الاولى المناسب العكس اذ الالفاظ قوالب للمعاني قلت هب لكن
ما جعل ظرفا فانها هذه الاساليب هو بيان المعاني وبيانها اعم من
نفسها اذ البيان قد يكون بلفظ او بعقل او بخط واشارة ونحو ذلك
فالاعم يحيط بالاخص احاطة معنوية وهي المراد في هذا المقام
وما كان مظروفا هو انفس المعاني لا بيانها فلا يخالف لما اشتهر
بين الاقوام من ان القوالب الالفاظ دون المعاني ولقد اوضحت
هذا الباب فيما علقنا على المفتاح وشرحه بحيث طلع الاصباح
المغني عن المصباح وقال استاذنا الفاضل احمد الانصاري
سلمه الله الملك الباري الظرفية والمظروفية بين الالفاظ
والمعاني مجازية فيجوز ان يكون كل منهما ظرفا للآخر وهذا اولى
مما قاله مولانا عوض كما لا يخفى على المتأمل المنصف المجتنب عن التعسف
ثم في قول مولانا عوض ان مثل الفصل والكتاب والاصل والباب

ونحوها

ونحوها الى آخره ادراك يعرف بالتأمل وفي قوله وما كان مظروفا هو انفس
المعاني كلام كما لا يخفى قال الفاضل الآمدي اعلم ان الفصل مرفوع
على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا فصل وقد صرح سيبويه
بذلك في تراجمه في كتابه فيقول مرة هذا باب كذا ومرة باب كذا هذا
وحذف المبتدأ جائز هنا والمسوغ لحذفه غرض الاختصار للعلم
به نحو كقولك لمن يستشرف الهلال والله اي هذا الهلال فقرينة الحذف
حالية فان قلت هل يجوز ان يكون مبتدأ والخبر محذوف وتقديره فصل
في امثلة تصريف هذه الافعال هذا فالجواب لا يمتنع ذلك اقول بل يمتنع
ذلك فان المبتدأ وان تخصص بالصفة لكن الخبر معرفة وهو ليس
بجائز كما لا يخفى واجاز ابن طولون في هذا الفصل النصب بتقدير
اذكر وقال يجري ذلك في كتاب وباب ونكتة وتنبيه واجاز الكرماني
فيه السكون على سبيل التعداد او للفصول بصورة الوقف فلا اعراب
اقول فيما قاله ابن طولون كلام لان النصب ههنا غير جائز لعدم تحمل الرسم
كما لا يخفى وفيما قاله الكرماني كلام ايضا لان السكون فيه غير جائز
ايضا الوجود في ما ان جوازه اذ لم يكن في كما صرح به الفاضل الغفاري
والسروري حيث قالا فصل خبر مبتدأ محذوف لا غير تقديره هذا
فصل والقاعدة في قراءة الفصل هي انه لا يخلو اما ان يكون فيها
لفظة في او لا فان كان الاول فانه ينون وان الثاني فانه لا يكون
الا ساكنا لانه استحقاق والاعراب انما يكون بعد التركيب
ولذا قال الفضلاء ينون مهما وصل ويسكن مهما فصل انتهى اقول
فيه كلام ايضا اما اولا فان قصرهما على كونه خبر مبتدأ محذوف
تقصير لانه يجوز ان يكون مبتدأ لما خصص بالتنوين لكونه
للوحدة نص عليه التفتازاني في المطول حيث قال ادخال
التنوين في الاثبات سور الجزئية او بالصفة المقدرة اي فصل
عظيم بحاله على ما قيل او لما جوزه المتقدمون من تنكير المبتدأ بناء على
حصول الفائدة كما صرح به الفاضل التفتازاني في المطول حيث
قال والحق ما ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتدأ اذا حصلت الفائدة

فاخبر من اي نكرة شيئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة تخبره فى امثلة تصريف الى اخره فمن قال يحتمل ان يكون الفصل مخصوصًا بقوله فى امثلة تصريف الى آخره فخبره محذوف
اي فصل كائن فى امثلة تصريف هذه الافعال هذا فلم يصب لما ذكرنا ه
آنفًا واما ثانيًا فلانه لو لم يكن فى جاز ان يضاف فى بعض المواضع
الى ما بعده وحينئذ يجوز فيه الوجوه المذكورة ايضًا وان خفي
على الفاضل الاسمدي وان لا يضاف فلا يجوز فيه الا الوقف ولكنه
استتبه على النكساري فقال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال
واما الكلام على اضافته فسنذكره فى فصل المضاعف تفصيلاً ان
شاء الله تعالى بقيت هنا فائدتان اما الاولى فما قاله الفاضل
الغزي من انه كان ينبغي ان يوصل ببين الآن المصنفين اجرى ده
مجرى الباب فوصلوه بفي واما الثانية فالمصنفون رحمهم الله
تعالى انما يكتبون فى كل فن فى كتبهم فصولا وابوابا وغيرهما وتسمية
الصدور بالتراجم لان القارى اذا ختم بوابا من الكتب ثم اخذ
باخر كان انشط له واهز لعطفه وابعث على الدرس والتحصيل
بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر اذا علم انه قطع
ميلا او طوى فرسخا او انتهى الى بريد نفس ذلك عنه ونشط للسير
ومن ثمة كان القرآن سورًا وجزاه القراء اسباعًا واعشارًا وانجاما سا
واجزاءًا اما الماضي قدمه على المضارع لان المزيد فيه بعد المزيد
عليه قال التفتازاني قدم الماضي لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل
والحال ورده الدواني بان المتقدم كما قاله الزجاج وصححه الرازي
وغيره هو المستقبل ثم الحال ثم الماضي وذلك لان كل حادث قبل حدوثه
يكون مستقبلاً واذا وجد صار حاضرًا فاذا انقضى صار ماضيًا انتهى
والتحقيق الخليق بالقبول عند الفحول ان يقال هذه القبلية
لا شك فيها بحسب وجود ذاتهما لان ذات الزمن الذى تحقق وانقضى
متقدمة على ذات الزمن الذى لم يوجد والذى هو موجود واما
بحسب الاتصاف بالمضي والحال والاستقبال فالامر بالعكس لانه

قبل

قبل وجوده يتصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه
بالمضي فهو الفعل الذى دل على معنى وجد هذا المعنى فى الزمان الماضي
فالزمان اسم لقليل الوقت وكثيره وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان
بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها الى منتهاها
والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان المفروض لامر ذكره فى انوار
التنزيل وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل فى الماضي ذكره فى السراج
الوهاج قوله الفعل الذى دل على معنى بمنزلة الجنس وقوله فى الزمان
الماضي بمنزلة الفصل فى اخراج ما سوى الماضي عن التعريف وجد وانما
قلنا كالجنس والفصل لانه لا يكونان الا فى الاشياء الحقيقية والمراد بالدلالة
ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بنحو لم يضرب وجمعه بنحو ان
ضربت ضربت وبنحو نعم وبعت والمراد بالماضي الاول صناعي وبالثاني
لغوي فلا يلزم تعريف الشئ بنفسه ثم اعلم ان الماضي اما مبني للفا عل
او مبني للمفعول فالمبني للفاعل منه اي من الماضي ما كان اوله مفتوحا
وهو كل فعل ماض لم يصدر بهمزة الوصل نحو نصر ودحرج واكرم
وتكرم وتدحرج قال اللقاني دخول كأن مفسد للحد لصدقه على
نحو ضرب مبنيا للمفعول وعدم صدقه على نحو ضرب مبنيا للفاعل انتهى
ولكنه لم يصب كما لا يخفى على المتأمل المنصف المجتنب عن التعسف او كان
اول متحرك منه مفتوحا وهو كل ماض فى اوله همزة وصل نحو اجتمع فان
اول متحرك منه التاء لان الجيم ساكنة والهمزة غير معتد بها لسقوطها
فى الدرج وهو مفتوح ولو قال ما كان اول متحرك منه مفتوحا لكان
احضر لكنه ذكرهما لان اول متحرك من نصر هو النون كالتاء من اجتمع
وانما ذكر ذلك لزيادة التوضيح وليس او فى قوله او كان مما يفسد الحد
لان المراد بها التقسيم فى الحد وهو انما يفسد اذا كان المراد بها
الشك وفى التحقيق ان كلمة او لا بد حينئذ يكون المعنى هكذا المبني للفاعل
احد هذين القسمين فى الواقع لا على التعيين اسم كتاب او فى التحديد
ان كان يؤدي الى تقسيم الحد فهو باطل لعدم حصول المقصود وهو التعريف
وان كان يؤدي الى تقسيم المحدود فهو جائز لعدم الاختلال فى التعريف

ثم ان تناول التقسيمين لفظا من الفاظ الحد كلفظ الفعل الماضي ههنا
فهو تقسيم المحدود والا فهو تقسيم الحد على ان مشايخ الاسلام
لا يعتبرون ما اعتبره الفلاسفة ولا يلتفتون اليه ولا الى اصطلا
ولهذا لم يذكروا احدودهم في تصانيفهم وانما يذكرون تعريفات
يوقف بها على معنى اللفظ ويحصل بها التمييز تركا منهم للتكلف احترازا
عما لا يعنيهم لحصول مقاصدهم دونها كذا في كشف البزدوي
قال اللقاني قوله اوكان اوله متحرك منه مفتوحا يخالف ما قدمه
في قوله وانما اوله الهمزة مثل انفعل الى اخره ولو قال هنا اوكان
اوله متحرك منه مكسورا لصحت المقابلة بين القسمين وكان
التقسيم محتاجا اليه وجرت الاولية في الموضعين على سنن واحد
انتهى فيه كلام يظهر من قول المصنف بعد ورقة ولا يعتبر حركات
الالفات الى اخره وانما فتح لانه لو لم يكن مفتوحا لكان ساكنا او
مضموما او مكسورا اذ الحال لا يخلو عنها لا سبيل الى الاول لامتناع
الابتداء بالساكن ولا الى الثاني لانه لو كان مضموما لالتبس
المبني للفاعل بالمبني للمفعول منه لامكان ذهول السامع عن حركة
عين الفعل ولا الى الثالث لان الكسرة ثقيلة فتعين الفتح لانه
اخف الحركات ثم اعلم ان الكلي والاصل والقاعدة والضابطة
والقانون من الالفاظ المترادفة فهو هنا امر يشتمل على جميع
جزئياته يتعرف احكامها منه واذا اريد ايضاحه وايصاله الى
فهم المستفيد يذكر جزئي من جزئياته تمثيلا له فلذلك قال مثاله اي
مثال المبني للفاعل من الماضي قال الحمدي المثال عبارة عن الهيئة
اي صيغة المركب من الفاء والعين واللام وتسمى تلك الهيئة ايضا
صيغة وبناء ووزنا كما يقال نصر على مثال فعل لانه مثله في الحركة
والصيغة وعلى بنائه لانه تركب من ثلثة احرف وعلى وزنه لانه موازنه
لدو كذلك حكم الزوائد كما تقول استخرج على مثال استفعل اذا عرفت
هذا التحقيق ظهر لك خلل في عبارة الهارونية حيث قال وصيغة
الوزان تسمى مثالا لان الوزان هو الصيغة بدليل قوله تسمى مثالا

فاضافتها

فاضافتها اليه اضافة الشيء الى نفسه ثم المثال ليس بمرادف المشاهد كما
صرح به التفتازاني في صدر المطول ونقلناه عند قول المصنف الامثلة
مختلفة ولكنه خفي على ابن التاج كما خفي على ابن ديال في شرح المقصود
ثم اعلم ان النون في نصر فاء الفعل والصاد عينه والراء لامه نصرا الالف
ضمير بارز ساكن لتثنية المذكر الغائب نصروا الواو ضمير بارز ساكن لجمع المذكر
الغائب والالف الف الجمع كتبت ليفرق بينه وبين مفرده في الكتابة في
مثل حضر وتكلم زيد وحضروا وتكلم زيدوا وقد يحذف الواو في الندرة
كقوله فلو ان الاطبا كان حولي وكان الاطبا الاساة نصرت التاء علامة التانيث
ساكنة للفرق بينه وبين الاسم ولم يعكس لثقل الفعل لدلالته على الحدث
والزمان والفاعل نصرتا حركت التاء لعدم جواز حذف احد الساكنين
لمجيء كل بمعنى والالف ضمير بارز ساكن لتثنية المؤنث الغائبة نصرن النون
ضمير بارز متحرك بالفتحة لخفتها لجمع المؤنث الغائبة نصرت التاء ضمير بارز متحرك
بها المفرد المذكر المخاطب نصرتما قبل التاء مع الالف ضمير بارز جزؤه الاول
متحرك بالضمة لكونه جزء فاعل لتثنية المذكر المخاطب وقيل التاء ضمير بارز متحرك
بها لكونها فاعلا والالف للفرق بينها وبين تثنية المذكر الغائب ومتحرك بها
لكونه فارق الفاعل فسمي الضمير متحركا نظرا الى فارقه والميم في الاحوال للفرق
في الاقوال
بينه وبين الف الاشباع نصرتم اصله نصرتموا قبل التاء مع الواو ضمير بارز جزؤه
الاول متحرك لجمع المذكر المخاطب وقيل التاء ضمير بارز متحرك والواو للفرق
بينه وبين غيره وقيل الواو ضمير بارز ساكن فارقه متحرك وهو التاء والميم
لان كلا التثنية والالف الف للجمع فلما حذف الواو لكونه الميم بمنزلة اسم
مع انه لم يوجد اسم متمكن اخره واو لم يكتب الالف للجمع نصرت التاء ضمير بارز
متحرك بالكسرة للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان الاخف بالمذكر لا يبقى
اولى للفرق بينه وبين المتكلم وحده والضمة لكونها للفاعل اولى لما يصلح
للمذكر لمفردة المؤنث المخاطبة نصرتما التاء والالف والميم كما مر الا ان الضمير
هنا لتثنية المؤنث المخاطبة نصرتن قيل اصله نصرتمن الميم المشاكلة قلبت
نونا فادغمت وقيل اصله نصرتن بالتخفيف فليطرد سكون ما قبل نون جمع المؤنث
زيدت النون فادغمت فقيل التاء مع النون ضمير بارز متحرك جزؤه الاول بالضم

والثاني بالفتح لجمع المؤنث المخاطبة وقبل التاء ضمير بارز متحرك به لكونه فاعلا
والنون للفرق بينه وبين المتكلم وحده وقبل النون ضمير بارز متحرك
للمخاطبة والتاء للفرق بينه وبين جمعه الغائبة نصرتُ التاء ضمير بارز
متحرك بالضم لانه فاعل لنفس المتكلم وحده نصرنا قيل ان النون مع الالف
ضمير بارز متحرك جزؤه الاول بالفتح والالف لنفس المتكلم مع غيره وقيل
ان النون ضمير بارز متحرك والالف للفرق بينه وبين جمع المؤنث الغائبة
وقيل الالف ضمير بارز ساكن فارقة بينه وبين تثنية المذكر الغائب
وهو النون متحرك فسمي متحركا باعتبار فارقه وقس عطف معنى على
قوله مثاله لكن بتقدير الامر يعني مثل للمبني الفاعل بنصر نصرا الى اخره
وقس على هذا المثال يقال قاس الجراح الجراحة بالميل اذا قدر غورها
به ولهذا اسمي الميل مقياسا افعلل مفعول قس وتفعلل وافتعل وانفعل
واستفعل وافعلل وافعل وافعال وافعوعل وانما احال ذكر البواقي على القياس
اذ ليس للاحتياج اليه مساس فالفهم الذكي السليم والفطن القويم
المستقيم يدرك بنظر واحد ما لا يدركه البليد بالف شاهد ولا تعتبر
ات ويجوز ان يكون مبنيا للمفعول وفي بعض النسخ ولا يعتبر بالياء
مبنيا للمفعول حركات بكسر التاء على ما في النسخة الاولى لانها مفعوله
وبضمها على ما في النسخة الثانية والثالثة لنيابتها عن الفاعل لالفات
اي الهمزة اعلم ان الهمزات التي في اول الكلمة نوعان همزات قطع
وهمزات وصل ويطلق عليها الفات وصل والفات قطع اما حقيقة
بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع
او لكونها متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوها
بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح
اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة
اذا سكنت ومدت صارت الفا قال في الصحاح الالف على ضربين
لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة قال الجاربردي
في شرح الشافية وبهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة اعلامهم
وشيد الاسلام باقدامهم بان الحروف ثمانية وعشرون ولا تظنن

بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفا يا فاطنك بالجلا يا غم اعلم
ان الحركات جمع الحركة وهي في اللغة بمعنى الاضطراب وفي الاصطلا
الفتحة او الضمة او الكسرة وسميت بها لحصول الاضطراب اللسان عند ال
التلفظ بها بخلاف السكون فان اللسان لا يضطرب عند التلفظ به في
الاوايل اي في اوايل انفعل وافتعل واستفعل وما اشبهها مما اوله
همزة زائدة سوى افعل فان همزته للقطع لانها لا تسقط في الدرج
فتنقطع بالتلفظ بها مما قبلها عما بعدها فانها اي لان هذه الالفات
زائدة لدفع الابتداء بالساكن تثبت بالابتداء للاحتياج اليها
وتسقط في الدرج اي في وسط الكلام لعدم الاحتياج اليها
لحصول النطق بما قبلها فاذا لم تعتبر فبالاولى ان لا تعتبر حركاتها
لانها فرعها فاثباتها في الاصل لحن الا في الضرورة كقوله كل ستر
جاوز الاثنين شاع كل علم ليس في القرطاس ضاع وكقوله اذا جاوز
الاثنين ستر فانه بنث وتكثير الوشاة قمين ولما فرغ المصنف عن
بيان القسم الاول اعني المبني للفاعل من الماضي شرع في القسم الثاني
منه فقال والمبني للمفعول منه اي من الماضي اذ اراد ان يذكر تعريفا له باعتبار
اللفظ فذكر على سبيل الاستطراد تعريفا لمطلق المبني للمفعول باعتبار
المعنى فقال وهو الذي لم يسم فاعله اي حذف فاعله واقيم غير الفاعل
مقامه واعرب باعرابه للعلم به كقوله تعالى خلق الانسان ضعيفا او
لجهله نحو سرق المال او لتعظيم الفاعل وتحقير المفعول نحو ضرب اللوطي
او لعكسه نحو ضرب الامير او للابهام نحو قتل زيد وانت تعلم القاتل
فتبهم امر الفاعل على المخاطب او لتطهير اللسان عنه او لتطهيره عن
لسانك او للاختصار في الكلام بقيت هنا فائدة مهمة يجب حفظها
وهي ما قاله الامام ابن هشام في مغني اللبيب ينبغي للمعرب ان يتخير من
العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل ماض
لم يسم فاعله ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وان يقول
في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق
هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطي زيد دينارا الا يرى انه مفعول

لا اعطي واعطي لم يُسمّ فاعله واما الغايب عن الفاعل فلا يصدق
الا على المرفوع ما اى المبنى للمفعول من الماضى الفعل الذي كان اوّله
مضموما كفُعِلَ وفُعِّلَ وفُعْلِلَ بتشديد العين وفُوعِلَ بقلب الالف
واوًا لانضمام ما قبلها وتُفُعِّلَ بضم التاء والفاء ايضا لانك لو قلت
تُفَعِّلَ بضم التاء فقط لالتبس بمضارع نَقَّلَ وتُفُوعِلَ بضم التاء والفاء
اذ لو اقتصر على ضم التاء لالتبس بمضارع فاعل وقلب الالف واوًا او كان
اوّل متحرك منه مضموما نحو افتُعِل بضم التاء لانه اوّل متحرك منه كما
ذكر في المبنى للفاعل واستُفعِل بضم التاء وكذا قياس كل ما كان اوّله
همزة وصل ولم يذكر انفعل وافعوّل وافعوعل وافعنلل ونحو ذلك لانها
من اللوازم وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد قاله التفتازاني قال بعض
الافاضل فيه بحث لان قوله لانها من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء
هذه الافعال للمفعول وحاصل تقريره ان المبنى للمفعول ما حذف فاعله
واسند الى المفعول به وهذه الافعال لازمة لا يوجد لها مفاعيل بها
فلا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبنى للمفعول ما حذف
فاعله واسند الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا او زمانا او مطلقا
فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما قال التفتازاني
وغيره ولم يجوز ان يسند الى غير المفعول به وهمزة الوصل فيما اوّل متحرك
منه مضموم تتبع هذا المضموم الذي هو اوّل المتحرك في الضم لان قياسها
كسرها فلو ذوعي لزم الخروج من كسر ثقيل الى ضم اثقل منه وهو قبيح فوجب
ضمها للاتباع وما قبل آخره اي آخر المبنى للمفعول يكون مكسورا ابدا
اي في النوعين في المختصر ومختار الصحاح الابد الدهر والجمع الآباد كالمال
وابود كفلوس والابد ايضا الدائم وفي الصحاح الابد الدهر والجمع
آباد وابود يقال ابد ابود ويقال ابد ابيد كما يقال دهر داهر ولا
افعله ابد الابيد وابد الابدين كما يقال دهر الدارين وعوض العاصين
والابد ايضا الدائم وفي اللباب التفسير الابد الدهر المستقبل من غير
آخر وجمعه ما ذكر وابيد من قولهم لا افعل ابد الابيد وفي حاشية
تفسير القاضي لابن تمجيد قبل الابد دوام الشيء في الماضي والشيء مدة

دوام

دوام الشيء في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا لدوام الشيء في الماضي
ليس بثبت فانه في الاستعمال الدوام الاستقبالي قال القاضي
مولانا حسين الميبدي في شرح الهداية في علم الحكمة الازلي ما
يوجد في الازل وهو الزمان الغير المتناهي من الجانب الماضي و
الابدي ما يوجد في الابد وهو الزمان الغير المتناهي من الجانب
المستقبل نحو نُصِرَ زيدٌ اصله نَصَرَ عمرو زيدا مثلا فضم اوّله
وكسر الحرف الذي قبل آخره وهو الصاد هنا وحذف الفاعل وهو
عمرو ورفع زيد الذي هو المفعول واقيم مقام الفاعل واستُخرِج
المال اصله استخرج زيد المال مثلا ففعل به ما سمعته وكذا
الحكم في كل فعل بُنِيَ للمفعول قال التفتازاني والسر في ضم الاوّل
وكسر ما قبل الآخر انه لا بد من تغييره لينفصل من المبنى للفاعل
والاصل فَعَلَ فغيروه الى فُعِلَ بضم الاوّل وكسر الثاني دون سائر الاوزان
ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاوّل وضم الثاني لحصل هذا الغرض
لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة
بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاوّل وكسر ما قبل
الآخر وما يقال ان ضم الاوّل عوض عن المرفوع المحذوف فليس
بشيء لان المفعول المرفوع عوض عنه وهو كاف وجاء فُزْدَ لا بسكون
الزاء والاصل فُصِدَ اسكن وابدل وحكى فُطْرَ بُ ضُرْبَ بنقل كسر
الراء الى الضاد وجاء عُصْرَ بسكون ما قبل الآخر وقُرِئَ رِدَّت الينا
بكسر الراء وكل ذلك مما لا يعتد به وجاء نحو جُنَّ وسُلَّ
وزُكِم وفيد وعُكَّ مبنية للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في غالب
العادة انه هو الله تعالى انتهى وقال الفاضل الغزي جاء ايضا
ورُدَّ من ورد الحمى حكاه ابو حيان وغيره وهُزِلَ وفُلِجَ وعُنِيَ
ووُكِسَ ونُكِسَ ونُتِجَت الناقة وعُقِبَت المرأة وغُمَّ الهلال حكاها
الجوهري وثعلب وجاء ايضا لُقِيَ من اللقوة وعُنِيَ بالحاجة واولع
بها وثُبِت به بمثلثة ووُضِعَ في البيع اذا خسر وزُهِيَ اذا تكبر و
ثُلِجَ فؤاده اذا كان بليدا او انتقع لونه واغمي على المريض وبُهِت

الرجل وبرّجة وطلّ دمه ودهصت الدابة بمهملتين اذا اصا كها
داء رفوا ئمها حكاها فى الفصيح فى باب فعل وفى شرحه لابن خالويه
ان معناه ان الفعل من هذا الكتاب لا ينطق به الاعلى لفظ ما لم يسم
فاعله ففى بعض المذكورات فيه على هذا نظر والصحيح والمقصود
به كما قاله اللبلى ان بعضها لم يبن قط للفاعل وبعضها يبنى له ايضا
والفصيح بناؤه للمفعول كرهت وطلّ دمه وزهصت الدابة
وعنيت بحاجتك وشغلت عنك وغيرها اعلم ان سُل الذى نقلنا
عن الفاضل التفتازانى بالسين المهملة فى النسخ التى رأيناها فقال
الحلبى من الله يقال شُل يده بالشين المعجمة اذا اصابته داء علة وفى
التمثيل به نظر لانه يستعمل مبنيا للفاعل ايضا يقال شلت يده تشل
بالكسر فى الماضى والفتح فى الغابر انتهى ما افتراه عليه وعد التفتازانى
فيه مما بنى للمفعول ابدا المخالف لافعال صاحب الكشاف حيث
قال فاد يفيد فيدا ويفود فودا وكذا اعتد وعك منه مخالف للصحاح
حيث قال وعك المحموم من باب وعد فهو موعوك والوعك مغث الحمى
ولما فرغ المصنف من بيان الماضى شرع فى بيان المضارع فقال واما
المضارع عقب الماضى به لان الامر فرع عليه وكذا اسم الفاعل والمفعول
لاشتقاقهما منه فهو ما اى الفعل الذى يكون فى اوله احدى الزوايد الار نع
زائدة على الماضى بقصد المضارعة نحو يضرب تضرب واضرب ونضرب
وغيرها لتخرج نحو ضنن وترك واخذ ونصر لعدم كونها زائدة وخرج
نحو انكسر وتقنسى فى تباعد لعدم ذلك القصد قوله الزوايد
جمع زائدة لا زائد كما توهم بدليل احدى والاربع والفاضل المرادى
صرح بان الحرف يذكر ويؤنث قال السرمارى فان قلت فى العبارة
ركاكة لان الظهير فى اوله للمضارع كالضمير الذى فى هو ولزم من هذا
تحقق المضارع قبل دخول حروف اتين على اوله لان علامة الشئ
ولكن فساد ذلك غير خفى على الفطن قلت يمكن ان يجاب عنه بان
المراد من وجود احدى الزوايد الاربع فى اوله هذه الصيغة التميز
فتقدير الكلام يتميز المضارع من الماضى بان يوجد فى اوله احدى

الزوايد الاربع وهذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ يمكن للقائل
ان يعود ويقول يلزم منه تميز المضارع قبل دخول حروف اتين
بحكم المقدمة القائلة ان علامة الشئ غير ذلك الشئ وفساده
غير خفى ايضا وتحقيق المقام انا لا نسلم قوله ولزم من هذا تحقق
المضارع قبل دخول حروف اتين عليه لانها هى ما به التحقق فكيف
ع يتصور تحقق المضارع بدونه ومعنى كلام المصنف ان المضارع
هو الذى يتحقق بان يوجد فى اوله حرف منها فيكون ذلك الحرف
ركنا وجزءا من صيغة المضارع فاعلم ذلك فانه ينفعك فى مواضع
شتى وهى اى الزوايد الاربع الهمزة والنون والتاء الفوقية والياء
التحتية قال الفاضل الهندى قدم الهمزة لانها للمتكلم وهو مقدم
لان منه ابتداء النطق عنه فالنون لانها له مع غيره او للمعظم نفسه
فالتاء لانها للمخاطب ومنتهى الكلام عنده واخر الياء لانها للغائب
وهو لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين واخر الياء قصدا للمبدأ
والاخر فيجمعها اى تلك الزوايد الاربع قولك اتين او انيت او نأتى
فانما زادوها فرقا بينه وبين الماضى واختصوا الزيادة به لانه
مؤخر عن الزمان الماضى والاصل عدم الزيادة فاخذ المقدم
فالهمزة للمتكلم وحده نحو انا انصر وانما خصت به للمناسبة وهى انها
من مبدأ المخارج والمتكلم مبدأ الكلام قال الفاضل الاشمونى
فى شرحه على الدرة الالفية اذا قلت رأيت زيدا وحده فمذهب
سيبويه ان وحده حال من الفاعل واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول
وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول لانه اذا اراده الفاعل
يقول رأيت زيدا وحدى وصحة مررت برجل وحده ويدل مثل سيبويه
در يدل على انه حال من الفاعل وايضا فهو مصدر او نائب المصدر والمصا
فى الغالب انما يجئ احوالا من الفاعل وذهب يونس على انه منتصب
على الظرفية لقول بعضهم العرب زيد وحده والتقدير زيد فى موضع
زاقى التفرد والنون له اى للمتكلم اذا كان معه غيره وقع فى عبارة التفتا
مع غيره قال الفاضل الامدى فاذا كان غيره تابعا له فالاولى يوافق ما قالوا

من انّ لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع الوزير
بل يقال جاء الوزير معه والثاني مخالفه كقوله تعالى انّ الله معنا
وان كان متبوعا انعكس الامر الا ان يؤوّل بالاعتبار او يقال قد
يقصد بها مجرد المصاحبة كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح
قال مولانا ابن حسام في حواشي التلويح انّ مع كثيرا ما تدخل التابع
كما في قوله تعالى انّ الله معنا وانّ الله مع الصابرين اقول بينه وبين
ما قاله الفاضل الامدي مخالفة ظاهرة فلا بدّ من التطبيق وهو ظاهر
على اهل التحقيق والتدقيق قال الامام ابن هشام في مغني اللبيب
اعلم انّ مع اسم بدليل التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية
سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين
عينه لغة بني تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسمها حينئذ
باقية وقول النحاس حينئذ حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة
فتكون ظرفا ولها حينئذ معان ثلاثة احدها موضع الاجتماع ولهذا
يخبر بها عن الذوات نحو الله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر
والثالث مرادفة عند وعليه قراءة بعضهم السابقة هذا ذكر من معي
وحكاية سيبويه السابقة ذهبت من معه ومفردة فتنون وتكون
حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به في نحو قوله افيقوا بني حرب واهوا انا
معا وقيل هي حال والخبر محذوف وهي في الافراد بمعنى جميعا وهو خلاف
قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين
واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد انتهى وفيه نظر وقد عادل بينهما
من قال كنت ويحيى كيدي واحد نرمي جميعا ونرامي معا الى هنا كلامه
اقول من دقق النظر في كلاميهما فيعلم انّ ما قال ثعلب كلام اعزّ من الكبريت
الاحمر والزبرجد الاخضر فانّ استعمال العرب مع على الوجه المذكور في نقله
ابن هشام عن البعض ليس بمخالف له تامل حق التامل يظهر لك الحق وتستعمل
مع للجماعة كما تستعمل للاثنين قال اذا حنّت الاولى سجعن لها معا
وقالت الخنساء واني رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزّا اعلم
انّ مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو هما في الدار معا او في الزمان

نحو

نحو وليّا معا او في المعنى كالمتضايفين نحو الاخ والاب معا او في الشرف والرتبة
نحو هما في العلو معا ويقتضي معنى النصرة وانّ المضاف اليه لفظ مع هو
المنصور نحو قوله تعالى لا تحزن انّ الله معنا اي ناصرنا ذكره الامام
الامام الراغب نحو نحن ننصر وانما خصّت النون بالمتكلم مع غيره حملا
على الماضي لكونها علامة جمع المتكلم في الماضي من نحو نصرنا لكنك تقول
لم خصّت فيه ويمكن ان يجاب عنه خصّت له فيه ليوافق نون نحن
لانّ تحته نحن نصرنا قال التفتازاني وقد يستعمل للمتكلم وحده للتعظيم
نحو قوله تعالى نحن نقصّ انتهى لعدم للعظيم كالجماعة وقال في المطول
ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين
قيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد
كما قالوا في قوله فنادته الملائكة انّ المنادي كان جبريل عليه السلام
وحده وفيه نظر لانّ الجمع المحلّى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع
معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه والمراد بالكلام القديم
كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن العظيم بدليل ما بعده
وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد
حيث قال عزّ من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم
هذا الحصر وحمله على الاضافي له ليدفع لزوم كون القرآن واردا على
اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع لا يلتزمه من له ادنى مسكة
قلت هو من باب التغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت انت
وامتك وانما خصّ النداء وعمّ الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه
كندائهم او لانّ الكلام معه والحكم يعمّهم بقي هنا بحث وهو انّ
صاحب الكشاف والقاضي جوّزا في قوله تعالى فانّ لم يستجيبوا لكم
فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهد
له الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر
القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون انّ ضمير يسطرون اذا
الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خطّ اللوح وفي قوله
تعالى على خوف من فرعون وملائهم انّ الضمير لفرعون وجمعه على ما هو

المعتاد في ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وجمله
على اسلوب للمولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره
الزمخشري في موضع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول
التفتازاني ولم يجي ذكره مولانا الحسن الفناري في حاشية المطول
اقول قوله والظاهر الى اخره يدل على عدم وقوفه على كون ذلك للقدماء
وقد وقفت للعلامة الدماميني في الحاشية الهندية على مغني
اللبيب على نسبة ذلك للعرجي وهو من المستشهد بكلامهم وذكر
البيت مقررا به البيت الذي ذكره صاحب المغني ومعه باله بدو البيت
في المغني قول الشاعر كم قد ذكرتك اذا اجرى تذكركم ما اشبه
الناس كل الناس بالقمر قال كافي ذكرتك مكسورة لانه يخاطب
بها امراة فان قلت كيف يجتمع هذا مع قوله تذكركم وهذا خطاب
لجماعة مذكرين قلت هو للتعظيم ربما خوطبت المراة الواحدة بخطاب
جماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل
عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير ليبعد عن الظهر لها بتبيين
ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام فقال لاهله امكثوا
واما ما ذكره القاضي في تفسير سورة النساء حيث قال في قوله تعالى
ولولا فضل الله عليكم الضمير للرسول وجمعه للتعظيم فليس بشيء
اذ لم يقرأ به ههنا شيء من القران والتاء للمخاطب لمفرد الما بينهما
من المناسبة ووجها ان التاء بدل من الواو والذي من منتهى المخارج
والمخاطب ما ينتهي اليه الكلام نحو تنصر او مثنى نحو تنصران او جمعا
نحو تنصرون مذكرا كان المخاطب في هذه الثلثة او مؤنثا وللغائبة
المفردة نحو هي تنصر ولمثناه نحو هما تنصران لئلا يلتبسا بالغايب
والغايبين وح وان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل
والياء للغايب المذكر مفردا نحو ينصر ومثنى نحو هما ينصران او جمعا
نحو هم ينصرون لكونها وسطية فالياء من وسط المخارج وهو
وسط اللسان وذكر الغائب دائر بين المتكلم والمخاطب فناسب
الوسطى للوسطى والياء لجمع المونث الغايبة كما هو مناسب

للغايب

للغايب يوجد الفرق بالواو وقال العلامة التفتازاني واعترض
بانه يستعمل في الله تعالى وليس بغائب ولا مذكر تعالى عن ذلك فالاولى
ان يقال والياء لما عدا ما ذكرناه واجيب بان المراد اللفظ
فاذا قلت الله يحكم فالله لفظ مذكر غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب
وهو المراد بالغايب انتهى قال الفاضل الحلبي واما اذا اريد اللفظ
فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غايب
وكون الله تعالى غير غائب ليس بمحال لان التكلم والخطاب والغيبة
انما هي بالنسبة الينا اقول اسناد الحكم الى الله على ما قاله المجيب
مشكل فارتضاء الحلبي له ليس بمرضي اعلم ان جهة تعاليه عز وجل عن
الذكورة والانوثة ظاهرة لانهما من خواص الاجسام واما جهة
تعاليه عن الغيبة فغير ظاهرة اللهم الا اذ يثبت انها صفة الممكن
وان الغايب يطلق على ممكن يكون في جزء وجهة لا يرى بستر وحجاب
وحينئذ يشكل الامر بالمجرد ان قال الحلبي اعلم ان الامام فخر الدين
الرازي في شرح اسماء الله تعالى ذكر ان مذهب اصحابنا انها هو
توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ان معنى
اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن
او لم يرد وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختيار الشيخ الامام الغزالي
ان الاسماء موقوفة على الاذن اما الصفات فغير موقوفة فعلى مذهب
الاصحاب لا يطلق الغايب على الله تعالى وعلى مذهب غيرهم يطلق
انتهى قال الغزي وفيه نظر لاتفاق الكل على اشتراط ان لا يكون
موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى فيه كلام لان اطلاق الغايب
عليه تعالى ليس موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى كما لا يخفى وعدم جواز
اطلاقه عليه تعالى عندنا لعدم ورود الاذن من الشرع فان قلت
لم سمي هذا القسم مضارعا قلت لان المضارعة في اللغة المشابهة
وانما سمي بها لمشابهته الاسم بوجوه اما اولا فلانه يشابه باسم
الجنس من جهة العموم ومن جهة الخصوص اما من جهة العموم فلان
المضارع مشترك بين الحال والاستقبال كان الاسم نحو رجل مشترك

بين زيد وعمرو واذ الرجل بدون الالف واللام يصلح لان يطلق
على كل واحد من فراد الرجال واما من جهة الخصوص فلان المضارع
يختص باللام بزمان الحال ومع السين وسوف بزمان الاستقبال
كما ان رجلا يختص بلام العهد بواحد من فراده واما ثانيا فلانه
يشبه بضارب في الحركات والسكنات و في وقوعه موقعه عند
كونه صفة للنكرة وفي دخول لام الابتداء واما ثالثا فلانه يشابه
بالعين لان العين مشترك بين المعاني المختلفة ثم يختص باحدى
المعاني بالقرينة وكذلك المضارع يشترك و يختص على ما ذكرناه آنفا
وهذا اي المضارع يصلح في الصحاح الصلاح ضد الفساد وتقول
صلح الشيء يصلح صلوحا مثل دخل يدخل دخولا قال الفراء وحكى
اصحابنا صلح ايضا بالضم وهذا الشيء يصلح بك اي هو من بابك
والصلاح بكسر الصاد ومصدر المصالحة والاسم الصلح يذكر ويونث
وقد اصطلحا وتصالحا واصالحا ايضا مشددة الصاد وصلاح مثل
قطام اسم مكة وقد يصرف قال الشاعر ابا مطر هلم الى صلاح فتكفيك
الندامة من قريش والاصلاح نقيض الافساد والمصلحة
واحدة المصالح والاستصلاح نقيض الاستفساد للحال
وهي نهاية الماضي وبداية المستقبل والاستقبال قال الفاضل التفتا — زاني
والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذي انت فيه وقال
التفتازاني لو قال بعد الحال لكان احسن لان الزمان الذي انت فيه جزء
حاضر من مسمى الحال انتهى فيه كلام يعرف بالتامل تقول يفعل الآن
قال النقركاري في شرح اللب ومن اللازم البناء كلمة الآن وهي الزمان
يقع فيه كلام المتكلم واما الآن فهو الساعة التي قبل ساعتك وقد
وقعت في اول الوهلة في الابتداء الوضع بالالف واللام وهي علة
بنائها اما على ما ذكره السيرافي وهو ان الآن تشبه الحرف بلزومها
في اصل الوضع وتيرة واحدة وهي الاشتمال باللام بخلاف سائر الاسماء
فانها تكون في الوضع نكرة ثم تتعرف فلم يتصرف فيه بنزع اللام شابه
الحرف او على قول ابي علي وهو ان الآن بني لتضمنه لام التعريف واما اللام

الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط لام التعريف ان يدخل على النكرات
فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها فما قاله الفاضل الشهير بمصنفك
ومولانا داده من الاصل ان على وزن قال معناه حان ثم جعلوه
اسما للزمان الحاضر فبقي على ما كان عليه من الفتحة ليس بصواب
كما لا يخفى ويسمى حالا او حاضرا لاختصاصه بزمان الحال والحاضر
لاختصاصه بزمان الحال والحاضر فان وجدت معه قرينة الاستقبال
صار مخصوصا بزمان الاستقبال ويقول يفعل غدا ويسمى الفعل
المضارع حينئذ مستقبلا لاختصاصه بزمان الاستقبال قال القريمي
في شرح راحة القلوب المستقبل بفتح الباء وهو اسم مكان فالاستقبال
بمعناه وجعله شراح المراح اسم مفعول بناء على انك تستقبل الفعل
الآتي وان الزمان يستقبله انتهى وقال المولى الشهير بدنقوز في شرح
المراح والفاضل التفتازاني في شرح هذا المختصر المشهور المستقبل بفتح
الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها اسم الفاعل لانه يستقبل كما
يقال الماضي ولعل الوجه الاول ان الزمان يستقبل فهو مستقبل اسم
مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه
الاول لا يخلو عن حزازة انتهى فالقريمي لم يصب في جعله اسم مكان
وفي ارتضائه الى ما ذهب اليه شراح المراح وقلده المولى الشهير بخجم
علي جلبي في حاشيته على شرح دنقوز ولكن يرد عليه ما ورده على القريمي
قال التفتازاني قيل ان المضارع موضوع للحال واستعماله في الاستقبال — ق
مجاز وقيل بالعكس والصحيح انه مشترك بينهما لانه يطلق عليهما اطلاق
كل مشترك على افراده هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال عند الاطلاق
من غير قرينة ينبئ عن كونه في الحال وايضا من المناسب ان يكون لها
صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل قال مولانا داده اعترض بعضهم على
قوله والصحيح انه مشترك بينهما بان الفعل في عرفهم ما دل معنى مقترن — ٧ مقترن صح
باحد من الازمنة الثلثة فيلزم من هذا ان يكون مشتركا بين الحال والاستقبال
ثم قال رحمه الله لمن كشف المقال ويمكن ان يقال ان المضارع يصدق
عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين والمراد

في الوعد والسين في الوعيد واعلم ان المضارع ايضا اما مبني للفاعل
او مبني للمفعول فالمبني للفاعل منه اي من الفعل المضارع ما كان
حرف المضارعة منه مفتوحا لانه لو لم يكن مفتوحا لا يخلو من ان
يكون ساكنا او مضموما او مكسورا لا سبيل الى الاول لامتناع
الابتداء بالساكن ولا الى الثالث لانه لو كان مكسورا لادى الى الثقل
لان الكسرة ثقيلة ولا الى الثاني لانه لو كان مضموما لالتبس مبني
الفاعل من المضارع بمبني المفعول منه اذ حرف المضارعة في مبني
للمفعول مضموم ويمكن ان يدخل السامع عن حركة ما قبل آخره ولادى
الى الثقل كما في الكسرة فتعين الفتح لخفته الا ما كان على اربعة احرف
نحو دحرج واكرم وقاتل وفرح فان حرف المضارعة منه اي مما كان
ماضيه على اربعة احرف يكون مضموما ابدا سواء كان مبنيا للفاعل
او للمفعول نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح لان الرباعي في الافعال
المجردة مقابل الثلاثي فيضم ليدل المخالفة في اللفظ على الاختلاف
بالحكم ثم حملوا الباقي عليه لموازنتها اياه لانها مشتملة على اربعة
احرف مثله او لانه لو لم يكن مضموما فلا يخلو من ان يكون ساكنا
او مكسورا او مفتوحا لا سبيل الى الاول لتعذر الابتداء
بالساكن ولا الى الثاني لان من جملة حروف المضارعة الياء وهي لا تحتمل
الكسرة اذ الياء بمنزلة الكسرتين واذا كسرت لادى الى اجتماع الكسرات
بخلاف الضمة على الياء فان الضمة على الياء وان كانت ثقيلة ايضا
لا تبلغ في الثقل مبلغ الكسرة عليها ولا الى الثالث لئلا يلتبس بالثلاثي
في مثل اجلس يجلس وحمل الباقي عليه لاشتراكها في الرباعية فقول
التفتازاني لو فتح في يكرم مثلا ويقال يكرم لم يعلم انه مضارع المجرد
وهو ام للزيد فيه ليس على ما ينبغي لان كل مضارع المجرد مضموم العين
فلا لبس فان قلت فلم اختص الضم بهذه الاربعة والفتح بما عداها
دون العكس قلت لانها اقل مما عداها والضم اثقل من الفتح فاختص
الضم بالاقل والفتح بالاكثر تعادلا بينهما وللقائل ان يقول لا يدخل
في هذا التعريف نحو اهراق يهريق واسطاع يسطيع بضم حرف

المضارعة والاصل اراق واطاع زيدت الهاء والسين فانهما مبنيان
للفاعل وليس حرف المضارعة منهما مفتوحا وليسا ايضا مما ماضيه
على اربعة احرف ويمكن الجواب بان الهاء والسين زائدتان على خلاف
القياس فكانهما على اربعة احرف تقديرا او بانهما من الشواذ ولا
يجب ان يدخل في الحد الشواذ ونحو خصم وقتل بالتشديد والاصل
اختصم واقتتل ادغمت التاء فيما بعده وحذفت الهمزة على خمسة
احرف تقديرا فلهذا يفتح حرف المضارعة ويقال يخصم ويقتل
وهنا موضع بحث كذا حقق المحقق التفتازاني قال الاسيدي في
حاشيته على شرح التفتازاني قال المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة
فاورد عليه اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض كتبه انه لا جواب
عنه الا دعوى الغلط ممن قال ذلك لانه لما ابدل الهمزة في اهراق
توهم انه هاء فادخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح
انه يقال اهراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اي صبه واصله
اراق يريق اراقة وفيه لغة اخرى وهي اهرق الماء يهرقه
اهراقا على افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا الهمزة الهاء ثم لزمت
فصار كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف على الهاء وعوضا من
حذفهم العين لان اصل اهراق اريق وفيه لغة ثالثة هي اهراق
يهريق اهراقا فهو مهريق والشيء مهراق ومهراق ايضا بالتحريك هذا
والمذكور في الشرح للتفتازاني هو هذا وذكر ابو البقاء انهم انما
زادوا السين في اسطاع يسطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من
التغير لان اصلها اطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع
حذفت التاء فليست زيادة سين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة
وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه يسطيع بالفتح وقول
التفتازاني وههنا موضع بحث يعني بعد الجواب عنهما بانهما على
اربعة احرف تقديرا وعنهما بانهما على خمسة احرف تقديرا في كلام المصنف
بحث لان قوله ما كان ماضيه على اربعة احرف لا يدل على انها عليها
لفظا او تقديرا ولما ضم حرف المضارعة من هذه الاربعة كما في المبني

للمفعول اراد ان يذكر علامة كون هذه الاربعة مبنياً للفاعل فقال
وعلامة بناء هذه الاربعة المذكورة للفاعل كون الحرف الذي قبل آخره
اي آخر كل واحد من هذه الاربعة حال كونه مبنياً للفاعل مكسوراً
ابداً كما ان علامة بناء المبني للمفعول منها كون الحرف الذي قبل الآخر
مفتوحاً كما يجيء انما قال قبل آخره ولم يقل هو عينه ليشمل مثل يدحرج
اذ المكسور فيه هو اللام الاولى دون العين مثاله اي مثال المبني ت
للفاعل من يفعل بضم العين ينصر بسكون الفاء لئلا يلزم توالي الحركا
وعينت الفاء للسكون لان التوالي لزم من حرف المضارعة فلما لم يمكن
اسكانها الحرف القريب منها اعني الياء حرف المضارعة والنون فاء الفعل
والصاد عينه والراء لامه ينصران الالف ضمير بارز ساكن لتثنية
المذكر الغايب والنون علامة الرفع ينصرون الواو ضمير بارز ساكن
لجمع المذكر الغايب والنون علامته قال الفاضل الداوانى وفتحت
النون هنا كسرت في التثنية للفصل بينهما وخصت الفتحة بالجمع لانها
اخف من الكسرة والتثنية اخف من الجمع فجعلوا الاخف للاثقل و
الاثقل للاخف للتعادل وقد يزاد الواو لجمع الفعل كقوله تعالى رب
ارجعون كانه قيل رب ارجعني ارجعني وحمله الزمخشري على
خطاب الجمع للتعظيم كقوله فارحموني يا اله محمد وانتم الآن ٥ هلا
فانت له اهل تنصر تنصران الالف ضمير بارز ساكن لتثنية المونث
الغايبة والنون علامته ينصرن النون ضمير بارز متحرك بالفتح
لجمع المونث الغايبة تنصر تنصران الالف ضمير بارز ساكن لتثنية
المذكر المخاطب والنون علامته تنصرون الواو ضمير بارز ساكن لجمع
المذكر المخاطب والنون علامته تنصرين اليا ضمير بارز ساكن
لمفردة المونث المخاطبة او ياء تانيث والنون علامته تنصران الا
ضمير بارز ساكن لتثنية المونث المخاطبة والنون علامته تنصرن
النون ضمير بارز متحرك بالفتح للخفة لجمع المونث المخاطبة انصر ننصر
وقد يستعمل لفظ الاثنين في المواضع للواحد كقوله فان تزجراني
يا ابن عفان انزجر وان تدعاني احم عرضاً ممنعاً وقوله فقلت لصاحبي

لاتحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا تحقيق المقام وتوضيح المرام ما قاله
مولانا داده وهو العلة فيه على ما في حواشي المطول ان اقل اعوان الرجل
في ماله واهله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على حده
ما الف من خطابه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة ق والعرب
اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على السنتهم ان يقولوا اقليل وصاحبي
قفا واسعد احتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين والبحريون يجردون
هذا اللزوم الالباس وذهب المبرد في مثل قفا في قول احرى والقيس
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل الى ان تثنية الفعل اعني قف ونظايره للتوكيد والمعنى مثلا
قف قف وقد وجهه الجاربردي في حواشي الكشاف بانه حذف
الفعل الثاني ثم اتى بفاعله وفاعل الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا
بالفعل الاول وانكره الزجاج وقال بل خطاب لصاحبيه في الواقع
وقد يقال اراد قفن بالنون فابدل الالف من النون واجرى
الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف فان قيل قد
صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله ولا يطلق على الواحد
وصرح في الحواشي ايضا ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره
لا حقيقة ولا مجازا قلنا منع ذلك مستندا بقول الشاعر
فجعلن مدفعها قليلن اماما وجعلن اعفر امتين شمالنا
حيث اطلق عاقلين ورامتين على رجل عاقل ورامت وحمل
الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل
وبقوله عليه السلام اذا سافرتما فاذنا ثم اقيما وليؤمكما اكبركما فان
يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالماموم واحد
ويستند له بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج
الا من البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس
الخطاب للاثنين كما ذكره التفتازاني وقوله تعالى نسيا حوتهما اذ هو
الناسي صاحب موسى عليه السلام ذكره في شرح الوقاية ثم اذ لا يخرج
الا من البحر الملح وجد ثمه قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون

حلية تلبسونها وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرر وان
فوق الاثنين كما صرحوا في قوله تعالى فارجع البصر كرتين وقس على
هذا المذكور من تصريف ينصر يضرب ويعلم ويدحرج ويقاتل
ويكرم ويفرح ويتكسر ويتباعد وينقطع ويجتمع ويحمر ويحمار
ويستخرج ويعشوشب ويقعنسس ويسلنقي ويتدحرج
ويحرنجم ويقشعر يعني صرف كل واحد من الافعال المذكورة الى
اربعة عشر مثالا كما صرفت ينصر اليها والمبني للمفعول منه اي
من المضارع ما اي الفعل المضارع الذي كان حرف المضارعة منه
مضموما حملا على الماضي وكان ما قبل آخره مفتوحا فان كان مفتوحا
في الاصل بقي عليه والا فتح وانما لم يكتف على الضم لئلا يلتبس
معروف نحو يكرم بمجهوله وعلى الفتح لئلا يلتبسا في نحو يتعلم نحو ينصر
ينصران ينصرون الى انصر وننصر على قياس المبني للفاعل وكذا يدحرج
ويكرم ويقاتل ويفرح ويستخرج وغيرها لا يخفى تصريفها واعلم ان
الضمير للشان يدخل على الفعل المضارع ما ولا النافيتان بمعنى نفي الفعل
عن الفاعل وفيه تسامح لان النافي في الحقيقة هو المتكلم بواسطتهما
وكذا في اطلاق النفي على الفعل المنفي بهما فلا تغيران صيغته اي صيغة
المضارع يعني لا تعملان في المضارع بحذف الحركات والنونات قال
التفتازاني وقد سمع من العرب الجزم بلا النافية اذا اصلح قبلها
كي نحو جئته لا يكن له علي حجة وقال الرضي ولا يمنع من ان يجعل
لا في مثاله للنهي والفرق بينهما انهما اذا دخلا الاسماء فما للنفي المعا
كثيرا او النكرات قليلا تشبيها بلا ولا لنفي النكرات كثيرا او المعارف
قليلا مع تكرير لا واذا دخلا الافعال فما لنفي الحال عند الجمهور واعترض
عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي
واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولا لنفي الاستقبال
عند الاكثرين قال في مغني اللبيب وتخلص المضارع بلا للاستقبال
عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق
مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال فان قيل

ما الفرق

ما الفرق بين لا للنهي قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان لا
~~للنهي لا تكون الا جازمة بخلاف لا للنهي للنفي فانها لا تكون الا جازمة~~
بخلاف لا للنفي فانها لا تكون جازمة اذ لا عمل لها في الفعل من حيث
اللفظ كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون والثاني ان لا للنفي لا طلب
فيها بل هو لمجرد الاخبار عن ترك الفعل بخلاف لا للنهي فان فيها طلب
ترك الفعل تقول لا ينصر لا ينصران لا ينصرون الى آخره وكذا كلما ينصر
ما ينصران ما ينصرون الى آخره واعلم انه يدخل على الفعل المضارع
الجازم بجمعه قول الشاعر الجازمات تحسبني يا غلام ان لم ولما
ولا ولام للامر اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها
عن الفعل حركته او بعض حروفه وانما جزم لم ولما قيل لاختصاصهما بالفعل
وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان عمل ما لزم شيئا وهو خارج عن
حقيقته اثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم
ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف
وحرف الاستقبال لجريانهما مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج
فكانهما غير خارجة عن حقيقته واما لا في النهي واللام في الامر فلانهما
تشبهان لان الشرطية في النقل واما ان الشرطية فلاختصاصها
بالفعل كما ذكرنا في لم ولما فيحذف حركة الفعل الواحد نحو لم ينصر بسكون
الراء وحكي عن ابن السراج انه شبه الجوازم بالدواء والحركة بالفضلة
التي يخرجها الدواء كما ان الدواء ان صادف فضلة في الجسم اخرجها
والا فمن نفس الجسم فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل ان وجدت
حركة حذفتها والا فمن نفس الفعل كما في الناقص وقال بعض الشراح شبه
بعض العلماء هذا الحرف بالغريم المطول فلا يجد شيئا فياخذ الحصير ان
الجازم لما لم يجد الحركة اخذ الحرف واو ويفعل الواحد الفعل الذي لم يتصل
باخره علامة التثنية والجمع والواحدة المخاطبة من الالف والواو والياء
فيتناول من اربعة عشر خمسة امثلة اعني المفرد المذكر الغايب
نحو لم ينصر والواحدة الغايبة نحو لم تنصر والمفرد المذكر المخاطب
نحو لم تنصر والمتكلم وحده نحو لم انصر والمتكلم مع الغير نحو لم ننصر ويحذف

اي [illegible] ومعنا النفي [illegible]

مطلب
يعرف فيه الفرق بين
لا النافية وبين لا الناهية

مطلب
يعرف فيه الجوازم وجه
تشبيهها بها

مطلب
يعرف فيه ان ابن السراج
شبه الجوازم بالدواء والحركة
بالفضلة عزم

ويحذف نون التثنية نحو لم ينصرا ويحذف نون جمع المذكر نحو لم ينصروا
ويحذف نون الواحدة المخاطبة نحو لم تنصري قال التفتازاني لان
النون في هذه الامثلة علامة الرفع كالضم في الواحد فكما يحذف حركة
الواحد كذا يحذف النون وانما جعلت علامة الاعراب كالحركة لانه
لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة والاعراب انما يكون في آخر الكلمة
وكان اواخر هذه الافعال ساكنة وهي الضماير لانها اتصلت بالافعال
صارت كاجزاء منها ولم يمكن اجراء الاعراب عليها فوجب زيادة الاعراب
ولم يمكن زيادة حروف المد واللين فزادوا النون لمناسبتها اياها كما سبق
ولا يحذف الجازم نون جماعة المؤنث فلا يقال لم ينصر في لم ينصرن لان الجازم
يسقط حركة الاعراب ونونه ليس نون الاعراب فانه باقي لان نون جماعة
المؤنث قال الدواني وتذكير الضمير باعتبار المذكور كما هو المشهور ولكن التحقيق
ان التانيث انما يجب مراعاته حقيقة اذا كان مرتبا على المذكر بزيادة حرف
على صيغة التذكير كناصر وناصرة او بصيغة غير صيغة التذكير كجمل وناقة وان
لم يكن مرتبا كلفظة الموقفة والنكرة مثلا سقطت المراعاة واستوى التذكير
والتانيث كذا في كشف البزدوي فلما لم يكن تانيث النون مرتبا بل بعضهم
استعملوا الحرف مذكرا سقط المراعاة ضميرا اي فاعل كالواو في جمع المذكر وهو
فاعل فلا يحذف وانما كان نون جماعة المؤنث ضميرا لانه اذا اتصل بالمضارع
صار مبنيا بعد ما كانت معربيته بسبب المشابهة للاسم وبهذا الاتصال المشابهة
لان هذا النون يختص اتصاله بالفعل فلما زالت المشابهة رجح جانب الفعلية
وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك والاصل في الافعال البناء فلذا
كان هذا النون ضميرا فثبت على كل حال سواء دخل عليه الجازم اولا او
سواء دخله النصب او الجزم والاول اولى كما لا يخفى ومن ذكر الوجه الثاني
وترك الاول فقد اختار المرجوح وترك الراجح وانما لم يحذف في جمع
المذكر لانه ضمير الفاعل ومن المحال ان يحذف العامل الفاعل او ما هو ضمير
الفاعل قيل فيه نظر لان الواو هذه قد تحذف في نحو اغزن ولزمت
فلا تثبت على كل حال واجيب بان ضم ما قبلها دال عليها وكانها لم تحذف
ولك ان تقول كاف التشبيه لا عموم لها لفظا نحو غلاق لفظه مثل فانه

بوجه

مطلب يعرف فيه وجه حذف النون في نون التثنية وجمع المذكر والواحدة المخاطبة

بوجه روى عن ابي حنيفة انه قال اقول ايماني كايمان جبريل عليه
السلام ولا اقول مثل ايمانه لاقتضائه العموم ذكره في المسايرة ابن همام
وقال القشيري في قوله عليه السلام من توضأ نحو وضوئي في
لفظة نحو لا يقتضي العموم بخلاف لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث
اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الى آخره ان لفظة مثل لا يقتضي
المساواة من كل وجه وفي شرح المنار لو قذف رجل رجلا بالزنا فقال آخر
كما قلت يحد الآخر لان كاف التشبيه يوجب العموم في محل يقبله كما قال علي
كما قال علي رضي الله عنه في حق اهل الذمة ودماؤهم كدمائنا وفي شرح
البديع للاصفهاني الحديث بهذه العبارة لم يصح كذا في حواشي الفاضل الا
مدي على شرح التفتازاني اذ اشار الى الامثلة بقوله تقول لم ينصر لم ينصرا
لم ينصروا لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا لم تنصروا لم تنصري لم تنصرا
لم تنصرن لم انصر لم ننصر وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص
اكثر كقول الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو
ولم تدع وجاء ايضا مفصولا بينها وبين المجزوم كقوله فاضحت مغانيها
قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قال ابن عصفور
وهو من قبيح الضرائر فلا يقاس عليه في شعر ولا في غيره وجاء حذف
المجزوم بعده ايضا كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم
الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل اعلم ان اللحياني
زعم ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم الم نشرح وخرج
على ان الاصل نشرحن حذفت نون التاكيد الخفيفة
وبقيت الفتحة عليها دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد
المنفي بلم وحذفت النون وقد تليها الاسم معمولا لفعل محذوف
يفسره ما بعده كقوله ظعنت فقمن اذ الحي ثم تلقه فلم ذا رجاء القه
غير واهب واعلم انه يدخل عليه اي على الفعل المضارع الناصب
يجمعها قول الشاعر الناصبات اربعة اي يسر ان لن كي اذن
معتبر والاصل ان والبواقي فرع عليها لانها مشابهة بان التي
هي من الحروف المشبهة بالفعل في اللفظ ومصير الجملة التي بعدها في تاويل

مطلب يعرف فيه ان لم يستعمل غير جازمة في الضرورة وهو في الناقص اكثر

مطلب يعرف فيه انه جاء مفصولا بينها وبين المجزوم وجاء بعده حذف المجزوم

مطلب يعرف فيه الحروف النواصب

للصدر وامّا اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان
ان للاستقبال وحكى عن الخليل انّ الحرف الناصب هو ان لن والبواقي
لا تنصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه كذا في شرح المائة
الدواني اعلم ان تميما يحولون همزتها عينا فينشدون بيت ذي الرمة
هو ان ترسّمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم
ويقولون اعن ترسّمت ويسمّى هذه اللغة بعنعنة تميم وبعض العرب
يرفع الفعل بعد ان تشبيها لها بما المصدرية كقوله ان تقرأان على
اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعر احدا وعن مجاهد ان يتم
الرضاعة برفع الفعل فيبدل من الضمة فتحة كما هو مقتضى الناصب
فان النصب يكون بالفتحة كما ان الرفع يكون بالضمة والجزم بالسكون
فان قيل كان الواجب ان يقول من الرفع والنصب لانه معرب والضم
والفتح انما يستعملان في المبنيات فالجواب ان الغرض منها بيان الحركة
دون التعرض للاعراب والبناء والحركة من حيث هي حركة الضم والفتح
والكسر لا الرفع والنصب والجر فان هذا امر نابتقلنا فلنتأمل ذكره
الفاضل التفتازاني قال مولانا زاده اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء
واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجردة
عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون
القاب البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا هذه الالقاب لا يعبر بها
الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما في
قول التفتازاني فان قيل الى اخره وقوله الضم والفتح من عدم الورود
وعدم استقامة الحصر اعلم ان الابدال والتبديل اذا استعملا
بالباء لا تدخل الباء الا على المتروك فاذا قيل بدل او تبدل الخبيث
بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكر الاول في السراج الوهاج
وشرح الوجيز للمحلي والثاني في حاشية تفسير القاضي لابن التمجيد
والتبديل مثلهما على ما ذكر في الينابيع وشرح الكشاف للتفتازاني
وشرح مختصر الوقاية لابي المكارم وعلى ما ذكره ابن التمجيد لا تدخل

الباء

مطلب يعرف فيه الفرق بين الابدال والتبديل

الباء الا على المأخوذ وفي الابدال الخلاف على العكس وقال المحلي
في قول الوجيز ابدال ما كان غريبا باوضح ادخل الباء على المأخوذ
موافقة للاستعمال العرفي وان كان خلاف المعروف لغة وقال الدميري
في قول المنهاج ولو بدل ضادا بظاء لم يصح صوابه بالعكس لان الباء
تدخل على المتروك قال وحكى الواحدي عن ثعلب عن الفراء في قوله
تعالى بدلنا جلودا غيرها ما يدل على صحة عبارة المصنف ويشهد
لذلك قول الطفيل بن عمرو لما اسلم في وصف النبي صلى الله عليه وسلم
وبدل طالعي نحسي بسعدي وقال التفتازاني في شرح الكشاف
وللتبديل استعمال اخر يتعدى الى مفعولين بنفسه نحو اولئك يبدل
الله سيئاتهم حسنات فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا بمعنى
يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما بدل ما كان لهما خيرا
منه واخرى يتعدى الى مفعولين بنفسه والى المذهوب له للبدل
منه بالباء ومنه قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم جنتين واخرى يتعدى
الى مفعول واحد مثل بدلت الشيء غيرته ومنه فمن بدله بعد ما سمعه
فانما اثمه الاية وبينا سيد ما ذكره الدميري في الفرق بين التبديل
والابدال من ان التبديل عبارة عن تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال
رفع الشيء ووضع غيرها مكانه ويسقط الجازم النونات لانها علامة
الرفع عند الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات دليل الاعراب
المقدر قبل هذه الحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف بل بالحركة
والسكون المقدرين وقال الفارسي هذه الافعال معربة والاحرف اعراب
اما النون فلسقوطها بالعامل واما الحروف فلان كلا منهما فاعل ولما
اللام فلشغلها بحركة ما بعدها وليست فيها علامة شيء مقدر وهو مما
يعجب السامع واثبات النون مع الناصب لغة قليلة جاءت في الاحاديث
الفصيحة ذكره في شرح المشارق سوى نون جمع المؤنث لما ذكر من انه
ضمير لا علامة للاعراب وانما اسقط الناصب هذه النونات حملا له على
الجزم لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما حمل النصب على
الجر في الاسماء في التثنية والجمع فكذا ههنا حمل النصب على الجزم وخففت

مطلب يعرف فيه ان التبديل تارة يتعدى الى مفعولين بنفسه وتارة يتعدى اليهما بنفسه وبالثالث بالباء وتارة يتعدى الى مفعول واحد فاحفظه فانها نفيسة يجب حفظها

مطلب يعرف فيه الفرق بين التبديل والابدال

مطلب يعرف فيه وجه اسقاط الناصب النونات سوى نون جمع المؤنث

مطلب يعرف فيه معنى سواء وانها تمد وتقصر ... [illegible]

النونات المحذوفة حال الجزم كذا في شرح التفتازاني قال الامام ابن هشام
في مغني اللبيب سواء بمعنى مستو فيقصر نحو قوله مكانا سوى ويمد مع
الفتح نحو قوله تعالى سواء الجحيم وقولك هذا درهم سواء وبمعنى مكان
او غير على خلاف في ذلك فيمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان
مع الكسر ويقع صفة واستثناء كغير وهو عند الزجاج وابن مالك
كغير في المعنى والتصرف تقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورايت
سواك على المفعولية وما جاءني احد سواك بالنصب والرفع وهو الارجح
وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك
الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورد على
من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك واجيب بان
تقديره سواك خبر لهو محذوف او حالا لثبت مضمرا ولا يمنع الخبرية
قولهم سواءك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبني
كما في غير فتقول لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا الى آخره قال الحافظ
السيوطي في الاتقان لن حرف نصب ونفي واستقبال والنفي بها ابلغ
من النفي بلا فهي لتاكيد النفي كما ذكره الزمخشري وابن الخباز حتى
قال بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي اني فعل ولا لنفي افعل كما في لم
ولما وقال بعضهم العرب تنفي المظنون بلن والمشكوك بلا ذكره الزملكاني
في التبيان وادعى الزمخشري ايضا انها لتابيد النفي كقوله تعالى
لن تخلقوا ذبابا ولن تفعلوا وقال ابن مالك وحمله على ذلك اعتقاده
الباطل في لن تراني ان الله لا يرى جعلنا الله من اهل الرؤية ورد عليه
بانها لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا
ولم يصح التوقيت في لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ولكان
ذكر الابد في ولن يتمنوه تكرارا والاصل عدمه واستفادة التابيد
في لن تخلقوا ذبابا ونحوه من خارج ووافقه على افادة التابيد ابن
عطية وقال في قوله لن تراني لو بقينا على هذا النفي لتضمن ان موسى
لا يراه ابدا ولا في الآخرة ولكن ثبت في الحديث المتواتر ان اهل الجنة
يرونه وعكس ابن الزملكاني مقالة الزمخشري فقال ان لن لنفي م

مطلب يعرف فيه ان لن ليست لتابيد النفي ولا للنفي ... وعند البعض المعتزلة ان لن لتابيد النفي

مطلب يعرف فيه ان لن لنفي ما قرب

ماقرب وعدم امتداد النفي ولا يمتد معها النفي قال وسر ذلك لان الالفاظ
مشاكلة للمعاني ولا آخرها الالف والالف يمكن امتداد الصوت بها
بخلاف النون فانها وان طال في الالفاظ بها لا يبلغ طول لا مع لا انطابق
كل لفظ معناه قال ولذلك اتى بلن حيث لم يرد النفي مطلقا بل في الدنيا
حيث قال لن تراني وبلا في قوله تعالى لا تدركه الابصار حيث اريد نفي
الادراك على الاطلاق وهو مغاير للرؤية وقال التفتازاني ومعنى لن
نفي الفعل مع التاكيد وقال الغزي مذهب سيبويه والجمهور ان معناها
نفي الفعل وهو الصحيح عند ابن مالك وغيره وذكر الزمخشري في المفصل
وفي الكشاف عند قوله تعالى ولن تفعلوا انها تفيد توكيدا كما قاله
التفتازاني وبه جزم ابن الحاجب وغيره وقال في الانموذج نقلا عن
جماعة انها تقتضي تابيده قال في المغني وكلاهما دعوى بلا دليل انتهى
كلامه قال الامام ابن هشام في مغني اللبيب ليس اصل لن لا وا ولا اصل
لم لا فابدلت الالف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء لان المعروف انما هو
ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا ولا اصل لن لا ان حذفت
الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي بدليل جواز
تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب خلافا للاخفش الصغير
وامتناع نحو زيدا يعجبني ان يضرب خلافا للفراء ولان الموصول وصلته
مفرد ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدأ او حذف خبره اي لا الفعل
واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شيء مسده بخلاف لولا زيدا
اكرمتك وبان الكلام تام بدون المقدر وبان لا الداخلة على الجملة الاسمية
واجبة التكرار اذا لم تعمل ولا التفات له في عدم وجوب ذلك فان الاستقراء
شهد بذلك اعلم انه لو ذكر النواصب بعد فراغه عن الجوازم لكان
احسن كما لا يخفى ومن الجوازم اما جمع جازمة بناء على ما قيل من ان حروف
الهجاء والحروف المعنوية نحو في وعلى وعن واشباهها كلها مؤنثات سماعية
واما جمع جازم بناء على كون تانيث الحروف باعتبار التاويل باللفظة او
الكلمة على ما قيل وعدم التاويل والمحققون من الادباء قالوا ان فاعلا صفة
اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل قياسا مطردا واشتهر ان الجمع

وفي حاشية على شرح التفتازاني [illegible]

فيه رد على المصنف رحمه الله

بحث فواعل

فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث بمن يعقل وقال ابن مالك في شرح
الشافية له وفواعل في صفة لمذكر ما لا يعقل كنجم طالع ونجوم طوالع وجبل شامخ
مطرد نص عليه سيبويه وغلط كثير من المتأخرين فحكم هذا بالشذوذ
فلا حاجة الى ما قاله الفاضل التفتازاني في شرح التلويح من ان الفوارس
جمع فارس على انه جعل اسما وانما فوارس فلانه شيء لا يكون في المؤنث
فلم يخف فيه اللبس واما هوالك فانما جاء في المثل يقال هالك في هوالك
فجرى على الاصل لانه قد يجيء في الامثال ما لا يجيء في غيرها واما نواكس
فقد جاء في ضرورة الشعر ومن ههنا تبين ما قيل وشذ فوارس وهوالك
ونواكس في جمع فارس وهالك وناكس على ما قيل فرقه ذكره ابن كمال باشا
في شرح الهداية **لام الامر** وهذا اولى مما قاله الامام المطرزي في المصباح
وهو لام الامر الغائب اعلم ان قوله الغائب صفة كاشفة للامر لا قيد احترازي
كما توهمه صاحب الافصاح حيث قال دون امر المخاطب لان لامها محذوفة
انتهى هذا ناشئ عن عدم الفرق بين مذهب البصريين والكوفيين كما لا
يخفى على المتتبع قال بعض الافاضل في شرح المائة وانما كسرت ومن حق الحرف
الوارد على حرف واحد ان تفتح فرقا بينها وبين لام التوكيد التي تدخل
المضارع نحو ان زيدا ليضرب وقال التفتازاني تشبيها باللام الجارة
لان الجزم بمنزلة الجر وقال الغزي ظاهره ان وضعها على الكسر وهو ما يظهر
من كلام صاحب الكشاف وغيره قال السيد ركن الدين اصلها الفتح وانما
كسرت مع المظهر ليفارق الابتدائية على الاصح ولم يعكس اذ في الجارة
موافقة العمل ومن ثمه بقيت على الفتح اذا دخلت المضمر غير اليا اذ لا اشتباه
معه وقال التفتازاني وفتحها لغة لكن اذا دخل عليها الواو والفاء وثم
جاز سكونها قال الله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقال الله تعالى
ثم ليقضوا تفثهم قرئ بسكون اللام وكسرها فقرأ بالسكون في ثم ليقضوا
الكوفيون وقالون والبزي وفي ثم ليقطع هؤلاء وقنبل وفي ثم يوم القيامة
الكسائي وقالون كذا في الحواشي الغزية على شرح الجاربردي قال الحريري
في درة الغواص في اوهام الخواص واصل هذه اللام الكسر كما كسرت لام الجر
فان دخلت عليها الواو والفاء او ثم جاز كسرها على الاصل واسكانها للتخفيف

الا

الا ان الاختيار ان تسكن مع الفاء والواو لكونهما على حرف واحد لا يمكن
السكوت عليه وان تكسر مع ثم لانها كلمة يبتدأ بها وبهذا اخذ ابو
عمرو بن العلاء فقرأ فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا باسكان اللام معها
مع ثم قال التفتازاني في قوله فتقول في امر الغائب اشارة الى انه لا يؤمر بها المخاطب
لان المخاطب له صيغة مختصة به وقرئ فلتفرحوا بالتاء خطابا وهو
شاذ وجاز في المجهول لتضرب انت الى آخره لان الامر ليس بفاعل المخاطب
لان الفاعل محذوف وكذا لاضرب انا ولنضرب نحن ونحو ذلك لان الامر
بالصيغة يختص بالمخاطب فلا بد من استعمال اللام في هذا المعنى اضعا لانها
غير المخاطب فكان على المصنف ان يقول فتقول في امر غير المخاطب ويمثل
بالمتكلم والمخاطب المجهول وفي الحديث قوموا فلاصل لكم وفي التنزيل ولنحمل
خطاياكم انتهى فان قلت قد صرح الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله تعالى
بخلاف هذا حيث قال في المقصود غير انه لا يأتي الوجهان للمتكلم في
المعروف من الامر والنهي قلت اجاب عنه ابن السيد علي في حواشي شرح
ديباجة المصباح بان قال معنى كلامه انه لا يخفى من غير تاويل لئلا يلزم
اتحاد الامر والمأمور والناهي والمنهي والا فوروده في الاستعمال كثير
لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع فلنجب وغير ذلك **اقول** هذا التعليل
ليس بصحيح اما اولا فلانا لا نسلم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف
والامرية من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك في النهي واما
ثانيا فلتخلفه في قول القائل مثلا لغيره اضرب عمرا حين قول ذلك الغير له
اضرب عمرا او زيدا في التعليل بلفظ واحد لم يتوجه عليه هذا النقض واما
ثالثا فلوروده المتكلم من الامر والنهي للمعلومين في كلام الفصحاء يقال لا نتكلم
ما لا يعني ولنرجع الى المقصود الى غير ذلك قال التفتازاني واذا كان المأمور جماعة
بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا وافعلوا ويجوز
على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لتغليب التاء الخطاب واللام الغيبة
مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتاخذوا
مصافكم قال الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل معترضا على ابن مالك في نقضه قواعد
النحو بما جاء في الحديث تبا لجاهل يعتمد لاحد من ائمة العربية من البصريين

فيه ردّ على التفتازاني

في لام الامر فاحفظ فانه

فيه رد على المصنف

ولا من الكوفيين الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث على مسايل العربية
وسر ذلك ان الحديث غير متحقق كونه بلفظ النبي عليه الصلوة والسلام
فانه لم يدون الا في القرن الثاني فكانت الرواة يروون الحديث بالمعنى وفيهم
الاعجمي والمولد ومن لا يحسن العربية فدخل في الحديث لحن كثير دون
على حسب ما سمع من الرواة وقد يقال فتح هذا الباب يودي الى اختلال
لان الايمة نالوا بعض الاحكام الفقهية بلفظ الحديث الا يرى انهم قالوا
لو قال بجواب اختاري اختار نفسي فهي طالق على خلاف القياس بحديث
عايشة رضي الله عنها لا بل اختار الله ورسوله ومثله كثير وقد استدل
على عدم اخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات بالفصاحة بقوله عليه
السلام ان الكريم ابن الكريم ابن الكريم وقال ابن مالك في شرح الكافية حذف
لام الامر وابقاء عملها مطرد بعد امر بقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين
امنوا يقيموا الصلوة وجايز في اختيار بعد قول غير امر نحو قول الشاعر
قلت لبواب لديه دارها يتذن فاني حمها وجارها اي ليتذن ويختص
بالضرورة فيما سواها اقول فيه كلام يظهر مما قاله الامام الحريري في درة
الغواص في اوهام الخواص وهو والصواب اثباتها فيه وجزمه بها
لئلا يلتبس الكلمة بصيغة الخبر وتخرج عن حيز الامر وعلى ذلك جاءت الاوامر
في القران وفصيح الكلام والاشعار فاما قول الشاعر محمد تفد نفسك
كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فهو عند البصريين من ضروريات الشعر
الملجية الى تصحيح النظم واقامة الوزن واما قوله تعالى قل لعبادي الذين
امنوا يقيموا الصلوة فانما جزم يقيموا لوقوعه موقع جواب الامر المحذوف
الذي تقديره لو ظهر قل لعبادي الذين امنوا اقيموا الصلوة يقيموا وجواب
الامر المحذوف يتلمح معنى الجزاء فيه كما قال سبحانه وتعالى فادع لنا ربك يخرج
لنا وانما خص هذا الامر باللام والمخاطب بغيرها لان امر المخاطب اكثر استعمالا
فكان التخفيف به اولى وامثلته لينصر اللام لام الامر والياء حرف المضارعة
والنون فاء الفعل والصاد عينه والراء لامه لينصر لينصروا لينصرن لتنصر لينصرن
لانصر لننصر وقس المجهول لتنصران لتنصر لتنصر لتنصروا لتنصري لتنصر لتنصرن
وكذلك على هذا ليضرب وليعلم وليدحرج وغيرها من نحو ليكرم وليقاتل وليخرج

مطلب يعرف فيه ان الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث على مسايل العربية

مطلب يعرف فيه حذف لام الامر وابقاء عملها

وليكسر

وليكسر وليتباعد ولينقطع وليحتمر الى اخر الامثلة على قياس المجزوم
ومنها اي من الجوازم لا الناهية قال الشريف ولها اثران لفظي وهو حذف
حركة الاعراب ونون يقوم مقامها ومعنوي وهو تخصيص فعل المضارع
بزمان الاستقبال مع افادة تركه ونهيه وقال جلال الدين الدواني وهي
التي يطلب بها ترك الفعل عند ابي هاشم المعتزلي واختاره ابن الحاجب
والسكاكي واما عند غيرهم فيطلب بها كف النفس عن الفعل ومبنى هذا الخلاف
على كون ذلك الفعل مقدورا وفاضل مولانا داده اعلم ان العلماء اختلفوا في
النهي الشرعي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس
هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل
الى الابد فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون
عبثا بل المطلوب به كف النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب
بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل
الفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعله فيستمر عدمه ثم النهي يستعمل
لمعان التحريم قال الحافظ جلال الدين السيوطي وصيغته حقيقة فيه وترد
مجازا لمعان منها الكراهية نحو ولا تمش في الارض مرحا والدعاء نحو ربنا
لا تزغ قلوبنا والارشاد نحو لا تسألوا عن اشياء ان تبد لكم تسؤكم والتسوية
نحو او لا تصبروا والاحتقار والتقليل ولا تمدن عينيك الاية اي فهو قليل
وحقير وبيان العاقبة نحو ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا
بل احياء اي عاقبة الجهاد الحياة لا الموت واليأس نحو لا تعتذروا والاهانة
نحو اخسئوا فيها ولا تكلمون اعلم ان اسناد النهي الى لا مجاز لان الناهي
هو المتكلم بواسطتها فتقول في نهي الغايب لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا لا تنصر
لا تنصرا لا ينصرن وفي نهي الحاضر لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا لا تنصري لا تنصرا
لا تنصرن فكذا قياس ساير الامثلة من نحو لا يضرب ولا يعلم ولا يدحرج
الى غير ذلك كما مر في المجزوم قال الفاضل الامدي ان ساير بمعنى الجميع واستعمال
بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط الخاصة قال جار الله العلامة في
الفايق انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط العلامة وقال ابن
صلاح في مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به الجوهري وانكر عليه قول ساير

مطلب يعرف فيه وجه بناء النهي لا الناهية

مطلب يعرف فيه ان لا الناهية اثرين لفظي ومعنوي

مطلب يعرف فيه معاني النهي الشرعي

مطلب يعرف فيه معاني النهي

مطلب يعرف فيه معنى الساير

الناس جميعهم وقال انه مما تفرد به وردّه بانه لم يتفرد به بل التبريزى
والجواليقى وغيرهما نقلوا ذلك قال الفاضل ابن الحنبلى فى بحر العوام
فيما اصاب به العوام ومما اصاب فيه العوام قولهم ساير الحاج واستوى
ساير الخراج مستعملين سايرا فى ذلك بمعنى الجميع وزعم الحريرى فى درة
الغواص فى اوهام الخواص انه من الاوهام الفاضحة والاغلاط الواضحة
حيث قال ومن اوهامهم الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون
سايرا بمعنى الجميع وهو فى كلام العرب بمعنى الباقى ونقضه العلامة
ابو محمد عبد الله بن برّى المقدسى فيما كتبه بخطه على ظهر الكتاب
فانشد شواهد كثيرة تدل على مجئ ساير بمعنى الجميع كما جاء بمعنى الباقى
منها قول ابن الرقاع وغجرا وزبانا وان يك ملتقط نوفى فليغفر لساير
الذنب وقول ابن احمر فلا يأتنا منكم كتاب بوعده فلن تعدموا من
ساير الناس ناعيا وقول ذى الرمة معرّسا فى بياض الصبح وقعته
وساير السير الا ذاك منجذب قال ابن برى قوله الا ذاك استثنى
لتعريس من السير فساير اذا بمعنى الجميع وقال فى ابن احمر ايضا قضبا
من الزجار علسه العذى مالت جنابحه وساير ندى اى مالت اوساطه
وصدوره للين ورطوبته وجميعه ندٍ ويستشهد ايضا للاحوص
وانى لمستحييكم اذ يقودنى الى غيركم من ساير الناس مجمع وعلى هذا المعنى
ورد قول ابى العلاء المعرى اشرب العالمون حبك طبعا فهو فرض
فى ساير الاديان وقال النووى السائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد استعمل
الغزالى بمعنى الجميع فى مواضع كثيرة ذكره الشمنى فى مزيل الخفاء عن الفاظ
الشفاء وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقى
والتحقيق الحقيق بالقبول عند العلماء الفحول ما قاله المولى الحسن الفنارى
فى حواشى التلويح من ان هذا الخلاف مبنى على الخلاف فى اشتقاقه والحق
ان كلا من المعنيين ثابت لغة واما الامر بالصيغة قال الغزنوى الصيغة
فى اللغة مصدر مبنى للنوع واصله صوغة قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار صيغة وفى الاصطلاح عبارة عن الكيفية العارضة للكلمة
بسبب تحويلها نحو نصر نصرا انصروا الى غير ذلك وقد يراد بها ايضا طلب الفعل

من

من الفاعل المخاطب كما وقع هنا سمى بذلك لان حصوله بالصيغة
المخصوصة دون اللام قال بعض الافاضل وفيه نظر اذ لامر الغايب صيغة
مخصوصة وذلك لا يحصل الا بدخول اللام وقال بعض المتأخرين
تسمية ذلك الامر بالامر بالصيغة اصطلاحى ولا مناقشة فى الاصطلا[ح]
قال الشيخ داود فى شرح الرسالة الامر ان اريد به الفعل الطالب
للفعل على سبيل الاستعلاء فيجمع على اوامر وان اريد به الفعل والشان
جمع على امور اعلم ان الامر يرد لمعان الايجاب نحو اقيموا الصلوة والندب
نحو كاتبوهم وهو لمنافع الدين وتقرب منه التأديب نحو كل مما يليك والا
باحة نحو فاصطادوا والارشاد نحو فاستشهدوا وهو لمنافع الدنيا
والتهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر والامتنان نحو فكلوا
مما رزقكم الله والاكرام نحو ادخلوها بسلام والتسخير نحو كونوا قردة
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والاهانة نحو ذق انك انت العزيز
الكريم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والدعاء نحو اللهم اغفر
والتمنى نحو الا ايها الليل الا انجلى والاحتقار نحو القوا ما انتم ملقون والتكوين
نحو كن فيكون ذكره الفاضل مولانا منصور القاآنى فى شرح المغنى فى علم
الاصول فهو اى الامر بالصيغة امر الحاضر اى المخاطب جار على لفظ المضارع
المجزوم الجريان فى الاصطلاح يستعمل لمعان جريان الشئ على ما يقدم
به مسندا او موضوعا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم
الفاعل على الفعل موازنته فى الحركات والسكنات وجريان المصدر
على الفعل تعلقه بالاشتقاق وجريان الامر على المضارع المجزوم فى
الحركات والسكنات اى لا يخالف صيغته صيغة المضارع الا بان
يحذف حرف المضارعة ويعطى آخره حكم المجزوم وانما يجرى الامر على
لفظ المضارع دون الماضى لان فى الامر طلبا والطلب لا يكون فى الماضى
بل فى المضارع فيكون مشابهة الامر بالمضارع اكثر من مشابهته بالماضى
فلهذا اجرى على لفظ المضارع دون الماضى قال التفتازانى وانما قال
جار على لفظ المضارع المجزوم لئلا يتوهم انه ايضا مجزوم معرب كما هو
مذهب الكوفيين فانه ليس بمجزوم بل هو مبنى اجرى مجرى المضارع

اى عند البصريين

المجزوم واما البناء فلانه الاصل في الفعل وهو بناء لم يشبه الاسم فلم يعرب وذهب الكوفيون على انه مجزوم وهو اصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة استعمالها ثم حرف المضارعة خوف التباسه بالمضارع وليس بوجه لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وما ذكروه خلاف الاصل فلا يرتكب واما الاجراء مجرى المجزوم فلان الحركة والنونات علامة الاعراب فتنافي البناء ولهذا لم تحذف نون جماعة النساء واذا اجري على المجزوم فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كتدحرج فتسقط انت منه اي من المضارع حرف المضارعة ليفرق من الماضي وتاتي قال مولانا دده الاتيان متعد الى واحد تقول اتيته من باب رمى واتيانا ايضا واتوته لغة فيه وقوله تعالى انه كان وعده ماتيا اي آتيا كما قال حجابا مستورا اي ساترا وقد يكون مفعولا لان ما اتاك من امر الله فقد اتيته وتقول آتاه ايتاء اعطاه واتاه ايضا اتى به ومنه قوله تعالى آتنا غداءنا اي ائتنا به ذكره في الصحاح فعدل القاضي في تفسير قوله تعالى فاجاءها المخاض وهو في الاصل منقول من جاء لكنه خص بالالجاء في الاستعمال كاتى في اعطى ليس على ما ينبغي على ان ابا حيان ذكر اتى بمعنى اعطى تابني على افعل ليس منقولا من اتى بمعنى جاء وذكر في الصحاح ايضا وتاج المصادر وديوان الادب اجاءه اي جئت به واجاءه الى كذا بمعنى الجاه وقد يعدى الى الثاني بالباء مثل اتيته بالبلية فقوله تعالى الا اذ ياتيهم بحمل الرحيم وكان هذا مراد من قال ان الاتيان يجي لازما ومتعديا الى الاثنين فيهما فقول الصحاح والاتيان المجي مع ان القوم صرحوا ان المجي لازما ومتعديا ليس على ما ينبغي اقول فيه كلام لا يخفى قال الراغب المجي اعم لان الاتيان مجي بسهولة ويقال المجي في الاعيان والمعاني وربما يكون مجيئه بذاته وبامره ولمن قصد مكانا او عملا او زمانا ذكره الطيبي في سورة مريم وذكره في سورة النحل فيه الاتيان قد يقال للمجي بالذات وبالامر وبالتدبير وفي الخير والشر وفي الاعيان وذكر الزمخشري ان اتى يجي بمعنى صار كجاء كقولك جاء البناء محكما اي صار بصورة الباقي بعد حذف حرف المضارعة مجزوما قال

فيه رد على القاضي البيضاوي

فيه رد على مولانا دده

التفتازاني وفي اللفظ حزازة لان صورة الباقي ليست مجزومة بل مثل المجزومة فالتوجيه ان يقال حذف المضاف وهو اداة التشبيه تنبيها على المبالغة والاصل مثل المجزوم وهذا كثير في الكلام او يقال المجزوم بمعنى العامل معاملة المجزوم مجازا او يجعل مجزوما مفعولا ثانيا والباء لغير التعدية اي تاتي مجزوما يكون بصورة الباقي فيكون من باب القلب والمعنى تاتي الباقي بصورة المجزوم انتهى وقال الفزي عند تحقيق قول التفتازاني او يقال المجزوم بمعنى العامل معاملة المجزوم مجازا هو مجاز مرسل من تسمية الشيء بما يشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار فرس لشبهه بصورة الحيوان المعروف اقول غير خاف على من وعى ان هذا الدليل يقتضي خلاف المدعى لان مقتضاه ان يكون هذا المجاز من قبيل الاستعارة التصريحية لا المجاز المرسل كما يلوح لذي الالمعية ولم يقل مجزومة لانه حال من الباقي او لانه وصف للفعل مقدر اي حال كونها فعلا مجزوما وانما صح مجي الحال من الباقي مع انه مضاف اليه لانه جزء بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف مجازا لان العامل حينئذ في الحال هو العامل في صاحبها حكما كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا فتقول في الامر من تدحرج دحرج دحرجا دحرجوا دحرجي دحرجا دحرجن وقد يستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التعظيم كقوله الا فارحموني يا اله محمد فان لم اكن اهلا فانت له اهل ومنه ايضا قوله تعالى قال رب ارجعون يجوز فيها وجه آخر اعني اقامة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة التي بينهما على معنى ارجعني ارجعني وارجعني قال علاء البسطامي في شرح اللباب ومن هذا القبيل عندي قوله تعالى كل في فلك يسبحون فاندفع ما قيل كيف جمع بالواو والنون مع انه ليس من صفات العقلاء واسمائهم دحرجا اي كدحرج في حذف الحركة وجعل آخره كالمجزوم تقول في كل ما يكون ما بعد حرف المضارعة منه متحركا نحو تفرح وتقاتل وتكسر وتباعد وتدحرج ونحو ذلك من المضارع لان الماضي لا يتوهم به ولا مناسبة بينهما فان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما في تنصر فتحذف انت منه اي من المضارع حرف المضارعة لما مر وتاتي بصورة الباقي مجزوما اي حال كون الباقي مزيدا في اوله اي الباقي

كانه قيل لم يحذف واو ... خلاف الاصل فنقل التشبيه الى ... منه

ليحصل التطابق بين الحال وذيها في التانيث

لان الصورة حتى يونث

يعني ان دواك كان حالا من الصورة بحسب اللفظ ومن مجرت القاصر لكن في المعنى وللحقيقة صفة للموصوف المقدر وهو اي الموصوف المقدر حال في الحقيقة منه

همزة وصل مكسورة ان قيل هذا ينتقض بنحو خذ وكل ومر من تأخذ وتأكل
وتأمر قيل بل جيء فيها بهمزة فاستثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت
الثانية تخفيفا والاولى استغناء عنها قال الشراح اما زيادتها
فلدفع الابتداء بالساكن وهو محال قال الحافظ السيوطي في جمع الهوامع
في كل لغة اما بالالف فبالاجماع واما في غيرها فكذلك نص عليه ابن
جني وابو البقاء العكبري وذهب السيد الجرجاني وشيخنا العلامة
الشهير بكافيجي الى انه ممكن الا انه مستثقل فاذا احتيج الى الابتداء بالساكن
توصل اليه باجتلاب همزة الوصل واما تخصيصها بالزيادة دون غيرها
من الحروف فلانها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى اولى واما كسرها
فلانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج
الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه انها
زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل الحركات لانا نحتاج الى متحرك
لسكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني
لما يلزم من الوقوع فيما فر منه وسميت همزة وصل لانها للتوصل بها الى النطق
بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك وقيل انما سميت همزة وصل
لسقوطها في الوصل وهو ضعيف لان تسمية الشيء بالنظر الى حال عدمها
والحق ان تسمى همزة الابتداء لثبوتها فيه ولا شك ان حال الثبوت اشرف
من حال العدم ومنهم من سماها الفا فنظر الى صورتها لان صورتها في
الخط الف وقيل انها همزة وصل لجواز وصل ما بعدها الى ما قبلها بخلاف
همزة القطع لانها تمنع عن الوصل فلهذا سمي همزة قطع والفرق بينهما
عند سقوطها دونها مع ان همزة القطع مفتوحة وهمزة الوصل مضمومة
او مكسورة غالبا وانما قلنا غالبا لان همزة القطع قد يكون مكسورة نحو اكرام
ويجوز ايضا حذفها نحو قوله تعالى قد افلح المؤمنون وهمزة الوصل قد يكون
مفتوحة ايضا في مثل ايمن الله وهو جمع يمين ومع لام التعريف نحو الرجل
لخفة الفتحة فتكون مكسورة في جميع الاحوال الا في حال ان يكون عين المضارع
منه اي من الباقي او من المضارع فالقصر على الثاني مضموما فتضم
اي تلك الهمزة لمناسبة حركة العين ولانها لو لم تضم مضمومة فلا يخلو من ان

تكون

تكون مفتوحة لا التبس بالمضارع المتكلم لجواز غفلة السامع من حركة
لام الفعل ولو كانت مكسورة لزم الانتقال من الكسر الى الضمة وهو
مستثقل فوجب الضم لدفع المحذور نقول انصر انصرا انصروا انصري
انصرا انصرن وكذلك اضرب واعلم وانقطع واجتمع واستخرج وغيرها
مما يكون ما بعد حرف المضارعة منه ساكنا ولا يخفى تصريفها واصلها
مما تقدم من البيان فان كنت ذكيا كفاك هذا والا فالبليد لا يفيده
التطويل ولو تليت عليه التورية والانجيل ثم ورد سؤال بان ما قلتم
من انه اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ولم يكن عين فعل المضارع
مضموما تزاد همزة وصل مكسورة منقوض بنحو اكرم فانه امر من يكرم
مع همزته مفتوحة لا مكسورة اجاب عنه بقوله وفتحوا اي ارباب الفن
همزة اكرم اي همزة لفظة اكرم او باب اكرم او قولك اكرم ومثل اكرم بناء
نصب على المصدر لفعل محذوف في موضع الحال التقدير وفتح ارباب
الفن همزة اكرم يبنون بناء اي بانين او على المفعول له وهذا اوطى على
الاصل المرفوض اي المتروك فان اصل تكرم تأكرم لان حروف المضارع
هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة لكن لما اجتمعت الهمزتان
في المتكلم نحو اكرم حذفت منه همزة الافعال ثم من اخواته وان لم يكن فيها
اجتماع الهمزتين طردا للباب فاذا ارادوا ان يبنوا الامر منه حذفوا
حرف المضارعة واعادوا الهمزة المرفوضة وابقوها على حركتها الاصلية
وقالوا اكرم فلم يكن اكرم من بحثنا لانه فيما يكون ما بعده فيه ساكنا
وما بعده في اكرم متحرك بالحقيقة وقد يستعمل على الاصل المرفوض
من قال فانه اهل لان يؤكرما ولما فرغ من بيان الافعال الثلثية شرع
في المسائل المتفرعة بقوله اعلم الى آخره فمنها ما يختص بالمضارع وهو
ان الضمير للشأن اذا اجتمع تاءان مفتوحتان في اول مضارع تفعل و
تفاعل وتفعلل احدهما تاء المضارعة والثاني التاء التي في اول الماضي
وذلك في امثلة المخاطبة مطلقا وفي الغائبة مفردة ومثناة قال
اللقاني قوله في اول مضارع احتراز من الماضي نحو تتبع وتتابع فانه
لا يجوز ذلك بل الجائز التخفيف بادغام او لا ههنا وصلا وابتداء او اجتلاء

همزة الوصل فيجوز اثباتهما اى اثبات التائين لكون الاصل عدم الحذف
اعلم ان الجواز قد يستعمل بمعنى الامكان الذاتى وقد يستعمل بمعنى الاحتمال
العقلى وقد وصى الشيخ فى الشفاء بالمحافظة على التمييز بينهما واشار
الى انه نشاء من عدم التمييز خلل كثير وفى حاشية التلويح للفاضل الابهرى
الجواز يطلق على خمسة معان احدها مباح والثانى ما لا يمتنع شرعا كما
كان او واجبا او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا
او راجحا او متساوى الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى الامران
فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبى والخامس ما يشك فيه شرعا او
عقلا والمشكوك اما بمعنى استواء الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز
الشرعى من هذه المعانى هو الاباحة نحو تجنب وتتقاتل وتتدحرج

ويجوز حذف احديهما اى احدى التائين واثبات الاخرى لانه يتولد
ثقل من اجتماعهما ودفعه اما بالادغام او بالحذف فلا سبيل الى الاول لان
شرطه تسكين اول المثلين وتسكينه هٰهنا يستلزم الابتداء بالساكن
وانما يلزم لو لم يتوصل بالهمزة الاصلية قلنا التوصل بالوصلية انما يجوز ان
لو جاز دخولها على الفعل المضارع وهى لا تدخل عليه لانه مشابه لاسم
الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ولا تدخل على اسم الفاعل
فكما لا تدخل عليه لا تدخل على المضارع ولان ادخالها ليس بقياس و
المضارع ليس مما يدخل فيه الوصلية شرعا واذا لم يمكن الادغام تعين حذف
احديهما ليندفع به الثقل ولان حذف احديهما وقع فى التنزيل الفصيح
والوقوع دليل الجواز كقوله تعالى فانت له تصدى ونارا تلظى وتنزل
الملائكة اصلها تتصدى وتتلظى وتتنزل والمحذوف هو الثانية لان
الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل وقول ابى البقاء فى قوله تعالى فان
تولوا فان الله عليم بالمفسدين بضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان
حرف المضارعة لا يحذف فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور
والقول فى ذلك هشام الكوفى كذا فى المغنى ذهب هشام المذكور الى ان
المحذوف هو الاولى دون الثانية لانها زائدة فهى اولى بالحذف من الاصلية
والوجه هو الاول لان دعاية كونه مضارعا اولى ولان الثقل انما يحصل عند

الثانية

الثانية فمن قال فذهب الكوفيون الى ان المحذوف هو الاولى دون الثانية
فقد اخطأ لايقال تلظى فى قوله تعالى فانذرتكم نارا تلظى فعل ماض فلا يكون
مما نحن بصدده لانا نقول لو كان تلظى فعلا ماضيا لقيل فيه تلظت بالحاق
تاء التانيث لاسناد الفعل فيه الى ضمير المونث وهى النار ورد هذا اذا كان مبنية
للفاعل بقرينة الامثلة المعلومة فان كانت مبنية للمفعول لم يجز حذف احديهما
اصلا لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا فى الاقوى وهو المبنى للفاعل ولانه
لو حذف التاء الاولى لا لتبس بمعلوم لان الفارق هو التاء المضموم ولو حذف
الثانية لالتبس بالمبنى للمفعول من مضارع فعّل وفاعل وفعلل واعلم ان متى
كان فاء اعلم ان متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة للشرط وقد
يكون خبرا والفعل الواقع بعده مبتداء على تنزيله منزلة المصدر كما صرح به علاء
الدين البسطامى فى شرح الهداية عند قول صاحبها متى يصير مستعملا ان متى
ههنا خبر والمبتداء قوله يصير مستعملا على تنزيله منزلة المصدر اى صيرورته
مستعملا فى اى زمان وقد يجيء بمعنى من قولهم اخرجها متى كمه اى من كمه وبمعنى
فى كقولهم وضعته متى كمى اى فى كمى وبمعنى وسط فاء افتعل صادا او ضادا او قال
جلال الدوانى لا ضاد الا فى العربية ولذلك قال عليه السلام انا افصح من
تكلم بالضاد يعنى انا افصح العرب وقال فى شرح الهادى من قال ادعى نفى
الضاد لصعوبتها فقد اخطأ لاستواء العرب الاقحاح فى الاتيان بالحروف كلها
قول فيه بحث قلبت تاؤه التى زيدت فيه بعد فاء الفعل طاء مهملة لتعسر النطق
بالتاء بعد هذه الحروف واختير الطاء لقربها من التاء مخرجا والحاصل عند ان
يرجع الى السماع وعند العرب الى التخفيف فتقول فى افتعل حال كونه منقولا من
الصلح اصطلح والاصل اصتلح وهى لغة مشهورة وقد يجوز فيه اصلح بقلب
الطاء صادا او ادغام الصاد فى الصاد ولا يجوز اطلح بقلب الصاد طاء
وادغام الطاء فى الطاء وفى افتعل من الضرب اضطرب اصله اضترب قلبت تاؤه
طاء فصار اضطرب وهى لغة مشهورة وقد جاز فيه اضّرب بقلب الطاء ثانيا
ضادا او ادغام الضاد فى الضاد واطّرب بقلب الضاد طاء او ادغام الطاء فى
الطاء والاضطراب الحركة والموج والبحر يضطرب اى يموج بعضها بعضا وفى
افتعل من الطرد اطرد لا يجوز فيه الا الادغام لاجتماع المثلين مع عدم المانع

حواشي:

مطلب فى معنى الجواز

وعلامة المضارع منه

قوله تلظى اصله تتلظى

قال الفاضل الجرجانى ... منه

مطلب متى بمعنى من وفى

مطلب وحديث انا افصح من تكلم بالضاد

قوله عرب اقحاح اى خلّص فى النسب غير مختلطين بالعجم منه

اى يموج بكثرة السؤال منه

اى موج البحر منه

من الادغام وفي افتعل من الظلم اضطلم والاصل اظتلم قلبت تاؤه طاء
فصار اضطلم ويجوز فيه اطّلم بقلب الظاء المعجمة طاء مهملة وادغام
الظاء في الظاء المعجمتين واظّلم بقلب الطاء المعجمة طاء مهملة وادغام الطاء
في الطاء المهملتين وروُيت الوجوه الثلثة في قول زهير هو الجواد الذي
يعطيك ماله عفواً ويظلم احياناً فيظطلم وكذلك اي مثل كل واحد من
هذه الافعال في جواز الادغام وفكه جميع متصرفاته بكسر الراء وفتحها الحق
وان خفي على سعد الله القراباغي للزوم الفعل اي متصرفات كل واحد من
اصطلح واضطرب واطّرد واظطلم من المضارع واسم الفاعل
واسم المفعول والامر والنهي وغيرها فان فيها قلبها من قلب التاء طاء
وغيرها من الوجوه المذكورة هناك من غير تغيير قال الشيرازي
وقلده التفتازاني بان قال اي متصرفات كل واحد منها فانه يجري فيها
ذلك قال مولانا دده في حاشيته على شرح التفتازاني هذا توجيه افراد
الضمير الراجع الى الكلمات وقد يوجه في مثله بانه يكنى بالضمير الموضوع
للواحد المذكر على اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم
كما يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك التاويل الا انه
في اسم الاشارة اكثر واشهر انتهى ويقرب اليه ما قال الفاضل اللقاني من
ان الضمير عائد على افتعل من الصلح وما عطف عليه نحو يصطلح فهو
مصطلح وذاك مصطلح والامر اصطلح والنهي لا تصطلح وكذلك يضطرب
فهو مضطرب الى آخره ويطرد فهو مطرد الى آخره ويظطلم فهو مظطلم الى
آخره فعليك تفريعها على الاصل المذكور واعلم انه متى كان فاء افتعل
دالاً مهملة او ذالاً او زاء معجمتين قال صاحب ادب الكاتب وحروف
المعجم يمددن ويقصرن فان اقصرن كتبت كل واحدة منهن بالالف الا الزاء
فانها تكتب بياء بعد الف قلبت تاؤه اي افتعل دالاً مهملة لانها مجهورة
فيقتضي انحصار النفس عند التلفظ بها والتاء مهموسة فيقتضي عدم
انحصاره فوجب القلب ليندفع به المنافاة ويحصل المجانسة وانما
قلبت تاؤه دالاً لقربها في المخرج ولم يدغم في التاء مع قربها فيه لذهاب
جهرها فتقول في افتعل من الدرء وهو الدفع والذكر وهو ضد النسيان

والزجر

والزجر وهو المنع والنهي ادّرأ واصله ادترء قلبت تاؤه دالاً وادغمت
الدال في الدال ولا يجوز فيه الا الادغام واذّكر والاصل اذتكر وفيه
ثلثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذّكر بالذال المعجمة بقلب المهملة اليها
وادّكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها قال يحيى على البسوكي اذا انفصل
والبهرم تذ ريه اذدة اذ عجناو في التنزيل وادّكر بعد امة وازدجر اصله
ازتجر قلبت تاؤه دالاً فصار ازدجر وهي لغة ثم قلبت الدال زاء وادغمت
الزاء في الزاء فصار ازّجر ولا يجوز عكسه وهكذا في متصرفات كل واحد
من المذكور كما تقدم فلا نعيده ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى عن بيان
الفعل الصحيح وما فيه من الاحكام شرع في بيان ما يلحقه فقال ويلحق آخر
الفعل دون اوله لئلا تجتمع زيادتان في اوله نون التوكيد وحرف المضارعة
حال كون الفعل غير الماضي والحال نونان للتاكيد والمبالغة في الطلب وفي
شرح مقدمة ابن اجروم للشيخ الرملي التوكيد يقال بالواو وبالهمزة وبالالف
وفي حاشية الحلبي على شرح الهندي في الكشاف اكّد ووكّد لغتان فصيحتان
والاصل هو الواو والهمزة بدل اقول فيما قالوه بحث في الصحاح وجمع البحرين
للصغاني ومختصر اللغة ومختار الصحاح ان التوكيد بالواو وافصح في كلام
المصنف كلام وهو اعني التوكيد تقرير الحكم مع رفع الشك بالنسبة الى المحكوم
عليه وانما لم يوكد بهما الماضي لان الماضي قد فات وتوكيد الفائت ممتنع وكذا
الحال لان فاعله مشتغل بايجاده فكانه موجود ثابت لا يفتقر الى التوكيد
وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه قول الشاعر دامنّ سعدك ان رحمت متيماً
دام سعدك فالحقت بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب وقد يلحق بالنفي تشبيهاً
له بالنهي وهو قليل ومنه قول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما اي لم يعلمن قلبت
النون الفاً للوقف قال الله تعالى لنسفعاً اي لنسفعن وندر توكيد اسم الفاعل
كقول الراجز اقائلن احضروا الشهودا وقول الآخر وشاهرن بعدنا السيوفا
وانما يوكد بهما الفعل الذي فيه معنى الطلب ليكون باعثاً للفاعل على الفعل وذلك
لا يكون الا في المستقبل خفيفة ساكنة لانه مبني والاصل في البناء البناء على
السكون اعلم ان قوله خفيفة يجوز ان ينصب على المدح اي اعني خفيفة
ساكنة وفي كونها حالاً تكلف وانه خفي على مولانا احمد القزويني ويرفع

فيه رد على القزويني

على البدلية من نونا ثقيلة او على انه خبر مبتداء محذوف اى احديهما خفيفة
فمن ذكر الوجه الاخير ولم ينكر غيره فلم يأت مما ينبغى ذكره قال فى شرح الهارونية
واعلم ان النون الخفيفة اذا دخلت على الفعل فيها احكام احدها انها تحذف
اذا لاقاها ساكن فتقول فى اضربن اضرب القوم بفتح الباء ومنه قول الشاعر
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه والتقدير لا تهينن والا يلزم
كسر النون مع حذف الياء اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قاله علاء الدين
الجندى فى شرح القصارى من ان لا تهين بضم التاء وسكون الياء وفتح النون
فانه نهى من اهان يهين اذا اذله فاذا دخلت عليه لا للنهى سكنت
النون جزما ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم ادخل عليه نون الخفيفة
فحركت النون التى هى اللام بدخولها فزال الالتقاء ثم ردت المحذوفة لانها
مع الساكن كالمتصلة فصار لا تهينن بفتح النون ليدل على حذف النون
الخفيفة والا حقها ان تكون مضمومة انتهى قال فى شرح الهارونية وثانيها
انها تقلب الفا عند الوقف ان كان ما قبلها مفتوحا فتقول فى اضربن يا رجل
اضربا تشبيها بالتنوين اذا كان قبلها فتحة كقولك زيدا ولم يقلب بالالف اذا
كان مكسورا او لا واوا اذا كان مضموما لانه لو رد لم يعلم انه بدل من النون
او المحذوف المردود وثالثها انها اذا دخلت عند الوقف يجب رد ما حذف
لها لعدم موجب حذفه حينئذ وهو نون التوكيد فتقول فى اضربن يا زيدون
اضربوا واضربن يا امرأة اضربى وهل تخشن يا قوم تخشون باعادة نون
الاعراب ثقيلة عطف على خفيفة فيجوز فيهما من الاعراب ما يجوز فيها
مفتوحة قال التفتازانى وفى بعض النسخ بالنصب اى حال كون احديهما
خفيفة ساكنة والاخرى ثقيلة مفتوحة انتهى اقول فيه لان هذه
العبارة تدل على اختلاف النسخة الاصلية وليست الحركات ثابتة
فى الاصل حتى يختلف النسخ باختلافها الا ان يثبت ان الاصل كان
مضبوطا بضبطين من المصنف رحمه الله تعالى وهو بعيد سلمنا
ان الاصل مضبوط بضبطين ولكن لا يلزم بالضبط بالنصب كونه حالا
وقد عرفت انفا انه تعسف تأمل حق التأمل يتضح لك حقيقة الحال بعون
الله الملك المتعال وانما كانت الثقيلة مشددة متحركة مفتوحة اما كونها

متحركة
مشددة

مشددة فلان النون الثقيلة نونان ادغمت احديهما فى الاخرى
واما كونها متحركة فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده لان المدغم
ساكن فلو كان مدغم فيه ساكنا ايضا لزم التقاء الساكنين واما كونها
مفتوحة فلان الفتحة اخف الحركات وهما اصلان عند البصريين ليخالف
بعض احكامهما ولان التوكيد بالمشددة اشد قاله الخليل واستدل به سيبويه
على ان الخفيفة ليست مخففة منها كما زعم الكوفيون قال الشيخ ابو القاسم الثمانينى
فى شرح اللمع لابن الجنى اعلم ان العرب تؤكد الفعل بتكريره مرة بعد مرة فتقول
اذا امرت اضرب فاذا ارادت التوكيد كررت الفعل فقال اضرب اضرب فان
ارادت توكيدا اكثر من ذلك كررت الفعل فقالت اضرب اضرب اضرب وربما
عدلت عن تكرير الفعل ثانيا الى النون الخفيفة فاقامتها مقام الفعل فقالت
اضربن وفى التنزيل لنسفعا بالناصية وربما عدلت عن تكرير الفعل مرتين
فوضعت مكانهما النون الثقيلة فقالت اضربن فنابت الثقيلة عن فعلين
زيدت للتوكيد ونابت الخفيفة عن فعل واحد زيدت للتوكيد وهذا يدلك
على ان الثقيلة اشد وابلغ توكيدا من الخفيفة وقد جمع بينهما فى اية واحدة
فقال الله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فالاولى ثقيلة والثانية
خفيفة من اراد زيادة تفصيل المقام وتوضيح المرام فليراجع الشرح المذكور
للشيخ المزبور قال الفاضل الجلبى فى الشرح الكبير قوله الا فيما يختص بها استثناء
من قوله وثقيلة مفتوحة اى نون التوكيد الثقيلة مفتوحة فى جميع الامثلة الا
فى المثالين اللذين خصا بالنون الثقيلة وهما فعل الاثنين اعم من ان يكون مذكرا
او مؤنثا وجماعة النساء فانها مكسورة فيهما نحو اذهبان واذهبنان اذا عرفت
ذلك فاعلم ان ضمير يختص راجع الى ما وما عبارة عن المثالين المذكورين لما فيه
من الابهام وهو موصولة او موصوفة ويختص صلة او صفة والصلة مع الموصول
او الصفة مع الموصوف فى محل النصب بالاستثناء وضمير بها راجع الى النون الثقيلة
فتقدير الكلام الا فى الذى يختص بالنون الثقيلة فان قيل لو كان الضمير راجعا
الى النون الثقيلة لكان بها اولى لكونه ضمير مؤنث لانه راجع الى النون والنون حرف
والحرف مؤنث باعتبار الكلمة قلنا سلمنا ذلك لكن الضمير الراجع اليه يجوز فيه
التذكير والتأنيث اما التذكير باعتبار انه اسم للنون الذى يتصل بالفعل كالالف

والياء فانّها اسم اجهه وب كما ذكره الاخفش واما التانيث فباعتبار المعنى كما ذكرناه انفا والشارح السلماسي جعل ضميره راجعًا الى ما وضع يختص الى النون وقال الآتي صورة يختص بها النون وهو سهو منه لانه يلزم اختصاص الثقيلة بها وليس كذلك لانه لو كانت مختصة بها لم يجز دخولها في غيرها مع انه تدخل في المزيد نحو اضربن وجمع المذكر نحو اضربن وواحدة المؤنث نحو اضربن الى معنا كالامة اعلم ان العلامة التفتازاني قد سلك الى مسلك الشارح السلماسي حيث قال اي في الفعل الذي يختص النون الثقيلة بذلك الفعل قال يعني ان من بين النونين يختص الثقيلة بهذا الفعل اي تنفرد بلحوق هذا الفعل كما يقال خصصتك بالعبادة اي لا نعبد غيرك وبهذا اظهر فساد ما قيل انه كان من حق العبارة ان يقول الآتي الفعل الذي يختص بالثقيلة اي لا يعم الثقيلة والخفيفة لان الثقيلة لا يختص بفعل الاثنين وجماعة النساء بل تعم الجميع اعلم ان للاختصاص معنيين احدهما انفراد شيء من بين امثاله بحكم وهو بهذا المعنى وصف للفعل المذكور لا للنون الثقيلة اذ هي عامة في الفعل المذكور وغيره فقائل ما قيل انما فهم منه المعنى الثاني فحكم بخطأ عبارة المصنف لا قتضائها على ما فهمه عدم عموم الثقيلة للافعال اعلم ان الفقير لفاضل الجلبي ليعرف ان للاختصاص المعنيين المذكورين والمعنى المراد منهما ما ذكرناه فخطاء السلماسي ولكن الخطائي مقالته لانه اخت خالته وهو اي الفعل الذي يختص به فعل الاثنين وجماعة النساء فهي اي النون الثقيلة مكسورة فيهما اي في فعل الاثنين وفعل جماعة النساء وفي بعض النسخ فيه اي في كل واحد من فعل الاثنين وفعل جماعة النساء فانما كانت مكسورة لشبهها بنون التثنية لوقوعهما بعد الف زائدة ولانها لو كانت مفتوحة فيهما لتوالى اربع فتحات في كل واحد منهما اذ الالف في كل واحد منهما بمنزلة الفتحتين فتقول في مثلهما اذهبانّ للاثنين واذهبنانّ للنسوة بكسر النون فيهما فتدخل الف بعد نون جمع المؤنث لتفصل تلك الالف بين النونات الثلث نون جماعة النساء والمدغم والمدغم فيها واختصوا الالف لخفتها ولا يرد

عليه

عليه صونًا للذكر لندرة اجتماعها فيه ولا تدخلهما اي فعل الاثنين وفعل جماعة النساء النون الخفيفة فلا يقال اذهبانْ واذهبنانْ بسكون النون فيهما هذا عند البصريين واجازه يونس والكوفيون لانه يلزم من دخولها فيهما التقاء الساكنين هما الالف والنون على غير حده اي على غير طريقه وحده وهو غير جائز وحينئذ لو حركتها لاخرجتها عن وضعها لانها لا تقبل الحركة بل تحذف في نحو اضربَ القومَ والاصل اضربنْ دون تحريكها ولو حذفت الالف من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد ولو حذفتها من فعل جماعة النساء لادى الى حذف ما زيد لغرض ذكره الفاضل السيد ركن الدين قال العلامة الدواني لا تدخل النون الخفيفة فعل الاثنين وفعل جماعة النساء عند البصريين خلافا ليونس منهم وجميع الكوفيين فانهم يسكنونها وبعض العلماء فانهم يكسرونها ويجاود عليه قوله تعالى ولا تتبعانِ بتخفيف النون وهو قراءة ابن عامر الشامي قيل هذا كله لا يصلح للتعويل لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء وفي المدارك يجوز تخفيف النون وكسرها لالتقاء الساكنين تشبيهًا بنون التثنية وان خطاءة بعضهم بناء على ان الخفيفة واجبة السكون وقيل هو اخبار عما يكونان اعني موسى وهرون عليهما السلام وليس بنهي وقيل هو حال وتقديره فاستقيما غير متبعين لحجة المجوزين انه لا باس باجتماع الساكنين اذا كان احدهما الالف لان في الالف مدة الصوت كثيرا وكثرة المد تقوم مقام الفاصل بين الساكنين والجواب انه لا يوجد تلك الكثرة الفاصلة لان الالف لا تمد في الخفيفة كثيرا فلا يجوز اجتماعهما حينئذ اعلم ان المصنف لما قال على غير حده صار محلا لاستيناف القول بانه ما حده ووجه جوازه فقال مثلا فان التقاء الساكنين انما يجوز اي لا يجوز الا اذا كان الحرف الاول من الساكنين حرف مد وهو الالف والواو والياء الساكنة ولم تقيد بمجانسة حركة ما قبلها اشارة الى ان المصنف اراد بحرف المد اللين بطريق ذكر الخاص وارادة العام او الى ان في حرف اللين مدا ما وهو المد الطبعي كما ذكره الجعبري ونفي المد عن حرف اللين في غير الالف لا ينافيه لان النفي المقيد هو المد الاصلي الخاص او الى ان المصنف

ليفرق بينهما كما سيجيء فيدخل فيه نحو خويصة فمن اخطاء المصنف بعدم دخولها
فقد اخطاء بقيت هنا فائدة مهمة يجب حفظها وهي ان انما يفيد الحصر قال
مولانا دده لتضمنه معنى ما والا لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة انما لاثبات
ما يذكر بعده ونفي ما سواه ولصحة انفصال الضمير معه ولصحة اعمال الصفة
الواقعة بعده ونفي ما سواه على ما صرح به بعض النحاة واستدل بعضهم على افادة
الحصر بان ان يكون للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون لاثبات ما بعده ونفيه
بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل
بالاجماع فتعين الاول وهو معنى الحصر وذلك فاسد لان ان لا تدخل الا
على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه بالاجماع النحاة فتامل تحقيق
المقام ولتوضيح المرام ما قال العالم الفاضل مولانا الشيخ محمد البهنسي في شرح
البخاري وهو ان انما للحصر وهل افادتها له بالمنطوق او بالمفهوم او تفيده
الحصر بالوضع او العرف او تفيده بالحقيقة او المجاز ومقتضى كلام الامام واتباعه
انها تفيده بالمنطوق وضعا حقيقيا بل نقل عن جميع اهل الاصول من المذهب
الا اليسير كالآمدي وعلى العكس من ذلك اهل العربية وقيل لو كانت للحصر
لاستوى انما قام زيد مع ما قام الا زيد ولا تردد في ان الثاني اقوى من
الاول واجيب بانه لا يلزم من هذه القوة نفي الحصر فقد يكون احد اللفظين
اقوى من الآخر مع اشتراكهما في اصل الوضع كسوف والسين وقد وقع استعمال
انما موضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالى انما تجزون ما كنتم تعملون وما
تجزون الا ما كنتم وقوله تعالى انما على رسولنا البلاغ المبين وما على الرسول
الا البلاغ ومن شواهده قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر يعني ما ثبتت العزة الا لمن كان اكثر حصى واختلفوا هل
هي بسيطة او مركبة فرجحوا الاول قال الحافظ وقد يرجح الثاني ويجاب
عما اورد عليه من قولهم ان ان للاثبات وما للنفي فيستلزم اجتماع
المتضادين على صدد واحد بان يقال مثلا اصلهما كان للاثبات
والنفي لكنهما بعد التركيب لم يبقيا على اصلهما بل افادا شيئا آخر والى
ذلك اشار الكرماني وما قيل ان ما زائدة غير صحيح لانها تفيد ما لم يستفد
عند حذفها منها كفها عن العمل ومنها افادتها الحصر وقال ابن دقيق العيد

استدل

استدل على افادة انما الحصر بان ابن عباس استدل على ان الربا لا يكون الا في
النسيئة بحديث انما الربا في النسيئة وعارضه جماعة من الصحابة في الحكم
ولم يخالفوه في فهمه فكان كالاتفاق منهم على انها تفيد الحصر وتعقب
باحتمال ان يكونوا تركوا المعارضة بذلك تنزلا وقال ابن عطية انما لفظ
لا يفارقه المبالغة والتوكيد حيث وقع وقال غيره اصل ورودها الحصر
لكن قد تكون في شيء مخصوص كقوله تعالى انما الله اله واحد فانه سيق
باعتبار منكري الوحدانية والا فلله سبحانه وتعالى صفات اخرى كالعلم
والقدرة وكقوله تعالى انما انت نذير فانه سيق باعتبار منكري الرسالة
والا فله صلى الله عليه وسلم صفات اخرى كالبشارة وهي فيما تقال السبب
في قول من منع افادتها للحصر مطلقا واعلم ان الحصر بانما انما يكون الا
فيما لا يجهله المخاطب بخلاف الحصر بالنفي والاستثناء فانه يكون فيما يجهله
المخاطب وينكره هذا وقد قالوا بان القصر بانما لا يكون الا في قصر القلب
دون الافراد وفيه نظر وكان الساكن الثاني منهما مدغما في حرف آخر وفي
بعض النسخ مدغما فيه بزيادة فيه والصواب تركها الا غلط وقع من قلم النا
نحو دابة فانه فيه التقاء الساكنين بين الالف الذي هو حرف مد والباء
الذي هو مدغم في الباء الآخر وانما سوغوه لان اللسان يرتفع عنهما
دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين
كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص السكون فان قلت كلمة
انما للحصر فحصر جواز التقاء الساكنين على ما ذكرته غير جائز فان
التقاء الساكنين في الوقف جائز سواء كان مدغما او غير مدغم وحرف
لين او غيره نحو مستقر بل ثلث سواكن ايضا فيه جائز اذا كان الاول
حرف لين والثاني مدغما نحو دواب وذلك لان الوقف على الحرف سادة
مسد حركته لانه يمكن جرسه وتوفر الصوت عليه قلت اراد هنا غير الوقف
فان قلت قد جوز في الوصل ايضا في اسماء بنيت لعدم التركيب نحو ميم صاد
وعين وزيد وعمرو قلت انما جوز ذلك للفرق بينها وبين المبني لوجود
المانع ولم يعكس لان اكثر الاسماء المبنية انما بنيت لوجود المانع فاجري
الكثير على الاصل على انه يزعم بعضهم ان التقاء الساكنين فيها للوقف اعلم ان

الآمدي قد اعترض على المصنف بالاعتراضين المذكورين اللذين اجبنا عنهما
بالجوابين المزبورين فقال والمصنف اخطأ خطأ فاحشا وهو من امراض
مختصة التي لا دواء لها انتهى وقد عرفت دواءها ولكنه ابتلى بما اسنده
على المصنف ولما فرغ عن بيان محال النون المؤكدة شرع في بيان حال آخر
الفعل عند طروقها فقال ويحذف من الفعل معهما اي مع كل واحد منهما
النون في الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون
وتفعلين لان النون في هذه الامثلة علامة الاعراب ونون التوكيد علامة
البناء فلو اجتمع بينهما لزم الجمع بين علامتيهما وهو محال اعلم ان الخفيفة
والثقيلة نونان تزادان في الفعل اذا اكد بهما تا تزيين لفظا وهو اخراج الفعل
المضارع من الاعراب الى البناء ويصير الفعل بسبب دخولهما عليه
مبنيا بعد ان كان يصلح للحال والاستقبال وانما يؤثر فيه البناء لان الاصل
في الافعال البناء والفعل المضارع انما كان معربا بسبب مشابهته
الاسم ونون التوكيد سواء كانت خفيفة او ثقيلة من خصائص الافعال
فلما دخلا على المضارع ضعف مشابهته الاسم فرجع الى الاصل الذي هو البناء
فيصير مبنيا ذكره الفاضل الجرجاني قال التفتازاني اعلم ان قول المصنف
هذا يوهم جواز دخول كل من النونين في الامثلة الخمسة واثنان منها يفعلان
وتفعلان وقد تقرر ان الخفيفة لا تدخلها فاجاب بعضهم بانه تنبيه على ان
النون يحذف معها على مذهب يونس حيث اجاز دخولها في يفعلان وتفعلان
وفساده يظهر بادنى تامل اذ لا نزاع لصاحب الكتاب من مذهب يونس لكن يمكن
الجواب عنه بانه يقول ان النون في الامثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة
والثقيلة وهذا انما يكون عند ثبوت المعية واما ما لا يثبت معه المعية كيفعلان
وتفعلان فلا وقد تقدم انه لا معية بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون
فيه ذلك انتهى اقول قد يراد بالمثنى الواحد قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
اي من البحرين والمراد احدهما لانهما يخرجان من الملح دون العذب ولكن
لما التقى البحران وصارا كالشيء الواحد جاز ان يقال يخرج منهما كما يقال يخرج
من البحر والحال انه لا يخرج من جميعه بل من بعضه ويقال خرجت من البلد
والخروج انما هو من دار واحدة من دوره كذا في الكشاف فههنا لما التقى

النونان

النونان نون التوكيد ذكرا واريد احدهما في حق المثنى وجماعة الاناث
وكلاهما في حق البواقي فان قلت كون الواحد مرادا مرة والاثنين اخرى
من لفظ واحد في محل واحد ركيك جدا قلت نعم لو لم يعلم المقصود
وههنا قد علم فلا ركاكة فتنبه لهذا فانه دقيق وبالاتخاذ في الحاطر حقيق
اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قاله الآمدي وتبعه مولانا داده
فان قيل يلزم من قوله معهما ان يكون حذف النون من الامثلة موقوفة بدخولهما معا لانه قال ويحذف معهما النون قلنا المراد على سبيل البدل
لا سبيل الجمع ويحذف مع النون واو يفعلون وواو تفعلون اي فعل جماعة
الذكور الغايب والمخاطب وياء تفعلين اي فعل الواحدة المخاطبة قال
التفتازاني لان التقاء الساكنين وان كان على حده على ما ذكره المصنف
لكنه تثقلت الكلمة واستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء
تحذفتا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده ولم
يحذف الالف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبسا بالواحد والقياس
يقتضي ان لا تحذف الواو والياء ايضا كما هو مذهب بعضهم اذ كل منهما
في هذه الامثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده وقيل حد التقاء الساكنين
ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما ويكونان في كلمة فهو ههنا ليس على
حده لانه في كلمتين الفعل ونون التوكيد لكن اغتفر في الالف وان لم يكن على
حده لدفع الالتباس لكونها اخف ولعل مراد المصنف ان يصرح
به التفتازاني بتمثيله بكلمة واحدة اعني دابة وكذا فعل جاد الله وههنا موضع
تامل ففي الحديث الجملة تحذف الواو والياء الا اذا انفتح ما قبلها اي ما قبل
الواو والياء فانهما لا تحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما نحو لا تخشون اصله
تخشيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او حذفت ضمة الياء
لاستثقالها عليها فالتقى على الوجه الاول او على الثاني فصور فعلى كلا الاعلالين
التقى ساكنان فحذف الساكن الاول فصار تخشون ثم ادخل عليه لا الناهية
فحذف النون فصار لا تخشوا ثم ادخل عليه نون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان
الواو والنون المدغمة فحركت الواو من جنسها وهو الضمة فقيل تخشون وهو جمع
المذكر المخاطب ولا تخشين اصله تخشيين قلبت الياء الاولى الفا وحذفت

كسرة الياء او نقلت بعد حذف فتحة الشين الى الشين فالتقى ساكنان فحذفت
الساكن الاول ثم ادخل لا فحذفت النون فقيل لا تخشي فلما الحق نون التوكيد
التقى ساكنان الياء والنون فلم يحذف الياء لما مر بل حرك بالكسر لكونه مناسبا
له وهي نهي المخاطبة ولتبلون تلام فيه للتوكيد اصله لتبلوون بالواوين
فقلبت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت
الواو الاولى فصار تبلون ثم ادخلت النون الثقيلة فحذفت نون المضارع
فالتقى ساكنان هما الواو والنون المدغمة فحركت الواو بالضمة وقيل لتبلون وهو
لجمع المذكر المخاطب مبنيا للمفعول من البلاء وهو التجربة فان قيل لم ينقل ضمة
الواو الى ما قبلها ولم تحذف الواو لالتقاء الساكنين حتى تدل ضمة ما قبلها عليها
قلنا لو جعل كذلك لقيل لتبلون بضم اللام وهو ثقيل لاشتمال الكلمة على ضمات
ويدركه من له ادنى حس او نقول على ذلك التقدير يلزم زيادة التغيير وهو النقل
والقلب وفيما ذكرنا القلب فقط مع اشتمال الكلمة على اخف الحركات فان قيل لم لم يكتف
المصنف بالمثال الاول مع ان ما قبل واو الضمير مفتوح فيهما قلنا ما ذكره كان مثالا
للياي وهذا فاما ترين اصله ترايين فنقلت حركة الهمزة الى الراء فحذفت
الهمزة تخفيفا فصار ترين فقلبت الياء الاولى الفا او حذفت كسرة الياء فحذفت
الالف او الياء الاولى لالتقاء الساكنين فصار ترين فزيدت ان للشرط وحذف
نون الاعراب بالجزم فصار ان ترى ثم زيد ما فصار ان ما ترى فقلبت النون ميما
وادغمت ثم دخلت النون الثقيلة فالتقى ساكنان هما الياء والنون المدغمة فحركت
الياء بالكسرة فصار اما ترين وهو للمفردة المؤنث المخاطبة وانما اورد للمخاطبة
مثالين لامرين احدهما ان سقوط النون من تخشين بسبب دخول نون
التوكيد وسقوط نون الاعراب من فاما ترين بسبب دخول كلمة اما التي
هي حرف الشرط والاخر ان تخشين معتل اللام غير المهموز وترين معتل اللام
المهموز الفاء فاورد لكل واحد منهما مثالا ليتنبه المبتدي على ان حكمهما
واحد وهكذا احكم النون الخفيفة ويفتح مع النون الثقيلة والخفيفة
اخر الفعل اذا كان ذلك الفعل فعل الواحد وفعل الواحدة الغايبة
لانه لو لم يفتح فلا يخلو من ان يسكن او يضم او يكسر لا سبيل الى الاول
لانه يؤدي الى التقاء الساكنين ولا الى الثاني لانه يلتبس الواحد بالجمع ولا

الى

الى الثالث لانه يلتبس الواحد المذكر والواحدة الغايبة بالواحدة المخاطبة
ولان نون التوكيد كلمة براسها انضم الى كلمة اخرى ومن عادتهم انهم اذا
ركبوا الكلمة مع كلمة اخرى فتحوا اخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان
الفتح اخف الحركات ويضم اخر الفعل اذا كان الفعل فعل جماعة الذكور
ليدل الضم على الواو المحذوفة اولانه لو لم يضم فلا يخلو من ان يسكن
او يفتح او يكسر لا سبيل الى الاول لالتقاء الساكنين ولا الى الثاني لالتباس
فعل جماعة الذكور بفعل الواحد والواحدة الغايبة ولا الى الثالث لالتباس
فعل جماعة الذكور بفعل الواحدة المخاطبة ويكسر اخر الفعل اذا كان الفعل
فعل الواحدة المخاطبة ليدل الكسرة على الياء المحذوفة اولانه لو لم يكسر فلا يخلو
من ان يسكن او يفتح او يضم لا سبيل الى الاول لالتقاء الساكنين ولا الى الثاني
لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل الواحد والواحدة الغايبة ولا الى الثالث
لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل جماعة الذكور اذا عرفت كيفية الالحاق وكيفية
الملحق به فتقول في امر الغايب حال كونه مؤكدا بالنون الثقيلة لينصرن بفتح الراء
لكونه فعل الواحد اصله لينصر بسكونها لينصران بكسر النون لكونه فعل التثنية
اصله لينصرا لينصرن بالضم لكونه فعل جماعة الذكور اصله لينصروا فدخل
عليه نون التوكيد فصار لينصرون ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين لتنصرن
بالفتح ايضا لانه فعل الواحدة الغايبة اصله لتنصر لتنصران بالكسر لينصرنان
اصله لينصرن فدخل عليه نون التوكيد فصار لينصرنن فادخل الف بين
جمع المؤنث ونون التوكيد لما تقدم فصار لينصرنان وتقول في امر الغايب
مؤكدا بالخفيفة لينصرن بفتح الراء في الواحد المذكر لينصرن بضم الراء في جمع
لتنصرن بكسر الراء في الواحدة الغايبة ولا تدخل الخفيفة من امثلة امر الغايب غير
هذه الثلثة لما عرفت سابقا وتقول في امر الحاضر اي المخاطب مؤكدا بالثقيلة
انصرن بفتح الراء اصله انصر بسكونها انصران اصله انصرا انصرن بضم
الراء مع حذف الواو واصله انصروا انصرن بكسر الراء مع حذف الياء اذ اصله
انصري انصرنان اصله انصرن فتفعل به ما سمعته فصار
انصرنان وتقول في امر المخاطب مؤكدا بالنون الخفيفة انصرن بفتح الراء انصرن
بضمة انصرن بكسر وقس على هذا المذكور نظايره اي نظاير كل واحدة مما ذكره في امر

الغايب

وامر المخاطب نحو ليضربن ليضربان ليضربن الى آخره واضربن اضربان اضربن
اضربن الى آخره وغير ذلك ولما كان من الامثلة المختلفة اسم الفاعل واسم المفعول
تعرض لهما بقوله واما اسم الفاعل واسم المفعول من الثلاثي المجرد فالاكثر
ان يجئ اسم الفاعل منه اي من الثلاثي المجرد على وزن فاعل قيل ولهذا سمي
به لكثرة الثلاثي اي ولاجل ان اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل سمي بلفظ
الفاعل جميع اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعل
واسم المستفعل ورد بانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة التي تجئ
على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعل والمستفعل
بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل والمستفعل واعلم انهم اطلقوا اسم
الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والقائم والقاعد والمنخرج والمستخرج
وغير ذلك كذا في جناح النجاح اعلم انه لما كان اسم الفاعل مشابها للمضارع
معنى لكمال المناسبة فزادوا الفا بعد حذف حرف المضارعة لخفتها بالقياس
الى سائر الحروف ثم كسروا العين لاعتدال الكثرة وقيل لسلامتها من الالتباس
بماضي المفاعلة على تقدير الفتح ومن ثقل الضم وفيه نظر
لوجود الالتباس بالامر على ذلك التقدير واجيب بالاعتقاد للضرورة
ولان التباس الشيء بما يشبهه لان الامر مشتق من المضارع واسم الفاعل
مشابه له بخلاف اللبس على تقدير الفتح وهو ضعيف لان التزام
الثقل اولى من التزام الالتباس كذا في حاشية الكرزي اقول فيه نظر لان الامر
بالعكس واعلم ايضا انه قد يكون الفاعل بمعنى المفعول فيه كيوم عاصف اي
يعصف فيه الريح وليل نائم ونام فيه وبمعنى مفعول كغامر ضد عامر
وستر كاتم وعيشة راضية وماء دافق ذكره الجوهري وكاس بمعنى مكسو
ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وقال الرضي في عيشة راضية وماء دافق
الاولى ان يكون على النسب كتابل ولابن اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي
بمعنى النسب مما لا فعل له كتابل بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل
فيشترك النسب باسم الفاعل في اللفظ كذا في حاشية مولانا داده تقول
ناصر للواحد ناصران للاثنين حال الرفع وناصرين حال النصب
والجر ناصرون لجماعة الذكور في الرفع وناصرين في النصب والجر

قال

قال التفتازاني وذلك لانهم لما جعلوا اعرابهما بالحروف وكان الحروف
ثلثة اعني الواو والالف والياء جعلوا رفع المثنى بالالف لخفتها والمثنى
مقدم ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة ثم جعلوا جر المثنى والمجموع بالياء
وفتحوا ما قبل الياء في المثنى وكسروه في الجمع فرقا بينهما ولما راوا انه
يفتح في بعض الصور في الجمع ايضا نحو مصطفين فتحوا النون في الجمع
وكسروه في المثنى ثم جعلوا النصب فيهما تابعا للجر لكونها علامة
الفضلات بخلاف الرفع ولقوة الجر بالاختصاص ولانهما يشتركان
في المعنى في كثير من المواضع نحو قلت لزيد وخاطبت زيدا او في اللفظ نحو
وانه ولك وانت قال الفاضل السيوطي في همع الهوامع وورد العكس وهو
فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع فقيل هو لغة وقيل فتح نون المثنى لغة
وكسر نون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع
وعليه ابو حيان ومن امثلة ذلك قوله على احوذيين استقلت عشية وقوله
اعرف منها الانف والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا وقوله وانكرنا زعانف
آخرين وقوله وقد جاوزت حد الاربعين وقوله الا بعد الخلائف
من بعد النبيين قال ابن جني ومن العرب من يضم النون من المثنى وهو
من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه قال الشيباني ضم نون التثنية
لغة قال ابو حيان يعني مع الالف لا مع الياء لانها شبهت بالنون في غضبان
وعثمان انشد المطرزي في اليواقيت يا ابتا ارقني القذان فالنوم
لا تطعمه العينان ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تثنية
اسم الاشارة والموصول عوضا من الحرف المحذوف منهما وهو الالف
في الاشارة والياء في الموصول اذا كان حقها الاثبات كالف
المقصورة وياء المنقوص مذهب البصريين اختصاص التشديد
بحالة الرفع ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه مع الالف
والياء وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى فذانك برهانان من
ربك واللذان يأتيانها احدى ابنتي هاتين ربنا ارنا
اللذين ناصرة للواحدة ناصرتان للاثنتين ناصرات لجماعة الاناث
ونواصر ايضا لها والاكثر ان يجئ اسم المفعول من الثلاثي المجرد

اى الوجه في اختصاص الالف برفع التثنية واختصاص الواو برفع الجمع واشتراك نصبهما وجرهما في الياء [illegible] ما قبل الياء في التثنية وبالكسر في الجمع [illegible]

على وزن مفعول وذلك لان اسم المفعول مأخوذ من المضارع المجهول للمناسبة
بينهما من حيث انهما يسندان الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخلت الميم
مقام حرف المضارعة لتعذر زيادة حرف العلة لما سياتي ثم فتحت
لالتباس البقاء على الاصل باسم المفعول من باب الافعال مع خفة الفتح
ولما في الكسر من الالتباس باسم الآلة والانتقال الى الانفعال ضمت العين
لاداء الكسر والبقاء على الفتح الى الالتباس باسم المكان من الثلاثي
المجرد السالم ثم اشبعت الضمة لئلا يلزم وقوع ما ليس من كلامهم وهو
مفعل بغير تاء غير مكرم ومعون فان قلت هذا في ينصر يهمل يحصل
منصور على وزن مفعول فتقول منصور منصو وان منصورو منصورون
منصورة منصورتان منصورات ومناصير على وزن مفاعيل ثم قال
على وزن مفاعل بغير ياء فلم يصب لان المفاعل جمع مفعل لا مفعول قال التفتازاني
وانما قال الاكثر لانهما قد يكونان على غير فاعل ومفعول نحو ضراب وضروب
ومضراب وعليم وحذر في اسم الفاعل ونحو قتيل وحلوب في اسم المفعول وكذا
الصفة المشبهة اسم فاعل عند اهل هذه الصناعة انتهى هذا الاطلاق
ليس على الاطلاق لانهم ميزوا كل واحد منهما بتعريف على حدة في كتبهم
من اراد حقيقة الحال فليراجعها اللهم الا ان يقال مراده عند المتقدمين
من اهل هذه الصناعة ولكنه بعيد قال بعض الافاضل في قول التفتازاني
قد يكونان على غير فاعل ومفعول نظر لان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
على وزن فاعل البتة ولذلك سمي به وما يكون على غيره من الصفة المشبهة
انتهى اقول فيه نظر لانه يلزم على هذا ان يكون نحو ضراب وفسيق وغير
ذلك من الصفات المشبهة وليس كذلك وتقول شرع ان يعلم ان المفعول
المأخوذ من اللازم بعد النزاع من المتكلم في اسم المفعول المأخوذ من المتعدي
رجل ممرور به ورجلان ممرور بهما ورجال ممرور بهم وامراة ممرور
بها وامراتان ممرور بهما ونساء ممرور بهن اي لا يثنى اسم المفعول من اللازم
الا ان بعد تعديته اذ ليس له مفعول فيثنى اينث ويجمع ويونث ويذكر
الضمير المجرور فيها اي في اسم المفعول الذي يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول
فلا تقول ممروران بهما وممرورون بهم ولا ممرورة بها ونحو ذلك لان

القايم

القايم مقام الفاعل له لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمونث
ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتانيث الفاعل وتثنيته وجمعه وظاهر كلام
صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يتقدم فيقال زيد به ممرور
لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم
عليه كذا حقق الفاضل التفتازاني قال القاضي البيضاوي وابو البقاء
ما ذكره الزمخشري خطأ لان الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب
التقريب عناية للزمخشري وانما جاز تقديم مع انه فاعل لجار الاصالة
ظرفيته لا لعروض فاعليته ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتدا ولا
التباس ههنا ولانه ليس بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف قال الامام ابن
هشام في مغني اللبيب والصواب ان كان ضمير المكلف وانه لم يجر له ذكر
وان المرفوع بمسئولا مستتر فيه راجع اليه ايضا وان عنه في موضع نصب
اقول هذا التحقيق خليق بالقبول عند العلماء الفحول وفق النظر ينفتح
لك المرام بعون الله الملك العلام ولما ذكر ان الاكثر انه يجي اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد على وزن فاعل واسم المفعول منه على وزن مفعول اراد
ان يبين ان كلا منهما قد يجي على وزن فعيل فقال وفعيل قد يجي بمعنى اسم
الفاعل نبه بقد المفيدة لقلة الحكم على ان كون الفعيل بمعنى الفاعل والمفعول
مدلول الى السماع كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وهي ليست بلازمة
لصيغة فعيل مطلقا بل اذا كان من باب فعل بفتح العين وقيل هي لازمة
لها ونقل عن الزمخشري ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة فرحيم
ورحوم ورحمن للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم ذكره في حاشية تفسير
القاضي اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قاله علاء الدين الجندي في شرح
القضاري ان فعيلا تاتي بمعنى اسم المفعول نحو رحيم بمعنى مرحوم اعلم انه
قد يجي بمعنى مفعل نحو وجيع والبم وسميع ذكره الجوهري والفريد والطليق
وبمعنى مفعل بكسر العين كالبشير والكريم وبمعنى المفعل بفتح العين كالوكيل
والحريم ذكره في التحفة الحسنية والمفاعل كثيرا كجليس وحليف وعشير
ونديم وانيس ونديم ذكره الشيخ الرضي في شرح الكافية والتفتازاني

فيه رد على جار الله العلامة
منه

مطلب يعرف فيه التحقيق على قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا

فيه رد على القوم
منه

مطلب يعرف فيه المبالغة ليست بلازمة لصيغة فعيل مطلقا
منه

مطلب يعرف فيه ان فعيلا يجي بمعنى فاعل ومفعول ومفعل ومفعل ومفاعل ومتفاعل ومفعول
منه

في حاشية الكشاف والمتفاعل نحو غدير متغادر من تغادرة او مفعل من
اغدرة ذكره الجوهري وقد يجيء بمعنى اسم المفعول كالقتيل بمعنى المقتول
وقال الرضي بناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وهذا ليس بمخالف
لما ذكرناه آنفا قال التفتازاني وامثلتهما في التثنية والجمع والتذكير والتانيث
كامثلة اسم الفاعل والمفعول الا انه يستوي لفظ المذكر والمؤنث في الذي
بمعنى مفعول اذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل بخلاف مررت
بقتيل فلان وقتيلة فلان فانهما لا يستويان خوف اللبس انتهى قال
الفاضل الاردبيلي في شرح الانموذج ان الفعيل اذا كان بمعنى الفاعل
يجب الحاق تاء التانيث في المؤنث نحو امراة قتيلة وجريحة اى قاتلة
وجارحة انتهى اقول هذا خطاء فاحش لان القتيل والجريح فعيل
بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل كما لا يخفى على المتتبع والعجب انه قال قبيل
هذا الكلام وفعيل بمعنى مفعول كقتيل وجريح فلعله كتبه حين اخذته
السنة قال مولانا داده اعلم ان الفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي
فيه المذكر والمؤنث سواء اجرى على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامراة
نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرة هند هذا هو الاكثر والقليل
هو انه لا يلزم التاء ذكره في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى تاويل في
قوله تعالى ان رحمة الله قريب بان الرحمة بمعنى المطر او الغفران
او الاحسان او بان القريب بمعنى المسافة يذكر ويؤنث وبمعنى النسب
يؤنث فقط او بان المراد به النسب اى ذات قرب او بان المصدر
المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه وتاويلا بان مع الفعل
او بان في الكلام حذفا اى شيء قريب او انه رحمة الله قريب او بانه بمعنى
مقروب او بان رحمة اكتسبت التذكير من المضاف اليه كما ذكره صاحب
الكشاف في قوله ما ان مفاتحه لتنوء بالياء التحتانية او بان تانيث
الرحمة غير حقيقي مع ان التفتازاني قال في شرح الكشاف هذا خارج
عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين الحقيقي وغيره
ولا بين كون المسند فعلا او صفة وقال الامام ابن هشام في مغني اللبيب

المؤنث

المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا ابتدا وله الفقهاء
في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون
المسند فعلا او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا هذا الشمس ولا هو الشمس
ولا الشمس هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا
لابن كيسان واعترض صاحب الكشاف بان هذه الوجوه المذكورة في
التاويل ليست بمطردة ليس بقادح واما تذكير بغي في قوله تعالى
ما كانت امك بغيا على تقدير كونه فعيلا فاما لانه مصدر كما قالوا
في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر
او للفواصل ذكره الطيبي او للتشبيه بفعول كما في الملحفة جديد من جدة
به عند البصرية لا الكوفية لان عندهم بمعنى مجدود من جده بمعنى
قطعه ذكره الرضي او لانه للنسب كطالق او لانه للمبالغة ذكره القاضي
فرده القطب بكونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا جوابه
انه من باب نفي المقيد وفيه وللتنبيه اللفظي قد يحمل فعيل بمعنى مفعول
على فعيل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما
يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث مع كونه
صفة مفعال ومفعل ومفعيل لمسالم فيها وفعال بفتح الفاء وفعال بكسرها
وتخفيف العين فيهما لما فرغ من بيان اسم الفاعل والمفعول الماخوذين
من الثلاثي المجرد شرع في بيان اسمي الفاعل والمفعول الماخوذين من غير
الثلاثي المجرد بقوله واما ما زاد على الثلثة اى ثلثة احرف سواء كان
ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه يقال زاد الشيء وزاده
غيره وقد يتعدى الى المفعولين كقوله تعالى زادتهم ايمانا قال الفاضل
الشهير بشيخ زاده في حاشيته على تفسير القاضي وزاد يستعمل لازما ومتعديا
الى الاثنين ثانيهما غير الاول كاعطى وكسا فيجوز حذف مفعوليه واحدهما
اختصارا او اقتصارا تقول زاد المال فهو لازم وزدت زيدا اجرا ومنه
وزدناهم هدى وفزادهم الله مرضا وتقول زدت زيدا ولا تقول ما زده
وزدت مالا ولا تقول من زدته وقال الفاضل الطاشكبري رحمه الله
تعالى في الشقائق اعلم ان المولى خضر بيك جلبي قد نظم قصيدة نونية

وسماها بعجالة الليلة اوليلتين ومطلعها هذا القد ذاء الهوى فى البعد يسبق
وبين البين بعد الشرقين وارسل القصيدة الى السلطان محمد خان
عليه الرحمة والرضوان ولما وصلت القصيدة اليه عرض على المولى
الكوراني واذ نظر الى مطلعها اعترض عليه بان زاد لازم لا يتعدى
فامره السلطان ان يكتب على ظهر القصيدة اعتراضه فكتبه وارسله
السلطان الى المولى المذكور طالبا للجواب فكتب المولى تحت الاعتراض
مجيبا قوله تعالى فى قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا وروى ان المولى
محمد بن الحاج حسن من تلامذة المولى المذكور قال لما قص الاستاد علينا
هذه القصة قلت لو كتبتم قوله تعالى واذا تليت عليهم آياته زادتهم
ايمانا لكان حسنا ايضا فاستحسن قولي استحسانا وانما سميت القصيدة
المزبورة بعجالة الليلة اوليلتين لقوله فى آخر القصيدة الا يا ايها السلطان
نظمي عجالة ليلة اوليلتين مع الاشتغال فى ايام درس وما فارقت
شغلي ساعتين فالضابط فيه اى فى بناء اسم الفاعل والمفعول منه
والمراد بالضابط امر كلي ينطبق على الجزئيات ان تضع انت فى مضارعه
الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وانما اختير زيادة الميم لتعذر زيادة
حروف العلة وقرب مخرج الميم من مخرج الواو وانما قلنا انها متعذرة
لان الواو لا تزاد فى اول الكلمة لثقلها حينئذ عند دخول واو العطف
وقد مر وكذا الالف وهو ظاهر وفى زيادة همزة الياء التباس بالمضارع وكذا
فى ابقاء الياء وان تكسر انت ما قبل آخره اى آخر المضارع فى اسم الفاعل
كما فعلت فى اكثر فعله وهو المبنى للفاعل وان تفتحها انت ما قبل
الآخر فى اسم المفعول كما فتحته فى فعله اعنى المبنى للمفعول نحو مكرم
بالكسر اسم فاعل ومكرم بالفتح اسم المفعول ومدحرج ومدحرج ومستخرج
ومستخرج وكذا قياس بواقى الامثلة الا ما شذ من نحو اسهب فهو مسهب
واحصن فهو محصن والفج فهو ملفج بفتح ما قبل الآخر فى الثلاثة اسم
فاعل وكذا نحو اعشوشب المكان فهو عاشب واورس فهو وارس
وايفع الغلام فهو يافع واعقت فهى عقوق وانتج فهى نتوج وابقل فهو باقل والقح
فهى لاقح واثنى فهو ثني واحق فهو حق والقياس مسهب ومحصن وملفج ومعشب

و

ومورش وموقع ومنتج ومعقق ومبقل وملقح ومثن ومحق بكسر ما قبل
الآخر وربما استغنى عن مفعل بمفعول كاجنه الله فهو مجنون واسعده
فهو مسعود واحزنه فهو محزون واحبه فهو محبوب وقد جاء محب
على الاصل فى الشعر واصففت الشئ فهو مصفوف واحمه الله فهو محموم
وازكمه الله فهو مزكوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه سيبويه فما قاله
ابن صلاح قول المحدثين والفقهاء معلول مرذول عند اهل العربية واللغة
وكذا قول النووي انه لحن وقول صاحب المحكم والمتكلمون يستعملون
لفظة المعلول كثيرا ولست منهم على ثقة ليس على ما ينبغي على انه قد جاء
فى اللغة اعل فهو معلول اى ذو علة على ما ذكره فى الصحاح والمغرب وجا
مع اللغة وقد يستوى لفظ اسم الفاعل واسم المفعول فى بعض المواضع بزوال
الحركة الفارقة بينهما بالادغام كمحاب فانه يحتمل ان يكون اسم فاعل واسم
مفعول لكن اصله محابب بكسر الباء الاولى ان كان اسم فاعل وبفتحها ان كان
اسم مفعول فلما اسكنت الباء الاولى وادغمت فى الثانية صار محابا فاستوى
فيها لفظهما ومختار كمحاب فى التقدير ومختار اصله مختير بكسر الياء ان كان
اسم فاعل وبفتحها ان كان اسم مفعول وعلى التقديرين قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مختارا ومضطر ومنه معتد من الحجات
فيما مضى ومنصب فى اسم الفاعل ومنصب فيه فى اسم المفعول ومنجاب
اى منكشف فى اسم الفاعل اصله منجوب بكسر الواو ومنجاب عنه اصله
منجوب عنه قلبت الواو فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويختلف التقدير
لكون ما قبل الآخر مقدرا بالكسرة فى الفاعل وبالفتحة فى المفعول فان قبل لم اورد
فى المثالين الاخيرين لفظة فيه ولفظة عنه قلنا لانهما لازمان ولا يبنى منه
اسم المفعول الا بعد التعدية فلذلك زاد والصلة التي تستعمل تلك الافعال
معها فان قيل هذه الابحاث تتعلق بالمضاعف والمعتل فلا معنى لايرادها
ههنا قلنا لما ذكر القواعد الكلية فى اسم الفاعل والمفعول الماخوذين
من الفعل سواء كان صحيحا او غيره اراد ان يشير الى ما يرد عليه لبدفع
على ما ذكره فمن خطا المصنف بهذا الاعتراض فقد اخطا ولما فرغ من
تقسيم الفعل وبيان اقسامه وصرف افعاله على سبيل العموم سواء كان

سالماً او غير سالم شرع في بيان احكام غير سالم بقوله فصل أه فقول التفتازاني واذ فرغنا من السالم فقد حان ان نشرع في غيره ليس على ما ينبغي قال التفتازاني المضاعف اسم مفعول من ضاعف قال الخليل التضعيف ان يزاد على الشيء فيجعل اثنين او اكثر وكذلك الاضعاف والمضاعفة وقال مولانا ددة قال الطيبي الصواب ان ضعف الشيء مثلاه وضعفيه ثلثة امثاله وهو الموافق لقوله تعالى فزدناه عذاباً ضعفاً في النار واذا زاد على عذابهم ضعفاً فقد آتاهم ضعفين فيطابق قوله تعالى في موضع آخر ربنا آتهم ضعفين من العذاب وروى ابو عمرو عن ابي عبيدة في قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلثة اي يعذب ثلثة اعذبة وانكره الازهري وقال هذا الذي يستعمل الناس في كلامهم وتعارفهم واما الذي قال الحذاق انها يعذب مثل عذاب غيرها لان الضعف في كلام العرب المثل الى ما زاد وليست تلك الزيادة بمقصورة على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيدة صواباً وقال الراغب الضعف من الالفاظ المتضايفة كالنصف والزوج وهو تركب الزوجين متساويين ويختص بالعدد فاذا قيل اضعفت الشيء وضعفته وضاعفته ضممت اليه مثله فصاعداً فضعف الشيء هو الذي تثنيه ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد مثله نحو ان يقال ضعف العشرة فذلك عشرون بلا خلاف واذا قيل اعطه ضعفي واحد فان ذلك يقتضي الواحد ومثليه لان معناه الواحد واللذان يزاوجانه هذا اذا اضيف فان لم تضف فقلت الضعفين قيل ذلك يجري مجرى الزوجين في ان كلا منهما يزاوج الآخر فيقتضي اثنين لان كلا منهما يضاعف الآخر فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعفان الى واحد فيثلثهما نحو ضعفي الواحد انما سمي مضاعفاً لانه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام ويقال له اي للمضاعف الاصم وهو من له وقر في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف ايضاً يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفي ولهذا سمي به ولانه كرر فيه

حرف واحد

حرف واحد فشابهما الاصم لانه بمنزلة الحرف حتى يسمع ولانه لا يسمع فيه حركة الحرف المدغم ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحد بل ذكر اولاً الثلاثي وثانياً الرباعي بقوله وهو اي المضاعف من الثلاثي المجرد والثلاثي المزيد فيه ما كان عينه ولامه من جنس واحد بمعنى اي حرف يكون عين فعله كان ذلك الحرف بعينه لام فعله قال الاصفهندي وهو ان يجتمع الحرفان المتماثلان والمتقاربان في كلمة او في كلمتين من غير فصل وهذا التعريف كاسد لان تقارب الحرفين في كلمة واحدة لا يسمى مضاعفاً في الاصطلاح وكذا المتماثلان في الكلمتين نحو سمع علم وضرب بكر لا يسمى مضاعفاً وينادي على ما ذكرنا متن الكتاب وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد فلو كان المتقاربان وما في الكلمتين من باب المضاعف لم يكن تعريفه جامعاً فان قيل التعريف الذي ذكره المصنف غير مانع لانه يلزم منه ان يكون جميع الكلمات مضاعفاً سواء كان افعالاً او اسماء لانه قال ما كان عينه ولامه من جنس واحد ولا شك ان الحروف كلها من جنس واحد لكونها مقطعة بسيطة ومن حروف التهجي لان التجانس قد ثبت بادنى مناسبة ومشابهة قلنا المراد من قوله من جنس واحد ان يكونا متماثلين المتناسبين فلا يرد النقض كذا في شرح الجيلي قوله كرد في الثلاثي المجرد في صحاح الجوهري رده عن وجهه يرده رداً ومردّاً اصرفه قال الله تعالى فلا مرد له ورد عليه الشيء اذا لم يقبله فكذلك اذا خطاه وتقول رده الى منزله ورد اليه جواباً اي رجع قوله واعد في الثلاثي المزيد فيه يقال اعد الشيء اذا هيأه فان اصلهما اي اصل رد واعد ردد فعين فعله دال ولام فعله دال فلما اسكنت الدال الاولى فادغمت في الثانية صار رد واعدد فنقلت حركة الدال الاولى الى العين وادغمت في الثانية فصار اعد فان قيل العين واللام في المثالين ليسا بمجانسين بل هما متماثلان قلنا المراد بالجنس ههنا ليس هو الاصطلاحي المنطقي بل المراد ههنا المعنى اللغوي فان قيل بعض الامثلة المذكورة في هذا الفصل ليس بمضاعف بل انما هو من التضعيف والفرق بينهما ظاهر لان المضاعف ما كان عينه ولامه من جنس واحد والتضعيف ما كرر عينه او لامه كفرح او احمر قلنا لا فرق بينهما عند المصنف وان خفي على بعض الافاضل وبيانه انه قال في صدر الكتاب السالم ما سلمت حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام والهمزة والتضعيف ولا شك ان الكلمة تصير

رد على القزويني
قائلاً شارح الجيلي

غير سالم بسبب المضاعف بدليل قوله الآتي وانما الحق المضاعف بالمعتلات
كذا قيل اقول فيه كلام لانه يلزم على ما قاله ان يكون نحو فرح واحمر غير سالم
وليس كذلك فان الحروف الاصلية فيها سالمة عن التضعيف قال التفتازاني قوله
المضاعف مبتدا او هو مبتدا ثان خبره ملحان والجملة خبر المبتداء الاول وقوله
من الثلاثي حال ويقال له الاصم جملة معترضة ويجوز ان يكون فصل المضاعف
على الاضافة انتهى اقول لو جعله بالعكس لكان اولى يؤيده ثبوت في اكثر النسخ
وعلى تقدير اضافته الى المضاعف يكون خبر مبتدا محذوف اى هذا فصل المضاعف
او مبتدا خبره محذوفا اى فصل المضاعف هذا او مفعولا لفعل محذوف اى
احفظ او اقرا فصل المضاعف فيكون قوله ويقال له جملة مستانفة وهو مبتداء
خبره ملحان وقوله من الثلاثي حال التام من ضمير عنه ولامه وقد جوز بعض النحاة
انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار شرط على ما ذكره في حواشي
شرح المفتاح السعدية ومنعه بعضهم معللا بان الحال جزء من المخبر عنه والمضاف
اليه لا حظ له في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا
في المعنى جاز والا فلا الا انه قد جاء كقوله تعالى بل ملة ابرهيم حنيفا واجاب
عنه بعضهم نقلا عن صاحب الكشاف بان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف
مفعول فكان في حكمه كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ
هو الاخ ذكره في كشف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يجوز الحال من المضاف اليه
الا بان يكون المضاف جائز العمل في الحال او بان يكون جزءا منه او كجزء منه في صحة الاستغناء
عنه والاكتفاء به والمعتبر في تلك الصحة حال العامل كذا ذكره ابن كمال باشا في شرح المفتاح
ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشربة
حرف الجر كما انه قيل ملة تتبعت لابرهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه
لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور واما حال من المبتداء وقد جوزها جماعة
من النحاة الحال من المبتداء وجعلوا العامل انتساب الخبر الى المبتداء فانه معنى
فعل قابل للتقييد ان قصد هناك تقييد كذا ذكره سيد المحققين في حواشي
شرح المفتاح واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان تاخير الحال في مثل
هذه الصورة لازم لان مثل هذا العامل ضعيف لا ينعقد الا بعد انعقاد الكلام
فقيل ذلك ليس له قوة العمل في الحال واجيب بان هذه الجهة وان كانت معقولة

الآن

الآن المناسبات النحوية تابعة للاستعمالات والاحتمال يساعده السيد المحقق
لقوله تعالى فله جزاء الحسنى فقد صرحوا بان جزاء في قراءة النصب حال من المبتدا
وهو الحسنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة نص فيما ذكرنا
بخلاف الآية الاولى فانه يحتمل ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو الظرف المتقدم
وذلك ان تجعل عامل الحال لفظة كان في الخبر ولخلاف عامل الحال وذيها جائز
عند مجوز الحال من المبتدا وهو سيبويه واتباعه وقد قال سيد المحققين
في قول التلخيص فالفصاحة في المفرد خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حالا من
المبتدا بناء على جوازها منه على تاويل لان المقصود تفسير فصاحة المفرد
لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان المآل واحدا ثم قال وقس على هذا
امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وان احوجتك الى زيادة
تقرير ويجوز ان يكون قوله من الثلاثي صفة للمبتدا او بان يقدر متعلقه
معرفة اى المضاعف الكائن من الثلاثي على القول بجواز حذف الموصول
بعض صلته وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين
ذكره التماسيني وفيه بحث لان الكائن المقدر في مثله للثبوت كالمؤمن والكافر
فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته
وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة مبني على اعتبار التدريج بمعنى انه
يقدر اولا ... منكرا اذ لا دلالة للظرف على ازيد منه ثم يعتبر تقدير اللام
ثانيا وفيه ان تقدير المعرفة فقد تانيهم من المقام كما اشار السيد الشريف المحقق لا
من دلالة الظرف ثم قال ذلك البعض ويجوز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية حذف
اللام والمضاف بتاويل نكت الا كاضافة على ما نقل عليه ابو علي في الشعر انك
وبني عليه قوله كان مزاجها عسل وماء اى كان مزاجها فضح ووقوعه خبرا مع
نكارة عسل وماء كما صرح به العلامة في شرح المفتاح كما يجوز جعل المعرف
حالا بنية طرح اللام بل كما جاز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية حذف اللام في مثل
قولهم ما يحسن بالرجل خير منك وقولهم ما يحسن بالرجل مثلك مع وجود المانع
من اظهاره على ما صرحوا به جاز ما نحن فيه بل جوازه ولا مانع اولى فان قيل
ان التفتازاني قد صرح في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود
الذهني في حكم النكرة فلا حاجة الى تعريف المتعلق اجيب بان القياس وان اقتضى

ذلك لكن الاحتمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني كذا حققه الفاضل مولانا
دده في حواشي شرح التفتازاني قدم اعلم ان اضافة الفصل الى المضاعف والامثال
اضافة بمعنى من كخاتم فضة ويحتمل ان يكون بمعنى اللام كذا قال بعض الافاضل
وان شئت تفصيل هذا المقام فاستمع لما نتلو عليك من الكلام مستعينا بالملك
العلام ومستفيضا من ولي الفيض والالهام اعلم ان للمضاف لا يخلو اما ان يكون
اعم مطلقا من المضاف اليه كيوم الاحد وعلم الفقه وشجرة الاراك او اعم من وجه
منه كحيوان الابيض او مباينا له ولا يجوز ان يكون المضاف اخص مطلقا من
المضاف اليه كما لا يخفى وجهه فان كان الاول يكون من قبيل اضافة العام الى
الخاص كما ذكرنا من الامثلة وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون المضاف اليه اصل
المضاف كخاتم فضة او عكسه كفضة خاتم والاول اضافة بمعنى من والثاني
اضافة بمعنى اللام وان كان الثالث فلا يخلو اما ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف
او لا والاول اضافة بمعنى في كضرب اليوم والثاني بمعنى اللام كغلام زيد فاذا
عرفت ما ذكرنا فالفصل لا يخلو اما ان يكون عبارة عن الالفاظ او عن المعاني
او عن النقوش او عن مجموع هذه الامور الثلثة او عن كل اثنين منها فهذه سبعة
احتمالات فان كان الاول فالاول انسب والاولى ان يكون الاضافة بمعنى في على
تقدير البيان او بدونه بناء على ان الظرفية والمظروفية بين الالفاظ
والمعاني مجازية فيجوز ان يكون كل منهما ظرفا للاخر باعتبار وان
كان الثاني يكون الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص فيكون فصل
المضاعف بمعنى مسائل المضاعف وان كان الثالث فالاضافة فيه كالاضافة
في الاول ويعلم من هذا بيان الاضافة في الوجوه الاربعة الاخيرة ومن
قصر الاضافة في امثاله بمعنى من فقد قصر اما اولا فلان الاضافة بمعنى من
في امثال هذه الاضافة مما لا صحة له كما عرفت وجهه واما ثانيا فلان
الاضافة بمعنى في اولى من سائرها فترك الاولى مع ذكر غيره مما لا يخفى سماجته
كذا في حواشي الهداية لمولانا المحقق واستادنا المدقق احمد الانصاري
رضي الله عنه الملك الباري قال الفاضل الامجد استاذنا مولانا الشيخ محمد
في شرح مغني اللبيب المراد بعلم الاعراب علم النحو كما في خطبة الكشاف حيث
قال فارسا في علم الاعراب مقدما في جملة الكتاب قال الفاضل الشمني الاعراب

في

في اللغة الافصاح بالشيء وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح
اللب علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية في الاعراب ويقال
ايضا على ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر او المقدر الذي يجلبه العامل في آخر
الاسم او ما يشبهه والمراد هنا الاول من المعاني الاصطلاحية واضافة العلم
اليه بيانية انتهى ان اراد بها الاضافة بمعنى فليست منها لعدم شرطها
وهو الجنسية بمعنى ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه مثل خاتم بل الاضافة
هنا بمعنى اللام من باب اضافة العام الى الخاص مثل بلد بغداد ويوم الاحد
وعلم الفقه كذا صرح الرضي وغيره من المحققين لكن الفاضل التفتازاني والفاضل
الجرجاني اتفقا على ان اضافة علم المعاني بيانية ومثلوه بشجر الاراك وقال
صاحب الكشاف في قوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام والبهيمة كل ذات اربع
في البر والبحر واضافتها الى الانعام للبيان وهي الاضافة بمعنى من كخاتم فضة
ومعناه البهيمة من الانعام انتهى ولا يتصور الجنسية بالمعنى المذكور فيما ذكر
بل المضاف اعم مطلقا والفاضل التفتازاني رجع الى المذهب الذي ذهب
اليه الرضي حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف هناك وهي الاضافة بمعنى
من قد اشترطوا فيها كون المضاف اليه جنس المضاف كالفضة للخاتم وههنا
الامر بالعكس ومن في البهيمة من الانعام لا تكون الا بيانية وفي خاتم من فضة
ابتدائية او تبعيضية انتهى قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بينهما من
وجوه احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سواء وافقه في اسمه
او لم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والمالك واحدا فالمغايرة حاصلة
وان اتحد اللفظ واما التي بمعنى من فالاول فيها بعض الثاني الثاني ان التي بمعنى
اللام لا يصح فيها ان توصف الاول بالثاني والتي بمعنى من يصح ذلك فيها الثالث
التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول والتي بمعنى من يصح فيها
ذلك الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز
ويصح انتصاب التي بمعنى من كذا نقل عنه الفاضل الحافظ السيوطي في الاشباه
والنظائر وقال صاحب الكشاف فان تلك الاضافة في بنات الشاه ما هي قلت
اضافة بمعنى من كقولك عندي سحق عمامة وقال ابو حيان الذي ذكره النحويون
ان الاضافة التي هي من اضافة الشيء الى جنسه كقولك خاتم فضة وثوب خز

ووخاتم حديد والذي يظهر في سحق عمامة وفي شامي النساء انها اضافة على
معنى اللام ومعنى اللام الاختصاص انتهى قال الجوهري السحق الثوب البالي
واسحق الثوب اي الخلق وبلي وفي النهاية الخز ثياب تنسج من صوف وابريسم
وبالجملة كلام القوم لا يخلو هيهنا عن اضطراب ولا يمكن التوفيق الا بان يحمل مثل
علم الفقه وشجرة الاراك وبهيمة الانعام على التشبيه بالاضافة البيانية بالنظر
الى ادم والمعنى بطريق من البيانية لا انها اضافة بيانية بحسب الاصطلاح
وامثال هذه كثيرة فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام فان فيه شيئا غير مشهور
في كتب الانام وقد ضل في تحقيقه اكثر الاقوام وهو اي المضاعف من الرباعي مجردا
كان او مزيدا ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا كان عينه ولامه
الثانية من جنس واحد ويقال له اي للمضاعف من الرباعي المطابق ايضا كما
ان يقال له المضاعف والاصم فالمضاعف والاصم مشترك بين القسمين
والمطابق مخصوص بهذا القسم وهو اعني المطابق بفتح الباء للموافقة بين الفاء
واللام الاولى وبين العين واللام الثاني فان قيل هذا المعنى ايضا موجود
في المضاعف من الثلاثي فوجب ان يقال له المطابق قلنا اذا سمي الشيء
بالشيء لمناسبة بينهما لا يستلزم تسمية شيء اخر بذلك الشيء وان تحقق
ذلك المناسبة هناك كالقارورة انما سمي القارورة قارورة لانها مقر
الماء او مقر شيء فلا يلزم تسمية الدلو والبطن بالقارورة وان وجد
ذلك المعنى فيه واما كونه مقرا للشيء ثم ايضا المطابقة على الوجه المذكور
في الرباعي ليس موجودا في الثلاثي وايضا تسميته بالمطابق اصطلاح
ولا مشاحة في الاصطلاح نحو زلزل الله الارض زلزلة وزلزالا الزلزال
هي والزلزال بالفتح الاسم وفي الدعاء اللهم اهزم الاحزاب وزلزلهم كني
بها عن التخويف والتحذير اي اجعل امرهم مضطربا غير ثابت واصل الزلزلة
الحركة العظيمة والازعاج الشديد كذا في جامع اللغة اقول يفهم من ظاهر
قوله والزلزال بالفتح الاسم عدم جواز كونه مصدرا وليس الامر
كذلك قال صاحب القاموس في كتابه المسمى بالغرر المثلثة الزلزال والزلزال
والزلزال والزلزال مثلثة الزاء مصادر زلزل زلزلة وزلزالا اذا حركه
تحريكا عظيما اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قاله الدواني والزلزال

بالفتح

بالفتح الاسم وما فيما قاله الفاضل التفتازاني من انه يجوز في مصدره فتح
الفاء وكسره بخلاف الصحيح فانه بالكسر لا غير نحو دحرج دحراجا وقد ظهر
لك ايضا ما فيما قاله الغزي وهو انما جاز فيه الفتح جبرا لما اشتمل عليه من
الثقل الحاصل بواسطة تقارب الامثال ثم الكسر هو الافصح لانه الاصل وبه
جاء التنزيل انتهى قال الكوفيون زلزل على وزن فعفل مكررا الفاء ومشايخ
البصريون بان قالوا لا يكرر وحده الا انه اما ان يكرر قبل العين او بعده فان
كرر قبل العين يلزم الادغام وهو متعذر لاستلزام الابتداء بالساكن وان
كرر بعده يلزم تكرار الحرف وهو الفصل بحرف الاصلي ولم يوجد مثله في كلام
العرب هكذا ذكره الموصلي ولما كان هنا مظنة سؤال وهو انه لم الحق المضاعف
بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها مع انه حروفه حروف الصحيح اشار الى
جوابه بقوله وانما الحق المضاعف في كونه غير سالم المعتلات لان حرف التضعيف
الذي هو احد المتجانسين يحتمله الابدال قال التفتازاني وهو ان يجعل حرفا
موضع حرف آخر وقال اللقاني في قوله موضع اشارة الى ما فرق به بعضهم بين
الابدال والتعويض من ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض
يكون في غير موضع المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن قال ولا يقال في هذا
بدل الا تجوزا مع قلته وفي قوله حرف في الموضعين اشارة الى ما فرق
به هذا البعض بين الابدال والقلب من ان القلب يختص بحروف العلة
والابدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة قال فالابدال اعم والقلب اخص
والتفتازاني تبع في الحد ابن الحاجب لقوله في شافيته الابدال جعل حرف
مكان حرف غيره قال الجاربردي فقوله مكان حرف ولم يقل جعل حرف عوضا عن
حرف احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء
عدة وزنة ولا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا وقوله غيره احترازا عن رد المحذوف
في مثل اب واخ وست فانك اذا نسبت اليها تقول ابوي واخوي وستهي برد
لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق حينئذ انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى
ابدالا اذ ليس جعل حرف مكان حرف غيره بل هو جعل حرف مكان حرف وهو نفسه
وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانا وان قلنا التاء فيهما عوض
عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فات المراد بكونه في مكانه ان يكون العوض

فا ان كان الاصل فا كما في اجوه وعينا ان كان الاصل عينا كما في قال ولاما
ان كان الاصل لاما كما في ماء ونائبا او الا على المعنى المقصود ان كان الاصل
كذلك كما في عالم بالالف ومعلوم ان تاء اخت وبنت ليست كذلك فان قيل
هذا التعريف غير مانع لانه دخل فيه اظلم واصله اظتلم جعل الظاء مكان
تاء الافتعال لارادة الادغام ولا يسمى ذلك ابدالا اصطلاحا فان الظاء ليست
من حروف الابدال فكان يجب عليه ان يزيد قيدا آخر وهو ان يقول لا للادغام
نحو ابدال اقول المصنف اعني ابن الحاجب لما بين حروف الابدال علم ان المراد بحرف
في قوله جعل حرف مكان حرف احد تلك الحروف فكانه قال الابدال جعل حرف
من حروف انصت يوم جد طاء زل مكان حرف غيره فيستقيم حينئذ ولا يلزم
المحذور الى هنا كلامه قال مولانا جلال الدين الدواني ان الابدال يجري في
الفعل نحو هراق في اراق والاسم نحو اجوه في وجوه والحرف نحو الا فعلت في
هلا فعلت ويكون للتخفيف ومن تلك الحروف قد يقاربها في المخرج او في الصفات
مثل الجهر والهمس وغيرهما والحروف التي تجعل كل منها مكان آخر حروف انصت
يوم جد طاء زل وكل منها تبدل من عدة حروف فاحتجنا الى بيان ما يعرف
به الابدال مطلقا والى بيان ما يبدل الحروف المذكورة منها اما الاول فهو
ان الابدال يعرف بالامثلة التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الحرف
المبدل كتراث فان قولنا ورث ووارث وموروث يدل على ان اصله وراث
وبقلة استعمال ما ذلك الحرف فيه كالثعالي فان الثعالب اكثر استعمالا منه
وبكونه فرعا للفظ آخر والحرف زائد في الاصل كضويرب فانه فرع ضارب فان
ضارب زائده واو ضويرب بدل منه وبكونه فرعا من لفظ آخر والحرف هناك
هو اصل في الفرع والحرف الذي بازائه في الاصل يكون بدلا منه كمويه فانه فرع ماء
لكونه تصغيره فلما قيل في التصغير مويه بالهاء علم ان الهاء اصل لان التصغير يرد
الاشياء الى الاصل فهمزة ماء يكون بدلا من الهاء وبلزوم بناء متروك لو لم يحكم
بالابدال نحو هراق فان اصله اراق لعدم هفعل واما الثاني فالهمزة تبدل
من حروف اللين مطردا لازما اما في الفاء نحو اواصل في وواصل او في العين
نحو قائل وبائع في قاول وبايع او في اللام نحو كساء ورداء في كساو ورداي
او جائزا نحو اجوه وادور في وجوه وادور وغير مطرد نحو ابابه مبدلة

من

من الالف وشئمة بهمزة مبدلة من الياء ومؤصد قد بهمزة مبدلة من الواو ومن
العين نحو اباب في عباب وهو معظم الماء ومن الهاء نحو ماء في ماه لكن ابدال
الهمزة منهما شاذ والنون من الواو واللام على الشذوذ نحو صنعاني في
صنعاوي ولعن في لعل والصاد من السين التي بعدها غين او خاء او
قاف او طاء نحو اصبغ نعمه في اسبغ وصلخ في سلخ وصقر في سقر وصراط
في سراط والتاء من الواو فاء نحو اتعد واتجه ولاما نحو اخت ومن الياء فاء نحو
اتسر ولاما نحو ثنتان ومن السين على الشذوذ نحو طست وطسس
ومن الباء على الشذوذ ايضا نحو الذعالت في الذعالب وهي قطع الخرق
ومن الصاد على الضعف نحو لصت في لصص والياء من اختيها على اللزوم
نحو ميقات من الواو ومفيتيح من الالف ومن الهمزة نحو ذيب ومن احد حرفي المضعف
التضعيف نحو امليت ومن النون نحو اناسي في اناسين جمع انسان ومن
العين على الضعف نحو ضفادي في ضفادع وكذا من الباء نحو الثعالي في
الثعالب وكذا من السين نحو سادي في سادس وكذا من الثاء ثالي
في ثالث والواو من اختيها على اللزوم في نحو ضوارب وضويرب ورحوي
وعصوي فان الواو فيها مبدلة من الالف وفي نحو موقن اسم فاعل من ايقن وطوبى
في طيبى من طاب يطيب وبوطر في بيطر من البيطرة وبقوى في بقيا من بقي
مكانه اي طلب بقاءه فان الواو فيها مبدلة من الياء وعلى الشذوذ في نحو
نهو عن المنكر من النهي فان الواو فيها مبدلة من الياء ومن الهمزة نحو جونة
في جؤنة بالهمزة وهي حقة العطار وبلغهم من الصحاح عكسه اي ابدل الهمزة
في جونة من الواو والميم من الواو وعلى اللزوم في فم وحده والاصل فوه وعلى
الضعف في لام التعريف على لغة طي نحو ليس من امبر امصيام في امسفر
ومن النون على اللزوم نحو عنبر فانه يكتب بالنون ويتلفظ بالميم وعلى الضعف
في البنام والاصل البنان وهي اطراف الاصابع وطامه الله على الخير اي
طانه عليه بمعنى جبله وخلقه ومن الباء على الضعف في بنات مخر السحاب
بيض رقاق ياتين قبل الصيف والاصل بخر بالباء لانه من البخار وفي
قولهم ما زلت راتما اي راتبا وكثم اي كثب وهو القرب والجيم من الياء
المشددة على الشذوذ في الوقف نحو ابو علج في ابي علي ومن غير المشددة

استُدّ نحو لأمّ ان كنتُ قبلتَ حججتُ اصله حججتي والدال من التاء على اللزوم
في نحو ازدجر واذّكر وعلى الشذوذ في نحو فزدُ والاصل فزتُ لصيغة
المتكلم وفي اجدمعوا واجدز ودولج والاصل اجتمعوا واجتز وتولج من
الولوج والطاء من التاء على اللزوم في نحو اصطبر وعلى الشذوذ في نحو حصطُ
والاصل حصتُ من الحوص وهو الخياطة والالف من اختيها على اللزوم في
نحو قال وباع وعلى التضعيف في نحو يا رجل وفي لغة طي نحو لازم ومن الهمزة
في نحو راس ومن الهاء في آل عند البصريين وعند الكسائي الف منقلبة من
الواو والهاء من الهمزة مسموع في هرقت وهرحت وهياك ولهنك وهن
فعلت في لغة طي وهذا الذي والاصل ارقت وارحت واياك ولانك
وان فعلت واذا الذي ومن الالف شاذ في انه وحيهله ومهما والاصل
انا وحيهلا وما ومن الياء في هذه فان اصله هذي ومن التاء في باب رحمة
وقفا والزاي من السين والصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين نحو يزدل
في يسدل وهذا فزدي في فصدي ويجوز ان يشرب الصاد شيئا من صوت
الزاي فيصير حرفا مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي لئلا يذهب صوت
الصاد بالكلية فيذهب ما فيها من الاطباق ولا يجوز هذا في السين لانه لا اطباق
فيه يذهب القلب فالسين اذا كانت متحركة لم يبدل زايا الا في لغة بني كلب
فيقولون مس زقر في مس سقر واما الصاد اذا كانت متحركة فلم يجز الابدال
بل يشرب نحو زدق في صدق وزدر في صدر واللام من النون على القلة في
اصيلال نصيلا اصلا لانه جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر ومن الضاد على الزرداة
في الطجع والاصل اضطجع قال مولانا جلال الدين الدواني قال ابي سمعت بنانا دون
الجيد الجيد يريدون اضحية اضحية مثاله في المضاعف كقولهم امليت بمعنى امللت
بمعنى اصله امللت قلبت اللام الاخيرة ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام
لسكون الثاني قال ابن عصفور وانما جعلنا اللام اصلا لان امللت اكثر من امليت
انتهى وذهب بعضهم الى انهما لغتان قال لا تصرفهما واحد فليس جعل احدهما
اصلا والاخر فرعا اولى من العكس وقال مولانا الدواني امللت الكتاب وامليته لغتان
جيدتان جاء بهما القرآن واستمليته الكتاب سألته ان يمليه علي وما قاله ابن
عصفور موافق لما قاله المصنف قال الفاضل الدواني ومعنى الاملاء قراءة الشي

او

او تعزيز ليكتبه السامع او ليحفظه كذا ذكره الطيبي في حاشية الكشاف وحرف
التضعيف لخفة الحذف كما قالوا مستُ وظلتُ بفتح الفاء وكسرها اما الفتح
فلانه حذف عين الفعل منهما مع حركتها وهي الكسرة فبقي الفاء مفتوحة واما الكسر
فلانه حذف العين منهما بعد نقل حركتها الى ما قبلها بعد سلب حركتها قبلها واحسّت
اي مسستُ بفتح الميم وكسر السين اللام الاولى وسكون الثانية اعلم ان اي
حرف تفسير تقول عندي عسجد اي ذهب وما بعدها عطف بيان على ما قبلها
او بدل منه لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفي والمفتاح لانا
لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشي على مرادفه وتقع
تفسير الجمل ايضا كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي
قال شارح الهادي اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم باي ضممت التاء فقيل
تقول استكتمته سري اي سألته كتمان سري بضم تاء سألته لانك تخاطبه اي
تقول ذلك القول قال الفاضل الشيرازي في شرح الكشاف السر فيه ان ابن عصفور
فينبغي ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول محكوم فالثاني مثله ويجوز في صدر
الكلام تقول على الخطاب ويقال على البنا للمفعول وان اتى بكلمة اذا كان صدر الكلام
في موقع الجزاء قال مولانا خسرو ولا يستقيم ان يكون صدر الكلام على لفظ يقال
الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب من اراد زيادة تحقيق المقام وتوضيح المرام
فليراجع رسالتنا المسماة بفتح العلام وظللت بفتح الظاء وكسر اللام وسكون
الثانية وظللت بفتح الظاء وكسر اللام وسكون الثانية ذكره الامدي قال
الفاضل الدواني وعينه بعضهم الثانية لان الثقل بها فلما حذفت الاوليان مع
حركتهما بقي الفاء مفتوحة على حالها فصار مست وظلت وفي مكسور الفاء نقلت
حركة الاوليان الى الميم والظاء بعد سلب حركتهما ثم حذفت فصار مست وظلت
وكلاهما من شواذ التخفيف يقال ظللت افعل كذا بالكسر ظلولا اذا عملته بالنهار
دون الليل فمن قال اذا عملته بالنهار والليل فقد اخطأ خطأ فاحشا ويقال
مسست الشي بالكسر امسه مسا فهذه اللغة الفصيحة وحكى ابو عبيدة مسست
الشي بالفتح امسه بالضم ومنه قوله فظلتم تفكهون بكسر وبفتح وانشد لا
خفش مسنا السما فنلناها وطأناهم حتى اتوا احدا تهوي ونهلانا بالفتح
والكسر كذا في الصحاح وقالوا ما احسست منهم احدا اي احسست فنقلت حركة

السين الاولى الى الحاء ثم حذفت ولو لم تنقل الحركة بل حذفت السين الاولى مع
حركتها لاجتمع ساكنان فيؤدى الى تغيير ثان وهو ايضا من شواذ التخفيف
لكن الحذف في ظلت فصيح لكثرة الاستعمال بخلاف مست واحست يقال
حسست له بالفتح وحسست له بالخير بالكسر حكاها يعقوب واحسست
به اي يقنت به وربما قالوا احسيت بالخبر واحسيت به يبدلون من السين
ياء كذا في الصحاح واما قوله تعالى وقرن في بيوتكن بكسر القاف وفتحها فيجوز
ان يكون محذوف الراء الاولى من اقررن بعد ان نقلت كسرة الراء منه وقرن
بالمكان بالفتح اقر بالكسر وفتحها من قررت بالكسر اقر بالفتح الى القاف وحذفت
همزة الوصل للاستغناء عنها ويجوز ان يكون المكسور من وقر يقر وقارا وهو
الرزانة والثبات والمفتوح من قار يقار اذا اجتمع كذا ذكره الجاربردي
والمضاعف يلحقه الادغام قال التفتازاني وهو في اللغة الاخفاء والادخال
يقال ادغمت اللجام الفرس اي ادخلته في فيه وادغمت الثوب في الوعاء والادغام
افعال من عبارات الكوفيين والادغام بالتشديد افتعال من عبارات البصريين
وقد ظن الادغام بالتشديد افتعالا غير متعد وهو سهو لما قال في الصحاح
يقال ادغمت الحرف وادغمته على افتعلته انتهى قال مولانا ددة الظاهر ان نصب
الفرس بنزع الخافض يدل عليه قولنا ادغمت الثوب في الوعاء قال بعضهم في
مثله ولنا قاعدة بان الاولى ان يحذف حرف الجر وينصب اقامة النصب مقام
الجر كما في الله لافعلن والثانية ان الفعل اذا تعدى بحرف الجر بنزع الحرف
ويتعدى بنفسه كما في اختار موسى قومه وقال ابن التمجيد في شرح انوار التنزيل
ان النصب بعد حذف الخافض علامة المفعول به لان حروف الجر انما تدخل
الاسماء لافضاء معاني الافعال اليها فتكون تلك الاسماء مفاعيل لتلك الافعال
منصوبة المحال لعدم ظهور النصب فيها لفظا للضرورة وجود آثار تلك الحروف
ولما حذف في ما نحن ظهور نصبها المحلي فادت منصوبات على المفعولية وقال مولانا
حسن الفناري في حواشي التلويح النصب في صورة نزع الخافض من الفعل المذكور
فانه من جملة الامور التي يتعدى بها الفعل التام كما صرح به في مغني اللبيب
فكانه يتعدى بعد اسقاط الجار لتضمن معناه انتهى فاسناد النصب الى نزع
الخافض اسناد الى الشرط يعني بشرط وجوده المحلي ونزعه لظهوره الى هنا

كلامه

كلامه اقول ان لفظة ادغم من الافعال تارة تتعدى الى المفعولين صريحا وتارة
تتعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر كما اشير اليه التفتازاني بالمثالين وهو الظاهر
المتبادر من كلامه لما قال مولانا ددة ليس بظاهر ولا يضر كونه بمعنى الادخال
والاخفاء ما قلناه فان التعدية يختلف حالها باختلاف اللفظ وان اتفق المعنى
قال الشيخ الرضي في شرح الكافية لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث
المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف
لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى
اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر
وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في آلة التعدي او في عدد المفاعيل
لا يوجب اختلاف المعنى فالفعل الواحد يعدى تارة ويقصرون اخرى و
يجعلون الافعال مترادفة وان اختلف متعلقاتها ويجعلون نعم وان تعدى
الى مفعولين مرادفا فالعرف التعدي الى واحد وهو في الاصطلاح ما ذكره
المصنف وهو ان تسكن الحرف الاول من الحرفين المتجانسين وتدرج ذلك
الحرف في الحرف الثاني نحو مد فان اصله مدد فاسكنت الدال الاولى وادرجتها في الدال
الثانية فصار مد ويسمى الحرف الاول من المتجانسين مدغما اسم مفعول
لادغامك اياه وهو لا يكون الا ساكنا ويسمى الحرف الثاني منهما مدغما فيه لادغامك
الحرف الاول فيه وهو لا يكون الا متحركا ومن هذا اعلم عدم جواز الادغام في مضاعف
الرباعي لان الغرض من الادغام حصول الخفة بواسطة النقل الحاصل من اجتماع
المثلين بغير الفصل وذلك مفقود في الرباعي فلهذا لم يدغم في الرباعي فان قيل لما
كان اجتماعهما مرة داعيا الى الادغام كان اجتماعهما مرتين ادعى الى الادغام قلنا
سلمنا ذلك لكن لما وجد الفاصل بين المثلين تعذر الادغام لكونه حاجزا حصينا
فان قيل لم قلت ان اجتماع المثلين ثقيل قلنا لما فيه من العود بعد النطق به وشبهه
الخليل بمشي المقيد فان المقيد يمنعه عن توسع الخطو فيصير كانه يعيد قدمه
الى موضعها الذي نقلها منه وذلك يشق على النفس وبعضهم باعادة الحديث
مرتين وبعضهم بالاجترار على طعام واحد وانت تعلم ان كل ذلك ثقيل ومستكره
فقد يعقوا لذلك التغيير والكراهة بالادغام لان الادغام يسهل الامر لان اللسان
ينطق بالمدغم والمدغم فيه دفعة واحدة ويرتفع عنهما كانهما حرف واحد فيسهل

التلفظ بهما وتحصل الخفة قال الفاضل الهمام شيخ الاسلام الشهير بعجوز زاده خصه الله تعالى بالحسنى وزيادة في شرح المقصود اعلم انك اذا قلت مدّ
ونطقت بالحرفين دفعة واحدة كان اخف من قولك مدَدَ باظهار الحرفين
وهذا مما لا يسترتب فيه كل ذي حس لان زمان الحركة بالحرف المدغم اقل
من زمان الحركة بالحرفين المظهرين وما قل زمانه اخف مما طال اعلم ان الولد
الاعز قرة عيني شيخ محمد في اوان اشتغاله في هذا الكتاب وزمان قراءته
علي قال فان فيه بحث وهو انه لم يدغموا في اوله مع انه يندفع الثقل بذلك
ايضا فاجبت بانه لو ادغم الثاني في الاول لوجب اسكان الثاني ليتصل
بالاول على ما سبق من لزوم كون الاول ساكنا عند الادغام فاذا اسكن الثاني
فامتنع اتصال الف الضمير وواوه وياؤه ولانه يلزم حينئذ التقاء الساكنين
فان قيل فما بالهم استثقلوا من جمع المثلين في الحروف دون الحركات المتواليات
قلنا لان الفاصل بين الحرفين اقل منه بين الحركتين لانه تقرر من اصلهم
ان الحركة تحصل بعد الحرف لانها صفته فلما كان الفاصل بين الحرفين
اقل يمكن ان يحصل حرفان بمنزلة حرف واحد بالادغام بخلاف الحركتين
فان قيل لم وجب ان يسكن الاول عند الادغام قلنا ليتصل بالثاني اذ لو
حرك لم يتصل به لحصول الفاصل وهو الحركة فان قيل لم وجب ان يكون
الثاني متحركا قلنا لانه مبين للاول فلا يجوز اسكانه لان الساكن كالميت
لا يبين نفسه فكيف يبين غيره لا يقال ان قوله ان يسكن الاول غير
شامل لنحو مدّ مصدرا فان اصله مدْدٌ والاول ساكن فلا يسكن لانا
نقول انه لما ذكر ان المتحرك يسكن ادغامه علم ابقاء الساكن على حاله بالطريق
الاولى قاله التفتازاني فيه كلام لان الاعتداد بالاولوية غير معتبر في
التعريفات قطعا ذكره البسطامي في حاشية المطول والتعريف الحقيق بالقبول
عند الفحول ما نقل عن النحرير منه جار الله العلامة وهو الباث الحرف
مقدار الباث الحرفين وذلك اي الادغام واجب وهو فيما اذا اجتمع حرفان
من جنس واحد في كلمة واحدة ويكون الثاني منهما متحركا وذلك في الماضي
والمضارع وغيرهما اما في الماضي فان لم يتصل باخره ضمير مرفوع بارز متحرك وهو
حسنة اشتمله من الغائب بالترتيب فان اتصل به ذلك فالادغام ممتنع كما يجيء

تقول

تقول مدَّ مدَّا مدُّوا مدَّتْ مدَّتا مددْنَ مددْتَ مددتما مددْتُم مددْتِ
مددتما مددتنّ مددْتُ مددْنا واما في المضارع فان لم يتصل باخره نون جمع
المؤنث وهو اثنى عشر مثالا فان اتصل به النون فالادغام ممتنع مثاله يمدّ يمدّان
يمدّون تمدّ تمدّان يمددْن تمدّ تمدّان تمدّون تمدّين تمدّان تمددْن امدّ
نمدّ وعلى هذا القياس غيرهما والجميع ما ذكرنا انفا واليه بقوله في نحو مدّ
يمدّ واعدّ يعدّ وانعدّ ينعدّ واعتدّ يعتدّ ولما كان هذا افعال يجب فيها
الادغام مثل المضاعف وان لم يكن مضاعفا ذكره استطرادا او بين ذلك لكن تخلط
وكان الاولى ان يميزها فقال واسودّ يسودّ من باب الافعلال افعلالا واسوادّ
يسوادّ من باب الافعيلال وليسا من المضاعف لان عينهما ولامهما ليسا من
جنس واحد فان عينهما الواو ولامهما الدال واستعدّ يستعدّ مضاعف
من باب الاستفعال واطمأنّ يطمئنّ من باب الافعلال كالاقشعرار وليس بمضاعف
وتمادّ يتمادّ مضاعف من باب التفاعل فيجب الادغام في جميع هذه الامثلة
لاجتماع الحرفين المتجانسين فيها مع تحرك الحرف الثاني منهما وكذا هذه
الافعال التي يجب فيها الادغام اذا بنيت للفاعل يجب فيها الادغام اذا بنيتها
للمفعول ماضيا كان او مضارعا نحو مُدّ والاصل مُدِدَ ومُدّت والاصل مُدِدَت
يُمدّ والاصل يُمدَد وكذا أُعِدّ وانْقُدّ وعُدّ وكذا نظائره اي نظائر مدّ يمدّ
كاعدّ يعدّ وانقدّ ينقدّ فيه وغيرها والادغام واجب ايضا في نحو مدّ
حال كونه اذا اذا كان او اعني مصدرا اي في كل مصدر على وزن فعْل بفتح الفاء
وضمها وكسرها وسكون العين نحو مُدّ ودُدّ وصِدّ اصلها مدْد ووُدْد وصِدْد
وادغمت الدال الاولى في الثانية لوجود شرط وجوب الادغام وانتفاء المانع
منه فيها وعقب نحو مدّ بقوله مصدرا دفعا لتوهم انه ماض او امر لم يذكر قولنا
او امر فقد ترك احد الاحتمالين فتوهم ان نصب مصدرا اما على المدح او على
الحال فقدّ ودم وكذلك الادغام واجب اذا اتصل بالفعل المضاعف او ما يشابه
كله تماثر الف الضمير او واوه او ياؤه سواء كان ماضيا او مضارعا او امرا مجردا
او مزيدا فيه مجهولا او معلوما ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الافعال وذلك
لان ما قبل هذه الضماير وهو الثاني من المتجانسين يجب ان يكون متحركا لئلا
يلزم التقاء الساكنين والاول اذ كان ساكنا يدبح والا يسكن ويدبح في الثاني

مثال الالف نحو مُدّا يجوز فيه فتح الميم على انه فعل الاثنين من الماضي مبنيًّا
للفاعل فحينئذ اصله مَدَدا وضم الميم اما على انه فعل الاثنين من الامر
فحينئذ اصله امْدُدا او تمدّان او على انه فعل الاثنين من الفعل الماضي
مبنيا للمفعول فحينئذ اصله مُدِدا ومثال الواو مَدّوا بفتح الميم على انه
فعل جمع المذكور من الماضي مبنيا للفاعل واصله حينئذ مَدَدوا او بضم
الميم اما على انه فعل الجمع من الامر واصله حينئذ امْدُدوا او تمدّون ونحو تمدّون
او على انه فعل الجمع من الماضي مبنيا للمفعول فحينئذ اصله مُدِدوا وقس عليهما
قلناه غيره من النظاير والاشباه ومثال اليا مُدّي بضم الميم فقط وهو فعل
الامر للواحدة المؤنثة اصله امْدُدي او تمدُدين او تمدّين قال الفاضل
الدواني والضابط هاهنا انه يجب الادغام في كل فعل اجتمع فيه متجانسان
ولم يقع بينهما فاصل وكان الثاني متحركًا فنحو قولهم ضَبَبَ البلد بالفتح اذا كثر
ضبابها اي سحابها و قَطَطَ شعره بالكسر اذا اشتدّت جعودته شاذ
في فك الادغام فيهما لاظهار الاصل ونحو ضَنِنْتُ بالفتح اضننت لغة
عند الفراء وقال الجوهري وقول الشاعر مهلا اعاذل قد جرّبت من خلقي
اني اجود لاقوام وان ضننوا اي بخلوا يريد ضنّوا فاظهر التضعيف ضرورة
انتهى اقول في تفسير الضباب بالسحاب نظر على ما صرح به الشيخ نصر الدين
اللقاني في حاشيته على شرح التفتازاني حيث قال الضباب بكسر الضاد جمع ضبّ
بفتحها دويبة معروفة في الصحاح ضَبِبَ البلد واضبّ ايضا اذا كثر ضبابه
ولا يصح تفسير ضبابها بفتح الضاد على انه جمع ضبابة اي سحابة تغشي الارض كالدخان
لان فعله اضبّ بالالف لا غير قال في الصحاح اضبّ يومنا انتهى اذا عرفت هذا
فقد ظهر لك عدم اصابة مولانا ددة في تقليده لجلال الدواني بقوله الضباب
جمع ضبابة وهي سحابة تغشي الارض كالدخان لما فرغ المصنف من قسم الواجب شرع
في قسم الممتنع بقوله وممتنع اي والادغام ممتنع فيما اذا اجتمع فيه حرفان من جنس
واحد في كلمة واحدة والثاني منهما ساكن سكونا لازما والمراد بكون السكون
لازما انه لا يجوز زوال السكون ولا يجوز تحرك الساكن كما في مددن لانه
اذا تحرك الدال الثانية يلزم توالي اربع حركات وذا لا يجوز والمراد من
كون السكون عارضا انه يجوز زواله ويصح تحرك الساكن كما في امْدُدْ

لانه

لانه اذا حركت الدال الثانية لم يلزم المحذور المذكور فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع
شتى وذلك من الماضي اذا اتصل باخره ضمير مرفوع بارز متحرك اعني التاء والنون
وهو في تسعة امثلة منه في المتكلم وحده نحو مَدَدْتُ وفي المتكلم مع الغير نحو مددنا
وفي المخاطب نحو مددتَ الى مددتنّ يعني مددتَ مددتما مددتم مددتِ
مددتما مددتنّ وفي جمع المؤنث الغائبة نحو مَدَدْنَ ومن المضارع اذا اتصل
باخره نون جمع المؤنث وهو في مثالين منه في جمع المؤنث الغائبة نحو يَمْدُدْنَ
وفي المخاطب نحو تمدُدْن ومن امر المخاطب في جمع المؤنث نحو امْدُدْنَ ومن نهي الغائب
فيه ايضا نحو لِتَمْدُدْنَ ومن النهي فيه ايضا نحو لا يَمْدُدْنَ ولا تَمْدُدْنَ وانما امتنع
الادغام في جميع ذلك لان شرطه تحريك الثاني وهو ممتنع هاهنا لوجوب سكون
ما قبله لانه كان كالجزء لزم من تحريكه توالي اربع حركات او للفرق بينه وبين
الضمير المنصوب المتحرك ولما فرغ المصنف من القسم الممتنع شرع في القسم الجائز
بقوله وجائز اي الادغام جائز وهو فيما اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في كلمة
والثاني منهما ساكن سكونا غير لازم وذلك اذا دخل الجازم على الفعل الواحد غائبا
كان او مخاطبا او متكلما وكذا في الواحدة الغائبة فلو كان قال في الفعل الواحد
والواحدة الغائبة لكان اصوب قال بعض الافاضل المراد فعل الشخص الواحد
مذكرا كان او مؤنثا اقول فيه نظر لانه يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة
والادغام فيه واجب لا جائز اعلم انه اذا دخل الجازم على الفعل الواحد والواحدة
الغائبة يجوز عدم الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الحرف الثاني وهو
ساكن هنا فلا يدغم نحو قوله تعالى لم يَمْدُدْ وهو لغة الحجازيين قال ومن يك ذا فضل فيبخل
بفضله على قومه يستغن عنه ويذمم فان قوله ويذمم مجزوم لكونه عطفا على
يستغن وهو جواب الشرط اعني من يك ويجوز الادغام نظرا الى ان السكون
عارض لا اعتداد به فيحرك الساكن الثاني ويدغم فيه الاول فيقال لم يمدّ بالضم
او الفتح او الكسر لما سياتي وهو لغة بني تميم قال التفتازاني قال ابو حيان وعزاه
بعض اصحابنا الى غير الحجازيين ولم يخص تميما ففي كلام التفتازاني كلام والاول هو
الاقرب الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن تستكثر فهذا المضارع المجزوم لا يخلو
من ان يكون مكسور العين او مفتوحه او مضمومه فان كان مكسور العين كيفرّ او كان
مفتوحه اي مفتوح العين كيعضّ الشيء ويعضّ عليه اي ياخذه بالسن قال

التفتازاني وفي جامع اللغة والمختصر عضد وعض به وعليه فما قاله التفتازاني
ليس على ما ينبغي فتقول لم يفر ولم يعض بفتح اللام وكسرها ووجه جواز الادغام
فيهما وفي امثالهما ان تقول اصلهما لم يفرر ولم يعضض بسكون اللام علامة
الجزم فنقلت حركة عين الفعل الى ما قبلها دفعا للثقل فالتقى ساكنان فحركت
اللام دفعا لالتقاء الساكنين اما بالكسر فلان الساكن اذا حرك حرك بالكسر
لما بين الكسر والسكون من التآخي ولان الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذر
الجر يعني في الافعال فكذا اذا جعل الكسر عوضا عن السكون عند تعذر السكون
واما بالفتحة للخفة ثم ادغمت العين في اللام فصار لم يفر ولم يعض بكسر اللام
وفتحها ولك ان تقول الكسر في لم يفر لمتابعة العين وكذا الفتح في لم يعض قال
صاحب القواعد والفوائد العرب تتبع الحرف الحرف في الكلمة الكلمة ما قبله
لما بعده واما بعده لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه الثلث بكسر الهمزة اتباعا
للام المكسورة ما قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله شاذا بكسر
الدال اتباعا لكسرة اللام في لله والحمد لله بضم اللام اتباعا بضم الدال في الحمد
ومن قبيل الاتباع الجر على الجوار كقول الشاعر حجر ضب خرب خفض خرب اتباعا للضب
وهو صفة للحجر فان قيل الحكم بامتناع الادغام في نحو مددت وجوازه في لم يفرر مع
الاتحاد بانتفاء الشرط قلنا السكون في الاول لازم وفي الثاني عارض فلهذا
جاز تحريك الثاني عند الادغام دون الاول فان قيل السكون عارض في كليهما
لان السكون حصل بسبب امر عارض وهو اتصال الضمير في الاول ودخول الجازم
في الثاني قلنا سلمنا ذلك لكن احد السكونين يصير لازما وذلك فيما اذا كان
العارض كالجزء فيصير السكون كسكون الحاء في دحرج بخلاف السكون
الذي هو بسبب الجازم فان الجازم لا يصير كالجزء حتى يكون سكونه لازما
فبهذا حصل الفرق بينهما فان قيل لا يجوز تحريك اللام في نحو لم يفر لانه يلزم
الغاء العامل وهو في قوة الخطاء عندهم قلنا الحركة عارضة لانه انما حرك
دفعا للادغام فان قيل حينئذ يكون السكون لازما فيعود الاعتراض الاول
قلنا لا يلزم من كون الحركة عارضة كون السكون لازما لجواز ان يكونا عارضين
وفيه بحث فليتامل وتقول لم يفرر ولم يعضض بالفك اي بفك الادغام كما
هو لغة الحجازيين ولما كان حكم المضاعف الغير الاصلي مثل المضاعف الاصلي

في

في جواز الادغام وفكه اراد ان يبينه وهكذا احكم يقشعر ويحمر ويحمار عند
دخول الجازم عليها فتقول مع الادغام لم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام
وفتحها ووجهه ما تقدم وتقول لم يقشعرر ولم يحمرر ولم يحمارر بفك الادغام
وان كان العين عين المضارع من فك فعل الواحد الذي دخل عليه الجازم
مضموما يجوز عند دخول الجازم عليه الحركات الثلث الضم والفتح والكسر
مع الادغام قال الآمدي رحمه الله تعالى اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى
المشهور مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان
يتلفظ بعده باحدى المراتب الثلث وبسكونه كونه بحيث لا يمكن ان يتلفظ
ذلك ذكره الشريف في شرح الكشاف وقال في شرح المواقف الحرف اما متحرك او ساكن
ولا نعني بذلك حلول الحركة والسكون في الحرف لانهما بالمعنى المشهور من خواص
الاجسام بل نعني بكونه متحركا ان يكون الحرف الصامت بحيث يمكن ان يوجد عقيبه
مصوت مخصوص من المصوتات الثلثة وبكونه ساكنا ان يكون بحيث لا يمكن
ان يوجد عقيبه شيء من تلك المصوتات ويجوز فكه اي فك الادغام فتقول لم يمدد
بحركات الدال الفتح للخفة والكسر لانه الاصل في حركة الساكن والضم لاتباع العين فعلى
ما ذكره ابن دانيال في شرح المقصود عند قول الامام الاعظم لم يمد انه بالفتح فقط اذا
كان العين فيه مضموما والكسر فيما العين مفتوحا او مكسورا انتهى بحث وهو
ان هذا الكلام في قول الامام لم يمد في بيان جواز الحركات الثلث فيه وانت قد
عرفت انه يجوز الحركات الثلث فيه وايضا تخصيص جواز الكسر بما يكون فيه العين
مفتوحا او مكسورا فاسد اذ الكسر يجوز ايضا فيما فيه العين مضموما كما في لم يمد يدل
عليه ما صرح به الامام الاعظم فيجوز تحريكها بالفتح والكسر لانه كلام في قوله لم يمد على
ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر شمل للواو كلها وتقول لم يمدد بفك الادغام كما
تقدم وهكذا حكم الامر يعني امر المخاطب لان لفظ الامر عند الاطلاق ينصرف
عندهم الى الحاضر ولان امر الغائب فقد دخل تحت المجزوم يعني يجوز في الامر اذا كان
فعل الواحد ما يجوز في الفعل المضارع المجزوم لانه في حكم المجزوم فتقول فيه
فر وعض بفتح اللام وكسرها مع الادغام ووجهه ان اصلهما افرر واعضض
فنقلت حركة العين الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت اللام دفعا لالتقاء الساكنين
اما بالكسر او بالفتح لما مر ثم ادغمت العين في اللام فاستغني عن همزة الوصل فحذفت

فصار قَرَّ وعضّ ونقول فيه افرِرْ واعضض بفك الادغام وان كان الامر من مضموم العين تقول مدَّ بحركات الدال الضم والفتح والكسر بالادغام و امدُدْ بفك الادغام لما ذكر في المضارع وقد روبت الحركات الثلث في قول جرير ذُمّ المنازل بعد منزلة اللّوى والعيش بعد اولئك الايام والاعرف الافصح الكسر في مثل هذه الصورة اعنى عند التقاء الساكنين وتمامها بفك الادغام قوله واعدد من الرحمن فضلا و نعمة عليك اذا ما جاء للخير طالب والمراد جواز الادغام وفكه عندنا والا فالادغام واجب في بني تميم ممتنع في الحجازيين قالوا واذا اتصل بالمجزوم حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو رُدَّها بالفتح ورُدُّهُ بالضم على الافصح وروى رُدِّه بالكسر وهو ضعيف قاله التفتازاني سمع الاخفش ناسا من بني عقيل يقول رُدِّه بالكسر تقلب الواو ياء فلا يبقى للاستكراه ان تكسر وتقلب الواو ياء اذا كان ما قبل الهاء مكسورا نحو به وغلامه وروى ايضا رُدَّه بالفتح حكاه ثعلب وفي الصحاح يقال رُدَّه رُدُّه وضبط الاولى بالفتح والثانية بالضم والثالثة بالكسر غلطا ثعلب الاستاذ ابو اسحاق ابن ملكون والاستاذ ابو طلحة وغيرهما وقال اللبلي في شرح الفصيح ما ذكره الاستاذ الجوهري هو الذي نص عليه النحويون في كتبهم فما ذكره ثعلب ليس بخطاء حكى سيبويه ان بعض العرب يفتح ويكسر ويضم مع اتصال الضمير بالفعل وصح ما قاله ثعلب وبطل ما اعترض به الاستاذ ابو اسحاق الشاعر قال ابو ليلى تحبل مُدَّه حتى امتددته فشده اذا ابا ليلى تسبيح وحده واعلم ان حكم الثلاثي المزيد فيه في جميع ما ذكر حكم المجرد وان لم يذكر المصنف اكتفاء بالاصل فليعتبره الناظر اذ لا يخفى شيء منه على ما ذكرناه ولما فرغ من ذكر احكام ادغام الماضي والمضارع والامر من الفعل المضاعف بحسب الوجوب والامتناع والجواز شرع في احكام ادغام اسم الفاعل والمفعول بقوله ونقول في اسم الفاعل مادٌّ بالادغام وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم مانع والتقاء الساكنين على حده والاصل مادِدٌ مادّان مادّون مادّة مادّتان مادّات ومَوادّ بغير تنوين صيغة منتهى الجموع كالمساجد والمنابر ونقول في اسم المفعول ممدودٌ كمنصور من غير ادغام لوجود المانع وهو الفاصل فيمتنع الادغام فاكتفى به عن بقية الامثلة فان قيل يجب ان يذكر اسم الفاعل في قسم الواجب واسم المفعول في قسم الممتنع

قلنا

قلنا اخرهما لانهما متأخران عن الماضي والمضارع والامر بحسب الذكر والا شتقاق وان كانا داخلين فيهما بحسب وجوب الادغام وامتناعه واما المزيد فيه فاسم الفاعل والمفعول منه تابع للمضارع مرقان كانا من الا بواب المذكورة يجب والا يمتنع واما الرباعي فلا مجال للادغام فيه اصلا ولما فرغ عن بحث المضاعف شرع في بيان المعتل بقوله فصل في المعتل اي هذا الفصل في المعتل او في بيانه فالفصل على الوجه الاول مقصور وكذا على الثاني ولا يجوز فيه هنا النصب على انه مفعول لفعل محذوف وهو احفظ او اقرأ لعدم تحمل الرسم ولكنه خفي على الفاضل السرماري ويجوز ان يكون مبتدأ وخبره في المعتل كما ذكرنا وجهه الفصل الاول وان خفي على يعقوب القرماني وهو في اللغة اسم فاعل من اعتل اي مرض عند التفتازاني واسم مفعول عند الجرجاني والجيلي والاول صواب كما لا يخفى ويسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وفي الاصطلاح ما كان احد اصوله او الضمير عائد الى ما الذي عبارة عن المعتل حرف علة سواء بقيت على حالها كقول او قلبت كقال او حذفت كقل والمراد باصوله الحروف الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام واحترز بها عن مثل اعشوشب وقاتل وتجهور ولا يتوهم خروج اللفيف من هذا التعريف بان اثنين من اصوله حرفا علة لانه اذا كان اثنان منها حرفي علة يصدق عليه ان احدها حرف علة قطعا لان الواحد جزء وتمام فوقه وتحقق الجزء لازم لتحقق الكل فصدقه لازم لصدقه بالضرورة وهي اي حروف العلة الواو والالف والياء سميت بذلك لانه مشتق من العليل ينطق اوجاع مختلفة مثل الصداع والمالنخوليا وذات الجنب والبرسام وغيرها يوجب الموت او الهزال وغيرهما كذلك يعرض لهذه الحروف احوال مختلفة من التغيرات مما يوجب الحذف او الابدال او النقل والقلب او الاسكان اولان العليل في حال المرض يتلفظ بكلمة كبيرة من هذه الحروف عند اشتداد الوجع المناسبة سموا الحروف العلة وعند بعضهم ان الهمزة من حروف العلة والجمهور على خلافه اذ لا يجرى فيها ما يجرى في الواو والالف والياء في كثير من الابواب ولذلك خرج المهموز عن حد المعتل وتسمى الواو والالف والياء التي هي حروف العلة في اصطلاح الصرفيين حروف المد اذا كانت ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها كقال ويقول ويبيع وتسمى هذه الحروف ايضا حروف اللين اذا كانت

ساكنة سواء كانت حركة ما قبلها من جنسها كما تقدم او لا كالقول والبيع فعلم
من هذا ان الالف حرف مد ولين دائماً وان كل مد لين وليس كل لين مدّاً وان
الواو والياء اذا كانتا متحركتين كوعد ويسر فليستا حينئذ بحرف مد و
لين والالف حينئذ اى حين اذ كان احد حروف الاصول من المعتل تكون
منقلبة عن الواو والياء نحو قال وباع قال التفتازاني لان الحروف الاصول
هي حروف الماضي من المجرد وهي من الثلاثي متحركة ابداً اي الاصل والالف ساكنة
فلا تكون اصلاً واما الرباعي فلان حروف الاصول تكون متحركة الا الثاني ولا
يجوز ان يكون الثالث لالتباسه بفاعل من الثلاثي المزيد فيه ولان امتنع كونه
اصلاً في الثلاثي فحمل عليه الرباعي واحترز بقوله حينئذ عن الالف في نحو
قاتل واحتار وتباعد مما ليس من حروف الاصول فانها ليست منقلبة بل هي
زائدة واعلم ان الالف في الافعال كلها وفي الاسماء المتمكنة اما ان يكون
زائدة او منقلبة بخلاف الاسماء الغير المتمكنة والحروف نحو متى ومهما وبلى وعلى
وما اشبه ذلك فانها فيها اصلية انتهى وقال الجبلي فان قيل لم لا يجوز ان
تكون الالف اصلية في الافعال والاسماء المتمكنة قلنا لو كانت اصلية لا تخلو
من ان يكون مبدلة في محل آخر او لا فان كانت مبدلة يلزم الالتباس بين
الاصلية والمنقلبة وذلك يخل بمعرفة الاوزان فان لم تقع مبدلة يلزم بقاء
الواو والياء متحركتين وما قبلها مفتوح وهو مستثقل جداً اذا كانت حرف علة
اما اذا لم تكن حرف علة لم تكن منقلبة لا من هذا ولا من ذلك بل زائدة نحو عالم
وجاهل وانواع اى المعتل سبعة لان حرف العلة فيه اما ان يتعدد او لا فان
لم يتعدد فاما ان يكون في الفاء او العين او اللام فان كان في الفاء فالمعتل الفاء
كوعد ويسر وان كان في العين فهو المعتل العين كقال وباع وان كان في اللام
فهو المعتل اللام كغزا ورمى وان كانت متعددة لا تخلو اما ان تكون اثنين
او اكثر فان كان الاول فلا تخلو اما ان تكون مجتمعة او متفرقة فان كان الاول
فلا تخلو اما ان يكون في الفاء والعين او العين واللام فان كان الاول فهو معتل الفاء
والعين كويل ويوم وان كان الثاني فهو المعتل العين واللام كشوى وقوى وحيي
فان كان الثاني فهو المعتل الفاء واللام كوقى ووجى وان كانت اكثر فهو القسم الرابع
ويقال له المعتل المجموع وهو ما فيه حرفين كواو وياء اصلها ووو او ويو ويي ويوي

تحركت

تحركت حرفا العلة والفتح ما قبلها قلبت الفاً فصار واو او ياء فقلبت الياء
في باي همزة لوقوعها بعد الف زائدة الاول من الانواع السبعة المعتل الفاء باضافة
المعتل الى الفاء اضافة لفظية اى الذى اعتل فاؤه قدم ما يكون حرف العلة فيه
غير متعدد لكثرة الجانب وسهولة ولان الواحد مقدم قبل المتعدد ثم قدم المعتل الفاء
لتقدم الفاء على العين واللام وهو الذى فاء فعله حرف علة فقط ويقال له اي
للمعتل الفاء في عرفهم المثال قال السيد الجرجاني في حاشية الكشاف القول يستعمل
بحروف متعددة على معان متعددة يقال قال به اي حكم به وقال عنه اي اخبر وقال
عليه اي افترى عليه وقال فيه اي اجتهد فيه لمماثلته اي لمشابهته الصحيحة في مثال
احتمال الحركات ولان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد وزن وقيل المثال من
المثول وهو الانتصاب ومنه سمى علم الامير مثالا لانتصابه امامه فسمى لانتصاب
حرف العلة فيه الاول فان قيل يلزم ان يسمى الاجوف ايضا مثالا لمماثلته الصحيح
في احتمال الحركات نحو عور وصيد قلنا هذا غير وارد لانه شاذ وسنذكر عدم القلب
في مثل ذلك ان شاء الله تعالى فان قيل لم يعل الواو والياء اذا وقعتا في الاول ويعل
اذا وقعتا في الآخر قلنا الاعلال قد يكون بالحذف او القلب او الاسكان لا سبيل الى الاول
لنقصانه عن القدر الصالح في الثلاثي ولا الى الثاني لفقدان الشرط ولا الى
الثالث للتعذر فان قيل لم لا يجوز ان يبدل بالتاء كما في تجاه وتراث وتلد وتكلان
قلنا لالتباس بالمضارع فان قيل لم لا يجوز ان يحذف ويعوض عنها التاء في الآخر
قلنا يلتبس بالمصدر واعلم ان المعتل الفاء يجيء من خمسة ابواب ولا يجيء من فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وما روى من لغة بني عامر فضعيف
وقيل انه شاذ وهو وجد يجد قال لبيد وهو من بني عامر لو شئت قد نقع الفؤاد
بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا ذكره الفاضل الجبلي والعلة اما ان يكون
واوا او ياء اذ الالف ليس باصل ولا يمكن ان يكون فاؤه الفا لسكونه وقدم بحث
الواو لان احكامها ليست للياء فقال اما الواو فتحذف من الفعل المضارع المعتل
الواوي الذى يكون على وزن يفعل بكسر العين لانه لما وقع بين الياء والكسرة ثقل
كالضمة بين الكسرتين فحذفت ثم حملت عليه اخواته اعنى التاء والنون والهمزة
فان قيل لم تحذف في يوعد مضارع اوعد مع وجود العلة قلنا لا نسلم وجودها
لان اصله يأوعد فالواو بين همزة وكسرة ولان ضمة ما قبل الواو اخف من الفتحة

قبلها لانها بعضها ويحذف الواو ايضا من مصدره اي من مصدر المعتل الفاء
ومن مصدر المضارع الذي على يفعِل بكسر العين منه فمن قصر على الوجه الثاني
فقد قصر ومن بيّن الوجه الاول وسكت عن الثاني فقد ما الزم ذكر الذي يكون
على وزن فِعلة بكسر الفاء وتسلم الواو في ساير تصاريفه اي باقي تصاريف المعتل
الفاء من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول والساير هنا ليس بمعنى الجميع كما سبق اليه
بعض الاذهان تقول في الماضي وَعَد بثبوت الواو وفي المضارع المكسور العين
يَعِدُ بحذفها لما مرّ وتقول في مصدره الذي على وزن فعلة عِدَة بحذفها لانه
مصدر على فِعلة والاصل وِعْدَة فنقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه مع
اعلال فعلها وحذفت الواو فقيل عِدَة على وزن علة اذا عرفت هذا فقد ظهر
ما فيما قاله الفاضل الجيلي وهو ان اصله وِعْدٌ بكسر الواو نقلت كسرة الواو الى ما
بعدها وهو العين لاستثقال الكسرة على الواو وتبعا للاعلال وزيدت التاء
في الآخر لئلا يلزم الحذف بلا عوض وكذا زنة اصلها وزن تنفعل به ما فعل بعدة
انتهى والعجب ان الفاضل المذكور قال بعد هذا واعلم ان لحذف الواو من
مصدر المعتل الفاء شروطا احدها ان يكون مصدرا لانه لو لم يكن مصدرا
لم يحذف كوجهة لانها اسم جهة وثانيها ان يكون فعله معتلا لانه لو لم يعل فعله
لم يعل مصدره لان المصدر تابع لفعله في الاعلال وعدمه نحو وصال ووداج
بغير حذف الواو وان كانت الواو مكسورة لانه لم يعل فعله وهو واصل وواَدج
من باب المفاعلة ويجوز انه يكون عدم حذف الواو من وجهة لانتفاء هذا الشرط
لانه لم يعل فعله ايضا وهو وجُه يوجُه وثالثها ان يكون على فِعلة بكسر الفاء لانه
لو كان بفتحها لم يحذف كوعد ووَزن ووقر ومنه قوله تعالى في اذانهم وقرا
انتهى وقد ظهر لك ايضا ما فيما قاله الجلال الدواني وهو يحذف الواو ايضا من
مصدر المضارع الذي يجيء ذلك منه على وزن فعلة بكسر الفاء لانه ينقل كسرة الواو
الى العين على خلاف القياس لثقل الكسرة على الواو ثم يحذف تبعا لفعلها ثم يزاد التاء
ان لم تكن في اصلها وان كانت فيه فلا ويعلم من ارجاع الضمير في قوله مصدره الى المضارع
ان هذا الحذف فيما اذا حذف الواو من مضارعه لان الفعلة اذا لم تكن للحالة لم تجيء
الا من المضارع المكسور العين بحكم الاستقراء والعجب انه قال بعد هذا ويعلم من
قوله على فعلة بالكسر انه اذا لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو منه لعدم النقل اعلم

ان

ان التاء قد تحذف من عدة عند الاضافة كقوله ان الخليط اجدّوا البين فانجردوا
واخلفوك عد الامر الذي وعدوا اي عدة الامر وتقول في المصدر الذي ليس
على وزن فِعلة بكسر الفاء وَعْدًا بسلامة الواو والوعد يستعمل في الخير والشر
يقال وعدته خيرا وشرا فاذا اسقطوا الخير والشر قالوا في الخير الوعد والعدة
وفي الشر الايعاد والوعيد كذا في الصحاح فهو واعد في اسم الفاعل وذاك موعود
في اسم المفعول بسلامة الواو وعِدْ في الخطاب بحذف الواو فان قلت كان عليه
ذكر حذفها في الامر باللام والنهي والنفي والجحد ولم يذكرها قلنا اما الامر فلانه
ماخوذ من المضارع وقد حذفت منه فان قيل يجب ان يعود حينئذ حذف حرف
المضارعة لفقدان الشرط حينئذ كالهمزة في باب الافعال قلنا قد قدروا حرف المضارعة
فيه لانه الاصل كما قدروا الكسرة في يسع وان زالت لفظا لما كانت هي الاصل ذكره
الفاضل الموصلي واما الجحد والنهي والنفي فهي مضارع ايضا نحو لم يعد ولا يعد
ولا يعد وكذلك اي كحكم وعد يعد في جميع تصاريفه حكم ومق يمق اي احبّ
بثبوت الواو في ومق وحذفها في يمق اذ اصله يومق ومقة والاصل ومقة او ومق عنه
البعض ففعل بها ما فعل بعد عدة ولكن يرد على البعض ما ورد على الجيلي
والمحشي الفاضل الدواني ومن حذا حذوهما فاذا ازيلت كسرة ما بعدها اي ما بعد
الواو اعيدت الواو المحذوفة لانتفاء علة حذفها نحو يوعد بفتح العين مبنيا
للمفعول لان ما قبل آخره مفتوح ابدا قال الفاضل التفتازاني وفيه نظر لانه ينتقض
بنحو يطأ ويسع وامثال ذلك كما سيجيء ونحو قولهم لم يلدْه بسكون اللام وفتح
الدال والاصل لم يلِدْه نحو لم يعده والواو محذوفة سكنت اللام تشبيها
له بكتف فان اصله كتِف بكسر التاء واسكنت فاجتمع ساكنان هما اللام والدال
ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين اذ لو حرك الاول لزال الغرض فقد زال
كسرة ما بعد الواو في الصورتين ولم يعد قال عجبت لمولود وليس له اب وذي
ولد لم يلده ابوان ويمكن ان يدفع بالعناية انتهى وقال الفاضل الجيلي اي
بارادة ان الفتحة في يطأ والسكون في لم يلده عارضان والمراد ان الكسرة ما
بعد الواو بحركة او سكون اصليين ويدل على ما قلنا قول صاحب الكشاف
في المفصل وسقوط الواو فيما عينه مكسورة في مضارع فعَل او فعِل لفظا
او تقديرا فاللفظ في يعد ويمق والتقدير في يضع ويسع لان الاصل فيهما الكسرة والفتح

عارض لحروف الحلق وقوله فالذي فارقا به قولهم وجع يوجع ووجل يوجل
وقولهم وسع يسع ووضع يضع حيث تثبت الواو في احدهما وسقطت في
الآخر وكلا الفعلين فيه حرف الحلق ان الفتحة في يوجع اصلية بمنزلتها في يوجل
وفي يسع عارضة مجتلبة لاجل حرف الحلق بمنزلتها في يضع اقول فيه بحث سنذكر
ان شاء الله تعالى قال التفتازاني وتثبت عطف على قوله فتحذف اي
الواو تثبت والصواب ان يقول على قوله تحذف كما لا يخفى والاولى ان يقول
وتثبت الواو لتناسب الجملتان المتعاطفتان في يفعل بالفتح لعدم ما يقتضي
حذفها اذ الفتحة خفيفة كوجل يوجل بثبوت الواو فيها الوجل الخوف وبابه
طرب وموجلا بفتح الجيم والوضع بكسرها كما في جامع اللغة ومن لم يفرق بينهما فلم
يصب قال التفتازاني وفيه اربع لغات الاولى يوجل وهو الاصل والثانية
ييجل بقلب الواو ياء لانها اخف من الواو والثالث ياجل بقلب الواو الفا
لانها اخف والرابعة بيجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها لانهم يرون الواو بعد الياء ثقيلا كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة
كسرة لينقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون
حرف المضارعة الا انه مختص بغير الياء فلا يكسرون الياء الا ما مقتدى
الائمة ابي حنيفة الكوفي عامله الله بلطفه الجلي والخفي ليس بمذهب الجمهور
وهو الظاهر المتبادر من كلامه في كتابه المنتهى في المقصود حيث قال ولما المعتل
المثال فيسقط فاء فعله في المستقبل والامر والنهي المعروف اذا كان فاؤه
واوا من ثلثة ابواب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو
وعد يعد وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب وفعل
يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث يرث انتهى واري ان ما ذهب
اليه الامام هو الحق لانه لا دليل على ما ذكر واحذف الواو لا يدل عليه لجواز
ان يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حلق ثقيل ولهذا
حذف الواو من كل ما كان من هذا الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر
الابواب وان كان فيه حرف حلق واما حذفه من يطأ ويسع فلان المعتل
من الباب الرابع لا يكون الا لازما فلما جاء من اخواتها متعديين خولف
بهما نظايرهما مع ان فيهما حرف حلق ثقيل ويلزمهم ان كل يسع ويطأ على الشذوذ

وان

وان يعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا اذا ازيلت كسرة ما بعدها اعيدت
الواو نحو يوعد فاحفظ هذا ينفعك في المرام فانه بحث مشهور في كتب الائمة وانه
من مزالق الاقدام وقد ضل في تحقيقه اكثر الاقوام وحذفت الواو من يذر هذا
جواب عن سؤال مقدر تقريره انه لا يقال انه حذفت الواو من يذر وهو مفتوح
ولا يمكن ان يقال انه في الاصل مكسور العين ففتح بعد حذف الواو لحرف الحلق كما
قلتم في الجواب السابق لعدم حرف الحلق ههنا اجاب بانه انما حذف الواو من يذر
لكونه اي يذر في معنى يدع فكما حذفت الواو من يدع لما مر حذفت من يذر حملا عليه
واماتوا ماضي يدع وماضي يذر يعني لم يسمع من العرب ودع ولا وذر فعلم انهم
اماتوهما وتركوا استعمالهما قال في جامع اللغة دع هذا اي اتركه وامتت ماضيه
ومصدره فلا يقال ودعه ودعا ولا وادع وانما يقال تركه فهو تارك وقد جاء ذا
قال ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وعن عروة وعن مجاهد
انهما قرءا ما ودعك ربك مخففا وعن ابن عباس انه عليه السلام قال لينتهين اقوام
عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياها قال ثم زعمت النحوية
ان العرب اماتوا مصدر يدع والنبي عليه السلام افصح العرب وقد رويت عنه هذه الكلمة
فيحمل قولهم على قلة استعمالهم له فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وذره اي دعه ولا يقال
منه وذره ولا واذر ولكن تركه فهو تارك وقال في الصحاح قولهم دع اي اترك واصله ودع
يدع وقد اميت ماضيه لا يقال ودعه وانما يقال تركه ولا وادع ولكن تارك وربما جاء
في ضرورة الشعر ودعه فهو مودوع قال ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب
حتى ودعه وقال اذا ما استحثت ارضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق وذره
اي دعه وهو يذره اي يدعه اصله وذر يذر اميت صدره لا يقال وذره ولا واذر
انتهى وقال التفتازاني وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر بحث وقال الفزني وجه البحث
انتفاء الضرورة بصحة وقوع متروك موقع مودوع مع صحة المعنى واستقامة الوزن
قيل وهو جار في الشاهد الاول لامكان الاتيان بتركه وفيه نظر لما يلزم عليه من
اختلال القافية انتهى قال الدواني انت خبير بان المناقشة في المثال ليست من داب
المحصلين اقول اعلم ان الفاضل الفزني اصاب في رده وتبعه مولانا احمد القزويني ومن
خطاه فقد اخطأ واما اعتراض الدواني فضعيف بل ليس بشيء لما ورد عليه السؤال
بانه اذا لم يسمع من العرب ودع ولا وذر فالدليل على ان المحذوف من المضارع هو الواو

قد رد على التفتازاني

قد رد على جلال الدين الدواني

والياء اجاب عنه بقوله وحذف الفاء اى فاء الفعل من يدع ويذر دليل على الراى
ان المحذوف الذى هو فاء الفعل واو لا ياء قال التفتازانى اذ لو كان فاء الفعل ياء لم
يحذف كما سيجى انتهى ان قلت يجى انهم حذفوا اليا فى يئس فلا يكون حذف الفاء دليلا
قلت ذلك الحذف نادر وحذف الواو شايع والحمل على الكثير اطرد ولما فرغ المصنف
عن المعتل الفاء الواوى وقد تم الكلام وبيّن وقوع الاعلال فيه شرع فى بيان اليائى
وقال واما الياء فى المضارع المعتل الفاء اليائى فتثبت على كل حال سواء وقعت
العين مفتوحا او مضموما او مكسورا لانها اخف من الواو نحو يمن ييمن قال التفتازانى
يمن ييمن من اليمن وهو البركة يقال يمن الرجل اذا صار ميمونا وقال المولى زاده
قولهم يمن الرجل مبنى للمفعول انتهى وكذا يُنِع يينع ييسر كما لا يخفى وييسر ييسر كضرب يضرب
من الميسر وهو قمار العرب بالازلام قال التفتازانى يعنى انه مصدر ييسر يقال يسرته اذا
قمرته واشتقاقه من اليسر لان فيه اخذ مال الغير بيسر وسهولة او هو ماخوذ من اليسار
لان فيه سلب اليسار الغير وتحصيلا لليسار نفسه وقيل يكنى عن القمار بالميسر وصل
الميسر يتجزى فيه الجزور والياسر الجازر وكان للعرب عشرة اقداح سموها ازلاما واقلاما
ثلثة منها لا نصيب لها وهى المنيح والسفيح والوغد وسبعة لها انصباء اولها الفذ
وله نصيب واحد والثانى التوءم وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء ثم الحلس
وله اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها
وكان اهل اليسار والجود فى الجاهلية عند شدة الزمان يجزرون جزورا ويجزونها
ويجعلون هذه الاقداح العشرة فى خريطة ويضعون تلك الخريطة على يد عدل
ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده فى الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن اخرج
له قدح من ذوات الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح ومن خرج له قدح
مما لا نصيب له لم ياخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى
الفقراء ولا ياكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه
البرم وهو اللئيم وهذا هو الميسر الذى حرمه الله تعالى بقوله انما الخمر والميسر والانصاب
والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون قال التفتازانى
وجاء يسر ييسر بالضم فيهما لكن ينبغى ان يقيد لفظ الكتاب على الاول لان مثال
الضم مذكورا قوله ينبغى لا ينبغى والوجه ان يقال لا بد وان يقيد الى آخره فمن
قيده على هذه اللغة فقد اخطأ كما لا يخفى ويئس ييئس كعلم يعلم اى قنط قال

التفتازانى وقد جاء ييئس بالكسر لكن ينبغى ان يقيد لفظ الكتاب على الاول اقول
ينبغى لا ينبغى ايضا والوجه ان يقال لا بد وان يقيد وجاء ييس بحذف الياء قال
الغزى وجهه استثقال اليائين مع الهمزة ومن ثم لم يحذفوا الياء فى ييبس وما اشبهه
كذا فى شرح المفصل وغيره قال ابو حيان ذكر اعلى حصر صاحب التسهيل الحذف فى
هذا المثال اذ قد جاء فى ييئس بموحدة ايضا وهو نقيض التوجيه السابق فلذلك
علل التفتازانى بمطلق التخفيف حيث قال وجاء يئس بحذف الياء الكسر بسبب
زيادة الاستثقال مع الكسر وقلته مع الفتحة وجاء ايضا يائس بياء مفتوحة من
غير همزة على اعتبار القلب المكانى ثم تسهيل الهمزة وهو رواية البزى عن ابن كثير من
طريق الربيع فهذا الفعل وبابه من نحو حسب يحسب ولا تحسبوا وغيرها قال التفتازانى
وهما اعنى ييئس وييبس من الشواذ ثم الذى ذكر من احكام الواو والياء كلها فيما
اذا كان الفعل مجردا اما احكامهما فى المزيد فيه فاورد المصنف منه ما فيه اعلال
وترك ما لا اعلال فيه فقال وتقول فى افعل من اليائى اى اذا نقلت المعتل
الفاء اليائى الى باب الافعال تقول فى الماضى منه اليسر وفى المضارع يوسر
فهو موسر فى اسم الفاعل والاصل فيهما ييسر وميسر بقلب الياء الذى هو فاء الفعل
فى المضارع واسم الفاعل واوا لسكونها اى لسكون الياء وانضمام ما قبلها فصار
يوسر وموسر وذلك قياس مطرد لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها
بشهادة الوجدان وتقول فى افتعل منهما اى من الواوى واليائى اتعد اى قبل
الوعد ووعد بالشى فالقصر على الاول قصور هذا فى الواوى اصله اوتعد قلبت
الواو تاء لقرب المخارج لان التاء من طرف اللسان واصول الثنايا والواو من
ما بين الشفتين ثم ادغمت التاء فى التاء قال التفتازانى ولم تقلب ياء على ما هو
مقتضاه لانها ان قلبت ياء لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال
واحد كذا ذكره ابن الحاجب وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء
لعدم كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة لما سنذكره اعلم ان ابن الحاجب خصص
قلب الياء المنقلبة عن الواو تاء باللغة التى فيها قلب التاء فى التاء لازم حيث قال
فى هذه اللغة فكيف يرده الفاضل التفتازانى فما منشؤه الا عدم الوصول الى
مراده دقق النظر يتضح لك الحق قال التفتازانى وفى بعض النسخ فى افتعل منهما
يقلبان اى الواو والياء تاء وتدغمان اى التاء ان المنقلبتان عنهما فى التاء

اي في تاء افتعل نحو اتعد والاولى اصح رواية ودراية اما رواية فلعدم في اكثر النسخ واما دراية فلانه يعلم من قوله وفي افتعل منهما اتعد ان الواو والياء تقلبان تاء وتدغم التاء اذ المنقلبتان الى التاء فلا احتياج الى التطويل لان الاختصار غير المخل مطلوب بتعد فهو متعد اصلهما يوتعد وموتعد قلبت الواو تاء وادغمت التاء في التاء واتسر يتسر فهو متسر هذا في اليائي اصلها ايتسر يتسر فهو ميتسر قلبت الياء تاء لقرب المخرج وادغمت لاهتمامهم بالادغام لانه يصير حرفين كحرف واحد ثم اشار الى ان فيهما لغة اخرى بقوله ويقال ايتعد بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها يا تعد اصله يوتعد قلبت الواو الفا لخفتها موتعد على الاصل ان كان من يوتعد وان كان من ياتعد قلبت الالف واوا لانضمام ما قبلها هذا قياس مطرد لفظا الكسائي على الوجه الاول حصول ثقل اتيسر على الاصل يا تسر بقلب الياء الفا تخفيفا لثقل اجتماع اليائين فهو موتسر بقلب الياء واوا ان كان من ييتسر على الاصل وقلب الالف واوا من ياتسر فقصر الكسائي على الوجه الاول قصور ايضا اعلم ان هذه اللغة نسبها ابن عصفور لبعض العرب وابن مالك في التسهيل لبعض الحجازيين نما قاله ابن الخشاب هي لغة الحجازيين ليس على ما ينبغي وما قاله ابن مالك وهو تمام ما قاله ابن عصفور كما لا يخفى قال الفزي بهذه اللغة كان يتكلم الامام الشافعي رحمه الله تعالى ومن كلامه يا تطها يعني افتعل من الوطي وقال ابو عمرو وعثمان بن الحاجب هي لغة الشافعي قال ابو حيان وهو مردود الظاهر لان اللغة لم توخذ الا من مثل قيس وتميم واسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين فلم توخذ من حضري قط بل ولا من سكان البوادي المجاورة للبلدان فليس قول احد من هولاء حجة فيها ومن ثم لم يقبلها النحويون الذين نقلوا علم النحو عن لخم وجذام لمجاورتهم لاهل مصر ولا من قضاعة وغسان واياد لمجاورتهم لاهل الشام ومخالطتهم لهم وكان اكثرهم نصارى يقرؤن في صلاتهم بغير العربية ولا من تغلب والنمر لمجاورتهم لليونانية وكانوا ايضا نصارى ولا من بكر لمخالطتهم النبط والفرس ولا من عبد القيس وازد عمان لمخالطتهم الهند والفرس ولا من اهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة ولا من ثقيف وبني حنيفة وسكان اليمامة والطائف لمخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم لما كان الاشارة لازما يجب تعديته بحرف جر ليبنى منه اسم المفعول والمجرور ضميرا لابد له من مرجوع اليه عداه بفي وذكر له مرجوعا اليه

وقال

وقال وهذا المكان موتسر فيه بقلب الياء واوا اي مكان ويقلب فيه الظهر المذكور فقول الفاضل الجلبي وانما ذكر لفظ المكان والظرف بعده لئلا يتوهم انه اسم مفعول مع انه لا يسوغ بناؤه منه لكونه لازما ليس بصواب لانه اذا لم يكن صيغة اسم المفعول لا يحتاج الى قوله فيه كما لا يخفى اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قاله مولانا دده وهو يحتمل ان يكون اسم المكان والزمان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى لفظة فيه ولما كان المضاعف المعتل الواوي لم يجي مضارعه الا مفتوح العين اما الضم فلانه مشتق من المثال الواوي قطعا الا ما جاء في لغة بني عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف والصحيح الكسر كما مر واما الكسر فلانه لو بني مكسور العين يجب حذف الواو والادغام لئلا تنخرم القاعدة وحينئذ يلزم تغيران فيتغير الكلمة عن وضعها جدا اشبه المضاعف بعض بعض فقال وحكم ودا لامر اي احببته في مضارعه كحكم عض يعض اي حكم المثال المضاعف كحكم المضاعف الصحيح في وجوب الادغام وامتناعه وجوازه وغيرها مما مضى من المضاعف فلا نعيد ما تقدم هناك قال في جامع اللغة وددت لو تفعل كذا بالكسر ودا وودا وودادا وودادة اي تمنيت ووددت لو انك تفعل كذا بالفتح مثله ووددته بالكسر احببته ودا بالضم والود بالضم والفتح والكسر والمودة والكسر الودية والجمع اود بضم الواو وهما يتوادان وهم اوداء والودود من اسماء الله تعالى اما بمعنى مفعول اي محبوب في قلوب اوليائه او بمعنى فاعل اي يحب الصالحين ويرضى عنهم وهم ودداء كفقهاء يستوي فيه المذكر والمؤنث لكونه وصفا داخلا عليه للمبالغة والود بالفتح الوتد بلغة اهل نجد وود صنم لقوم نوح وكذا ود بالضم ومنه سمي عبد ود والود اسم جبل وتقول في الامر اذا بنيته من تود ايدد كاعضض اصله اودد قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايدد والشبه فيه من جهة الفك لا من جهة القلب وذلك بين ولما فرغ من المعتل الفاء شرع في بيان المعتل العين بقوله الثاني اي النوع الثاني من الانواع السبعة المعتل العين وهو الذي يكون عين فعله حرف علة وقدمه لتقدم العين على اللام ويقال له الاجوف لوقوع حرف العلة في وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان ويقال له ذو الثلاثة ايضا لكون ماضيه على ثلاثة احرف اذا اخبرت انت عن نفسك في الكلام المجرد نحو قلت وبعت بضم التاء لانهم جعلوا الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله قال الكساري فان قلت كون ماضيه على ثلاثة احرف

عند الاتصال ممنوع لان الثالث حينئذ ضمير الفاعل وهو اسم لا حرف فيكون على حرفين
حقيقة قلنا ان اطلاق الحرف على الثالث ليس باصطلاح النحاة حتى يلزم ما
ذكرتم بل المراد انه على ثلثة احرف من حروف الهجاء ولا شك انه كذلك والا يسمى
غير الثلاثي بهذه الثلثة تبعا له اولانه على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان
المتكلم مقدما على غيره اعتبره صيرورته على ثلثة احرف وان المخاطب كذلك
او اشرف واجلى من المخاطب لانه مفيد المخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف
وبهذا سقط ما قاله الفاضل الامدى من انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال
الضمير المرفوع المتصل لكان اولى لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم بل
المخاطب كذلك اقول الوجه الوجيه ما قاله الامدى والرد عليه ناش عن عدم الوصول
المراد وبدقيق النظر يتبين لك الحق فالمجرد الثلاثي تقلب عينه اي عين فعله في الفعل
الماضي الفاسد سواء كان عين الفعل منه واوا او ياء اعلم ان سواء اسم بمعنى الاستواء
يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو
خبر والفعل بعده اعني كأنه في تاويل المصدر مبتداء كما صرح به العلامة الزمخشري في
قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير كونه واوا وكونه
ياء سيّين وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ذكره الحسن التفتازاني اقول هذا مخالف
لما صرح به صاحب الصحاح وصاحب جامع اللغة حيث قالا يقال هما في هذا الامر
سواء وان شئت سواءان وهم سواء او اسواء وسواسية مثل ثمانية على غير قياس
تأمل لتحركهما وانفتاح ما قبلهما نحو صان وباع والاصل صون وبيع قلبت الواو والياء
الفا لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبات زيادة الثقل اثنتان تحقيقيتان
حركة حرف العلة وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هما تلك الحرف ولا اعتبار
بحركة الآخر لكونه محل التغيير وتلك حركات متواليات خفيفة وان لم تكن اخف فان
قيل لم اشترط انفتاح ما قبلهما مع انه مع الضم والكسر ايضا كذلك قلنا انما اشترط
الفتح لثبوت الالف اذ الالف لا تثبت مع الضم والكسر فان قيل ما ذكرتم منقوض بنحو
عور واجتور لان الشرط متحقق مع انه لم يقلب قلنا العين في الاول والثاء
في الثاني في حكم الساكن لانهما في حكم اعوارّ وتجاور ولان للعيب وهذان البناءان
اعني الافعلال والتفاعل موضوعان لدلالة العيب امر عظيم فلا بد وان يزاد في
اللفظ ليدل على زيادة المعنى كما ذكر صاحب الكشاف في صدر الكشاف من حكاية

الشقندف والشقنداف فان قيل ان ليس اصله ليس بالكسر فلم لم تقلب الياء الفا
قلنا لانه لما لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما لم يجيء منه
الا اربعة عشر بناء الماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى الحال لا يكون للافعال المتصرفة
وهو اسكان العين نحو ليت قال في مختار الصحاح صان الشيء من باب قال وصيانا
وصيانة ايضا فهو مصون ولا تقل مصان ولا مصوون على التمام وجعل الثوب في صوانه
مشددا او كسرها وصيانه وهو ايضا وعاؤه الذي يصان فيه والصوان بفتح الصاد من
الحجارة الواحدة صوانه والصين بلد والصواني الاواني منسوبات اليه وقال العلامة
كمال باشا زاده في حاشية الهداية البيع في اللغة تمليك الشيء بالشيء مالا كان او غير مال
نص عليه صاحب المحيط ومن قال انه في اللغة مبادلة المال بالمال فقد اخطأ في كل
من المقامين حيث اتى بالعام في مقام الخاص وبالخاصتين في مقام العامتين ثم انه لا يرد
انه حينئذ يصدق مفهوم البيع على الشراء صدق الكلي على ما تحته فلا يكون لفظ البيع
من الاضداد وهو خلاف ما عليه اجماع اهل اللغة وفي الشرع عبارة عن عقد يتضمن مبادلة
المال بالمال ومن وهم انه نفس تلك المبادلة فقد وهم ومافهم انها قد يتحقق بدون البيع كما اذا
كان الطرفان او احدهما مالا غير مملوك لاحد وبما قررناه تبين ما في قول من قال البيع
في اللغة عبارة عن تمليك المال بالمال وكذا في الشرع لكن زيد فيه التراضي فقيل هو عبارة
عن مبادلة المال بالمال التراضي من وجوه الخلل الاول انه اعتبر الالية في البدلين وقد
عرفت انها غير لازمة في معناه اللغوي الثاني انه لم يفرق بين التمليك والمبادلة وقد
نبهت على الفرق بينهما الثالث ان قيد التراضي معتبر في معناه الشرعي يدل على
هذا عدم بيع المكره من افراده ثم هو معتبر في حقيقة الشرع المشروع لكن فرق
بين الحقيقة الشرعية للبيع وحقيقة البيع المشروع فان الاول حال اللفظ والثاني
حال المعنى ولا يتوهم انتقاض الحد المذكور بالعتق على مال لان فيه زوال الملك عن
احد البدلين فلا يتضمن مبادلة الملك وبالهبة بشرط العوض لا لانه بيع معنى
وهبة لفظا كما زعم صاحب المحيط لانه قول زفر نص عليه في التحفة بل لان العقد
المذكور لا يتم بالايجاب والقبول على الشرط المذكور وقبل ان يخرج العوض عن ملك الموهوب
له لتوقفه على التسليم والقبض فلا يتضمن المبادلة المذكورة فان اتصل به اي بالفعل
الماضي المجرد المبني للمفعول ضمير المتكلم وحده او مع الغير او ضمير المخاطب مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا او ضمير جمع المؤنث الغائبة نقل فعل مفتوح

العين من الواوي الى فعُل مضموم العين بان يضم عين فعله ونقل فعل مفتوح العين
من اليائي الى فعِل مكسور العين بان يكسر عين فعله ثم تنقل ضمة العين من الواوي
وكسرتها من اليائي الى فاء الفعل بعد سلب حركتها ويحذف العين لالتقاء الساكنين
كما يجئ وانما فعل ذلك دلالة عليهما اى لتدل ضمة فاء الفعل من الواوي على الواو المحذوفة
وكسرة فاء الفعل من اليائي على الياء المحذوفة ولم يغير اى لم ينقل فعل بضم العين اذا كان
واويا نحو طول بضم العين ولا فعل بكسر العين اذا كان يائيا نحو هيب بكسر الياء او
واويا نحو خوف بكسر الواو عند اتصال هذه الضماير المذكورة بها اذا كانا اصليين وفي
بعض النسخ اصليين اي الضم والكسر لهما بطريق الاصالة وهو بيان للواقع ونقلت
الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الفاء بعد نقل حركتها وحذفت العين اي الواو
والياء لالتقاء الساكنين كما مر فتقول في مثال فعل مفتوح العين من الواو وصان صانا
صانوا صانت صانتا ففي هذه الامثلة الخمسة قلبت الواو الذي هو عين فعلها الفا كما مر
صُنّ والاصل صوُنّ نقل فعل الواوي الى فعُل مضموم العين لاتصال ضمير جمع المؤنث ونقلت
ضمة الواو الى ما قبله بعد اسكانه تخفيفا وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار
صُنّ وندا صُنتَ صُنتما صُنتم صُنتِ صُنتما صُنتنّ صُنتُ صُنّا وهكذا قياس كل اجوف واوي
مفتوح العين نحو قال الى آخره وتقول في مثال فعل مفتوح العين من اليائي باع باعا
باعوا باعت باعتا ففي هذه الامثلة قلبت الياء التي هي عين فعلها الفا لما مر بِعنَ اصله
بَيَعنَ مفتوح العين فنقل فعَل الى فعِل مكسور العين بان كسر الياء فصار بَيِعنَ ثم نقل
حركة الياء الى الباء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان هي الياء والعين فحذفت الياء فصار
بِعنَ وكذلك بِعتَ بِعتما بِعتم بِعتِ بِعتما بِعتنّ بِعتُ بِعنا وهكذا قياس كل اجوف
يائي مفتوح العين نحو كال الى آخره بخلاف نحو خاف وهاب وطال فانه لا ينقل فيها الى باب
آخر تقول خِفتُ والاصل خوِفتُ وهِبتُ والاصل هيِبتُ وطُلتُ والاصل طوُلتُ فاعلت
بنقل حركة العين وحذفه واعلم ان نقل فعَل من الواوي الى فعُل وفعَل من اليائي الى فعِل
هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتاخرين ان الضم والكسر مخترع فيه بالاصالة
وصاحب المراح ذكر ان اصل قلن قولن فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين
فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال
ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل الواوي الى فعُل المضموم واليائي الى فعِل المكسور
فاسد الصورة لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة تحصل بما ذكرنا فتفاوت معنى

قال المصنف ... ومن هنا حذف ...

لاختلاف

لاختلاف معنى البابين وقال الفاضل الغزي قيل من طرفهم لو كانت الحركة لبيان انه الواوي
لوجب الضم في نحو خفتُ كما وجب في قلتُ واجاب ابن الحاجب بانهم انما كسروا في خفت
لبيان البنية لان الدلالة عليها اهم من التنبيه على الاصل لتعلقها بالمعنى فصاروا اليه
لامكانه ولما لم يمكنهم في نحو قلتُ وبِعتُ اذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين لان الفتح لخفته
لا ينتقل الى الواو بخلاف الضم والكسر ولاحتمال الامالة بخلاف الاخرين لان الالف لا تقع
مضمومة ولا مكسورة فوجودهما دليل على النقل فلما لم يذكروا بيان الاصل حذرا من
فوات المقصود جمع واذا بنيته للمفعول اى الفعل الماضي المعتل العين من المجرد والمجهول
كسرت الفاء فاء الفعل على الافصح من الجميع من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره واويا
كان او يائيا متصلا باخره الضماير المذكورة او لا فقلت انت في الواوي صيغ اصله صُوِنتَ
بضم الفاء وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم
قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها واليه اشار بقوله واعتلاله بالنقل والقلب اي بنقل
الحركة الى ما قبلها وقلب الواو ياء وفي اليائي بِيعَ اصله بُيِعَ بضم الباء وكسر الياء واعتلاله
بالنقل فقط اى بنقل كسرة الياء الى الباء بعد سلب حركتها فصار بِيعَ وانما قلنا على الافصح
لانه يجوز لغتان اخريان احدهما الاشمام وهو ان تضم شفتيك لتتلفظ بالضم من غير
تلفظ به ويدركه البصير دون الاعمى وهو فصيح لانه مؤذن بان اصل ما قبل الواو والياء الضم
في ذلك الباب وثانيتهما صُونَ وبُوعَ اصله قُولَ وبُيِعَ حذفت الحركة من الياء والواو واستثقالا
ثم قلبت الياء في بُيعَ واوا لانضمام ما قبلها فصار قُولَ وبُوعَ وهذا اضعف اللغات
ولما فرغ المصنف من بيان الاعلال في الماضي شرع في بيانه في المضارع فقال وتقول
في المضارع المبني للفاعل من الواوي يصُونُ اصله يصْوُنُ بسكون الصاد مع ضم الواو
من اليائي يبيع اصله يبيِع بسكون الباء مع كسر الياء واعتلالهما بالنقل اى نقل
الضمة اى نقل ضمة الواو الى الصاد في يصُونُ ونقل كسرة الياء الى الباء في يبِيعُ فصار
يصُونُ ويبيعُ ويخاف ويهابُ الخوف توقع امر مكروه عن امارة مظنونة او معلومة
ضد الامن يستعمل في الامور الدنيوية والدينية ذكره في تفسير الكواشي قال
استادنا الفاضل الانصاري في تفسير قوله تعالى لا يخشونه ولا يخشون احدا الاية
فرق بين الخوف والخشية على ما افصح عنه العلامة السيوطي في الاتقان حيث
قال لا يكاد اللغوي يفرق بينهما ولا شك ان الخشية اعلى منه وهي اشد الخوف فانها
ماخوذة من شجرة خشية اي يابسة هو فوات بالكلية والخوف من ناقة خوفاء اي بها

يعني فيه الفرق بين الخوف والخشية

ذا الوجه نقص وليس بفوات انتهى قال الكامل الاجد مولانا احمد ابن شيخ الاسلام
مفتي الانام مولانا ابو السعود رحمهما الله الملك الودود في فتح العلام في الرد
على العلماء العظام فيكون معنى الخوف متضمنا القرب فوات المطلوب والخشية نوعا
ولعله من هذا القبيل الخشية الواقعة في قوله تعالى فخشينا ان يرهقهما الا بمعنى
الخوف فان تعليله قتل الغلام بمجرد خوف الارهاق ليس بشيء ولو في العلوم اللدنية
على ما لا يخفى فعلله بالخوف عن علم كانه قال تقرر ذلك عندي وعلمته يقينا
وتفسيره بالخوف والقول بان ذلك الخوف لما علمه الله به نقص وقال
العلامة البيضاوي ان شرط الخشية العلم بالمخشي وصفاته فمن
كان اعلم كان اخشى ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم اني اخشاكم
واتقاكم ولم يشترط السيوطي فيه وقيل ان الخشية اكثر ما يكون عن علم بما يخشى
منه ولذلك خص العلماء بها في قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء
وقد يفرق ايضا بان الخشية تكون في عظم المخشي سواء كان الخاشي ضعيفا
او قويا والخوف في ضعف الخائف سواء كان المخوف ضعيفا او قويا فناسب
اطلاق الخشية في الخوف عن الله تعالى لقوته وسلطانه دون الخوف فانه وان
كان محتملا لقوة المخوف لكنه يوهم احتمال الضعف فاختار الخشية في الاية المارة
لذلك ولا يخفى انه يرد على ظاهر هذه الضابطة قوله سبحانه يخشون الناس
كخشية الله او اشد خشية وقوله سبحانه ولا تخشوهم واخشوني فانه ينادي
بصحة اطلاق الخشية على الخوف عن غير الله اللهم الا ان يقال بالمجاز الى حمله على التشبيه
واما قوله تعالى يخافون ربهم من فوقهم من الملائكة فانه صريح في جواز اطلاق الخوف
على ما كان عن الله تعالى فيقال في توجيهه فيه سر شريف فانه في سياق وصف
الملائكة بالشدة والقدرة فناسب ذكر شيء يوهم ضعفهم بالنسبة الى الله تعالى
فاطلق عليهم الخائفية التي لا احتمال لها سوى الضعف لنوع فيه ذلك
الوجه ولقائل ان يقال يقول انه ابهام ضعفهم يتأتى بمجرد الاتيان بما يحتمل
الوجهين على ما ينبئ عنه الاباء عن اطلاق الخوف على ما كان عن الله تعالى كراهة
ابهام الضعف مع احتمال القوة اللهم الا ان يقال ان اصل الابهام في العدول
عما هو خالص في معنى القوة وهو الخشية واعلالهما اي اعلال يخاف ويهاب
بالنقل اي بنقل فتح الواو والياء الى ما قبلها والقلب اي قلب الواو والياء الفا

لتحركهما

لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن فصار يخاف ويهاب وفيه نظر لانه
لو اعتبر تحرك حرف العلة حالا لكان اصوب واولى تقريبا للمسافة لحينئذ
لا يحتاج الى قوله واعلاله بالنقل والقلب هكذا ذكره الموصلي وفيه بحث
لكن اقول لو كان للمصنف قلبت الواو والياء الفا لتحركهما الآن وانفتاح
ما قبلهما في الماضي لم يحتج الى قوله بالنقل بل بالقلب فقط قاله الفاضل الجيلي
اقول اصاب في رده على الموصلي ولكنه لم يصب في اعتراضه على المصنف
بقوله لو قال المصنف قلبت الواو والياء الفا لتحركهما الآن وانفتاح ما
قبلهما في الماضي الى آخره لاقتضاء كلامه ان يقال يباع في يبيع ويقاع في يقول
لتحركهما الآن وانفتاح ما قبلهما في الماضي ولم يذهب اليه احد من الائمة
فمن قلده اليه فقد يرد عليه ما ورد على الجيلي وانما مثل باربعة امثلة لانه
اما واوي او يائي والواوي اما مفتوح العين او مضمومة واليائي اما مفتوح
العين او مكسوره واعلال المبني للمفعول من الجميع بالنقل والقلب نحو يصان
ويباع ويخاف ويهاب ويدخل الجازم على الفعل المضارع المعتل العين فيسقط
العين اي عين الفعل وهو الواو والالف والياء اذا سكن ما بعده اي ما بعد العين
لالتقاء الساكنين وانما حذف الاول لانه لا حركة ما قبله عليه ولانه حرف
علة وهي بالحذف اولى ولانه لو حذف لام الفعل ربما التقت العين ساكنة
بساكن آخر فيؤدي الى حذفها فيلزم بقاء الكلمة المعربة على اقل الاوزان
وذلك غير جائز نحو لم يصن القوم ولم يبع الغلام فلا تعارض لوجود المرجح بان
اللام ايضا محل التغيير فالحذف فيه اولى وتثبت عين الفعل اذا تحرك ما بعد
العين لعدم اجتماع الساكنين تقول عند دخول الجازم في يصونون لم يصونوا
بحذف حركة النون ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين لم يصونا لم يصونوا
بالاثبات فيهما لتحرك ما بعده لم تصن بسقوط العين لسكون ما بعده لم تصونا
بثبوت العين لم يصن بحذفها كما حذفت في لم يصن لم تصن بالحذف لم تصونا
لم تصونوا لم تصوني لم تصونا لم تصن لم اصن لم نصن وهكذا قياس كل ما كان
عينه ياء او الفا نحو لم يبع بالحذف لسكون ما بعده لم يبيعا بالاثبات لتحركه
الى آخره ولم يخف بالحذف لم يخافا بالاثبات والضابطة ان المحذوف ان كان
النون فلا تحذف العين والا تحذف وقس عليه اي على المضارع الداخل عليه

قوله والضابطة في معرفة ثبوت العين وسقوط عند دخول الجازم

الجازم الامر اي امر المخاطب للمأخوذ من المعتل العين الواوي واليائي في
حذفه عند سكون ما بعده وثبوته عند تحركه لكونه في حكم المجزوم ففي كل موضع
سكن لام الفعل من الامر حذفت عين الفعل منه وفي كل موضع تحرك
لام الفعل منه لم تحذف العين وعلة اسقاط العين واثباتها في الامر
كعلتها في المضارع فاعتبر وتأمل نحو صُنْ صُونا صُونوا صُوني صُونا صُنّ
والامر بالتوكيد اي مع نون التوكيد اعلم انه اذا دخل نون التوكيد على الامثلة
المذكورة تعود العين المحذوفة على مركزها حيث تحرك لام الفعل بسبب حرف
التوكيد لعدم موجب الحذف حينئذ نحو صُونَنّ فلما دخلت النون الثقيلة
تحركت اللام لئلا يلزم التقاء الساكنين بين النون الاولى من الثقيلة وبين
لام الفعل فحركت لام الفعل لعدم جواز حذف احدهما اما حذف لام الكلمة
فلبقاء الكلمة على اقل الاوزان واما حذف التوكيد فللخروج عن وضعها ولخروج
الكلام عن مقتضى الحال كما بين في علمي المعاني والبيان من ان ترك التوكيد فيما
كان المخاطب منكرا للحكم يخرج الكلام عن مطابقته مقتضى الحال فلما حركت
لام الفعل عادت العين المحذوفة لعدم علة الحذف فحينئذ فصار صُونَنّ فان قيل
ما ذكرتم منقوض بنحو اخشون واخشين لان موجب الحذف قد انتفى مع انه
لم يعد المحذوف قلنا نون التوكيد مع الضمير المستتر كالكلمة الم
المتصلة فصار حرف التوكيد كالجزء منه فاعتبر بالحركة التي نشأت منها
لان النون معها في معرض الزوال فان قيل منقوض بنحو قوله تعالى لم يكن الذين
كفروا وبنحو قل الحق ولو كان مرّا فان موجب الحذف قد انتفى مع انه لم يعد المحذوف
قلنا حركة اللام في صورتي النقض وامثالهما عارضة وهي غير معتد بها عند
ارباب الصناعة فان قيل منقوض بقوله تعالى في قراءة من قرأ فقولا له قولا
لينا بحذف الواو من قولا وقولا لينا مع ان حركة اللام غير عارضة قلنا هذه القراءة
غير ثابتة حتى قيل قال عبد القاهر انها لغة غلط هذا اصونان صونن امر
لجمع المذكر اصله صونوا لما دخلت الثقيلة التقى ساكنان وهما الواو والنون الاولى
من الثقيلة فحذفت واو الجمع فان قيل ذكرتم ان الضمائر لا تحذف لانه يلزم حذف
الفاعل وهو لا يجوز لان الفعل عرض فلا بد له من محل يقوم به كالسواد والبياض
قلنا هذا اذا لم يكن دليل دال على حذف الفاعل وهنا دليل دال على حذفه وهو

ضمة

ضمة اللام فعلم ان ههنا فاعلا اقام به الفعل ولم يذكر لعذر وفيه نظر لان التقاء
الساكنين فيه على حدة صونن امر للواحدة المخاطبة اصله صوني فلما
دخلت الثقيلة حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار صونن صونانّ ظاهر
صنان امر لجمع المؤنث اصله صُنّ فلما دخلت الثقيلة اجتمع اربع نونات
فادخلت الالف ليفصل بين النونات على ما مر ذكره الفاضل الجامي ونحو بع
بيعا بيعوا بيعي بيعا بعن وخف خافا خافوا خافي خافا خفن وبالتوكيد
بيعن وخافن كصونن باعادة العين لزوال علة الحذف وكذا تقول في الخفيفة
صونن وبيعن وخافن الى الآخر بلا فرق ومزيد الثلاثي من المعتل العين
الواوي واليائي قال الفاضل التفتازاني اعلم ان الزيادة جاءت متعدية
وغيرها يقال زاد الشيء وزاده غيره وما وقع في الاصطلاح غير متعد لانهم
يقولون للحرف الزائد دون المزيد فالمزيد عندهم ان كان معنى فهو اسم المفعول
والا فيحتمل ان يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر اي المزيد فيه ويحتمل
ان يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة فمعنى مزيد الثلاثي المزيد فيه مما للثلاثي
او محل الزيادة منه فيجوز ان يكون الاضافة بمعنى اللام انتهى اقول فيه بحث اما
اولا فلان قصر اصطلاحهم عليه لقولهم للحرف الزائد دون المزيد وتكلف التوجيه
ليس على ما ينبغي واما ثانيا فلانه لا ضرورة الى ارتكاب تقدير حذف حرف
الجر لمجيء الزيادة متعدية الى مفعول واحد كما صرح به ونقلنا وعند الى مفعولين
صرح به في حاشيته على الكشاف حيث قال الزيادة جاءت متعدية الى مفعولين
نحو زاده الله خيرا والازدياد بمعناها وصرح به ايضا جمع كثير من العلماء
العظام وجم غفير من الفضلاء الفخام في تصانيفهم الشريفة وتآليفهم اللطيفة
ونقلناه عنهم في بحث اسم الفاعل واما ثالثا فلان تجويزه كون الاضافة بمعنى
اللام ليس بجيد لان شرطها ان يكون المضاف من جنس المضاف اليه وههنا ليس
كذلك فالمعنى ان المزيد فيه من الثلاثي المعتل العين لا يعتل منه الا اربعة ابنية
وهي افعل نحو اجاب اصله اجوب نقلت حركة الواو الى ما قبلها ردا للاعتلال والا
عليها ثم قلبت الواو الفا لتحركها حكما وانفتاح ما قبلها لفظا يجيب اصله يجوب نقلت
حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها اجابة اصله اجوابا نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا

كما في النقل ثم حذفت عين الفعل لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في
الاخر والمحذوف الف افعال لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه والوزن
فعلة لان النقل انما نشأ منها ولانها زائدة بخلاف الثقلية فانها اصلية
والزائد اولى بالحذف ولانها اقرب الى محل التغيير وعين الفعل عند الاخفش
والوزن افالة لان الغرض من الحذف حصول الخفة كالادغام كما انهم يدغمون
اول المثلين لتحصيل الخفة كذا يجب حذف الاولى من الساكنين قياسا
على الادغام ولان التاء انما زيدت له لانها على المصدر والحذف قرينا فيها
فان قيل لم عوض منها تاء التانيث قلنا لانها من حروف الزوائد وانها عوض من
حروف العلة كما في تجاه وتراث وايضا المناسبة بين التاء والالف في كونهما
للتانيث في كونهما للجمع واما في توصية وتعزية وتصلية الجحيم فللمناسبة بين التاء
والياء في كونهما حرف المضارعة وانما زيدت في الاخر دون موضع الحذف فرقا
بين البدل والعوض اذ البدل هو القائم مقام الشيء فكان من حقه ان يقع موقع
المبدل منه والعوض يجبر ما نقص من الكلمة فاذا وقع العوض فقد حصل الجبر
وعينت بالجز لانها تاء التانيث ومن شانها ان تقع في اعجاز الكلم ولان هو محل
الزيادة والنقصان ويجوز حذف التاء عند الاضافة نحو قوله تعالى اقام
الصلوة قال جار الله العلامة التاء تحذف عند الاضافة في ثلثة مواضع اعني
ثلث كلمات وهي ليت شعري واقام الصلوة وعد الامر في قوله واخلفوك عد
الامر الذي وعدوا فاصلها شعرتي واقامة الصلوة وعدة الامر وعند البصرية عد
الامر جمع عدة قال التفتازاني وانما فعلوا هذا الاعلال حملا له على المجرد ولهذا لم
يعلوا نحو اعور واسود في الالوان والعيوب كما لم يعلوا في المجرد نحو عور وسود
لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل افعال بدليل اختصاصهما بهما
والبواقي محذوفات منهما فلا يعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس سائر الابواب
ومنهم من لا يلمح الاصل ويعل فيقول اعار واساد وعار وساد وهو قليل قال
الشاعر اعارت عينه ام لم تعارا ونحو احولت واغيلت واغيمت واطيبت
واجوبت واطول من الشواذ جيء بها تنبيها على الاصل وكذا سائر تصاريفها
وجاء في هذه الافعال الاعلال والاول هو الافصح وعليه قول امرئ القيس فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول وروى الاصمعي مغيل قال

الزوزني

ابو الزوزني في شرح المعلقات ويروى عن ذي تمائم مغيل يقال غالت المراة تغيل
غيلا واغالت المراة ولدها تغيل اغالة واغيلت تغيل اغيالا اذا ارضعته وهي
حبلى ثم اعلم ان صاحب الاقليد قال لقول الشاعر اعارت وجه عندي وهو انه
اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل لا الى جزء
منه والعيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فكانه نزل
النقصان منزلة العدم حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذا اعل واستفعل
نحو استقام يستقيم استقامة كاجاب يجيب اجابة بعينها قال التفتازاني ونحو
استحوذ واستصوب واستجوب واستنوق من الشواذ تنبيها على الاصل وقال ابو زيد
هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كذا في الصحاح انتهى قال الجوهري في موضع
آخر ان تصحيح هذه الاشياء لغة صحيحة فصيحة انتهى قال ابو حيان والصحيح
المنع لان هذه الالفاظ بالقياس الى ما جاء معلولا كقطرة من بحر فينبغي ان يتبع
فيها السماع ولا يقاس عليها وفي التسهيل القياس اذا اعل الثلاثي فقط ثم استنوق
واستحوذ واستتيس وانفعل نحو انقاد ينقاد والاصل انقود ينقود انقيادا كما هو
والانقياد للخضوع يقال قاده فانقاد والاصل في الانقياد انقوادا قلبت الواو
ياء لانكسار ما قبلها مع اعلال الفعل وكذا في كل مصدر اعل فعله نحو قام يقوم
قياما والاصل قواما قال التفتازاني فلا ضرورة الى ما قاله الشريف من ان اصله
انقوادا حذفت حركة الواو ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها قال التفتازاني
وقولهم حال يحول حولا شاذ كذا ذكروه وفيه نظر لانه اسم مصدر كما مر انتهى
اقول فيه كلام يظهر مما قال الازهري وهو الحول مصدر كالصغر يجوز ان يكون لازما
والمصدر على وزن واحد كالسيل ولم تنقل حركة الياء المنقلبة عن الواو في انقياد
حتى تقلب الفا كما في اقامة لان ذلك فرع الفعل في الاعلال ولا نقل في فعله لانه
اعل بالقلب فقط ولئلا يلتبس بمصدر افعل لانه لو نقلت حركة الياء الى القاف
وقلبت الياء الفا للزم حذف احدى الالفين كما فعل في اقامة فيبقى على صورة
افعال وهو واضح الالتباس ومثل هذا التقرير يأتي في باب اختار من غير فرق
وافتعل نحو اختار يختار والاصل اختير يختير اختيارا على الاصل لعدم موجب
الاعلال واذا بنيتهما من هذه الافعال المذكورة للمفعول قلت اجيب يجاب اصله
اجوب يجوب اعلالا بالنقل والقلب واستقيم يستقام والاصل استقوم يستقوم

فيه رد على الشريف الجرجاني

قوله كما مر في صدر الكتاب في الكلام على تعريف التصريف

فنقلت فقلبت وانقيد اصله انقود اعل بالاسكان والنقل والقلب ينقاد
اصله ينقود اعل بالقلب فان قلت كان على المصنف ان يقول انقيد بحرف
الجر لانه لازم قلت لما كان مقصوده بيان كيفية بناء المجهول مع قطع النظر
عن اللزوم والتعدية طى ذكره لفظا ومن لم يعرف هذه الدقيقة فقد نسب
المصنف الى الخطاء واختير اصله اختير نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد
سلب حركته يختار اصله يختير ويجوز فيهما الياء والواو والاشمام كما
فى صين وبيع لانهما مثلهما فى ضم ما قبل حرف العلة فى الاصل بخلاف اجيب
واستقيم فانه ساكن فلا وجه للواو والاشمام فهذه الاربعة مثل المجرد فى الاعلال
فاجرى عليه احكامه من حذف العين عند اتصال الضماير المتحركة المرفوعة
به وعند دخول الجازم اذا سكن ما بعده ونحو ذلك والامر منها اى من الابنية
الاربعة المذكورة اجب قال الفاضل الدوانى من يجوب فرده الى اصله وهو اجوب
ثم حذف حرف المضارعة وابتدى بما بعدها ثم اعل اعلال يجيب فحين جعل اخره
كالمجزوم التقى ساكنان فحذف العين وان شئت تشتق من تجيب بعد الاعلال
فتحذف حرف المضارعة وتعيد الهمزة المرفوضة ثم تحذف العين لسكون ما بعدها
كما فى بع انتهى وهذا اولى مما قاله الشارح الاصفهندى وهو لما حذفت
حرف المضارعة لبناء الامر عادت الهمزة المحذوفة من باب الافعال مفتوحة
فقيل اجوب ثم استثقلت الكسرة على الواو لما بينهما من التقابل فنقلت الى ما قبلها
ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
فصار اجب على وزن افل انتهى فان قيل لم قلبت الواو بعد نقل حركتها ياء ولم تحذف
مع ان علة الحذف موجودة كما بعد القلب قلنا لما نقلوا حركة الواو الى ما قبلها
وجدوا شرط قلبها ياء فقلبوها فلما نظروا الى ما بعدها وجدوا علة حذفها
فحذفوها وقس على ذلك البواقى واثبت فى اجيبا كما فى بيعا واستقم استقيما
وانقد انقادا واختر اختارا كذلك والضابط ما ذكره المصنف فيما مر انه تحذف
اذا سكن ما بعده وتثبت اذا تحرك بحركة اصلية او مشابهة لها نحو اجب
اجيبا اجيبى الى آخره بخلاف نحو اجب القوم ولم يمتنع الامر فقد ذكرنا سابقا فيه
حتى تستغنى بمصباح مما فيه والا فمن لم يستغن بمصباح لم يستغن باصباح
ولما فرغ من بيان ما يعل من مزيد الاجوف شرع فى بيان ما لا يعل منه فقال ويصح

فيه رد على الامدى

فيه رد على الاصفهندى

اي

اي يعل جميع ما هو غير هذه الاربعة نحو قول وقاول وتقول وتقاول وزين وتزين
وساير وتساير واسود واسواد وابيض وابياض لانها لو اعلت لكان اعلالها
بالقلب والحذف او الاسكان وذلك لم يمكن لانتفاء شرط لان شرط قلبها الفا تحركها
وانفتاح ما قبلها لفظا او حكما وشرط قلب احدهما بالاخر كون حركة ما قبله من
جنس الاخر وهو منتف فى الابواب المذكورة وشرط حذفها فى الاجوف التقاء
الساكنين وشرط اسكانها تحركها بالضمة والكسرة كيقول ويبيع وانتفاؤهما
ظاهر وكذا يصح ساير تصاريفها اى جميع تصاريف هذه المذكورات من
المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك ويجوز ان يكون
السائر هنا بمعنى الباقى ايضا اي باقى تصاريفها وهو يستعمل فى كل باق قل او كثر
لاجماع اهل اللغة على ان معنى الحديث اذا شربتم فاسئروا اي ابقوا فى الاناء بقية
ما وذكر التفتازانى الوجه الاول وسكوته عن الثانى ليس على ما ينبغى وقصر
الامدى على الوجه الاول قصور انما لم يعل فى ساير تصاريفها من هذه الامثلة
لانتفاء الشرط كما فى هذه الافعال لا ليجرى على سنن امثلته لئلا يلزم الخلط الفصل
والتفرقة كما ذكره الاصفهندى لان ما ذكره يشعر بوجود شرط القلب وهو منتف
منه يعرف ببادى الرأى واعلم ان المبنى للمفعول من قاول قوول ومن تقاول
تقوول بلا ادغام لئلا يلتبس بالمبنى للمفعول من قول وتقول وكذا سوير
وتسوير بلا قلب الواو ياء لئلا يلتبس بنحو سير وتسير ولما فرغ من بيان
اعلال الماضى والمضارع والامر من المعتل اخذ يبين اعلال اسم الفاعل
من الثلاثى المجرد منه وقدمه على المزيد لكونه اصلا اذا عرفت ذلك فاعلم
ان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد يعتل عينه بالهمزة سواء كان واويا او
يائيا ان اعتل فعله لئلا ينتقض بنحو صايد وعاور فقول الفقهاء بايع بغير همزة
لحن وكذلك قول المحدثين وغيرهم عايشة بغير همزة لحن واما قول العوام عايشة
بسكون الياء فمن الاوهام الفاضحة والاغلاط الواضحة كصائن وبايع والاصل
صاون وبايع فاريد اعلالهما لاعلال فعلهما ولم يمكن الاعلال بالحذف لانه
يزول صيغة الفاعل ويصير الى لفظ الفعل ولا يكفى الاعراب فاصلا لانه يزول
بالوقف فقلبت الفا لانهما لما لم يعتدوا بالالف الكاينة قبلها فصار حرف العلة كانه
ولى الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اذ نزلوا الالف منزلة الفتحة

فيه رد على الامدى

فيه رد على الفاضل الاصفهندى

اي بغير ياء

فيه رد على القوم

وفيه رد على التفتازانى

وفيه رد على الفقهاء والمحدثين والعوام

لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فالتقى ساكنان فكرهوا حذف احديهما
وكذا تحريك الاولى لما مر فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة
من الالف وتكتب الهمزة بصورة الياء فان قيل لم تكتب بصورتها قلنا لانه لو كتبت
همزة بدون الياء لقيل قاول فيلتبس بماضي باب المفاعلة من مهموز العين نحو ساءل
فان قيل هذا اللبس موجود في نحو بايع قلنا لا يلتبس لان الهمزة تكتب فوق الياء
فان قيل لم تكتب غير منقوطة قلنا للفرق بينه وبين الياء الخالصة كما ونقطها كما نقطها
الحريري في الرسالة الرقطاء حيث قال نائل يديه فاضل خطاء وحكى ان ابا على الفارسي
دخل مع صاحبه الشيخ ابي الفتح ابن الجنى على واحد من المشهورين بمعرفة العلوم العربية
زائرا له فاذا بين يديه جزء فنظر فيه ابو علي فوجد لفظ القائل منقوطا بنقطتين
من تحت فقال له ابو علي هذا الخط من قال خطي فقال ابو علي في اذن ابي الفتح لقد
اضعنا خطواتنا في زيارته وخرج من ساعته قال صاحب المطلوب كون النقطة خطأ
في الهمزة المقلوبة من الواو لا من الياء فرقا بين الواوي واليائي وفيه نظر لانها تكتب
غير منقوطة سواء قلبت من الواو والياء لما مر اعلم انه قد جاء في الشواذ حذف هذه
الالف دون قلبها همزة قال التفتازاني كقولهم شاك والاصل شاوك قلبت الواو
الفا وحذفت الالف ووزنه فال وليس المحذوف الف فاعل لان حروف العلة
كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة قال صاحب الكشاف في قوله تعالى شفا جرف
هار وزنه فعل قصر عن فاعل ونظيره شاك في شائك والفه ليست بالف فاعل
وانما هي عينه واصله هور وشوك وقال في المفصل وربما تحذف العين فيقال شاك
والصواب هذا ومنهم من يقلب اي يضع العين موضع اللام واللام موضع العين
ويقول شاكو ثم يعله اعلال غاز كما يذكر ويقول الشاكي ووزنه فالع فعلى هذا تقول
جاءني شاك ومررت بشاك بحذف الياء فيهما ورايت شاكيا باثبات الياء لخفة
الفتحة وعلى الحذف تقول جاءني شاك بالضم ورايت شاكا بالنصب ومررت بشاك
بالكسر اقول صوب التفتازاني ما في المفصل وكان ميل الجاربردي الى ذلك وكلامه
لغو فان صاحب الكشاف ممن له عطن واسع وكف رائع في العلوم العربية فحمل
كلامه على الخطا تقول عليه وافتراء وجناية منه براء فعليك ما قيل اذا وجدت
لكلام اخيك محملا فلا تقدمن على تخطئته لئلا يخطأ ابن اخت خالتك واسم الفاعل
المأخوذ من الثلاثي المزيد فيه بعينها اعتل به المضارع كمجيب ومستقيم اصلهما

يقال فلان واسع العطن اذا كان رحب الذراع جوادا

محبوب

محبوب ومستقوم نقلت الكسرة من الواو وفيهما الى ما قبلهما ثم قلبت الواو ياء للسكون
وانكسار ما قبلها فيهما فصار مجيب ومستقيم ومنقاد ومختار اصلهما منقود ومختير
اعلا بالقلب ولما فرغ من بيان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد المعتل العين ومزيده شرع
في بيان اسم المفعول بقوله واسم المفعول من المجرد سواء كان واويا او يائيا يعتل
بالنقل والحذف كمصون ومبيع والمحذوف واو المفعول عند سيبويه لانها زائدة و
الزائد بالحذف اولى فالاصل مصوون ومبيوع نقلت حركة العين الى ما قبلها فحذفت
واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء في مبيع لئلا ينقلب واوا فيلتبس
بالواوي فمصون مفعل ومبيع مفعل اعلم ان سيبويه لفظ فارسي اصله سيب وبه معناه
بالعربي رائحة التفاح لقب بذلك لانه كان وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانتا
تفاحتان وقيل لانه كان في نحيبا اصله من شيراز على ما شرح ابو سعيد السيرافي في شرح
كتابه الا انه حصل له التنشو بين العرب وعد من الاعراب وكان يحب شم التفاح
وقيل للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه
مولى لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته
ابو بشر قال مولانا على الفناري في شرح المفتاح وهو شيخ اهل البصرة والاخفش
الصغير تلميذه كما ان شيخ اهل الكوفة الكسائي والفراء تلميذه ولسيبويه شيخان
الاخفش الكبير والخليل بن احمد انتهى اقول هذا مخالف لما قاله الفاضل الكندي
من ان سيبويه اخذ النحو من الخليل وهو استاده وعن يونس وعيسى بن عمر وغيرهم
واخذ اللغة عن ابي الخطاب الاخفش وغيره ومن اصحابه ابو الحسن الاخفش وقطرب
وكان الاخفش من اصحابه اكبر سنا منه وكان اعلم الناس بالنحو وقد برز على شيخه
الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان النحو وحي البدو وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه
من تقدم ومن تأخر وهو ابن بضع وعشرين سنة توفي استاده الشيخ الخليل بن
احمد البصري فقام مقامه في مسنده درسه باتفاق اصحاب درسه لما راوه افضلهم
بعد تمام الامتحان وكتابه احسن كتاب كتب في علم الاعراب قال السيرافي ما سبقه بمثله
من قبله ولا لحقه من بعده اذا قيل في العربية ذكر في الكتاب براد به كتابه توفي
في سنة ثمانين ومائة بقرية يقال لها بيضاء من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى
وستين ومائة وقيل بمدينة ساوة سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلثون
سنة وقيل بشيراز ودفن بها ولخل المدينة في محلة يعرف بمحلة الباهلي قريبة من باب

البلدة وفي مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه وجهان الكثير البناء
على الكسر والثانى انه يعرب باخره اعراب بعلبك ذكره فى اودات البدائع والاصحاح
والحذف فى عين الفعل عند ابى الحسن الاخفش الصغير وهو سعيد بن مسعدة
تلميذ سيبويه كما عرفت والاخفش الاصغر على بن سليمان البغدادى تلميذ
ثعلب والمبرد ونشأ بعد الاخفش الصغير والاخفش الاكبر فقيرها وهو ابو
الخطاب شيخ سيبويه والاخافش احد عشر نحويا والسيبويهيون اربعة كذا
ذكره الشيخ خالد الازهرى فى شرح التوضيح اذا عرفت هذا فقد ظهر لك فائدة
قوله عند ابى الحسن انما كان المحذوف عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع
الاصل فالمحذوف هو الاصل كما فى عاز واذا التقى الساكنان والاول حرف مد
يحذف الاول كما فى قل وتغزوا ولان واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف
كما سبق وانما غيرت فى الثانى لانه لما وجب كسر ما قبله لدفع الالتباس والدلالة
على الياء المحذوفة لزم الانقلاب اعنى لما لزم فى الثانى ارتكاب المحذور تعين
حذف العلامة وتغييرها او تكبنا الاول وهو التغيير واختار الامام الاعظم
الهمام الافخم ابو حنيفة رحمه الله تعالى هذا المذهب فوزن مصون مفول
دون مفعل وزن مبيع مفيل ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثانى
فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له فلو قيل
العلة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس ايضا
وقول الاخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هى اشباع للضمة لرفضهم مفعلا فى
كلامهم الا مكرما ومعونا والعلامة انما هى الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول
فى المزيد فيه من غير واو وقوله لان القياس الى اخره ممنوع ايضا وانما ذلك اذا كان
الثانى حرفا صحيحا لان الاول حينئذ حرف علة ويعرضها للحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح
واما فيما نحن فيه فكلاهما حرفا علة واما قولهم مشيب فى الواوى من الشوب
وهو الخلط ومهوب فى اليائى من الهيبة فمن الشواذ والقياس مشوب ومهيب
وانما جاءا على مخالفة القياس بناء على مشيب بالكسر فلم يبق فاعله وعلى مهوب
بالضم فلم يبق فاعله ايضا على لغة من يقول قول وبوع كذا فى خلط الاسرار
قال الفاضل الكرى سمع ايضا مثل مشول ومريح فى مروح ومميت فى مموت
قالوا ارض مميت عليها ان قلت هل يظهر لهذا الخلاف فائدة قلت نعم يظهر فى تخفيف

مسووة

مسووة وامثاله تقول على راى ابى الحسن رايت مسوا بالتشديد كما تقول
فى مقروة مقرو لانها عنده واو مفعول وعلى مذهب سيبويه تقول رايت
مسوا بالنقل كما تقول فى خبئة خبة فتحرك الواو لانها فى مذهبه العين وبنو
تميم اصله بنون حذفت النون للاضافة من البناء لانه مبنى ابيه وكذلك ينسب
المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب وبنت فكر قال ابو طاهر النحوى الابن اذا وقع
صفة بين علمين مفردين او لقبين او كنيتين وصوفهما مثنى ولا مؤنث ولا مقرو
فان تنوين الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن واذا نسبت الابن
الى لقب قد غلب على اسم ابيه وصناعة مشهورة قد عرف بها اكثر كما جاء فى زيد بن
القاضى ومحمد بن الامير حذفت الالف لان ذلك يقوم مقام الاب ويكتب هند
ابنة فلان بالالف والهاء واذا سقطت الالف كتبت هند بنت فلان بالتاء واذا
وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الف كتب بالالف لا تدخل محل ما بلى به
غالبا لان القارى ينتهى الى اخر السطر ثم يبتدى باول السطر بعده فكرهوا ان يكتبوا
على غير ما يوجبه النطق به غالبا كذا فى كشف المحتاج شرح المنهاج وقيل بثبوت
تنوين ما قبل الابن فى اللفظ والف ابن فى الخط مثلا ان فات وكذا احدهما وعند سيبويه
حذف تنوين موصوف ابن وابنة لحصول اربعة اشياء كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين
وكونه صفة ووقوعه بين العلمين فان اختل واحد منها يثبت التنوين لفظا
والالف خطا من اراد زيادة تحقيق المقام وتوضيح المرام فليراجع شرحنا على
المقصود المسمى بمفرح القلوب يثبتون الياء دون الواو لانها اخف من الواو فيقولون
مبيوع كما يقولون مغيوب وذلك قياس مطرد عندهم قال الشاعر حتى تذكر
بيضات وهيجه يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم وقال وقد كان قومك يحسبو
نك سيدا واخال انك سيد مغيون ولم يجى ذلك فى الواوى قال سيبويه لان
الواوات اثقل عليهم من الياءات ذكر فى الصحاح والمزاهد انه لا ياتى مفعول
من بنات الواو بالاتمام الا حرفان مسك مدووف اى مبلول وثوب مصوون
وحكى الفراء عن الكسائى ان بنى يربوع وبنى عقيل يقولون حلى مصووغ ورجل
معوود وفرس مقوود وقول مقوول قال ابن السيد وهذا كله خرج عن
الكوفيين والبصريون لا يعرفونه وقال ابن مالك فى الالفية وندر تصحيح ذى الواو
وقال المرادى فى شرح الالفية اشار به الى قول بعض العرب ثوب مصوون

ومسكك مدة وذوف وفي القياس على ذلك خلاف منعه الجمهور واجازه المبرد في احد
قوليه وذكر الجوهري ان بعض النحويين يقيس الاتمام في الواو وانها لغة لبعض العرب
وقال الاستاذ ابو علي حكى ذلك الكسائي وقاس عليه وقال ابن مالك وهو في ذي
الياء اشتهر يعني ان التصحيح في ذوات الياء كثير مشتهر بخلاف الواو وذلك لثقل
الواو وخفة الياء ومثال ذلك في الياء قولهم خذه مطيوبة به نفس وقال الشاعر
كانها تفاحة مطيوبة وتصحيح ذوات الياء لغة تميمية حكاها المازني وغيره وقال
علقمة وصونيمي يوم ذا ذا عليه الدجن مغيوم وقال سيبويه وبعض العرب يخرجه
عن الاصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا نعلمهم اتموا في الواو لانها اثقل وخالف
ابو العباس لا نصير بعد فقال انما الجائز رادة مبيع الى اصله في الضرورة ولم يجعلوه لغة
اقول هذا انكار لما ثبت والاثبات مقدم على النفي ولما فرغ من بيان اسم المفعول
من المجرد المعتل شرع في بيان اسم المفعول من المزيد فيه فقال واسم المفعول الخ
من الثلاثي المزيد فيه من المعتل العين الواوي واليائي يعتل بالقلب اي بقلب
العين الفا كما في المبني للمفعول من المضارع اذ اعتل فعله اي فعل اسم المفعول
والا فلا نحو متحوذ ومتصوب لم يعل فيهما لعدم اعلال فعلهما لان اسم المفعول
في الاعلال وعدمه تابع للفعل نحو مجاب ومستقام والاصل مجوب ومستقوم نقلت
حركة الواو فيهما الى ما قبلهما ثم قلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها
الآن ومنقاد ومختار اصلهما منقود ومختير قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما قال التفتازاني انما قال هنا بالقلب وفي اسم الفاعل بما اعتل به المضارع
لان القلب هنا لازم لفعله بخلاف اسم الفاعل فانه قد يكون وقد لا يكون كمبيع
من اباع فانه لا قلب فيه ولما فرغ من المعتل العين شرع في بيان المعتل اللام
بقوله الثالث اي النوع الثالث من الانواع السبعة المعتل اللام وهو ما يكون
لامه حرف علة ويقال له الناقص لنقصان حرفها الاخير نحو لم يغز ولم يرم وحركته
حالة الرفع نحو يغزو ويرمي ويقال له ذو الاربعة ايضا لكون ماضيه على اربعة احرف
اذا اخبرت عن نفسك نحو غزوت ورميت بضم التاء واعلم انه جعل الضمير المرفوع
المتحرك المتصل بالفعل من نفس الكلمة لشدة اتصاله بالفعل فكانه يصير جزءا منه
ويقال له ذو الطرف لوقوع حرف العلة في طرفه فان قيل ليس لتخصيص كون ماضيه على اربعة
بالاخبار وجه لانه مع ضمير المخاطب كذلك نحو غزوت ورميت بفتح التاء قلنا قد ذكرنا

وجهه

وجهه في الاجوف فان قيل هذه العلة موجودة في كل ما هو غير الاجوف من المجرد
قلنا هو في غير ذلك على الاصل بخلاف الناقص فان كونه على اربعة احرف هنا
اولى من غير الاجوف لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغيير فلما خالف ذلك
وبقي على الاربعة سمي بذلك وايضا تسمية الشيء لمناسبة بينهما لا يلزم تسمية
شيء آخر بهذا الاسم وان تحقق تلك المناسبة ثم هنا ايضا كالقارورة مثلا انها
سمي القارورة قارورة لانها مقر الشيء ومن هذا لا يلزم ان يسمى الدلو والبطن
ايضا قارورة لكونهما مقر الشيء كذا حقق الفاضل الاسمدي ومن هذا اندفع
السؤال بتسمية الاجوف ناقصا لنقصانه عند اتصاله الضمير وتقلب الواو والياء
الفا قال التفتازاني التاء فيه لام الفعل من الناقص وقال اللقاني هذه الزيادة
خصصت القاعدة بان الناقص من الفعل فالتمثيل بها بالاسم مناف فالصواب
حذفها وجاء لفظ الكتاب على ظاهرها اقول هذا خطاء فاحش ناش من عدم حفظ
اصطلاحات الصرفيين فانهم يقولون الحرف في فاء الكلمة فاء الفعل وفي عينها عين
الفعل وفي لامها لام الفعل قال الفاضل الشهير بقرا سنان في المضبوط النون في نصر
فاء الفعل والصاد عينه والراء لامه وهذا الاصطلاح ليس بمختص بالفعل
كما توهم بعض الافاضل بل يجري في الاسم ايضا قال الفاضل المزبور فيه النون في ناصر فاء
الفعل والالف الف اسم الفاعل والصاد عين الفعل والراء لام الفعل اذ الحركة كما
احترز من نحو غزوت ورميت وانفتح ما قبلهما احترازا من نحو الغزو والرمي ونحو
لن يغزو ولن يرمي كغزا ورمى في الفعل والاصل غزو ورمي وعصا ورحى في الاسم
قال في مختار الصحاح العصا مؤنثة يقال عصا وعصوان والجمع عصي بكسر العين
وضمها واعص ايضا مثل زمن وازمن يقال القى عصاه اي اقام وترك الاسفار وهو مثل
ومنه عصاي قال الفراء اول لحن سمع بالعراق هذه عصاتي ويقال في الخوارج قد
شقوا عصا المسلمين اي اجتماعهم وائتلافهم وانشقت العصا اي وقع الخلاف وقولهم
لا ترفع عصاك عن اهلك يراد بها الادب وعصاه ضربه بالعصا وبابه عدا الاعلال الاصل
في عصا ورحى عصو ورحي قلبتا الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين بين الالف
والتنوين ولم يحذف في التنوين لدلالته على الصرف وقيل اصل رحى رحو لقولهم رحوت
فحينئذ يكتب بالالف قال الفاضل التفتازاني والمنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء
فرقا بينها وبين المنقلبة من الواو وقال مولانا داده هذا في الآخر وفي غيره تكتب بصورة

الالف منقلبة من الواو او الياء نحو قال وباع واعلم انّ في آخره الف ان كان حرفًا
تكتب الجميع بالالف الّا بلى وعلى والى وحتى وان كان اسماء مبنية فكذا تكتب الجميع بالالف
الّا انى ومتى ولديك وان كان اسماء معربة زائدة على الثلثة فلا ينظر الى اصلها
ويكتب جميعها بالياء لا غير لانّ الواو تنقلب الى الياء فيها كما فيما لا الّا فيما قبل الالف
ياء من نحو العليا والدنيا كراهة الجمع بين اليائين الّا في يحيى وريّا علمين للفرق
وان كانت الاسماء المعربة ثلاثية نظر الى اصلها الذى انقلبت منه الالف فان كان
ياء تكتب بالياء تنبيهًا على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان واوًا كعصا كتبت
بالالف والفعل الثلاثى ينظر الى اصله وما زاد فبالياء لا غير كالاسم ويجوز ان يكتب
الجميع بالالف على اللفظ وما كتب بالياء فان كان منونًا فالمختار انه يكتب بالياء ايضًا
وهو قياس المبرد وقياس المازنى انه يكتب بالالف وقياس سيبويه المنصوب يكتب
بالالف وما سواه بياء ويعرف الياء من الواو بالتثنية نحو فتيان وعصوان وبالجمع
نحو الفتيات والقنوات وبالمرة نحو رمية وغزوة وبالنوع رمية وغزوة وبرد
الفعل الى نفسك نحو رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمي ويغزو وبكون الفاء
واوًا نحو وعى لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو الّا واو وبالواو على وجه وبكون
العين واوًا نحو شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واوان الّا ما شذ نحو القوى — قوله والف عصا في النصب هي المبدلة من التنوين [illegible]
فان جهل كون الالف من الواو والياء بان لم يكن فيه شيء مما ذكر فان اميلت فالياء نحو
متى والّا فالالف وكتبوا لدى بالياء لقولهم لديك وكلا بالياء والالف لاحتمالهما
انتهى وقال العلامة في المفصل والف عصا في النصب هي المبدلة من التنوين وفي
الرفع والجر هي المنقلبة عند سيبويه وعند المازنى هي المبدلة في الاحوال الثلث
وقال الفاضل ابو محمد الخوارزمى في شرح المفصل المسمى بالتخمير مذهب ابي عثمان
المازنى ان الوقف على نحو الرحى والعصا على المبدلة في الاحوال الثلث ومذهب
الكسائى وابي عمرو وبه اخذ ابن كيسان وابو سعيد السيرافي انّ الوقف في الاحوال
الثلث على المنقلبة وعند سيبويه انّ الوقف في حالتي الرفع والجر يكون على المنقلبة
وفي حالة النصب على المبدلة احتج ابو عثمان بان الحاجة ماسّة الى الابدال
من التنوين في الحالتين لانه لو كان فيهما للابدال فالابدال لا يخلو من ان يكون
بالالف او بالواو او الياء لا وجه الى ان يكون بالالف لانّ الالف لا يناسب الكسرة
والضمة ولا وجه الى ان يكون بالياء والواو لانهما متى وقعتا طرفًا فامّا ان تنقلبا

واما

واما ان لا تنقلبا فان لم تنقلبا لزم من ذلك خلاف الاصل ايضًا وهو قلب التنوين
المكسور والمضموم ما قبلها الى الالف امّا ههنا فقد امكن الابدال عنها بالالف فروعة
انّ ما قبل التنوين مفتوح احتج الكسائى وابو عمرو بانها احدها انّ الالف قد
وقف عليها في قول الشماخ ربّما ورب ضيف طرق الحي سرى صادف
زادًا وحديثًا ما اشتهى والالف المبدلة من التنوين في النصب رديّا لوقف في
بيت نريد او في آخر عمر احلت وثانيهما انّ بعض القراء قرأ وسمعنا فتى بالامالة
وانّما تمال الاصلية لا المبدلة ولانهم اما لوا الالف في هدى من قوله تعالى او اجد
على النار هدى ولو كانت هي المبدلة لما جازت امالتها كما في رايت عمرًا وثالثها
انّ الف هدى كتبت في المصحف بالياء والمبدلة لا يجوز كتابتها بالياء حجة سيبويه
حمل حال الاشتباه على حال عدم الاشتباه واما حجة ابي عثمان فيقول لم قلت بان
الالف تبدل عن التنوين في الحالتين فلان قال قياسًا على صورة النصب قلنا
بين الحالتين وحالة النصب فرق وذلك انّ ما قبل التنوين في حالة النصب
كما هو مفتوح صورة فهو مفتوح معنى امّا في الحالتين فغير مفتوح معنى واما حجة
الامامين فيقول الشعر قسمان مطلق ومقيد وهذا الشعر من قبيل المقيد
والقيد لا حظ له في الحركة والتنوين وهذا كالوقلت مكان سرى سرى في
واما قوله بانّ بعض القراء قرأ وسمعنا فتى بالامالة وانّما تمال الالف الاصلية
فحديث زور لانهم يقولون درست علما والالف ههنا هي المبدلة من التنوين
فاذا اما لوا الالف الثانية في عماد الالف المالة قبلها فاي شك بعد هذا ينبغي
لك ولعل الامالة فيه لاشتباه الالف المبدلة بالالف المنقلبة واما قولهم بانهم اما لوا
الالف في هدى من قوله او اجد على النار هدى فيقول اذا اميل الف هدى فلما
ان يكون الف النار ممالة او لا يكون فلان كانت ممالة جاز ان يكون الالف في هدى
ممالة للمشاكلة كما في والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها وان لم يكن ممالة جاز ان
يكون الامالة لاشتباه الالف المبدلة بالالف المنقلبة وبالشبه يثبت في الفرع ما لا يثبت
في الاصل فكيف بالاشتباه ومن ثم اجاز سيبويه اين تظن زيد ذاهب فالغي الظن
وان كان اين غير مستقر كما جاز الغاؤه اذا كان مستقرًا واما كتابة المصحف جوز قياسًا
بل سنة متبعة قال الفاضل التفتازانى قوله اذا تحركتا احتراز عن نحو غزو ودمي
وقوله وانفتح ما قبلهما احترازا عن نحو الغزو والرمي وعن نحو لن يغزو ولن يرمي وكان عليه

ان يقول اذ الحركتا وانفتح ما قبلهما ولم يكن ما بعدهما يوجب فتح ما قبله احترازا
عن نحو غزوا ورميا وعصوان ورحيان ويرضيان وارضيا ويغزوان ويرميان
مبنيين للمفعول فان الف التثنية تقتضي فتح ما قبلها فلا يقلب اللام في هذه
الامثلة الفا لئلا تزول الفتحة ولو قلبتا الفا وحذف الالف لادى الى الالتباس
ولو بصورة فتدبر واما نحو ارضين واخشين من الواحد المؤكد بالنون فلم تقلب
ياؤه الفا لانه مثل رضيا واخشيا لما مر ان النون مع المستتر كالف التثنية ولعل
المصنف ترك هذا القيد اعتمادا على امثلته وعلى ما يجيء انتهى اقول قوله
يغزوان سهو والصواب يغزيان لان قلب الواو في يغزوان الى الياء لازم لان
المضارع المجهول فرع الماضي المجهول وفي الماضي المجهول يصير الواو ياء كما سنعرفه
وكذلك اي كالفعل الثلاثي المجرد الفعل الزائد اي الذي زاد على الثلثة
في قلب لامه الفا عند وجود العلة المذكورة وفي بعض النسخ على الثلاثي كلاهما
جائز وكذلك اسم المفعول من المزيد فيه فان ما قبل لامه يكون مفتوحا البتة وفي بعض
النسخ قدم امثلة الفعل على قوله واسم المفعول وفي بعضها اخرت واخرناها كما اشرنا
بقولنا اشار الى امثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر بقوله كاعطى
والاصل اعطو واشترى والاصل اشتري قال مولانا ده ده والشراء بالقصر والمد
والقصر اشهر كالابتياع والبيع من الاضداد لغة يقع على فعل المشتري والبائع
الا ان في عرف الفقهاء اختص الاولان بالمشتري والاخيران بالبائع لما في شرح
المنظومة من ان البيع والشراء اذا استعملا في الاثنين يكونان بمعنى البيع واذا استعملا
خاصيتين يكونان بمعنى الشراء ليس على ما ينبغي وذكر في تفسير القاضي اصل
الاشتراء بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الاعيان فان كان احد العوضين
نقدا تعين من حيث انه لا يطلب بعينه ان يكون ثمنا وبذله اشتراء والا
فاي العوضين تصورته بصورة الثمن فباذله مشتر وآخذه بائع ولذا عدت
الكلمتان من الاضداد ثم استعير للاعراض عن الشيء طمعا حكي ان هارون
الرشيد سأل اليزيدي والكسائي عن قصر الشراء ومده فقال الكسائي
مقصور لا غير وقال اليزيدي يقصر ويمد فقال له الكسائي مقصور لا غير وقال
من اين لك هذا فقال من المثل السائر لا تغتر بالحرة عام هدائها ولا بالامة عام
شرائها فقال الكسائي ما ظننت احدا يغتري بين يدي امير المؤمنين ذكره في عقد

القلايد وقال ابن الانباري في النزهة اليزيدي هو ابو محمد يحيى المغيرة المقري
صاحب ابي عمرو بن العلاء البصري وانما قيل له اليزيدي لانه صحب يزيد بن
منصور خال المهدي يؤدب ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب
المأمون وكان الكسائي مؤدب اخيه الامين ويحكى انه تكلم يحيى مع الكسائي
بين يدي الرشيد فظهر كلامه على كلام الكسائي فرمى بقلنسوته فرحا بالغلبة
فقال الرشيد لادب الكسائي مع انقطاعه احب الينا من غلبتك مع سوء
ادبك واستقصى في المسألة وتقصى بمعنى كذا في جامع اللغة والاصل استقصو
قلبت الواو من اعطو واستقصو ياء لما سيجيء ثم قلبت الياء من الجميع الفا وهذا
هو الشرح فضلا ذلك وما يليه عما قبله بقوله وكذلك فافهم فانه رمز خفي قالوا
وانما ينقلب الف بمرتبتين ذكره التفتازاني في قوله ينقلب الفا سهو من قلم الناسخ
والصحيح انما ينقلب الى الف لان الانقلاب لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب
مصدر او مكان فتدبر وانما قدم القلب الاول لرعاية القاعدتين بخلاف ما لو
قدم الثاني اذا عرفت هذا فقد تبين لك ما فيما قاله الفاضل القرمي من انه لو قال
قائل ان الواو في نحو اعطو واستقصو انما قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من
غير سبق انقلاب الى الياء لم يبعد لان الانقلاب الى الياء في نحو ذلك انما هو لدفع
ثقل الواو على ما سيأتي وهو حاصل بالانقلاب الى الالف فلا ضرورة الى
زيادة العمل مع ادائه الى اجتماع الاعلالين والمعطى والمشترى والمستقصى اعلالها
اعلال فعلها ومثل بثلثة امثلة لان الزايد اما واحد او اثنان او ثلثة وذكرها
مع اللام ليبقى الف فيتحقق ما ذكر اذ لولا اللام لحذفت الالف بالتقاء الساكنين
بينها وبين التنوين ان كان الامر كما ذكر وان ذلك على ما سطر فلم يصب المصنف في قوله
كعصا ورحى والشراح لم يتعرضوا العدم اصابته فيه كانهم غفلوا او ارتضوا بما قاله
ولكن ارتضاؤهم ليس بمرضي وكذا تقلبان الفا لو كان في الواو بمرتبتين اذا لم يتم
الفاعل من المضارع لان من الماضي مجردا كان او مزيدا فيه لان ما قبل لامه مفتوح
البتة كقولك يعطى ويغزى ويرمى والاصل يعطو ويغزو ويرمي قلبت الواو
في يغزو ياء لان المضارع المجهول فرع الماضي المجهول وفي الماضي المجهول يصير
الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم يقلب فيه لوقوعها رابعة كما نوضح يظهر
وجه التوضيح بقول المصنف في قبيل آخر هذا الفصل والثلاثي المزيد فيه يقلب

واو وياء لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت الواو ياء
انتهى اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قاله البدو في من ان الام الاصل في يغزي يغزو
فاعل اعلال لفظي بان الياء قلبت من الجميع الفا ولذا لم يكتب بصورة الياء واما
الماضي فيحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقا اي اذا اتصل به واو جماعة الذكور
سواء كان ما قبل الياء مفتوحا او مضموما او مكسورا وسواء كان اللام واوا او ياء مجردا
كان الفعل او مزيدا فيه لان اللام وما قبله متحركان في هذا المثال البتة وحركة اللام
الضمة لاجل الواو كنصروا وضربوا فحركة ما قبلها ان كانت فتحة تقلب اللام الفا وبعد
الالف لالتقاء الساكنين وان كانت ضمة او كسرة تسقطان او تنقلان كما سنذكره
مفصلا لثقلهما على اللام فيسقط اللام لالتقاء الساكنين ففي الكل وجب حذف
اللام قال التفتازاني قوله وان كان ضمة او كسرة يسقطان الى اخره سهو والصواب
ان يقال وان كان ضمة او كسرة تسقط حركة اللام او تنقل لثقلها على اللام الخ ويحذف
اللام في مثال فعلت وفعلتا اذا انفتح العين وفي بعض النسخ اذا انفتح ما قبلها اي
ما قبل اللام كغزت غزتا ورمت رمتا والاصل غزوت غزوتا ورميت رميتا قلبت
الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وهو في فعل الاثنين تقديري لان التاء كانت ساكنة في الاصل فحركت لالف التثنية
وحركتها عارضة والعارض كالمعدوم ولا اعتبار لها ولها اعتبار اذا مست
بها الحاجة ولهذا لم يحذف احد الساكنين الباقيين وهما التاء والف التثنية
لان التاء علامة والالف ضمير وهما لا يحذفان فلا يلزم من عدم اعتبارها من وجه
عدم اعتبارها من وجه الاخر ولا عكسه ومن العرب من يقول غزاتا ورماتا باثبات
الالف وليس بالوجه الوجيه ولا يلتفت اليه الذكي النبيه لانه لم ينقل من مصاقع الخطباء
من العرب العرباء فان قيل لم قال المصنف اذا انفتح العين مع ان مثال فعلت وفعلتا
يدل عليه قلنا لما كان المراد من مثال فعلوا جمع المذكر اعم من ان يكون العين مفتوحا
او مضموما او مكسورا فلو لم يقيد في مثال فعلت وفعلتا بانفتاح العين لتوهم
ان المراد واحدة الغائبة وتثنيتها سواء كان العين مفتوحا او مضموما او مكسورا
وليس كذلك لما سنعرف انه لا يحذف في مثال فعلت وفعلتا اذا كان العين مضموما
او مكسورا اذا عرفت مواضع الحذف فاعلم انه لا يحذف لام الفعل من الناقص في غير
هذه المواضع والى ذلك اشار بقوله وتثبت اللام في غيرها اي في غير هذه المواضع

المذكورة

المذكورة لعدم الموجب اذا انفرد بعض افتقول في فعل مفتوح العين واوي غزا غزوا
غزوا اغزوا والاصل غزووا بواوين واو لام الفعل وواو جمع المذكر قلبت
الواو الاولى الفا للتحرك والانفتاح فاجتمع الساكنان الالف المقلوبة وواو الجمع
فحذفت المقلوبة لان الواو ضمير وهو لا يحذف في مثله لئلا يبقى الفعل بلا فاعل فبقي
غزوا اغزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم غزوت غزوتما غزوتن
غزوت غزونا وفيه يائيا رمى رميا رموا اعل اعلال غزوا رمت رمتا
رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا وفي فعل
مكسور العين رضي رضيا رضوا رضيت رضيتا رضين رضيت رضيتما
رضيتم رضيت رضيتما رضيتن رضيت رضينا وهو سواء كان واويا او يائيا
لام ياء لان الواو تنقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كرضي اصله رضو والياء في
خشي ولذا لم يذكر الامثال الا واحدا قال التفتازاني اقول قد عرفت ان الانقلاب
لازم فلا يجيء منه المفعول به فكيف يقتدي به البدو والصواب ان يقال تنقلب الى ياء
اعلم ان اصل رضي رضو لانه من الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى الرضاء والرضاة مثله
كذا في المختصر قال في جامع اللغة الرضوان بكسر الراء وضمها والرضاء والرضاة
والمرضاة بمعنى ورضي عنه رضى مقصور والاسم رضاء بالمد ورضيت الشيء وارتضيته
فهو مرضي ومرضو ايضا على الاصل وعيشة راضية اي مرضية ويقال رضي به
ورضي عليه وعنه ايضا وارضيته عني ورضيته ترضية مرضي وترضاه ايضا
بعد جهد ومترضية فارضاني اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما في ما قاله الطيبي
في شرح الكشاف من ان الرضوان الرضاء الكثير ولما كان اعظم الرضاء رضاء الله خص
لفظ الرضوان في القرآن بما كان من الله تعالى يقال رضي به وعنه وعليه بمعنى وكذلك
تقول سرو وقال التفتازاني والدواني اي صار سيدا وقال في المختصر اي صار
سريا وجمع السري سراة وهو جمع عزيز وهو انه جمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره اقول
هذا مخالف لما ذكر في القاموس انه اسم جمع والقاموس مرجح على المختصر قال الجبلي بمعنى
السرو السخاء قال الشاعر وابن السري هو السري بنفسه اي وابن السخي هو السخي
بنفسه اقول بين كلام التفتازاني والدواني وبين كلام المختصر والجبلي مخالفة ظاهرة
فلا بد من التطبيق او من ترجيح كلام احدهما على الاخر سرو واسرو والى اخره من سروت
سروتا سرون سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت سرونا

فيه رد على الطيبي رحمه الله تعالى

ملخص الاسرار

من شرحنا على هذا المختصر

قال التفتازاني انما قال وكذا لانه لم يذكر جميع تصاريفه فاشار الى تصاريفه
كالمذكور وذكر مثالاً واحداً لانه لا يكون الا بامثالها وانما فتحت انتَ لمن قال انه
على صيغة المجهول فلم يصب كما لا يخفى على من له عقل سليم وطبع مستقيم وفي
بعض النسخ وانا فتح فعلى صيغة المجهول ما قبل واو الضمير فتحة واو رضوا
وهو الزاء والميم وضمت انتَ وفي بعض النسخ وضم فعلى صيغة المجهول ما قبلها
في رضوا وسروا وهو الضاد والراء لان واو الضمير اذا اتصل بالفعل الناقص بعد
حذف اللام فان انفتح ما قبلها اي ما قبل واو الضمير ابقي ما قبلها على الفتحة لخفته
بعد الفتحة ولان الاصل بقاء الشيء على ما كان ولان الواو لما قلبت فيهما الفاً
وحذفت الالف ابقي ما قبل واو الضمير فيها على الفتحة لتدل على الالف المحذوفة
وان انضم ما قبلها اوكسر ضم اما الضم فيما هو مضموم فلما مر من ان الاصل بقاء الشيء
على ما كان عليه ولان واو لام الفعل لما حذفت منه ابقي ما قبل واو الضمير على الضم
ليدل على الواو المحذوفة واما الضم فيما هو مكسور فلانه لما استثقلت الضمة على الياء
نقلت الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت الياء ليكون ما قبل واو الضمير مضموماً
لعدم خفته بعد الكسرة قال التفتازاني وفي كلام المصنف نظر من وجوه اما اولاً فلان
قوله وان ضم او كسر ضم لا يخلو عن حزازة فانه ان ضم فكيف يضم فالعبارة ان يقال
ان انفتح او ضم ابقي وان كسر ضم واما ثانياً فلان كلامه هذا يدل على انه لم ينقل
ضمة الياء الى الضاد بل حذفت ثم قلبت الكسرة ضمة حيث قال وان كسر ضم وقوله
اصل رضوا رضيوا بعد قلب الواو ياء اذ الاصل رضِيُوا فنقلت حركة الياء الى الضاد
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الواو والياء صريح في ان الضمة نقلت
من الياء الى ما قبلها فبين الكلامين تباين واما ثالثاً فلان قوله بعد حذف اللام
الظاهر انه متعلق بقوله اتصل اذ لا يجوز تعلقه بقوله ان انفتح لان معمول الشرط
لا يتقدم عليه وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء ولا يصح تعلقه بقوله اتصل لان
الاتصال ليس بعد حذف اللام والا لم يبق لحذفها علة فان علته اجتماع الساكنين
واحدهما الواو فكيف يكون الاتصال بعد الحذف وهذا ظاهر فالتوجيه ان يقال
تقديره اذا اتصل اتصالاً ابقي بعد حذف اللام وهذا التوجيه لو صح لاندفع
الاعتراض الثاني بان يقال المراد بقوله ان كسر ضم ان ينقل ضمة اللام اليه اذ لا
منافاة فانه اذا نقل الضمة صدق انه ضم وكذا الاعتراض الاول بان يقال يراد لم ينقل

وابقي

وابقي ضم ابقي تنبيهاً على ان هذا الضم ليس هو الضم الذي كان في الاصل انه اسكن
ثم نقل ضمة اللام اليه كما ذكرنا في رضوا فنقول اصل سروا سرُوُوا نقلت ضمة
الواو الى ما قبلها فصح انه ضم قبله فاندفع الاعتراضات الثلثة وهذا موضع تامل
الى هنا كلامه واجاب الفاضل مولانا داده عن هذه الاعتراضات بان قال قوله
فانه ان ضم فكيف يضم والجواب ان جواب هذا الشرط محذوف وهو ابقي لدلالة
ابقي الاول وقوله يدل على انه لم ينقل ضمة الى آخره والجواب ان معنى قوله ضم
اي الضمة بقرينة قوله فنقلت حركة الياء وقوله لان معمول الشرط لا يتقدم
عليه والجواب ان هذا من قبيل الاتساعات في الظروف كتقديم معمول المصدر
ومعمول ما بعد لا النافية اذا كان ظرفاً مع حكمهم بامتناعه فان في الظروف يجري
توسعات كثيرة لا يجري في غيرها ومن قبيل الاضمار والتفسير وقوله وكذا معمول
ما بعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح في الوضوء وحاشيته للقاضي بان فاء الجزاء لا يمنع عمل
ما بعدها في الظرف قبلها وقوله في التوجيه ان يقال تقديره اذا اتصل اتصالاً الاخر
وهذا لا يخلو عن حزازة لان لفظة اتصالاً انما يكن سهواً لا طائل تحته ولانه جعل
صحة هذا التوجيه سبباً لاندفاع الاعتراضين ضمنين وليس كذلك بل انه دفعهما بقوله
المراد بقوله ان كسر الى اخره وبقوله انه لم يعلل وان انضم الى آخره ولعله لهذا اشار
بقوله وهذا موضع تامل ولما فرغ من ابحاث الماضي المعتل اللام شرع في بيان مضارعه
فقال واما المضارع فيسكن اللام منه سواء كان واواً كيغزو او ياء كيرمي او الفاً
كيخشى قال ابن طولون اقول فيه لان الالف ساكنة ابداً ولا تقبل الحركة فيلزم اسكان
تحصيل الحاصل وفي بعض النسخ فيسكن الواو والياء والالف فيرد على قوله والالف
ما اوردناه على ابن طولون آنفاً الا ان يقال انه من عطف الجملة بتقدير يبقى كما ذهب
اليه مولانا داده ولكنه بعيد جداً في حال الرفع اذ الضمة ثقيلة على الواو والياء ويحذف
اي اللام او كل واحد من الواو والياء والالف على اختلاف النسخ فمن ذكر الوجه الاول
ولم يذكر الوجه الثاني فلم يفتر حق التغيير في حال الجزم قال التفتازاني لانها قائمة مقام
الاعراب كالحركة فكما يحذف الحركة فكذا هذه الحروف وقال الجبلي فان قيل لم يسقط
الجازم اللام في المفرد حال الجزم مع انه ليس حركة ولا قائماً مقامها قلنا سلمنا ذلك في هذا
الموضع لكنه وقع قائماً مقام الحركة في بعض المواضع وهو الاسماء الستة كما هو مذكور
في علم النحو فحذفت ههنا وان لم يقع موقعها طرداً للباب وقيل انما حذفت هذه الحروف

الاعتراض الثالث

فيه ردّ على مولانا احمد بن طولون

فيه رد على مولانا العلامة والعالم الفاضل الشافعي من تلامذة
الحافظ الكامل الشيخ جلال الدين السيوطي

فيه رد على المصنف

فيه رد على ما وقع في بعض النسخ

فيه رد على المحشي مولانا داده

فيه ردّ على مولانا يعقوب الاكمز القرامانى

مشابهة الحركة من حيث ان الحركة لا تقوم بالحركة فكذلك لا يقوم ببعض هذه الحروف
وهو الالف وشبه بعض العلماء هذا الحرف بالغريم المغلول فلا يجد شيئا فيأخذ
الحصير فان الجازم لما لم يجد الحركة اخذ الحرف وقد شذ قوله هجوت زبان ثم جئت
معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو وقوله الم يأتيك والانباء
تنمي بما لاقت لبون بني زياد حيث اثبت الياء في يأتيك وقوله وتضحك
مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي اسيرا يمانيا حيث اثبت الالف في ترى
ويفتح الواو والياء في حالة النصب لخفة الفتحة عليهما لان الفتحة اخف
منهما العدم احتياجها الى تحريك عضو بخلافهما لان الياء من الكسر وهي تحتاج
الى تحريك عضوين وهما الشفتان وتثبت الالف ساكنة بحالها فيه لعدم
قبولها الحركة ولو كان الفتحة اخف وقد جاء اسكان الواو في النصب
على الشذوذ كما في الرفع كقوله فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو
بام ولا اب والقياس ان اسمو ويحتمل ان يكون ان غير عاملة تشبيها بما المصدرية
كما تكون ما عاملة حملا لها على ان ويبتني هذا تعارض اللفظين ولذلك اختلف
احدهما هذه والثاني اعطاء حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير
في الوصف بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال واعطاء لو حكم ان
في الجزم والرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها واهمال متى حملا على اذا والخامس
اعطاء لم حكم لن في عمل النصب واعطاء لن حكم لم في الجزم والسادس اعطاء
ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز واعطاء ليس حكم ما في الاهمال
عند انتقاض النفي بالا وهو لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل
واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان والثامن اعطاء الفاعل اعراب
المفعول وعكسه عند امن اللبس والتاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب
الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر والعاشر
منعهم افعل التفضيل ان يرفع الظاهر تشبيها له لافعل في التعجب وزنا ومعنى
وافادة للمبالغة واجازتهم تصغير افعل في التعجب ورفعه الظاهر تشبيها
له بافعل التفضيل فيما ذكرنا والامثلة في اخر مغني اللبيب وقد شذ ايضا
اسكان الياء في النصب كقوله فاليت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفى
حتى تلاقي محمدا حيث لم يقل حتى تلاقي بالفتح ولم يذكر المصنف حال الجر لانه

مخصوص

مخصوص بالاسم فلا يدخل الفعل فان قلت يقوم في يوم يقوم في محل الجر بانه
مضاف اليه ليوم فحقيقة الجر داخلة عليه قلت الممنوع من الجر هو المستفاد من
العامل اما لفظا او تقديرا لانها من احوال المعرب وجر يقوم في المثال المذكور محلي
لا لفظي ولا تقديري ولو اعتبر الجر المحلي يلزم ان يكون المبني معربا وليس كذلك لم يكن
جر بل كسرة لحقت باخره لاجل التقاء الساكنين لا للعامل ويسقط الجازم والناصب
النونات سوى نون جمع المؤنث قال التفتازاني هذا امر لا طائل تحته لاختصاص
هذه بما ذكر في التصحيح قال الغزي اقول بل له فائدة وهي لعادمي النون ليتوهم اختصاص
الحكم بالصحيح اذا تقرر هذا فتقول لم يغز بحذف الواو ولم يغزوا بحذف النون
لم يغزوا بحذف النون لم يغزو لم تغزوا لم يغزون لم تغز لم تغزوا لم تغزوا لم تغزي لم
تغزوا لم تغزون لم اغز لم نغز ولم يرم بحذف الياء لم يرميا بحذف النون لم يرموا بحذف
النون لم يرمين لم ترم لم ترميا لم يرمين لم ترم لم ترميا لم ترموا لم ترمي لم ترميا لم ترمين لم ارم
لم نرم ولم يرض بحذف الالف او الياء او الواو لم يرضيا بحذف النون لم يرضوا بحذف النون
لم ترض لم ترضيا لم يرضين لم ترض لم ترضيا لم ترضوا لم ترضي لم ترضيا لم ترضين لم ارض
لم نرض لن يغزو بفتح الواو ولن يغزوا بحذف لن يغزوا بحذف النون لن تغزو
لن يغزوا لن تغزون لن تغزو لن تغزوا لن تغزوا لن تغزي لن تغزوا لن تغزون لن اغزو لن نغزو
ولن يرمي لن يرميا بفتح الياء لن يرميا بحذف النون لن يرموا بحذف النون لن ترمي
لن ترميا لن يرمين لن ترمي لن ترميا لن ترموا لن ترمي لن ترميا لن ترمين لن ارمي لن نرمي
ولن يرضى باثبات الالف لن يرضيا بحذف النون لن يرضوا بحذف النون لن ترضى لن
ترضيا لن يرضين لن ترضى لن ترضيا لن ترضوا لن ترضي لن ترضيا لن ترضين لن ارضى لن نرضى وتثبت لام
الفعل واوا كان او ياء في فعل الاثنين متحركا كانت مفتوحة نحو يغزوان ويرميان ويرضيان
بقلب الالف ياء لعدم انقلابهما في الاولين الفا لعدم انفتاح ما قبلهما مع انهما
مفتوحان وفي الثالثة لئلا يلتبس بحذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين وحذف
النون بدخول الناصب بالمفرد في التلفظ دون الخط لان الفها لا تكتب على صورة الياء
بخلاف المفرد اعلم ان لام الفعل تثبت في التثنية سواء كانت للمذكر او للمؤنث وسواء
كان حاضرا او غائبا وتثبت لام الفعل في فعل جماعة الاناث غائبة كانت او مخاطبة
لعدم موجب اعلاله لانه لو اعل لكان اعلاله بقلب الواو والياء الفا او بقلب احدهما
بالاخر او بالحذف او كان بالاسكان لا سبيل الى الاول فان شرط قلبهما الفا تحركهما

فمرد على الفاضل التفتازاني والغزي

وانفتاح ما قبلها لفظا او حكما وليس هنا كذلك لوجوب سكون ما قبل وا والضمير
المرفوع المتحرك لفظا ولا الى الثاني لان قلب احدهما بالآخر كون حركة ما قبله من
جنس الآخر سكونه وههنا ليس كذلك ولا الى الثالث لانه للساكنين وتعلق
ظاهر ولا الى الرابع لانه ساكن وتسكين الساكن محال وحوله الاثنان هو كلمات
جمع الانثى ذكره في القاموس والبعض بضم همزته فهو وهم صريح ويحذف لام
الفعل من فعل جماعة الذكور مخاطبين كانوا وغائبين نحو يغزون وترمون
ويرضون فحذفت حركات اللام ثم اللام وان شئت قل في يغزون ويرمون
نقلت حركة اللام وفي يرضون قلبت الفاء حذفت ذكره التفتازاني فما قاله
الشريف من انه يحذف لام الفعل من فعل جماعة الذكور لانه مضموم فيه فان انفتح
ما قبله وجب قلبه بالالف فلزم التقاء الساكنين بينه وبين الضمير والا نقلت
ضمته الى ما قبله لثقلها عليه بعد سلب حركته فيلتقي ساكنان ايضا فوجب
حذفه ليس على ما ينبغي ويحذف ايضا من فعل الواحد المخاطبة نحو ترمين وتغزين
وترضين والاصل ترميين وتغزوين وترضيين فاعلت كما مر آنفا وقد عرفت
في بحث نون التوكيد المشر فان المحذوف لام الفعل دون واو الضمير وبالمراد ا
تقرره لك فتقول في يفعل بالضم يغزو ويغزوان يغزون تغزو وتغزوان يغزون
تغز وتغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون اغزو ونغزو ويستوى
فيه اى في باب يغزوا وفي مضارع نحو غزا وذكر الفاضل التفتازاني الوجه
الاخير وسكوته عن الاول ليس على ما ينبغي وقصر الآمدي على الوجه الاول
فضول لفظ جماعة الذكور والاناث في الخطاب نحو يغزون للمذكر والمؤنث
والغيبة نحو يغزون للمذكر والمؤنث لكن التقدير مختلف لان الواو في جمع
المذكر اعم من ان يكون حاضرا او غائبا ضمير الفاعل والنون علامة الرفع ولام الفعل
محذوف والواو في جمع المؤنث لام الفعل لما مر ان اللام لا تحذف في جمع المؤنث والنون
ضمير الفاعلات فوزن جمع المذكر يفعون في الغيبة وتفعون في الخطاب ووزن
جمع المؤنث يفعلن في الغيبة وتفعلن في الخطاب قال صاحب الكشاف الواو
في قوله تعالى الرجال قوامون والنساء يعفون ضميرهم والنون علامة الرفع والواو
في النساء يعفون لام الفعل والنون ضميرهن والفعل مبني لا اثر لفظ الفاعل هذا
وتقول في يفعل بالكسر يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون

ترمين

ترمين ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين ارمي نرمي والاصل يرميون
يرميون فنقل يفعل بداي يرمون مافعل يرضوا من نقل حركة الياء فيه الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين بين الياء والواو
وخصصه بالذكر لانه خالف يغزون ويرمون في عدم بقاء عينه على حركته
الاصلية فنبه على كيفية ضم العين وانتفاء الكسر وهكذا اي مثل يرمي
حكم كل ما كان قبل لامه مكسورا في جميع ما مر قال الفاضل اللقاني الثابت فيما
رأيناه من النسخ مكسورا بالنصب ووجهه حذف الموصول الذي هو اسم
كان وبقاء اصله والاصل كلما كان الحرف الذي قبل لامه مكسورا وسوغ
الحذف استثقال وتكرار الموصول ويمكن توجيه النصب ايضا بان قبل لامه
اخرجت عن الظرفية بل عن معنى الزمان والمكان واوقعت على الحرف المتلو
بالآخر فتكون مرفوعة فاحفظ هذا التوجيه الحقيق بالقبول عند العلماء
الفحول والفاضل القراباغي لعدم تنبهه لهذه الدقيقة الانيقة خطأ المصنف
وقال ان قوله مكسورا سهو وقع من قلم الناسخ والصواب مكسور كيهدي
من الاهداء قال الفاضل البيضاوي والكامل ابو السعود العمادي في تفسير
قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ان الاصل ان تعدى باللام او الى فعومل
معاملة اختار في قوله تعالى واختار موسى قومه ومرادهما ان فيه حذفا
وايصالا ولا حاجة اليه لان صاحب القاموس نص على جواز تعديته بلا حرف
لغة قال الهداية الرشاد والدلالة وهداه الله الطريق وله واليه والعجب
ان العلامة الزمخشري مع انه قال في الاساس هداه السبيل والى السبيل
وللسبيل قال في هذا الموضع من كشافه عومل معاملة اختار وعلى ان ثانيهما
الثاني اصل الاول ومعناهما واحد وقد يفرق بينهما على ما قاله المولى خسرو بالعموم
والخصوص بان ما بالحرف يستعمل فيما اذا لم يكن في ذلك فوصل بالهداية اليه وما بدونه
فيما كان في الحق فازدادوا ثبت به وبين لا يكون فيه فوصل وقد نص عليه جار الله
العلامة في اساس البلاغة قلت فوجه ايثار ما لم يكن بالحرف في الآية الجليلة
كونه مقولا على السنة المؤمنين سيما بعد قوله سبحانه حكاية عنهم اياك نعبد
واياك نستعين فان تخصيص العبادة المنبئة عن غاية التذلل كما سيجيء والاستعانة
برب العزة جلت عظمته طريق حق انا برئه معاملة الازدياد والثبات عليه

في حاشية على شرح التفتازاني منه

في حاشية على شرح التفتازاني منه

لا بد رد على الفاضل البيضاوي وعلى الكامل ابي السعود العمادي منه

رد على العلامة منه

وبان الاول الايصال الى المطلوب ولا يكون الا فعل الله فلا يسند الا اليه والثاني
الدلالة الى ما يوصل الى المطلوب فيسند تارة الى القرآن نحو يهدي للتي
هي اقوم وتارة الى النبي عليه السلام نحو انك لا تهدي الى صراط مستقيم
وقد نص عليه العلامة التفتازاني ولا يخفى انه يرد على هذا اسناد ما ليس
بحرف الى غيره تعالى كقوله تعالى وما اهديكم الا سبيل الرشاد ويمكن ان يقال
ان ما بين زنته هو باللام لغة وما ليس كذلك لغة يمكن ان يكون المسند الى غيره
تعالى على طريقة الحذف والايصال ولا ريب في ان المراد من الايصال الى المطلوب
في الاول الايصال بلا واسطة فانه لو عمم الى ما بواسطة لترادف بالاول لان
الثاني ايضا موصل الى ما يوصل الى المطلوب البتة فيكون موصلا بواسطة
فوجد اشاره ايضا لكون الوصول الى نفس الحق اولى من الوصول بواسطة
وقيل ان هدى بمعنى العلم ورده البعض بانه تعالى وصف القرآن بانه هدى
وانه ليس نفس الهدى والعجب ان ما رده به يرد على المشهور وتاويله بالحمل
على المبالغة معروف ويناجي من المناجاة وهي المكالمة على سبيل الخفية قال
في جامع اللغة النجو السر بين اثنين تقول نجوته نجوا اي ساررته وناجيته
مثله فمن لم يفرق بين النجو والسر فلم يصب ويرجو من الارتجا وقال في جامع
اللغة ارجيت الامر اخرته يهمز ولا يهمز ورجل مرج وقوم مرجية واذا نسبت
اليه قلت مرجي والرجاء من الامل ممدود وقد رجا من باب عدا ورجاء
ايضا ورجاوة وترجاه وارتجاه ورجاه ترجية كله بمعنى وقد يكون الرجو
والرجا بمعنى الخوف قال الله تعالى لا ترجون لله وقارا اي لا تخافون عظمة الله
ومالي في فلان رجية اي ما ارجو وارجت الناقة دنا نتاجها والرجا بالقصر
ناحية البئر وحافتاها وكل ناحية رجا وهما رجوان والجمع ارجاء كما قالوا رمي
به الرجوان ارادوا انه طرح في المهالك والارجوان بالضم صبغ احمر شديد
الحمرة وقيل هو معرب ارغوان وهو شجر له نور احمر احسن ما يكون وكل لون يشبهه
فهو ارجوان وقطيفة حمراء ارجوان انتهى قال الفاضل الامدي الارتجاء
ضد اليأس يقال رجاه وترجاه وارتجاه ورجاه ترجية كله بمعنى والرجا بالمد
هو الطمع فيما يمكن حصوله ويرادفه الامل ويفرق بينه وبين الرجا بمعنى الخوف
مطلب يعرف فيه الفرق بين الامل والرجا بمعنى الخوف
باستعمال الاول في الايجاب والنفي كقوله تعالى ويرجون من الله ما لا يرجون والثاني

في

في النفي فقط نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وبينه وبين التمني بانه في ممكن بحسب
التمني ممكنة ومستحيله وقال بعضهم لا يختص الرجا بمعنى الخوف بالنفي لقوله
تعالى وارجوا اليوم الآخر وقال ابن الجزري الرجا الطمع فيما يمكن حصوله
بخلاف التمني ويتعارضان والتوقع اقوى من الطمع ويستعمل في المتوقع
فيه والمطموع فيه وينبري له اي يعترض ويستدعي من الاستدعاء وهو
الطلب يقال دعاه واستدعاه صاح به ودعوت الله له وعليه قال الشيخ
الاسلام زكريا الانصاري في تلخيص الازهية في احكام الادعية الدعاء لغة
التوحيد كما في قوله تعالى وانه لما قام عبد الله يدعوه والاستغاثة كما في
قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله والنداء كما في قوله تعالى يوم يدعوكم
فتستجيبون بحمده والسؤال كما في قوله تعالى ادعوني استجب لكم واصطلاحا
اظهار العبد الافتقار الى الله والبراءة من حوله وقوته وهو اولى من قول بعضهم
هو مناداة الله تعالى لما يريده العبد من جلب منفعة او دفع مضرة وهو في الاصل
مصدر نقل الى الاسم تقول سمعت دعاء كما تقول سمعت صوتا ويدعوي
اي يكفي يدعو يدعوان يدعون تدعوي تدعوان يدعين تدعوي تدعوان تدعون تدعين
تدعوان تدعون ادعو ندعو هذا من باب الافعال قال الفاضل التفتازاني
والاصل ادعو ويدعو ولم يدغم للثقل ولانهم انما يدغمون بعد اعطاء الكلمة ما
تستحقه من الاعلال كما يشهد به كثير من اصولهم فلما اعلوا فات اجتماع المثلين
ولما يلزم في المضارع من يدعو مضموم الواو وهو مرفوض لم يقلبوا الواو الاولى الفا
بل قلبوا الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها ثم قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما يقال في فعل جماعة المذكور والواحدة المخاطبة
تدعوون وتدعوين ولم يحذف هذه الواو كما في ترضون وترضين لانه قد حذفت
لام الفعل اذ الاصل يدعويون ويدعوون فلو حذفت هذه الواو ايضا لكان اجحافا
بالكلمة والتباسا بالثلاثي المجرد ولم يقلب هذه الواو ياء مع عدم وقوعها
رابعة وعدم انضمام ما قبلها لئلا يلزم الثقل المهروب عنه وقيل لئلا يلزم
اجتماع الاعلالين اعني حرفين من كلمة واحدة بنوع وهو مرفوض وفيه نظر لانه
ينتقض بنحو يعفون وتعفين ونحو ابقاء والاصل ابقايا وما اشبه ذلك مما قلب
او حذف فيه حرفان فافهم فات امتناع القلب او الاعلالين وان اشتهر فيما بينهم

لكنه كلام من غير روية اللهم الا ان يخصص على ما قيل المراد باجتماع الاعلا
يقاربهما بان لا يكون بينهما فاصل وح لا يلزم الانتقاض بما ذكر وقال الفاضل
مولانا زاده نقلا عن الامام ابن الحاجب الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف
ويجعل بالقلب والحذف والاسكان اي لا يخلو عن احدها فاجتماع الاعلا
لين ليس بمستكره مطلقا لجواز الجمع بين الاسكان والابدال كيقال وبين الاسكان
والحذف كيقول وبين الابدالين كيبكي فان الالف فيه مبدلة من الياء
وهي من الواو وبين الابدال والحذف كقلن وبين الحذفين مثل قه لحذفت
الفاء واللام وانما لا يجوز الجمع بتغيير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين والحذفين
وابدال وحذف بعد ان يكون احدهما في موضع والآخر في موضع آخر على سبيل
التعاقب كما في ماء اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة كذا
في شرح المراح وفيه ان حذف الياء في قه ليس للاعلال بل للبناء الامر وان
قلب الهاء همزة ليس باعلال ويعروري قال التفتازاني وهو افعوعل مثال
اعشوشب يقال اعروريت الفرس اي ركبته عريانا والاصل اعرورو
قلبت الواو ياء انتهى وقال الامام ابن الحاجب في الفرد يقال عرى فلان من المال
والادب وغيرهما فهو عار وخلا فهو خال وعطل فهو عاطل وصفر فهو صفر واصفى
فهو مصف انتهى اقول كله بمعنى قال الفاضل الدواني انه واوي وقال اللقاني
والظاهر انه من العريان فهو يائي وتعبير الفاضل التفتازاني له واويا بعيد
ووجهه انه ماخوذ من العرو اي الخالي في الصحاح انا عرو منه اي خال اقول فيما
قالوه نظر فانه يستعمل واويا كما يستعمل يائيا على ما صرح به ابن القطاع وابن
طريف والسرقسطي حيث قالوا انه على الوجه المذكور يقال عري بكسر الراء عرية وعرة
صار عريانا وفي القرآن ان لا تجوع فيها ولا تعرى وقال آخر عركان الفتى لم يعر يوما
اذا اكتسى ولم يك صعلوكا اذا ما تمولا وقال آخر عريت من الشباب وكان غضا
كما يعرى من الورق القضيب وقال الازهري قال الليث عري الرجل عروة شديدة
وعريا فهو عريان وامراة عريانة ورجل عار وامراة عارية اذا عرفت هذا فقد
ظهر لك ان ما فيما قاله الفاضل الشريف من انه من الاعرورا وهو ركوب الفرس
وحده عريانا واوي وتقول في يفعل بالفتح يرضى يرضيان يرضون ترضى ترضيان
يرضين بالياء دون الالف لان الاصل الياء والالف منقلبة عنه وههنا

ليست

ليست متحركة فلا تقلب ترضى ترضيان ترضون ترضين ترضيان ترضين
ارضى نرضى وهكذا اي مثل يرضى في جميع الاحكام قياس كل ما كان قبل
لامه مفتوح نحو يتمطى قال الفاضل الدواني من المطو وهو التبختر ومد
اليدين في المشي فالاصل يتمطو وقعت الواو خامسة ولم يكن ما قبلها
مضموما فقلبت ياء ثم قلبت الياء الفا ومصدره تمطيا بكسر الطاء مثل
ترجيا فقلبت الياء الفا والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما
قبلها انتهى وقال في المختصر التمطي التبختر ومد اليدين في المشي قيل اصله
التمطط قلبت احدى الطاءات ياء كما في قالوا التقضي في التقضض
ومنه قوله تعالى ثم ذهب الى اهله يتمطى اقول لابد هنا ان يكون اصل يتمطى
هنا يتمطو بالواو كما ذهب اليه الدواني ونقلناه عنه آنفا والا فلا يكون
المثال مطابقا للممثل وبعض المحشين لشرح التفتازاني نقل الوجه الثاني
لكن ما بين المراد لعله غافل عنه وذكره بصيغة التمريض لا يشفي العليل كما
لا يخفى على من له عقل سليم وطبع مستقيم ويتصابى اصله يتصابو من
الصبو وهو الميل ولهذا سمي الصبي صبيا لانه يصبو الى كل شيء اي يميل
سواء كان ضارا او نافعا فاقاله الفاضل الدواني من انه من الصبوة وهو
الشوق ليس على ما ينبغي ويتقلسى من القلنسوة بفتح القاف وضم السين
وهو الذي يلبس اصله يتقلسو يقال قلسناه فتقلسى وتقلنس وتقلسى
البسنا القلنسوة فلبسها ولفظ واحدة المؤنث في الخطاب كلفظ الجمع
اي جمع الواحدة في الخطاب في بابي يرمي ويرضى لانك تقول فيهما ترمين وترضين
على هيئة واحدة ولكن التقدير مختلف لان لام الواحدة محذوف دون
الجمع ولان الياء ضمير والنون اعراب في الواحدة والياء لام والنون ضمير في الجمع
فيكون وزن الواحدة من ترمي تفعين بكسر العين ومن ترضى تفعين بالفتح بحذف
اللام فيهما ووزن الجمع من ترمي تفعلن ومن ترضى تفعلن بالفتح باثبات اللام
فيهما ولما فرغ من بيان الماضي والمضارع من المعتل اللام شرع في بيان الامر منه
فقال والامر منها اي من هذه الثلاثة المذكورة وهي يغزو ويرمي ويخشى وفي بعض
النسخ ومنه اي من المضارع المعتل اللام اغز اغزوا اغزوا اغزي اغزوا
اغزون ارم ارميا ارموا ارمي ارميا ارمين ارض ارضيا ارضوا ارضي ارضيا ارضين

واذا ادخلت عليه اي على نحو اغزُ وارمِ وارضَ او على الامر فالقصر على الاول
او على الثاني تقصير نون التوكيد خفيفة كانت النون او ثقيلة اعيدت اللام
المحذوفة فقلت اغزونّ باعادة الواو وارمينّ باعادة الياء وارضينّ باعادة
الالف وردّها الى الاصل وهو الياء مفتوحة تحركها او باعادة الياء او الواو وذلك
لانّ هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح وانت تعيد الحركة ثمة فكذا هنا تعيد
اللام ولا تعاد في فعل جماعة المذكور والواحدة المخاطبة اما من ارض فكذا هنا تعيد
اللام ولا تعاد في جماعة المذكور لعروض حركة الواو وللمخاطبة طيبين والياء الفريين
واما من اغزُ وارمِ فلان سبب الحذف باق اعني التقاء الساكنين لو اعيد اللام
ولغة طي على ما حكى عنهم القراء حذف الياء الذي هو لام الفعل في الواحد المذكر بعد
الكسر والفتح نحو والله ليرمنّ وادمن يا زيد وليخشنّ زيد ويا زيد احسنّ كذا حقق
الفاضل التفتازاني ولما فرغ من انواع بيان الماضي والمضارع والامر من المعتل اللام
شرع في بيان اسم الفاعل منه وقال اسم الفاعل منها اي من هذه الافعال المذكورة
غازٍ غازيان اصله غازوٌ فانّ قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ولم يعتدّ
بالالف والنون لانهما زايدتان على اصل الكلمة غازون الاصل غازيون بالواو من
احدهما لام الفعل والآخر واو الضمير قلبت الواو الاولى ياء لما ذكرنا فصار غازيون
ثم استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت
الياء لالتقاء الساكنين فصار غازون غازية اصلها غازوة قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها ولا اعتبار لتاء التانيث لزيادتها غازيتان كغازيان في
القلب غازيات اصلها غازوات قلبت الواو ياء لما ذكرنا غوازٍ اصله غوازوُ
قلبت الواو ياء لما ذكرناه فصار غوازيُ فاسكنت الياء ثم حذفت للتخفيف لانهم
يحذفون الياء للتخفيف في المفرد الذي هو اخف من الجمع نحو والليل اذا يسر اصله
والليل اذا يسري ففي الجمع الذي هو اثقل من المفرد بطريق الاولى فصار غوازٍ وفيه
خلاف فقال بعض النحويين انه غير منصرف نظراً الى الاصل لان المحذوف في حكم الثابت
وعند البعض منصرف بعد الحذف لان هذه الصيغة انما تمنع الصرف اذا كان بعد الف
التكسير حرفان وههنا ليس كذلك فيكون منصرفاً واعترض على الاول بانه لو كان غير منصرف
لم يدخله التنوين واجيب بان التنوين للعوض اما من الحرف او من الحركة والممنوع من
غير المنصرف تنوين التمكن لا غير ذكره الفاضل الجبلي تفصيل المقام وتوضيح المرام

ما قاله الفاضل الفريق وهو امام النحاة فقال بعضهم ان التنوين للصرف لان الاعلال
مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة و
ضعف سبب منع الصرف اذ هو مشابهته غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما هو
مبيّن في محله قال فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع فصار منصرفاً
كلفظ سلام وكلام وفيه نظر لان الياء الساقطة في حكم الثابتة والا لوجب
التنوين في اعلى ونحوه كما لا يخفى على المتامل ولامتنع كسر الراء في نحو جاءني جوارٍ و
تفصيل المقام ان كل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كقِم وبِع والا
كان كالمعدوم ومن ثم صرف نحو جندل وذلك مقصور جنادل وذلاذل وقال
المبرد رحمه الله تعالى التنوين عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم فالاصل
غوازيُ ثم غوازي بحذف الحركة ثم غوازٍ بتعويض التنوين منها ثم حذف التنوين بحذف
الياء للساكنين وفيه ايضاً نظر لاختصاصه بمن يقول مررت بغوازيَ
بالفتح لانه اذا قدّره في الرفع غير منصرف وجب ان يقدره في الجر كذلك فتصح
الياء وتمتنع التنوينان وقال الخليل وسيبويه التنوين عوض من الياء ففسّره
بعضهم بان منع الصرف مقدم والاصل غوازيُ ثم غوازي بحذف الحركة للثقل ثم غوازٍ
بحذف الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف التنقيل بسبب الفرعية قال وانما عوض
التنوين من الياء ليقطع طمع الياء الساقطة في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو
رجعت ويرد عليه ما ورد على مذهب المبرد وانه يستلزم ايضاً ان يقول جاءني
الغوازي ومررت بالغواز لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق
معها وفسّره السيرافي بان الاصل غوازيٌ بالتنوين والاعلال مقدم اي الملحق
لحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال على صيغة منتهى الجموع تقديراً فحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء المحذوفة في هذا البناء المستثقل لزوال الساكنين
فعوض التنوين منها قال نجم الائمة وهذا التفسير هو الحق فذكر السيد ركن الدين وغيره
ان الاصل غوازيُ بلا تنوين استثقلت الضمة فحذفت ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسرة
لانهم لما كانوا يحذفونها في المفرد كالتلاقِ والتنادِ مع خفته اكتفاء بالكسرة كان
حذفها في الجمع اولى ثم جيء بالتنوين وهو بمعنى ما فسره بعضهم وكذلك اي الحكم بناء اسم
الفاعل من غزا يغزو وكيفية اعلاله كحكم بناء اسم الفاعل من رمى يرمي ورضي يرضى
تقول من رمى يرمي رامٍ وتقول من رضي يرضى راضٍ واصل غازٍ غازوٌ كما مر فقلبت

الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها وذلك قياس مستمر كما قلبت الواو ياء في المبني
للمفعول من نحو غُزِيَ لتطرفها وانكسار ما قبلها وكذلك رَاضٍ اصله رَاضِوٌ فجعل
رَاضِيٌ واصل دَامٍ دَامِيٌ فحذفت ضمة الياء من الجميع استثقالا فاجتمع ساكنان الياء
والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين قال الفاضل الجلبي فان قيل لم حذفت
الياء دون التنوين قلنا اذا تردد الحذف بين حروف المعاني وحروف المباني فحرف
المباني اولى بالحذف من حروف المعاني لان حروف المعاني انما زيدت لمعنى وهو هنا
الدلالة على تمكنية الكلمة في الاسمية فحذفها يخل بالغرض ولان الكسرة تدل على
حذف الياء وليس شيء يدل على حذف التنوين وايضا التنوين حرف صحيح والياء
حرف علة فحرف العلة اولى بالحذف فان قيل لم يحرك احدهما مع ان الخلاص من
التقاء الساكنين يحصل بالتحريك قلنا لا يجوز تحريك الياء لانه لو حرك لوجب
الرفع لان الحاجة حالة الرفع ولو كسر لزم توالي اربع كسرات ولا تحريك التنوين
لانه لو حرك لوجب التحريك بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر ولان الكسرة
مع خواص التنوين اذا اراد تحريكها فيلزم توالي اربع كسرات ثم قالوا انما زيد بقلب
الواو ياء مع عدم تطرفها لان المؤنث فرع المذكر لكون المؤنث غالبا على زيادة منه
خصوصا على مذهب من يقول رجل ورجلة وغلام وغلامة ونحو ذلك فلما قلبت
في المذكر قلبت في المؤنث ليكون الفرع على وتيرة الاصل وفي التنزيل عيشة راضية
فان قلت قد خالفت الاصل لان الواو فيها متطرفة قلت الواو متطرفة والتاء طارية
اي عارضة فلا عبرة لها ولان الواو رابعة مع عدم انضمام ما قبلها يقال طرا على
القوم بالهمز اذا طلع عليهم من بلد آخر فطارية بالياء تخفيف طارئة بالهمز فان
قلت لم لا يجوز ان يكون التاء معتبرة كما اعتبرت في قلنسوة وقمحدوة وهو ما على
خلف الرأس حتى لم يقلب الواو ياء والضمة كسرة كما في التمقي ولم يكن الواو كالمتطرفة
قلت الاصل فيهما هو التاء الدال على الوحدة لكونهما مفردين والحذف طار ليفيد
الجنسية بخلاف ما نحن فيه فان الاصل فيه عدم التاء والتاء طارية فافهم فان
قلت انهم يقلبون الواو للمكسور ما قبلها ياء متطرفا او غير طرف فقلبت في غازية
لذلك قلت ان قلب غير المتطرفة بسبب حملها على الفعل كما في المصادر كصيام
وقيام او على المفرد كما في الجموع كديار ودار فمجرد كسر ما قبلها لا يقتضي القلب
فمن خطاء المصنف بمفرده اخطاء ولما فرغ المصنف من بيان اسم الفاعل الناقص

فيه لطف لا يخفى

شرع

شرع في بيان اسم المفعول منه وقال وتقول في اسم المفعول من الواوي مَغْزُوٌّ قال
الدواني اصله مَغْزُووٌ فادغمت الواو في الواو فان قيل لم لم يقلب الواو ياء مع انها
رابعة وما قبلها ليس بمضموم قلنا لان المدة لا اعتداد بها فكان ما قبلها مضموما
ولان الواو الساكنة بمنزلة الضمة ولان الغرض هو التخفيف وذا يحصل بالادغام
ايضا واما قوله وقد علمت عرسي مُلَيْكَةُ انني انا الليث مَعْدِيًّا عليه وعاديا
حيث لم يقل مَعْدُوًّا فشاذ فصيح ووجهه كراهة اجتماع الواوين مع ان الياء
اخف من الواو الى هنا كلامه قال مولانا بهشتي في قوله مع انها رابعة نظر لانها
ما وقعت رابعة بل وقعت خامسة يدل عليه قوله وما قبلها ليس بمضموم
وقوله لان المدة لا اعتداد بها فكان ما قبلها مضموم اقول هذا وهم ناشئ عن عدم
التامل بالسؤال والجواب قال الفاضل التفتازاني ومنهم من يقول في الواوي ايضا
مَغْزِيّ ومَعْدِيّ ومرضي بقلب الواوين ياء كراهة اجتماع الواوين وعليه قول الشاعر
المذكور والقياس الواو لكن الياء ايضا كثير فصيح وان كان مخالفا للقياس شبهها
بنحو عُتِيّ وجُثِيّ وفي مرضي امر آخر وهو اجراؤه مجرى فعله الاصلي اعني رُضِيَ
فان اصله رُضِوَ انتهى لان الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى الرضاء والرضا
مثله كذا في المختصر والوجه الوجيه ما قال امام النحاة سيبويه من ان الوجه
في الواو وان كان الياء ايضا كثيرا ان كان مفردا وان كان جمعا فالوجه الياء نحو عُتِيّ
في جمع عاتٍ لان المفرد خفيف والجمع ثقيل والياء خفيف والواو ثقيل فاعطي الثقيل
الخفيف الثقيل والخفيف الثقيل للتعادل واسم المفعول من الثلاثي مَرْمِيٌّ بقلب
الواو ياء وكسر ما قبل الياء ليسلم الياء وانما قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا
اي تعاقبا على اي وجه كانتا والاولى منهما اي من الواو والياء ساكنة سواء كانت
واوا او ياء قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فان قيل لم اشترط ان يكون
السابق ساكنا قلنا لان هذا القلب للادغام وهو من شرائطه فان قيل لم طلبوا
فيها الادغام مع ان بينهما تباعدا قلنا سلمنا ذلك الا انهما يجريان مجرى المثلين
لما بينهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما فلهذا اقلب الواو ياء ثم ادغموا
لوجود المقتضي له لتحصل الخفة فان قيل لم خصت الواو بالقلب سواء تقدمت
او تاخرت قلنا لان الياء اخف من الواو والقلب الى الاخف اولى فان قلت من
اين عرفت ثقلة الواو وخفة الياء قلت لان الواو تحتاج عند التلفظ الى تحريك

اي غالبا

فيه لطف لا يخفى

العضوين وهما الشفتان بخلاف الياء فانها محتاجة الى تحريك عضو واحد وهو
اللسان قال التفتازاني وفي كلام المصنف نظر لانه ترك شرايط لا بد منها
وهي انه يجب ان يكون في الواو اذا كانت اولى ان لا يكون مدا ليحترز من نحو
سوير وتسوير وان تكونا في كلمة او ما هو في حكمها كمسلمي والاصل مسلموي ليحترز
عما اذا كانتا في كلمتين مستقلتين نحو يغزو يوما ويقضي وطرا وفي بعض النسخ
اذا اجتمعتا في كلمة وهو الصواب وان لا تكونا في صيغة افعل التفضيل نحو ايوم
يوم ولا في الاعلام نحو حيوة وان لا يكون الياء اذا كانت اولى بدلا من حرف
اخرى نحو ديوان والاصل دوان فان الواو لا تقلب في مثل هذه الصور
ياء وايضا يجب ان يكون اليا للتصغير اذا لم يكن الواو طرفا حتى لا ينتقض بنحو سيود
وجديول فانه لا يجب القلب بل يجوز لا يقال ان قوله اذا اجتمعتا الى آخره
مهملة وهي لا تجب ان يصدق كلية لانا نقول قواعد العلوم يجب ان تكون
على وجه يصدق كلية واما قولهم هذا امر مخصوص عليه فشاذ والفيصل محكي
لانه من اليائي انتهى قلت نعم لكن قد عرف ذلك الاشتراط من اصل الفن فكانه
مستغني من هذه القاعدة على ان في كلامه رمزا اليه وان خفي على التفتازاني
اما الى اشتراط الاول فبذكر الواو والياء المطلقين لان اللفظ اذا اطلق
ينصرف الى الكمال والكامل هنا الاصلي دون المقلوب واما الى الثاني فبذكر
الاجتماع المطلق لانه يفهم منه الاجتماع في كلمة واحدة او ما في حكمها واما
الى الثالثة الاخيرة فبذكر المثال من الاسماء المكبرة التي ليست فيها اعلام ولا افعل
التفضيل هذا هو التحقيق الذي سمح به خاطر العبد الضعيف بفضل الملك اللطيف
وتقول في فعول من الواوي عدو وهو اسم فاعل من العداوة والعدوان بضم العين
والعدا بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما دخلوا التاء في قولهم هذه
عدوة الله تشبيها بصديقة لان الشيء قد يبنى على ضده ويقال القوم
اعداء وعدى بكسر العين وعدى وعداة بضمها بمعنى قال ثعلب العدى الا
عداء الذين تقاتلهم والعدى الاعداء الذين لا تقاتلهم ذكره في شرح ديوان المتنبي
ومن لم يفرق بينهما فلم يصب كذا قيل اقول المخطي مخطي قال الصلاح الصفدي
في شرح لامية العجم العدى بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له قال ابن السكيت
لم يات فعل في النعوت الا حرف واحد يقال هؤلاء قوم عدى وانشد اذا كنت

في

في قوم عدى لست منهم فكل ما علفت من خبيث وطيب ويقال قوم عدى وعدى
بالضم والكسر مثل سوى وسوى ومن اليائي بغي قال الفاضل التفتازاني والاصل
بغوي ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت
في الياء وكسرت ما قبلها فقيل بغي وفي التنزيل وما كانت امك بغيا ولم اك
بغيا اي فاجرة قال ابن جني هو فعيل ولو كان فعولا لقيل بغو كما قيل فلان نهو عن
الامر كذا ذكره صاحب الكشاف فيه وهذا عجيب من مثل الامام ابن جني واظن
انه سهو منه لانه لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية لان فعيلا بمعنى فاعل لا يستوي
فيه المذكر والمؤنث اللهم الا ان يقال شبه بما هو بمعنى مفعول كما في قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين وهو تكلف ولان قوله ولو كان فعولا لقيل بغو
غير مستقيم بلا اخفاء لانه يائي واما نهو فشاذ في القياس نهي انتهى اقول كون فعيل
بمعنى فاعل اكثر من فعول بمعنى فاعل على انه يرد على قوله لوجب ان يقال بغية انه لم لا
يجوز ان يكون هذا من الاوصاف التي تغلب على النساء كالحايض والطامث فلا يجري
فيه التانيث كما صرح به الكواشي في التبصرة ناقلا عن ابن الانباري فحينئذ الحكم
عليه بالسهو لا يخلو من ان يكون محلا لا محلا للعفو ولو سلم فذلك التشبيه قاعدة
مشهورة في الكتب المعول عليها مرضية مورودة فعليك بالتواضع والتلطف
لا بالتحكم والتكلف وجواز بغو على الشذوذ صحيح لانه لم يتبع القياس بالدلالة
ولا بالصريح ولما كان الفرق بين كونه فعيلا وبين كونه فعولا على الخفاء قاس
على النهو لان كونه من فعيل على الجلاء لان فعيلا اليائي لا يدغم على الواو ولا على القياس
ولا على الشذوذ بخلاف فعول اليائي فانه يدغم على الواو وان كان على الشذوذ
على ان البحث عن المثال ليس الا من داب اهل المقال ولاجل الاحتمال المذكور لم
يرتضه صاحب الكشاف ذلك الوجه وبالله العون والتوفيق وبيده اعنة
التحقيق لما حققنا المقام ووضحنا المرام بالتحقيق المذكور والتوضيح المزبور
راجعت حواشي مولانا زاده فوجدت فيها تفصيلا يلزم ذكره وهو جوز القاضي
كونه فعيلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء للمبالغة او للنسب كطالق
ورد القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه
من باب نفي القيد وقيده وقال الطيبي عن صاحب الكشف كل ما كان معدولا عن وجهه
ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى ما كانت امك بغيا اسقط الهاء لانها

فيه ردّ على التفتازاني رحمه الله ... للامام ابن جني

فيه ردّ آخر على التفتازاني

كانت معروفة عن باغية وقال صاحب الكشف ولم يقل بغية رعاية للفواصل
ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى
خلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بزنته كما قالوا في قوله تعالى من يحيي العظام
وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب
من المحسنين وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة هود في قوله تعالى وما قوم لوط
منكم ببعيد ويجوز ان يستوي في بعيد وقريب وكثير بين المذكر والمؤنث
لورودها على زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق الى قضا كالامه واعلم ان
الاكثرين يلزم التاء الفعيل بمعنى فاعل فيحتاجون الى ما نقلناه من التأويلات
والقليل منهم على انه لا يلزمها التاء فلا حاجة على قولهم الى التاويل ذكره الفاضل
السيد عبد الله في شرح لب الالباب ومولانا احمد القزويني في شرح الانموذج
وشيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام في راحة القلوب اذا عرفت هذا فقد ظهر لك
جواب آخر لاعتراض التفتازاني لكن غير ما ذكرناه فاحفظه فانه من مزالق الاقدام
وقد ضل في تحقيقه اكثر الاقوام وتقول في فعيل من الواوي صبي قال السيد
ركن الدين اصله صبيو من صبا يصبو اي مال على زنة فعيل وهو الغلام اجتمعت
الواو والياء والسابقة منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت في الياء وانما سمي
الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه وقال الفاضل الامجد الكامل الاسعد مولانا
احمد بن الامام الهمام شيخ الاسلام مولانا ابي السعود رحمهما الله الملك الودود في
فتح العلام في الرد على العلماء العظام قال الامام عبد الرحمن الاصفهاني الغلام
رجل صغير والجارية امراة صغيرة وقال صاحب القاموس الغلام الطار الشارب
او الصبي الى ان يشب وقال العلامة الراغب الغلام الطار الشارب ويؤيده
ما نقله الامام ابو اسحاق الاجزالي في غاية المتحفظ عن البعض انه ما دام الولد
في بطن امه فهو جنين واذا ولد يسمى صبيا واذا فطم يسمى غلاما الى سبع
سنين ويؤيد الثاني ما نص عليه المطرزي في المغرب من انه الطار الشارب
فعلى ما ذهب اليه الراغب والمطرزي وما نقله الاجزالي يحمل الغلام فيما ان
عيسى بن ارطاة اتى شريحا فجرى بينهما ما جرى وقال هذه امراة تزوجها فولدت
لي غلاما على التفاؤل واما على حد قول صاحب القاموس على راي الاصفهاني
فلا حاجة اليه ومن اطلقه فقد قصر واما العبد فقال العلامة الراغب على ضرب

رد على التفتازاني

رد على الجوهري

احد

احدها العبد بحكم الشرع وهو الانسان الذي يصح بيعه وابتياعه نحو العبد
بالعبد وثانيها العبد بالايجاد وذلك ليس الا لله نحو ان كل من في السموات
الى الرحمن عبدا فيما قاله ظهر ان مراد صاحب الصحاح من ان العبد الرق العبد
بالمعنى الاول ومراد صاحب القاموس من قوله ان مطلق الانسان العبد
بالمعنى الثاني فلا مخالفة بين كلاميهما نعم فيه تقصير من حيث عدم التفصيل
وما ذهب اليه الى الترادف فيما الا بعض من المتاخرين ومن اليائي شري اصله شريي
بالياءين احدهما ياء فعيل والثانية لام الكلمة ادغمت الاولى في الثانية
فصار شريا يقال شريت الشيء اذا بعته واذا اشتريته وهو من الاضداد
وفي التنزيل وشروه بثمن بخس اي باعوه ذكره الصفهندي في شرح المختصر
قال في شرحه الكبير الشري كثير الشراء وقال الفاضل التفتازاني الغريم الشري
هو الذي يشري في سيره اي يلج وقال الفاضل جلال الدين الدواني وهو من يشري
الغريم اذا لج في الشر من حد علم فبين ما قاله الصفهندي وبين ما قاله الفاضلان
مخالفة ظاهرة لابد من التطبيق والثلاثي المزيد فيه تقلب واوه ياء لان كلا واوقال
الفاضل السيوطي في الاتقان كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر المضاف هو اليه
نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه يوم القيامة فردا
كل الطعام كان حلا واجزاء المفرد المعرف نحو يطبع الله على كل قلب متكبر باضافة
قلب الى متكبر اي على كل اجزائه وقراءة التنوين لعموم افراد القلوب وترد باعتبار
ما قبلها وما بعدها على ثلثة اوجه احدها ان تكون نعتا لنكرة او معرفة فتدل
على كماله ويجب اضافتها الى اسم ظاهر مماثله لفظا ومعنى نحو ولا تبسطها كل
البسط اي بسطا كل البسط اي تاما فلا تميلوا كل الميل ثانيها ان يكون توكيدا
لمعرفة ففائدتها العموم ويجب اضافتها الى ضمير راجع للمؤكد نحو فسجد الملائكة
كلهم اجمعون واجاز الفراء والزمخشري قطعها حينئذ عن الاضافة لفظا وخرج
عليه قراءة بعضهم انا كلا فيها ثالثها ان لا تكون تابعة بل تالية للعوامل فتقع مضافا
الى الظاهر وغير مضافة نحو كل نفس بما كسبت رهينة وكلا ضربنا له الامثال وحيث
اضيفت الى منكر وجب في ضميرها مراعاة معناها نحو وكل شيء فعلوه وكل انسان
الزمناه وكل نفس ذائقة الموت كل نفس بما كسبت رهينة وعلى كل ضامر ياتين
او الى معرفة جاز مراعاة لفظها في الافراد والتذكير ومراعاة معناها وقد اجتمعا

Right page:

في قوله ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا لقد احصاهم و
عدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيمة فردا او قطعت فكذلك نحو كل يعمل على شاكلته
فكلا اخذنا بذنبه وكل اتوه داخرين وكل كانوا ظالمين وحيث وقعت
في حيز النفي بان تقدمت عليها اداته او الفعل المنفي يوجه الى الشمول خاصة
ويفيد بمفهومه اثبات الفعل لبعض الافراد وان وقع النفي في حيزها فهو
موجه الى كل فرد هكذا ذكره البيانيون وقد اشكل على هذه القاعدة قوله
تعالى والله لا يحب كل مختال فخور اذ يقتضي اثبات الحب لمن فيه احد
الوصفين واجيب بان دلالة المفهوم انما يعول عليها عند عدم المعارض وهو
ههنا موجود اذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا وقال مولانا ددة
في بحث الابدال عند قول التفتازاني وكل منها تبدل من عدة حروف ولفظة
الكل للتكثير دون الاحاطة وكمال التعميم صرح به الفاضل المعروف بالبهلوان في
شرح المفتاح والشريف فيه في اول الفن واشار اليه ايضا في قول السكاكي
والتغليب يجري في كل فن وصرح به ابن كمال باشا في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج
من كل مكان وان لفظة كل قد تكون للتكثير والمبالغة لا للاستغراق كما في هذه
الآية وفي حاشية شرح المفتاح في اول الفن الثاني ان لفظة كل في قوله في كل شجر
نار للتكثير لا للتسوير اذ لا نار في شجر العناب وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف
في آخر سورة آل عمران ان لفظة كل كثيرا ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يعلم
كل احد ويعلم كل شيء وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله في دبر
كل صلوة ان لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكل الافرادي ولا المجموعي اذا
وقعت رابعة قال بعض الافاضل في حاشيته على شرح التفتازاني قوله فصاعدا
حال وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة داخلة في العامل المضمر كما في قولهم خذه
بدرهم فصاعدا اي فيذهب الثمن صاعدا اي زائدا او التقدير ههنا فيذهب
او فيزيد الواو صاعدا فالاوجه لما في شرح الفرائض لكمال باشا زاده من ان الفاء
لا يناسب المقام لان المراد تشريك ما فوق الاثنين بالاثنين في الحكم المذكور
واذا تدبر الواو وهذا اللفظ لا يتغير سواء كان حالا من مذكر او مونث ثم ان
مثل هذه الحال كما تكون مصدرة بالفاء كذلك يكون مصدرة بثم كقولهم قرأت
كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة

ان

Left page:

ان كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا نحو قم قائما اي فصعد
الثمن صاعدا اي صعودا او لم يكن ما قبلها اي ما قبل الواو مضموما قلبت الواو
ياء اسما فيه كان او مضارعا معلوما كان او مجهولا لان الواو ثقيلة والكلمة
المزيد عليها ايضا ثقيلة فلو لم يقلب يجتمع الثقلان لان الواو اثقل من الياء
فقلبت بدليل يندفع به ولم يقلب بالالف ولو كان اخف من الياء لعدم وقوعها
قبل الضم المرفوع المتحرك لان الالف المبدل مقدر حركته وما قبلها لا يقدر ربما
قال التفتازاني في قوله رابعة للاحتراز من نحو غزو وقوله فصاعدا ليدخل
فيه نحو اعتدى واسترشى وقوله ولم يكن ما قبلها مضموما احتراز من نحو يغزو وقال
مولانا ددة وفيه انهم قلبوا الياء المتطرف من الواو لرفضهم الواو المتطرفة المضموم
ما قبلها الا ان يقال ما ذكره في الفعل فتقول في الواو الرابعة اعطى يعطي اصله اعطو
يعطو قال مولانا ددة انه من العطو وهو الاخذ قيل لم يسمع ما فيه من الثلاثي
المجرد هذا انكار لما ثبت قال في جامع اللغة يقال عطوت الشيء من باب عدا اي
تناولته وفي الخامسة اعتدى يعتدي والاصل اعتدو يعتدو وقال في جامع
اللغة عدا يعدو عدوا وعداء جاوزه والتعدي مجاوزة الشيء الى غيره يقال عداه
تعدية فتعدى اي تجاوز وما لي عن فلان معدى اي لا تجاوز الى غيره ولا قصور
دونه وعدا عليه عداء اي اعتدى بحركة عنه والعدوان الظلم الصراح وقد عدا عليه
من باب سما وعدوا وعداء ايضا بالفتح والمد واعتدى عليه وتعدى عليه
كله بمعنى والاعتداء في الدعاء هو الخروج عن الوضع الشرعي والسنة المأثورة
وقيل هو ان يسأل ما لا حاجة اليه وان يطمع الى ما لا يبلغه عملا او حالا او متجاوزا
عن حد الادب والاصل فيه ان يتجاوز عن مواقف الافتقار الى بساط الانبساط
او يميل شقي الى حد الافراط والتفريط خاصة نفسه او غيره واذا عدا او عليه
والمعتدي في الصدقة من يعطيها غير مستحقها وفي السادسة استرشى يسترشي
والاصل استرشو يسترشو من الرشوة بكسر الراء وضمها يقال استرشى في حكمه طلب الرشوة
عليه وارشاه اعطاه الرشوة والمرشي هو المعطي والمرتشي هو الاخذ والرائش
هو الواسطة وتقول مع الضمير اعطيت واعتديت واسترشيت وكذلك اي مثل
اعطيت واعتديت واسترشيت تغزيان وترجيان تقلب الواو ياء في الجمع الذي ذكرناه
والقلب قال كذلك اشارة الى ان تصاريفها كتصاريف المذكورات ولئلا يتوهم

اختصاص القلب بالابواب الثلثة المذكورة بل يجري في البواقي ايضا لان القلب
قياس مطرد يجري في جميع المزيدات نقوله مع الضمير يشمل الواحد والمثنى والمجموع
من الخطاب والغيبة والتكلم لكن لما ذكر احكام الواحد الغايب اكتفى به عما يتصل
به الضمير وذكر هذا الضابط في المعتل اللام لئلا ينتقض بنحو استحوذ واعشوشب
وارعوى ونحوها فانه لم يقلب الواو فيه ياء لعدم وقوعه لاما وشمل ما هو قبل لامه
متحرك لئلا ينتقض بنحو عدو فانه لم يقلب الواو فيه ياء لان ما قبلها مضموم لان
الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا اذا كانت مدة وصاحب المتصفي لعدم
تنبهه لهذه الدقيقة الانيقة خطاء المصنف حيث قال فيما قاله نظر لان القلب
المذكور على الوجه المزبور انما هو في لام المفرد وقال الشارح الصفهندي تقلب
الواو ياء في الفعل المضارع المعتل اللام الواوي المزيد فيه غير باب تفعل
وتفاعل نحو يعطي ويعتدي ويسترشي اصله يعطو ويعتدو ويسترشو تقلب
الواو فيها اخره لتطرفها وانكسار ما قبلها وانما قلنا غير باب التفعل والتفاعل
احترازا عن مضارع التفعل والتفاعل نحو يترجى ويتغازى اصلهما يترجو ويتغازو
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان الواو فيهما لم تقلب ياء بل تقلب الفا
كما ترى انتهى اقول فيه نظر لان الواو اذا كانت وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما
قبلها مضموما تقلب ياء سواء كانت في ماض او مضارع معلوما كان او مجهولا على ما
صرح به العلامة الدواني في كشف الاكمام عن الاذكار وعلى ما اشار اليه المصنف
واذا لم يكن كذلك لما انقلبت واو يغزو في مجهوله الى الياء فلا يقال يغزى والعجب
ان الصفهندي اقر على ان الواو تقلب ياء في المضارع لما ذكرنا حيث قال قوله
لان كل واو اذا وقعت رابعة لما اخره تعليل لقلب الواو ياء في المضارع في الامثلة
المذكورة وليس هذا الا تناقضا وانكارا لما ثبت كما لا يخفى على المتأمل المنصف
المجتنب عن التعسف ويلزم على ما قاله عدم مطابقة المثال للممثل وانما غره ما
عنده المشهورة من ان الواو تقلب الفا اذا تحركت وانفتح ما قبلها واما ما قاله
الفاضل احمد القزويني وهو قلبت واو يعطو ويعتدو ويسترشو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها وحمل الماضي عليه طردا للباب في القلب وان لم يكن ما قبلها
مكسورا انتهى فكلام عجيب وقول غريب فان اعلال الماضي هنا بالاصالة
كما مر فليس هذا الا وهما من الاوهام كما لا يخفى على ذوي الافهام ثم اعلم ان قوله

تغزينا

تغزينا وتراجينا مما للمتكلم مع الغير الاول من باب التفعل والثاني من باب تفاعل
مما قاله الشاماتي من ان التمثيل بالمثالين من باب التفاعل سهو
من الكاتب خال من الفائدة بل الصواب ان يكون لكل باب من التفعل والتفاعل
مثال كما نبه عليه في شرح الهادي انتهى افتراء على المصنف كذا قال ابن التاج
اقول ويمكن ان يقال انه وجد مما في النسخ الموجودة عنده من باب التفاعل
كما وجدناه في بعضها فاعترض على المصنف والافتراء عليه لا يرجى من شان
الفاضل الشاماتي رحمه الله امرء عرف قدره ولم يتعد طوره ولما فرغ عن
الاقسام الثلثة شرع في القسم الرابع من المعتلات وقال النوع الرابع من
الانواع السبعة المعتل العين واللام وهو ما يكون عينه ولامه حرفي علة وقدمه
لكثرة اعلاله بالنسبة الى ما يليه ويقال له اللفيف المقرون لا لتلاصق احدى حرفي
العلة فيه بالاخرى ولاقتران كل واحد منهما بالاخر من غير فصل بحرف صحيح خلاف
ما سيجيء بعده قال الفاضل بعض الافاضل وقد يقال هو مأخوذ من اللف بمعنى
الخلط فسمي به لانه يختلط الحرف الصحيح بحرف العلة من مثل طعام لفيف
اذا كان مخلوطا من جنسين والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام
احدها ان يكون العين واللام واوين كقوو وثانيها ان يكون يائين كحيي وثالثها
ان يكون العين واوا واللام ياء كشوي ورابعها ان يكون العين ياء واللام واوا
وهذا القسم لم يجيء في الكلام قال الاندلسي المحصل علم ذلك باستقراء ابنية الفعل
والاسم وقال التفتازاني فبقي ثلثة ولا يكون الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم والترتيب
فيما يكون الحرفان واوين كسر العين عن قوي ليقلب الواو الاخيرة ياء دفعا للثقل
وانما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لان العبرة في هذا الباب
باللام وكذا الا يفعل انتهى قال الحلبي فيه نظر لانه يعلم منه انه يجيء يفعل بالكسر
فيما اذا كان العين واوا واما اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واوا وبالعكس
وليس كذلك لما مر انه لم يجيء ما يكون العين ياء واللام واوا قال سيبويه ليس في الكلام
مثل حيوة اي ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو وكان في هذا النوع من
الاعتدال لان الياء اخف والنطق باخر الكلمة اشق من النطق باولها لكون المتكلم
خارجا في الابتداء وضيقا في الانتهاء فبدء بالاثقل وعقبوا بالاخف الضعيف
تنزيلا على حالتي التكلم ولا يخفى ما فيه من الاعتدال قال ابن الحاجب ويتعرف

يتولا

ثم رد على ابن التاج واعانة للفاضل الشاماتي رحمه الله

اى وهو مأخوذ من طعام

ثم رد على التفتازاني

الياء من الواو بكون العين واواً نحو شوى لانه لم يجئ عينه ولامه واوين الا ما
شذ من نحو القوى والصوى وانت خبير بما فيه من المخالفة لما نقلناه اولاً
وفي بعض الشروح للمفصل ما يشير الى هذا حيث قال ولو ثبت ما عينه
ولامه واوان كالقوة والحوة لقلت قوي وحوي بقلب الواو الثانية
ياء لانكسار ما قبلها ويمكن ان يجاب عن النظر بان مراد العلامة التفتازاني
انه انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط واوا اما اذا
كانت اللام ايضا واوا كما اجازه غير ابن الحاجب فلا يجيء من يفعل بالكسر
بل من يفعل بالفتح نحو قوي يقوى فنقول في فعل مفتوح العين ما عينه واو
ولامه ياء شوى اللحم اي طبخه في التنور يشوي شيا اصله شوي اجتمعت
الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء مثل رمى يرمي رميا في قلب اللام الثاني للماضي وحذف الحركة في
المضارع المفرد وغيره اعني حذف اللام في مثال فعلوا مطلقا وفي مثال فعلت
وفعلتا اذا انفتح العين على ما مر وانما لم يعل عينه كالاجوف بل الا كان لام
فعله كالناقص لئلا يجتمع اعلالان متواليان في حرفين متواليين في كلمة
واحدة لانه محال في كلمة واحدة ولم يكن لامه كالصحيح لانه محل التغيير وتقول
في فعل مكسور العين مما فيه المعتلان واوان قوي يقوى قوة اصله قوِوة
ادغمت واو الاولى في الثانية لوجود شرط الادغام وهي ضد الضعف هو
وجمعها قوى وقوي الضعيف قوة وتقوى بمعنى قال التفتازاني والاصل
في قوي يقوى قوو يقوو فاعلا اعلال رضي يرضى ولم يدغم لان الاعلال في
مثل هذه الصورة واجب اذ لا يجوز ان يقال رضو مثلا بخلاف الادغام
اذ يجوز ان يقال الحيي بلا ادغام فقدم الواجب فلم يبق سبب الادغام ولان
قوى اخف من قو بالادغام واعتبر اجتماع الواوين في القوة للادغام فانه
موجب للخفة ونظيره الحو والبو ولم يعل العين لئلا يلزم في المضارع يقاى
بياء مضمومة وقيل لئلا يلزم اجتماع الاعلالين وتقول في فعل مكسور العين
مما عينه واو ولامه ياء روي يروى ريا ايضا بكسر الراء وفتحها اصله
رويا ولم يقلب العين من روى القا وان لم يلزم اجتماع الاعلالين لئلا يلزم
في المضارع ان يقال يراى كيخاف بياء مضمومة وهم رفضوا ذلك ولان فعل

اي القوة

مكسور

مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ولم يقلب في مفتوح العين فلم يقلب في المكسور
فقوي يقوى وروي يروى مثل رضي يرضى رضا في جميع احكامه الا انه
يجوز فتح الراء في مصدره وا علاله مثل اعلاله سيا فقول التفتازاني
في جميع احكامه بلا مخالفة نظر وعليك ان لا يعل العين اصلا ولم يكن اسم
الفاعل من روي مثله في شوى اشار اليه بقوله فهو ريان اصله رويان اجتمعت
الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
فصار ريان تقول لامرأة واحدة امرأة ريا اصله رويا فاعل كما اعل ريان
مثل عطشان وعطشى اي ريان صفة مشبهة موضوعة للمذكر على وزن فعلان
وريا صفة مشبهة موضوعة للمؤنث على وزن فعلى كما ان عطشان وعطشى
صفتان مشبهتان موضوعتان للمذكر والمؤنث يقال عطشانة ايضا
ورد في حديث بركة التي شربت بوله عليه السلام وساقه القاضي عياض في
الشفاء وذلك حيث قالت قمت وانا عطشانة فشربته وانا لا اعلم وحكى
صاحب العين امرأة عطشانة ذكره صاحب التقريب ومثله سكرانة
في لغة بني اسد وهو المستعمل الآن اذا عرفت هذا فقد ظهر لك عدم اصابة
من قولهم لا يقال عطشانة للمؤنث الواحدة قال في جامع اللغة الريان
ضد العطشان وهي ريا ومنه قيل للممتلي شحما ولحما ريان لان العطشان
اذا شرب الماء يمتلي جوفه وامرأة ريا الخلخال وروي من الماء بالكسر روى
كرضي وريا ايضا بكسر الراء وفتحها وارتوى وتروى كله بمعنى وهم رواء من الماء
ومنه شرب شربا رويا ورويت على اهلي ولاهلي ريتهم بالماء ورويت القوم
اذا سقيت لهم الماء ومن اين ريتكم اي من اين ترتوون الماء وسمي يوم
التروية لانهم كانوا يرتوون فيه من الماء لما بعد وماء رواء بالفتح اي عذب
وروى كرضي وهو الذي فيه للواردة ري وعين رية كثيرة الماء والروي
سحابة عظيمة القطر شديدة الوقع بقيت هنا فائدة مهمة يجب حفظها
وهي ما قاله الامام ابن الحاد في الفرد من ان العطش والغلة واللهيب والصدى
والظمأ هو الاوام والاوار والنهل والهيام والجواد بمعنى تقول رجل عطشان
وصديان وصد وصاد وظمآن وناهل وهائم واروى كما عطي بمعنى اذا
نقل روى الى باب الافعال صار اعلاله كاعلال اعطى بعد قلب واو اعطي

ياء ولم يعل بالنقل والقلب للزوم التقاء الساكنين الالف المنقلبة عن
الواو والمنقلبة عن الياء فلا بد من حذف احديهما فاذا حذف يؤدي
الى اللبس وتوالي الاعلالين وهما غير جايزين وتقول في فعل مكسور العين
مما الحر فان فيه ياء ان حيي على اصله اورده صاحب جامع اللغة وغيره
من اللغويين في الياء فمن قال ان اصله حيو قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فقد اخطاء اخطاء فاحشا كرضي بلا اعلال العين
لما تقدم وجاز عدم الادغام نظرا الى ان قياس ما يدغم في الماضي ان يدغم
في المضارع لما يلزم ما تقدم من يحي مضموم الياء وهو مرفوض ويجوز حي
بالادغام في لغة بعضهم نظرا الى اجتماع المثلين قال في جامع اللغة الادغام
اكثر ويجوز في الحاء الفتح على الاصل والكسر بنقل حركة الياء اليه وهو نظير ما
تقدم تقديره في كسر فاء ميت وظلت فيقال هنا من ادغم بنقل حركة الياء
الى ما قبلها كسر الحاء ومن حذف الكسرة من غير نقل ابقى الفتحة هذا وجملة
القول في ادغام ما عينه ولامه ياء ان الثانية اما ان تكون الثانية ساكنة
او متحركة فان كانت ساكنة لم يجز الادغام نحو حييت وان كانت متحركة فان
كان ما قبلها مفتوحا قلبت الفا نحو احيا وان كان غير مفتوح وحركتها اعراب
فلا ادغام ايضا نحو رايت محييا لان عروض الحركة كعروض التسكين في
نحو يحييك كلاهما مانع من الادغام او بناء والياء متطرفة فالفك والادغام
نحو حيي قال في الافصاح والاظهار في حيي اكثر في كلامهم فتامله ذكره
الفاضل الفرنوي قال الفاضل الدواني حي بالادغام لاجتماع المثلين وفي الصحاح
الادغام اكثر لان الحركة لازمة فاذا لم تكن الحركة لازمة لم يدغم كقوله تعالى
اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى واما جواز فكه فبناء على ان كل ما يدغم
في الماضي يدغم في المضارع ولا يجوز الادغام في المضارع لما يلزم من يحي
مضموم الياء وهو مرفوض كما عرفت وقد يكسر الحاء في الماضي بنقل حركة الياء
اليه لكن المشهور فتحها وتقول في مضارع حي وحيي يحيى بلا ادغام لئلا
يلزم الياء المضمومة كما مر وتقلب اللام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول
حيوة في المصدر اصله حيية على وزن فعلة بسكون العين نقلت حركة الياء
الثانية الى الاولى وقلبت الياء الثانية الفا لتحركها في الاصل وانفتاح
ماقبلها

ما قبلها الآن فصار حياة قال التفتازاني ويكتب بصورة الواو على لغة من يميل
الالف الى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والربوا كذا ذكره صاحب الكشاف
فيه والحق ان يقال ذلك يكتب في المصحف بالواو واقتداء بسنة الصحابة وفي
غيره بالالف كحياة لانها وان كانت منقلبة عن الياء لكن الالف المنقلبة عن
الياء اذا كان قبلها ياء تكتب بصورة الالف الا في يحيى ورى وقال الآمدي
يفهم من كلامه ان الالف المنقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء اذا لم يكن قبلها ياء
وتكتب بصورة الالف اذا كان قبلها ياء الا في يحيى وريى لكنه لم يصب لان ما
ذكره جار في الآخر وفي غيره تكتب بصورة الالف سواء كانت منقلبة عن الواو
والياء نحو قال وباع اقول منشاء هذا الاعتراض عدم التقييد بالآخر ولو
تامل حق التامل يظهر لك حقيقة الحال بعون الله الملك المتعال فاذا قلت لم لم
يدغم احدى الياءين في حيية في الآخر قلت لانه لو ادغم لقيل حية فيلتبس
بالصفة المشبهة للمؤنث نحو حية وحيتان حيات فهو حي في النعت قال التفتازاني
ولم يقل حاي لما ذكر في دوي من ان المعنى على الثبوت ولم يقل حيي بلا ادغام
حملا على الفعل لان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال دون الادغام وعلى تقدير
حمله عليه فالحمل على ما هو الاكثر اعني الادغام اولى اقول فيه بحث وحيا في فعل
الاثنين من حي بالادغام وحييا فيه من حيي بلا ادغام فهما حيان في تثنية
حي وحيوا في فعل جماعة الذكور من حي بالادغام قال الشاعر عيوا بامرهم كما
عيت ببيضتها الحمامة بتشديد عيوا اي تحيروا فهم احياء في جمع حي وحيوا في
جمع فعل جماعة الذكور حيوا على وزن فعوا بالتخفيف اي بحذف احدى الياءين
كرضوا لالتقاء الساكنين بعد نقل ضمة الياء الى ما قبلها كما قال الشاعر وكنا
حسبناهم فوارس كهمس حيوا بعد ما ماتوا من الدهر اعصرا بتخفيف احدى الياءين
في حيوا هذا اذا لم يتصل به الضمير المتحرك واما اتصالها فلا مدخل للادغام ولا
للتخفيف حينئذ واما عند لحوق تاء التانيث فيجوز الادغام كما في البيت الاول
ويجوز عدمه نحو حييت والامر من يحيى احي بحذف الالف او الياء للوقف كارض
من ترضى في جميع التصاريف حتى في الحاق النون الثقيلة والخفيفة تقول احي
احييا احيوا احيي بالياء الساكنة بعد الياء المفتوحة احيينا احيين وبالنون
الثقيلة احيين احييان احيون بحذف اللام وضم الواو على وزن افعون احيين

بكسر اليا الثانية على وزن افعيِنَ احييانَ احيِيانِ و بالخفيفة احيِيَنَّ احيِيَنْ
احيِيَنْ وتقول في افعل احيِيَ بقلب الثانية الفا فلما انقلبت اليا الفا لم يبق
مقتضى الادغام وكذا في حَايَى وسخي ولكن جاز الادغام في الماضي المبني للمفعول
من الافعال والاستفعال لكن لم يكثر كثرة حَيّ لكون ماقبل المثلين هو هنا الفا
يحيِيَ بحذف حركة اليا الثانية في حال الرفع دون النصب لخفة الفتحة
ولم يدغم اليا حملا على الاصل قال الله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيِيَ الموتى
ولانه لو ادغم لوقع الضمة على اليا ومصدره احياء بقلب اليا همزة كاعطى يعطي
اعطاء وفي فاعل حايى يحايى محاياة كناجى يناجي بعينه وفي استفعل استحيى يستحيي
استحياء استحي في الامر كاستشْرِ بعينه ومنهم اي من العرب من يقول استحى
يستحي استح بحذف العين بعد سلب حركته الى الفا و اعلال اللام بمقتضى
القياس قال الحافظ جلال الدين السيوطي في الاشباه والنظاير تستحيي بيائين
في لغة الحجاز واما تميم فيقول تستحي بياء واحدة قال في التسهيل فيحذف فون
احدى اليائين قال ابو حيان اما التي هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة
اما حذف لام الكلمة فلان الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحي كحاله
مجزوما فنقل حركة اليا الى الحا التي هي فاء الكلمة وسكنت اليا ولما حذف
عين الكلمة فقيل نقل حركة اليا التي هي عين الى الحا فالتقى ساكنان اليا
التي هي عين واليا التي هي لام فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير
الاول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني وزنها يستفل وذلك اي
الحذف لكثرة الاستعمال لا للاعلال كما قالوا لا ادر اصله لا ادري فحذفت اليا
لكثرة استعمالهم هذه الكلمة فيما لا ادري التشبيه ادري في الحذف لكثرة الاستعمال
لا في حذف اللام وليكن هذا اخر الكلام في شرح المعتل العين واللام مبينا
فيه المرام على وجه ليس فيه سقام وبالله العون في كل مقام وعلى حبيبه كل سلام
والنوع الخامس من الانواع السبعة المعتل الفاء واللام وهو الذي فاؤه ولامه
حرفا علة ويقال له اللفيف المقرون لالتفاف حرفي العلة واقترانهما وكل واحد
منهما اما واو وهو ششف واما ياء كيديث اي تحت واما واو وياء كوقيت
واما عكسه فمنتف ايضا فبقي اثنان من اربعة فيكون باعتبار الفاء من
المثال وباعتبار اللام من الناقص فكان مضارعه يفعل بالكسر فتقول وقى

ه كربي

كربي يقي بحذف الواو التي هي الفاء من المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة كما يحذف
من يعد ولم يقل كيعد لمخالفة حكم لامه ولم يقل كيرمي لانه يخالفه في حذف الفاء
واما حكم اللام منه فحكمه من يرمي بقي هنا فائدة مهمة وهي ما قاله الفاضل الدواني
من انه تقول في افتعل من وقى يقي اتقى يتقي مثل اتعد يتعد والاصل اوتقى يوتقي
واوتعد يوتعد فادغم هذا امثال ذلك ثم لما كثر استعماله على لفظة الافتعال
توهموا ان التاء من نفس الكلمة فجعلوه تقى يتقي بفتح التاء فيهما مخففة ثم لم يجد
والدما لا في كلامهم المحذوف به فقالوا تقى يتقي مثل قضى يقضي وفي الامر تق تقيا
تقوا تقي تقيا تقين فبنوه على المخفف واستغنوا عن الالف بحركة الحرف الثاني
في المستقبل وهو تتقي كذا في الصحاح وانما حذفوا الواو من الفا في قوله يتقي
بفتح التاء حملا له على يقي ولكن مع هذا شاذ لانه لما امكن التخفيف بالادغام
بقلب الواو تاء ثم الادغام فالعدول الى التخفيف بالحذف خلاف القياس وتقول
في الامر ق يا رجل على وزن ع فيصير على حرف واحد لان الفاء يحذف وفقه وقد حذف
حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين ويلزمه اي الامر منه لحوق الهاء
في الوقف نحو قه لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكنت الحرف الواحد للوقف
او الوقف على المتحرك ان لم تسكن وهو كلاهما ممتنع تحقيق المقام وتوضيح المرام
ما قاله شارح الجمل لابي القاسم الزجاجي من ان كل فعل معتل اللام والفاء اذا
ادى الاعتلال الى ذهاب فائه ولامه فبقي على حرف واحد فانك تزيد فيه في
الخط هاء وسبب ذلك ان الخط مبني على الوقف والعرب اذا وقفت على ما حذف
فاؤه ولامه من الافعال وبقي على حرف واحد لم يقف عليه الا بالهاء مثل قه
وشه وسبب الحاقهم الهاء اياه في الوقف شيئان احدهما انه لا بد من حرف
يبتدا به وحرف يقف عليه اذ الابتدا لا يكون الا بالمتحرك والوقوف لا يكون
الا على ساكن وحرف واحد لا يمكن ان يكون متحركا وساكنا في حال واحدة والاخر
انهم لما ~~تحتوا~~ اشن انتهكوا الفعل بحذف فائه ولامه الزموه الهاء في الوقف
لتكون عوضا من المحذوف فاعلم ان حرف العطف اذا دخل على ق وش وامثالهما
فان في كتبه مذهبين احدهما ان تكتب بالهاء كما كان يفعل به قبل دخول
حرف العطف والاخر ان ينظر الى حرف العطف فان كان على حرف واحد كفاء
العطف وواوه كتبت بغيرها وان كان حرف العطف على ازيد من حرف واحد

لما تحتوا

من المهمات

نحو ثم كُتب بالهاء وهذا المذهب الاخر هو الذى اخذ به ابو القاسم الزجاجى
وسبب ذلك عند من اخذ بهذا المذهب ان حرف العطف اذا كان على حرف
واحد حكمت له العرب بحكم الجزء مما دخلت عليه لشدة اتصاله به فلما صار
كالجزء من الفعل لم يحتج الى ادخال الهاء لتكون عوضا من المحذوف لان حرف
العطف قد صار كالعوض من ذلك المحذوف واذا كان حرف العطف على ازيد
من حرف واحد لم يشتد اتصاله بما دخل عليه فلم يصر بذلك كالجزء مما دخل
عليه فاحتيج فى الخط الى الحاق الهاء ليكون عوضا من المحذوف ومما يدل
على ان حرف العطف اذا كان على ازيد من حرف واحد لم يجعل كالجزء مما دخل
عليه استجازتهم الفصل بين ثم وما دخلت عليه بالقسم فى فصيح الكلام
ولا يحسن ذلك فيما هو من حروف العطف على حرف واحد الا ترى انهم يقولون
قام زيد ثم والله عمرو ويستقبح ان يقال قام زيد ووالله عمرو قال والصحيح
عندى من المذهبين الاول بدليل انهم لا يقفون على ما يدخل عليه حرف العطف
وسواء كان حرف العطف على واحد وعلى اكثر والخط مبنى على قياس الوقف
نتقول فى التاكيد بالنون قال فى جامع اللغة وكد الشئ توكيدا واكده بمعنى و
الواو افصح والاولى ان يقول فى التوكيد فين باعادة اللام المحذوفة لان
حذفه لكونه فى حكم المجزوم فاذا وكد ازال حكم قياة قن فى فعل جماعة الذكور
بحذف الواو لالتقاء الساكنين وضم القاف للدلالة على المحذوف قن فى
فعل الواحدة بحذف الياء لالتقاء الساكنين وكسر القاف للدلالة على المحذوف
قيانّ قينانّ و بالخفيفة قين قن قن وتقول من باب علم يعلم وجى القرين على
اصله اذا وجد فى حالة وجع يوجى كرضى يرضى فى جميع الاحكام الا فى قلب
الواو ياء ولما فرغ كان فى امره مخالفة ما ذكره فقال ايج كارضى بقلب واوه
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ايجا ايجوا ايجى ايجيا ايجين وبالثقيلة ايجين
ايجيان ايجنّ ايجنّ ايجيان ايجنان وبالخفيفة ايجن الى الآخر فاعرفه
بالفكر الثاقب لا بالفاتر وستقف بالملك القادر والنوع السادس من الانواع السبعة
المعتل الفاء والعين وهو ما يكون فاؤه وعينه حرف علة ويقال له اللفيف المقرون
لاقتران حرفى العلة فيه قدمه على التام باعتبار شرفه وجود الحرف الصحيح
هنا دون ذاك ومقتضى القسمة العقلية ان يكون هذا النوع اربعة اقسام

ما يكون فاؤه وعينه واوان وما يكون فاؤه وعينه ياءان وما يكون فاؤه واو
وعينه ياء وعكسه لكن لم يجئ ما يكون الفاء والعين واوين لكونه فى غاية الثقل اذا
عطف بالواو ويجتمع ثلاث واوات ويشبه نباح الكلب فبقى ثلاثة اقسام
اشار اليها بقوله كيين على وزن فعل فى اسم مكان قال الفاضل التفتازانى
قال فى الراموز يين محركة عين اوواد وقال مولانا داده يين بلا تنوين لانه غير
منصرف للعلمية والتانيث المعنوى اقول من دقق النظر يظهر له عدم المخالفة
بين كلاميهم وان كانت موجودة بحسب الظاهر ويوم فى اسم زمان وجمعه
ايام والاصل ايوام فادغم لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون وربما
عبروا عن الشدة باليوم فقالوا يوم ايوم باشتقاق افعل منه كما قالوا ليلة ليلاء
باشتقاق فعلاء منها وقد يقلب فيقدم الميم ويؤخر الواو ثم يقلب الواو ياء لتطرفها
فيقال يمى ذكره الجلال الدوانى فى الخلق قال بعض الافاضل وهو المدة من
طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الثانى الى غروبها شرعا والوقت
لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان او قصيرا ذكره فى تفسير الكواشى وقال
الامام عبد العزيز البخارى فى شرح الكشف الكبير للامام البزدوى اعلم ان لفظ
اليوم يطلق على بياض النهار بطريق الحقيقة اتفاقا وعلى مطلق الوقت بطريق
الحقيقة عند البعض فيصير مشتركا وبطريق المجاز عند الاكثر وهو الصحيح
لان حمل الكلام على المجاز اولى من حمله على الاشتراك لان المجاز فى الكلام اكثر فيحمل
على الاغلب ولانه لا يؤدى الى ابهام المراد لان اللفظ ان خلا عن قرينة هو
فالحقيقة متعينة وان لم يخل عنها فالذى يدل عليه القرينة هو المجاز متعينا
بخلاف الاشتراك فانه يؤدى الى الاختلال فى الكلام بعد ابهام المراد قال
بعض الافاضل وقد يعبر عن الشدة فى الاساس ومن المجاز ذكر فى ايام العرب
كذا اى فى وقايعها وفى الحديث لا يحضر الامن حضر يوما بالاكل اراد وقعة
احد بقيت هنا فائدة مهمة وهى الفرق بين اليوم والنهار قال الفاضل الامجد
مولانا احمد بن الكامل الهمام شيخ الاسلام مولانا ابو السعود رحمهما الله الملك
الودود فى كتابه المسمى فى شرح العلام فى تخطئة العلماء العظام فى الصحاح
النهار ضد الليل واليوم معروف وقال صاحب القاموس النهار ضياء ما بين
طلوع الفجر الى الغروب او طلوع الشمس الى غروبها وقال الراغب هو الوقت الذى

على الاخرى ص

ينتشر فيه الضوء وهو في الشرع ما بين طلوع الفجر المغر وبه وفي الاصلين طلوع الشمس الى غروبها وقد يعبّر عن مدة من الزمان وزاد عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد معنيين آخرين الاول اذ يكون اسما لمدة القتال نحو يوم حنين ويوم بدر والثاني ان يكون اسما للدولة نحو وتلك الايام نداولها بين الناس الاية ولا يخفى ما فيه فان العلامة البيضاوي بيّن له معنى آخر في تفسير قوله تعالى لا يرجون ايام الله وهو ان يكون الايام بمعنى الوقايع فيمكن ان يكون في يوم حنين ويوم بدر بمعنى الوقعة ايضا اي في وقعة حنين ووقعة بدر بل اضافتها الى البدر وحنين اولى من اضافة مدة القتال اليها على انه يمكن ان يكون اليوم فيهما بمعنى مدة من الزمان وباضافته اليهما يتعين كون مدة القتال الواقع فيهما وان العلامة المزبور حمل اليوم في قوله تعالى وتلك الايام نداولها بين الناس الاية على معنى اوقات النصر والغلبة لاستلزام نداولها وعلم مما ذكر ان اليوم في قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة وفي امثاله بمعنى الوقعة على ما صرح به البيضاوي او بمعنى مدة من الزمان على ما سبق وقد عثرت على نص من قبيل الزمخشري في اساسه على ان اليوم قد يكون بمعنى الشدة والكرب يقولون ايام ذو ايام اي ذو شدة وعدّ المعنى السابق من المجاز فبذلك ظهر لك ان اليوم في مثل الاية المذكورة جدير بان يحمل عليه وويل قال الجيلي هو اسم بير يعذب فيها الناس وقال التفتازاني وهو واد في جهنم وويل ايضا كلمة عذاب وقال الدواني ويل اسم واد في جهنم لو ارسلت فيها الجبال لذابت من حرها قال عطاء بن يسار وقيل هو كلمة عذاب وبقابله ويح وهو كلمة رحمة وقال الزبيدي هما بمعنى واحد وقال صاحب الراموز في جامع اللغة ويل كلمة عذاب يقال ويل لزيد وويلا لزيد فالرفع على الابتداء والنصب على اضمار الفعل واما اذا اضفته فليس الا النصب اقول هذا مخالف لما صرح به صاحب القاموس في كتابه المسمى بالغرر المثلثة حيث قال تقول ويل الشيطان وويل الشيطان وويل الشيطان بتثليث اللام واضافته الى الشيطان وويل للشيطان وويلا له وويل له مثلثة اللام منونة قال الغزي لم يحفظ من باب ويل الا ويح وويس وويب كما انه لم يحفظ من عكسه الا يوم ويوح على ما نقله المبرد عن العرب ان يوحا بمثناة من تحت اسم للشمس قال ابو الفتح كذا

روينا

روينا عن ابي علي ووجدناه بخط ابي العباس انتهى ولكن قال ابن السيد المشهور في اسم الشمس بوح بموحدة وقال صاحب القاموس الغرر المثلثة قيل اصل ويل وي فوصلوها بلام فقالوا ويل ومرة بباء فقالوا ويب وبالحاء فقالوا ويح وبسين فقالوا ويس والكل واحد ولا يبنى منه اي من هذا النوع وفي بعض النسخ ولم يبن منها اي من هذه الامثلة فعل قال الفاضل الصفهندي لئلا يلزم فيه توالي الاعلالين في طرف واحد لان فاء فعله وعينه حرفا علة فلو بني الفعل ليبطل اولها الاعلال فيؤدي الى توالي الاعلالين هذه التعليل ذكره المصنف في شرح الهادي على الوجه الذي ذكرناه وهو ليس بسديد لان توالي الاعلالين من طرف واحد في كلمة واحدة واقع في كلامهم نحو ترى اصله ترأي والصواب ان يقال انما لم يبن منها الفعل لانها اسماء الزمان والمكان والصوت وليست بمصادر حتى يبنى منها الفعل اللهم الا ان يكون مراده بناء الفعل بناء على سبيل التوسع نحو تحجر وتنسر بنى الفعل من الحجر والنسر وقال الدواني ولا يبنى فعل من هذا النوع لان هذا النوع اثقل من الانواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا لم يجئ مما هو الاثقل اعني ما يكون فاؤه وعينه واوين اسم ولا فعل والفعل اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان فلو بني الفعل من هذا النوع يجتمع الثقلان والعياذ منه بالله الرحمن وعليه التكلان وقال الغزي ولا يبنى منه فعل اما من يوم فلانك لو بنيته على فعل بالفتح او فعل بالضم لجئت بالمضارع على يفعل بالضم فيجتمع ياء اوّل المضارعة وفاء الفعل وتضمها اذ تنقل حركة العين التي هي واو اليها وذلك ثقيل ورفض فعل حملا عليها واما من باب ويل ويح فلثقل اجتماع حروف العلة في المضارع الغايب واما ما انشدوه من قوله لو يل اذا ملأت يدي وكفي وكانت لا تقلّ بالقليل فشاذ واما قوله فما وال ولا واح ولا واس ابو هند فمصنوع قاله الامام ابو حيان وخفي كون قول الشاعر المذكور مصنوعا على الآمدي فخطّأ المصنف والشارح التفتازاني ولكن المحقق مخطئ واما قول القاضي البيضاوي في تفسير المرسلات ويل في الاصل مصدر منصوب بفعله فيدل على بناء الفعل منه وقوله في قوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب اذ في الاصل مصدر لا فعل له فيدل على عدم البناء فبين كلاميه تناقض بحسب الظاهر ولكن دفعه سهل بان المراد بالمثبت

اي قول القاضي

فيه لطف لا يخفى

ان يكون الفعل من غير لفظه و بالنفي ان يكون الفعل من لفظه وخفي هذا على ابن الحاجب
فقال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال والظاهر ان مولانا دده جنا احذوه
لسكوته عن الجواب قال الصفهندي ولقائل ان يقول قد بني فعل من اليوم
في باب المفاعلة لقولهم عاملته مياومة والمياومة مصدر فلابد لها من الفعل
فتقول ياوم يياوم مياومة وما قلتم انه لا يبنى منها الفعل منقوض بما ذكرناه
ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ان المياومة في عاملته مياومة مصدر لكن
لا يبنى منها الفعل كما ذكرتم بل انما ذكرت مياومة بعد عاملته لبيان الفعل
وما قلتم ان المياومة مصدر ولابد للمصدر من ان يبنى منه الفعل منقوض
بويح وويل فانهما مصدران مع انه لم يجئ فعل منهما في سعة الكلام اقول قوله
فانهما مصدران مخالف لما نقلنا عنه آنفا وهو انما لم يبن منها الفعل لانها
اسما الزمان والمكان والصوت وليست بمصادر فان قلت اذا لم يبن من هذا
النوع ومن النوع الآتي فعل فلم اوردهما في هذا المختصر مع ان مباحثه مقصورة
على الفعل وما يشتق منه قلت لان التقسيم العقلي للعلامات يقتضي ايرادها
فاوردهما على ان الغرض الاصلي من ايرادهما ذكر عدم مجيء الفعل منهما والنوع
السابع من الانواع السبعة المعتل الفاء والعين واللام وهو ما يكون فاؤه وعينه
ولامه حرف علة قال الجيلي في الكبير ويقال له المعتل المجموع لكون حرف العلة
في جميع اصوله من الفاء والعين واللام ومعتل الطرفين لوقوع حرف علة فيهما
قال وفي الصغير ويقال له ايضا اللفيف المقرون من الطرفين قال الفاضل التفتازاني
والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام وقال الغزي هذا كلام لا يستقيم او يجب
نظره الى مجرد ضرب الفاء والعين واللام في حروف العلة والحق انه ان لم يعتبر الالف
لعدم اصالتها انحصرت الاقسام في ثمانية حاصلة من ضرب الواو والياء فاء
فيهما عينا وضرب الاربعة الحاصلة فيهما لاما وان اعتبرت انتهت الاقسام الى
سبعة وعشرين وقال الحلبي في تحقيق المقام وتوضيح المرام الاول من الاقسام
التسعة ان يكون الفاء والعين واللام واوا والثاني ان يكون ياء والثالث ان يكون
الفاء والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام ياء والخامس ان يكون الفاء ياء
والعين واللام واوا والسادس ان يكون الفاء واللام واوا والعين ياء والثامن
ان يكون الفاء والعين واوا واللام ياء والتاسع ان يكون الفاء والعين ياء واللام

واوا

واوا هكذا او الظاهر انه ان اعتبرت الالف تزيد الاقسام على التسعة وان لم
تعتبر لا تزيد على الثمانية فكان حكمه بالتسعة لاجل نظره الى ضرب الثلثة في الثلثة
ولم يجئ في الكلام من هذا النوع الا مثالان وذلك واو وياء للاسمين الحرفين وهما
وه ويه بغير افصاح الهاء في التلفظ وانما كتب الهاء على تقدير الوقف كما هو
قاعدة الوقف قاله الاميري وقال الدداني في الخلص والتفتازاني في شرح هذا
الكتاب وهما اي وي المسميان للواو والياء وبيانه ان الحروف مسميات لاسمائها
فان ا مسمى للهمزة وب مسمى للباء وج مسمى للجيم الى الآخر لما روي عن الخليل انه
لما سأل اصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر قالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا
بالمسؤول عنه والجواب جه لانه المسمى اعلم ان تركيب الياء من ياءات بالاتفاق
ويجعلون لامه همزة تخفيفا انتهى القول وفيه نظر لان كون تركيب الياء من ياءات
ليس بمتفق عليه بل مختلف فيه كما صرح به الفاضل الصفهندي حيث قال واصل ياء
ييي قلبت الياء المتوسطة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لا لام الفعل والتغير بها
انسب لانها محل العوارض والتغيرات لكن القياس ههنا مهجور لانه لو قلبت
الفا فالياء المتوسطة ايضا متحركة وما قبلها مفتوح فلابد من قلبها الفا ايضا
فيؤدي الى اجتماع الالفين وتوالي الاعلالين بخلاف ما لو قلبت الياء المتوسطة الفا
فانه لا يلزم توالي الاعلالين واجتماع الالفين وذهب بعضهم الى ان الف الياء منقلبة
عن الواو واصل ياء يوي قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يقلب الياء
التي هي لام الفعل الفا لانه لو قلبت اياها فالواو فيه متحركة وما قبلها مفتوح فلابد
من قلبها الفا فيلزم ايضا اجتماع الالفين وتوالي الاعلالين بخلاف ما لو قلبت الواو
الفا فلا يلزم حينئذ اجتماع الالفين ولا توالي الاعلالين والحق ان الف الياء
منقلبة عن الياء لا من الواو بدليل قولهم يييت الياء اي كتبتها وان الف الواو
منقلبة عن الواو على ما قاله الاخفش وعن الياء على ما قاله ابو علي الفارسي وغيره و
الاول اقرب لان الواوي اكثر من اليائي فالحمل عليه اولى ويدل عليه ايضا قطعا قولهم
في التصغير اوية بقلب فائه همزة لكونها اول واوين مصدرين اذ لو كان عينها ياء لقيل
في التصغير ويية قال الجيلي لا كلمة في العرب حروفها واوات الا الواو والف الواو
منقلبة عن الواو اذ اصل الواو ووو قلبت المتوسطة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
لئلا يلزم توالي الواوات في كلمة واحدة والقياس قلب الواو التي هي لام الفعل لانها

محل العوارض والتغيرات القياس مهجور لما مر في البناء من اراد زيادة التفصيل فليراجع
شرح الجيلي بيان او في المهموز فالقصر على الوجه الاول قصور
وكذا على الثاني وهو اسم مفعول من الهمز قال البيضاوي الهمز الكسر كالهمز و
اللمز الطعن كاللمز فشاعا في الكسر من اعراض الناس والطعن فيهم انتهى فقد
ظهر من ذلك ضعف ما قاله الشارح الدنيالي في شرح المقصود من ان المهموز
اسم مفعول من الهمز وهو اللمز حيث اطلق اللمز على الهمز ولم يفصل بينهما والمهموز
عندهم ما يكون احد حروفه الاصلية همزة سواء بقيت بحالها كسأل او قلبت
كسال او حذفت كسل وانواعه العقلية سبعة كانواع المعتل لكن لما تعلق غرضها
بلفي المهموز الفاء والعين واللام حكم اللفظ المهموز الخالي عن التضعيف وحروف
العلة في تصاريف فعله حكم تصاريف الفعل الصحيح الخالي عن الهمزة والتضعيف
وحروف العلة لان الهمزة حرف صحيح بدليل قبولها الحركات الثلث بخلاف
حروف العلة كما مر قيدنا المهموز بالخالي عن التضعيف وحروف العلة اخذا
من اطلاق اللفظ لان المطلق يفهم منه الكمال وكمال لفظ المهموز في الخلو عنهما
وقصدا الى اخراج المضاعف المهموز والمثال المهموز والاجوف المهموز ونحو
ذلك لان احكامها مبنية فيما سيجيء قال التفتازاني والاولى ان يقال حكم المهموز
في التصاريف حكم مماثلته من غير المهموز ان مضاعفا فمضاعف وان مثالا فمثال
الى غير ذلك وانما كان هذا اولى لان عبارة المتن تدل على ان حكم المهموز حكم الصحيح
في التصرف واحتمال الحركات لا حكم المضاعف والمثال والاجوف وعبارة التفتازاني
تشمل الجميع فلهذا قال والاولى لكنها اي الهمزة قد تخفف بالحذف وله القلب والالف
او بالواو وبالياء او بين بين وهو جعلها بين همزة وبين حرف من جنس حركتها
اذا وقعت الهمزة غير اول اي غير اول الكلام قيدنا به لان الهمزة في اول الكلمة قد تخفف
اذا اتصلت بكلمة اخرى نحو جاء احدهم على ما نذكره ان شاء الله تعالى بخلاف
اول الكلام فانها لا تخفف فيه لانها لو خففت لجعلت بين بين اذ هو الاصل
فيه وهو قريب من الساكن فيمتنع الابتداء به وحمل القلب والحذف عليه على
ان في الابتداء بالساكن يحتاج الى اجتلاب الهمزة لكون الابتداء بحرف شديد
مطلوبا عندهم واما حذف الهمزة في خذ وكل ومر فلان الحذف خارج عن القياس
كما سيجيء ان شاء الله تعالى وقيل حذفها لاثم عند فقد الاحتياج اليها او انما

تخفف

تخفف الهمزة فيما تخفف لانها حرف شديد على اللسان لخروجه من اقصى الحلق
فخففت دفعا لشدتها اما بالقلب وهو الابدال واما بجعلها بين بين وهو جعل
الهمزة بينها وبين حرف حركتها ويقال له التسهيل ايضا واما بالحذف فلهذا
التغير جعل المهموز من غير السالم والتفصيل ان الهمزة لا تخلو اما ان تكون واحدة
او ثنتين فان كانت واحدة فاما ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة قلبت بحرف
حركة ما قبلها على ما سيجيء ان شاء الله تعالى سواء كانت الهمزة الساكنة مع المتحرك
الذي قبلها في كلمة واحدة كما في راس وبير ولوم او في كلمتين كما في قوله تعالى الى الهدى
ائتنا والذي اؤتمن ويقولون ائذن لي اذ لا يمكن جعلها بين بين لسكونها ولا الحذف
لانه لا يبقى ما يدل عليها وان كانت متحركة فاما ان يكون ما قبلها متحركا او ساكنا
فان كان ساكنا فتلك الهمزة المتحركة اما ان تكون متطرفة وقفا عليها او لا يكون كذلك
فان لم يكن كذلك فهي الهمزة المتحركة التي سكن ما قبلها ولا تكون متطرفة وقفا عليها
فنقول الساكن الذي قبل الهمزة اما ان تكون في الكلمة التي فيها الهمزة او في غيرها فان
كان في تلك الكلمة فذلك الساكن اما صحيح او حرف علة فان كان حرف علة فاما ان تكون
واوا او ياء او الفا فان كان واوا او ياء فاما ان تكونا زائدتين او اصليتين فان كانتا
زائدتين فاما ان تكونا لغير الالحاق او للالحاق فان كانتا لغير الالحاق قلبت الهمزة
الى ذلك الحرف وادغم ذلك الحرف في تلك الهمزة المنقلبة كخطية بالتشديد في خطيئة
بالمد ومقروة بالتشديد في مقروءة بالمد وانما تعين الابدال لانه لا يمكن بين بين
لان ما قبل الهمزة ساكن وبين بين قريب من الساكن فيلزم التقاء الساكنين ولا
الحذف بنقل حركتها الى ما قبلها لكراهتهم تحريك حرف الاصل له في الحركة مع الاغناء
عن تحريكه بالقلب الذي هو اولى منه وان كان الساكن الذي قبل الهمزة الفا واردت
تخفيفها فان كانت مفتوحة جعلتها بينها وبين الالف نحو سال وان كانت مضمومة
جعلتها بينها وبين الواو نحو تساول وان كانت مكسورة جعلتها بينها وبين الياء
نحو قايل وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لان الالف لا تقبل الحركة وامتناع
القلب والادغام لان الالف لا يدغم ولا يدغم فيها وان كان ذلك الساكن حرفا
صحيحا او واوا او ياء اصليتين او زائدتين للالحاق نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها
وحذفت الهمزة نحو مسلة في مسئلة وشي في شيء وجيل في جيئل فان قلتم لم جوز
تحميل الحركة على حرف العلة قلت لطرو الحركة واما نحو مراة وكماة بنقل حركة الهمزة

الى الساكن الصحيح قبلها ثم قلب الهمزة الفا فشاذ عند سيبويه ومطرد عند الكسائي
والفراء هذا اذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة وان لم يكن فيها فينقل
حركة الى الساكن وحذفت سواء كان الساكن حرف علة او صحيحا نحو ابو ايوب
في ابو ايوب وابتغي امره ومن بوك سخ من ابوك ومنه الحمر في الاحمر ويجوز اثبات
الهمزة به لطرو حركة ما بعدها فيقال الحمر باثبات همزة الوصل واذا جيء فاوله
بمن يجب ان يقال من لحمر بفتح النون لان اللام كالساكن فلو لم يحرك النون
التقى ساكنان ويقال في لم يحذف الياء لالتقاء الساكنين ويجوز سكون النون
على الاقل فيقال من لحمر واثبات الياء فيقال في لحمر اعتدادا بحركة اللام
وعلى هذا الاقل ورد قراءة ابي عمرو ونافع عاد لولى في عادا الاولى لان القياس
انه اذا نقلت حركة الهمزة وحذفت الهمزة ان يقال عادن لولى لان التنوين ساكنا
ولام التعريف ساكنة في الحكم فيجب كسر التنوين لالتقاء الساكنين وان
كانت الهمزة متطرفة يوقف عليها فلا يخلو اما ان يكون قبلها الف اولا فان
لم يكن قبلها الف يحمل اولا بما يقتضيه التخفيف لو كانت موصولة ثم يوقف
كما هو مقتضى الوقف في مثله من سكون او روم او اشمام سواء كان قبلها حرف
صحيح او حرف علة فيوقف على هذا الخب بالسكون والروم والاشمام لانه اذا
خفف الخب صار الباء مضمومة واذا وقف على الحرف المضموم جاز فيه الاسكان
والروم والاشمام وكذا بري ومقرو لانهما يبقيان بعد التخفيف على ياء وواو
مشددتين مضمومتين وفي مثله جاز ذلك الثلاثة هذا اذا لم يكن قبل الهمزة
المتطرفة المتحركة الموقوف عليها الف فان كان قبلها الف كقراء فقد عرفت ان
تخفيفها حال الوصل انما هو بجعلها بين بين فاما ان تحافظ على ذلك في حال الوقف
اولا فان لم تحافظ عليه ووقفت بالسكون تعين ان يكون تخفيفها بابدالها
الفا اذ لا يتصور هناك نقل حركة الهمزة الى ما قبلها حتى يكون تخفيفها بالنقل والحذف
اذ الفرض انه وقف بالسكون ولا يمكن جعلها بين بين لسكونها وسكون ما قبلها
فتعين ان يكون تخفيفها بقلبها الفا واذا قلبتها الفا يجتمع الفان الالف التي كانت
قبل الهمزة والالف المنقلبة عن الهمزة فيجوز حينئذ القصر بحذف احديهما للساكنين
ويجوز ابقاؤهما لامكان الجمع بينهما بتطويل المد وان اردت المحافظة على بين
بين الذي كان في حال الوصل تعين الوقف بالروم لتعذر بين بين مع الاسكان

والاشمام

والاشمام واذا وقفت بالروم تعين ان يكون تخفيفها بجعلها بين بين كما كان
تخفيفها حال الوصل كذلك وان كان قبلها متحرك فاقسامها تسعة لان الهمزة
اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى التقادير ما قبلها اما مفتوح او مكسور
او مضموم فاذا ضربنا الثلاثة في الثلاثة يصير تسعة وامثلتها سال ومائة ومؤجل
وسئم ومستهزئين وسئل ورؤف ومستهزؤن ورؤس والقياس فيها ان يجعل
بين بين لان فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من آثارها ليكون دليلا على ان اصل الكلمة
الهمزة لكن في الحالتين منها لا يمكن جعلها بين بين وذلك اذا كانت الهمزة مفتوحة
وما قبلها مضموم نحو مؤجل او مكسور نحو مائة لانهم لو جعلوها بين بين يقرب من
الالف وقبلها الضمة والكسرة وهو مستكره فابدلوها بحرف حركة ما قبلها وهو
الواو في مؤجل والياء في مائة وان كانت الهمزة اثنتين فاما ان تكونا في كلمة واحدة او
في كلمتين فان كانتا في كلمة واحدة فالثانية اما ان تكون ساكنة او متحركة فان كانت
ساكنة وجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها على ما سيجيء في المتن وان كانت
متحركة فاما ان تكون الهمزة التي قبلها ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة فاما ان
تكون الهمزة الثانية في موضع اللام او لا فان لم يكن في موضع اللام كسئال يثبت
الهمزة الثانية لانه لا يمكن تخفيفها بالابدال فرقا بينها وبين ما اذا كانت في موضع
اللام ولا ببين بين لئلا يلزم التقاء الساكنين وان كانت في موضع اللام قلبت
ياء نحو قرائي في قرأ من قراء وخص التغيير باللام لانه اولى به من العين وبالقلب الى
الياء لانها اكثر من الواو واخف وان كانت متحركة وجب قلب الهمزة الثانية ياء
ان انكسرت الهمزة التي قبلها او انكسرت الثانية نحو جاء فان اصله جاءئ بهمزتين
اولاهما منقلبة عن عين الكلمة والثانية لام الفعل فقلبت الثانية ياء لانكسار ما
قبلها فصار جائي ثم اعل اعلال غاز خلافا للخليل فانه عمل فيه بالقلب كما سيجيء ونحو
ايمة فان اصله ائممة اجتمعت الهمزتان اولاهما للجمع والثانية فاء الكلمة فالقياس
ان يقلب كما في آمن لكن لما وقع بعدهما المثلان ادغموا ثم قلبوا الهمزة الثانية ياء
لانكسارها وانما لم يجعلوا الثانية في المثالين بين بين لان في ذلك ملاحظة الهمزة
فيلزم اجتماع الهمزتين وما نقل عن القراء من جعل الثانية في ايمة بين بين فهو شاذ
وان كان فصيحا وان لم تكن الهمزة الثانية ولا التي قبلها مكسورة وجب قلب
الثانية واوا نحو اوادم جمع آدم واصله أآدم بالهمزتين بعدهما الف فقلبوا الثانية

وَاوًا كما في يَوْمِ اصله أُأْيمِمْ قلبوا الثانية واوًا واما الحذف في أُكْرِمُ فهو على خلاف
القياس وان كانتا في كلمتين فلا يخلو اما ان يكون الثانية مفتوحة وما قبلها
مفتوح او مضموم او مكسور او مجزوم نحو جاء احد من تلقاء احد يَبدأ احد
لم يبدأ احد او يكون الثانية مكسورة وما قبلها احد تلك الاربعة نحو جاء إبل
من تلقاء إبل يبدأ إبل لم يبدأ إبل او تكون مضمومة وما قبلها احد تلك الاربعة
جاء اولئك من تلقاء اولئك يبدأ اولئك لم يبدأ اولئك فيجوز ابقاء الهمزتين
على حالهما من غير تغيير لان اجتماعهما عارض ويجوز تخفيفهما لما يلزم من الثقل
في اجتماعهما ويجوز تخفيف احديهما فاختار ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال
من اجتماعهما فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأيناهم ابدلوا من اول المثلين
في نحو دينار وديوان حرف اللين وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين واختار
الخليل تخفيف الثانية لان الثقل انما يحصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف
قبل حصول الاستثقال اذا عرفت ذلك فلنبين كيفية التخفيف فيهما او في احديهما
فنقول اذا اجتمعتا جميعًا واريد تخفيفهما جميعًا فوجهان احدهما ان تخفف الاولى
على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس
تخفيفها للاجتماع والثاني ان تخففا معًا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة
منهما لو انفردت ولو اريد تخفيف احديهما لم يخل اما ان تكونا متفقتين او لا فان لم
تكونا متفقتين خففت ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما
لو انفردت وجاء في نحو يشاء الى الواو ايضًا في الهمزة الثانية مع جواز التخفيف وان
كانتا متفقتين فان كان الاولى آخر كلمة جاز حذف احديهما وتسهيل الاخرى على القياس
المتقدم وجاز ان تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة فتقلب في
جاء احد الفًا وفي تلقاء ابل ياء وفي يبدأ اولئك واوًا وان لم يكن الاولى آخر الكلمة جاز
ان تخفف ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما
لو انفردت وجاز في مثل ادخال الالف بين الهمزتين قال ذو الرمة فيا ظبية الوعساء
بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم بزيادة الالف بين الهمزتين في آانت
قال ابن درستويه زادوا الالف بينهما هربًا من اجتماعهما وقال لا يجوز اثبات
تلك الالف في الخط كراهة اجتماع ثلث الفات اعلم ان انواع المهموز ثلثة بالعقل
والاستقراء احدها مهموز الفاء نحو اخذ والثاني مهموز العين نحو سأل والثالث

مهموز

مهموز اللام نحو قرأ فمهموز الفاء يجيء من جميع ثلاثي المجرد الا من حد حسب لكنه ترك
مثال حد علم نحو أرج الطيب اذا فاح يأرج أرجًا اعتمادًا على ذكر أرز من حد ضرب
فان هذا مثله في التعريف ومهموز العين من حد سأل نحو رأى يرى ومن حد علم
نحو يئس ييأس ومن حد حسن نحو لؤم يلؤم لكن ترك ذكر الآخرين لعدم التغير فيهما
ومهموز اللام من حد ضرب نحو هنأ يهنئ ومن حد فتح نحو سبأ اي اشترى ومن
حد علم نحو صدئ اي وسخ ومن حد حسن نحو جرؤ اي صار شجاعًا ولا يجيء في المضاعف
الا مهموز الفاء من حد ضرب نحو أتّ يئتّ وفي المثال الا مهموز العين او اللام لان الهمزة
لا تقع موقع حرف العلة نحو وأد يئد اي دفنها في القرحية ووجأ يجأ وفي
الاجوف الا مهموز الفاء واللام وفي الناقص الا مهموز الفاء والعين وفي اللفيف
المقرون الا مهموز الفاء وفي المفروق الا مهموز العين وعلى هذا المزيد من الثلاثي
والرباعي مجردًا كان او مزيدًا ولنشرع في الامثلة فتقول أمل يأمل على اصلها
اي رجا يرجو قال في القاموس الامل كجبل ونجم وشبر الرجاء وجمعه آمال أمله
أملًا وأمله رجاه وما اطول املته بالكسر امله او تأميله وتأمل تلبث في الامر والنظر
قال مولانا داده في صدر حاشيته على شرح التفتازاني الرجاء بالمد هو الطمع فيما يمكن حصوله
ويرادفه الامل ويفرق بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال الاول في الايجاب والنفي
كقوله تعالى وترجون من الله ما لا يرجون والثاني في النفي فقط نحو ما لكم لا ترجون لله
وقارًا وبينه وبين التمني بانه في ممكن فحسب والتمني في الممكن والمستحيل وقال بعضهم
لا يختص الرجاء بمعنى الخوف بالنفي لقوله تعالى وارجوا اليوم الآخر وقال ابن الجزري
الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني ويتعاوضان والتوقع اقوى من الطمع ويستعمل
في المتوقع فيه وفي المطموع فيه عسى كنصر ينصر في ساير التصاريف والامر اومل
والاصل أؤمل بهمزتين الاولى للوصل والثانية فاء الفعل فقلبت الثانية واوًا لسكونها
وكون ما قبلها همزة مضمومة وذلك لان الهمزتين اذا التقتا حال كونهما في كلمة واحدة
انما قال اذا التقتا لان الهمزة الساكنة التي قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبها بحرف
من جنس حركة ما قبلها بل يجوز نحو رأس ويؤس ودئم قال الجيلي انما قال في كلمة
واحدة لانه لو كانتا في كلمتين لا يجب حينئذ نحو جاء احدكم بل يسوغ فيه الامران
وفي هذا الكلام نظر لان الهمزة اذا كانت ساكنة تكون الفاء فلا يصح قولهم ان
الهمزة الثانية في مثل آمن قلبت الفًا حينئذ اذ لا معنى لقلب الالف الفًا وقال

بعض الشراح انما قال ثانيتهما ساكنة احترازا عن ان يكون ثانيتهما متحركة نحو قوله
تعالى صفراء فاقع لونها وفيه نظر ايضا اذ ليس فيها ايضا اجتماع الهمزتين قال
التفتازاني قوله ثانيتهما ساكنة جملة حالية وجاز خلوها عن الواو لكونها
عقيب حال غير جملة كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم وقال
الحلبي يحتمل ان يكون الحال الاولى وهي قوله في كلمة جملة ظرفية مقدرة بالفعل
على ما هو الاصل وترك الواو لان الظرف اذا كان عاملا في ضمير ذي الحال يكون بغير
واو البتة لانخراطه في سلك المفرد فترك الواو لا لكونها عقيب حال غير جملة
بل لكونها من قبيل فوه الى في قال مولانا دده وللنحاة في الجملة الاسمية الواقعة
حالا اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت
في تاويل مفرد بحيث يفهم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل اجزائها
نحو فوه الى في اي مشافها وبعضهم ه وبعضكم لبعض عدو اي متعادين
وبعضهم اذا كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت
واقعة بعد حال مفردة كالمثال المذكور في شرح التفتازاني وبعضهم اذا كانت
مصدرة بحرف ينبئ عن التشبيه نحو كأن وبعضهم اوجب في نحو جاءني وهو يسرع
قال التفتازاني وانما قال وثانيتهما ساكنة لانهما لو التقتا في الكلمة ولم تكن الثانية
ساكنة فلها احكام اخر لا تليق بهذا الكتاب وفيه نظر لانه ينتقض بجواعة
اصلها او ايمة كاجمة فانه لم تقلب الثانية الفا كما في آمن بل نقلت حركة الميم اليها
وقلبت ياء فقيل ائمة ويمكن الجواب بانه شاذ انتهى ففي الكواشي زعم بعضهم ان
النحاة لا يجيزون اجتماع همزتين في ائمة للثقل وفيه نظر لصحة نقلها عن النبي
عليه السلام بل لتواتره فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب استعملت على الاصل
وهو اقيس وان ثقل وزعم ايضا ان من قرأ بهمزتين محققتين يلزمه ان
يقرأ آدم بهمزتين محققتين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا يعمل
الا ما نقل وزعم الزمخشري ان تصريح بالياء ليس بقراءة ومن صرح بالياء فهو لاحن
محرف وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤون بهمزة بعدها ياء مكسورة خفيفة ولان
الزجاج قال ائمة عند النحاة لغة واحدة بهمزة وياء والقراء يقرؤون بهمزة
وياء وهمزتين واعترض عليه الطيبي بان معنى قوله وليس بقراءة ان احدا من القراء
السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير قال التفتازاني

في شرح

في شرح الكشاف ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره النحاة واختاره في المفصل
وقال ابو شامة دأب النحاة ابدال الهمزة ياء في ائمة نص عليه ابو علي في
الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري النحاة واختار مذهب القراء في الكشاف وما
في المفصل فهو حكاية قول النحاة كذا حقق الفاضل البهشتي في حاشيته على
شرح التفتازاني قال الفاضل الجاربردي قول ابن الحاجب وقد صح صح
التسهيل اعتراض على قول النحويين انه وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما
قبلها او انكسرت فانه قد صح عن القراء جعل الهمزة الثانية بين بين في نحو ائمة
وقد صح تخفيف الهمزة ايضا فيه وقولهم اولى من قول النحاة لما تواتر من
ما نقله القراء اولى لانهم ناقلون عمن ثبت عصمته من الغلط وهم اعدل
من النحاة فما لمصيرهم قولهم اولى ويمكن ان يجاب عنه بان مراد النحاة من
قولهم قلب الهمزة الثانية ياء ملتزم ان القياس يقتضي ذلك وما خالفه
شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القراءات السبع
لجواز ان يكون مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك مقبول
واقع في الفصيح من الكلام فان النحاة قالوا الشاذ على ثلثة اقسام شاذ عن
القياس وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا فالاولان مقبولان والثالث
مردود ومثال الاول كالقود والقيد وكقوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان
اي غلبهم فان القياس قلب حرف العلة في هذه الصور الفا والاستعمال
بخلافه ومثال الثاني قول الشاعر وام اوعال كها او اقربا والاستعمال الكثير لان
الكاف يختص بالظاهر وام اوعال اسم هضبة ومثال الثالث قول الشاعر
ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع اي يستخرج
الصياد اليربوع الذي ليتقصع بالشيحة من نافقائه وهي احدى جحرته
والشيحة نبت يقال له بالفارسية ... وقوله اليتقصع اي يدخل في قاصعا
وهي احدى جحريه ايضا فادخل اللام في الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال
وجب قلبها اي قلب الهمزة الثانية الساكنة بحركة ما قبلها اي بجنس حركة
الهمزة التي قبلها كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق فان كانت حركة ما
قبلها فتحة تقلب بحرف الفتحة وهو الالف كما من اصله أأمن قلبت الثانية
الفا وان كانت ضمة تقلب بحرف الضمة وهو الواو نحو اوتمن مجهول آمن اصله أؤتمن

بهمزتين وان كانت كسرة تقلب بحرف الكسرة وهي الياء نحو ايمانا مصدر لكن
والاصل إءمانا قال الشيخ اكمل الدين في شرح الوصية الايمان في اللغة عبارة
عن التصديق مطلقا قال الله تعالى خبرا عن اخوة يوسف عليه السلام
وما انت بمؤمن لنا اى بمصدق وعند المتكلمين وهو تصديق محمد عليه
السلام فيما جاء به من عند الله تعالى فان فيه تصديق ما يجب التصديق
به كالايمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وغير ذلك مما يجب
الايمان على التفصيل فمن صدق الرسول فيما جاء به من عند الله تعالى
فهو مؤمن بينه وبين الله تعالى والاقرار شرط اجراء احكام الاسلام عليه هذا
هو المروى عن ابى حنيفة واليه ذهب الشيخ ابو منصور الماتريدي وابو
الحسن الاشعرى والقاضي ابو بكر الباقلاني وابو اسحاق الاسفرايني وان
كان ظاهر كلام الامام ابى حنيفة فى كتاب الوصية يدل على ان الايمان عبارة
عن مجموع الجزئين الاقرار والتصديق ثم قال اذا عرفت ان الايمان عبارة
عن التصديق فمن جعله عبارة عن مجرد الاقرار كالكرامية او عن الاقرار
بشرط المعرفة والتصديق كعبد الله بن سعيد القطان او عن المعرفة
وحدها كجهم بن صفوان من المعتزلة فقد حرف الاسم عن المفهوم اللغوى
بالضرورة ولو جاز ذلك فى كل اسم لغوى وفيه ابطال اللغات ورفع الوثوق
الى الدلايل السمعية ايضا فان الدليل لا بل يدل على ذلك اما ان الاقرار
ليس وحده بايمان فيدل عليه قوله تعالى فى حق المنافقين والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون اثبت لهم الكذب ولا شك فى قيام الاقرار بهم
وقوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان فانه يدل على ان موضع
الايمان القلب لا اللسان وكذلك قوله تعالى ولما يدخل الايمان فى قلوبكم
وقوله تعالى اولئك كتب فى قلوبهم الايمان وكان الكرامية انما قالوا ذلك لما رأوا
من اجراء احكام الاسلام على الذين يشهدوا انه باللسان ولا كلام فيه
انما الكلام فى اعتباره فى حق اعتبار الآخرة وهم فى احكام الآخرة كفار لقوله
تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله
لهم وقوله تعالى ان المنافقين فى الدرك الاسفل من النار وقد قال الله تعالى
فى حقهم عن الذين قالوا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم ولو لم يكن بالقلب ايمان لم يكن

الشيخ اكمل الدين صح

ل

لهما

لهذا القول فائدة كمن يقول لآخر ولم يؤمن يدك او رجلك واما ان ليس المعرفة
وحدها بايمان فيدل عليه قوله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون
ابناءهم فان اهل الكتاب كانوا يعرفون النبي بنعته ومبعثه واسمه معرفة
جلية يميزون بينه وبين غيره بالوصف المعين المشخص كما يعرفون ابناءهم
لا يشتبه عليهم ابناؤهم من بين الصبيان عن ابن عباس رضي الله عنهما لما قدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال عمر بن خطاب لعبد الله بن سلام
قد انزل الله عز وجل على نبيه عليه السلام الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه
كما يعرفون ابناءهم فكيف يا عبد الله هذه المعرفة فقال عبد الله بن سلام
يا عمر لقد عرفته فيكم حين رأيته كما اعرف ابني اذا رأيته مع الصبيان
يلعب وانا اشد معرفة بمحمد عليه السلام مني بابني فقال عمر رضي الله عنه
وكيف ذلك يا ابن سلام قال لانى اشهد ان محمدا رسول الله حقا ويقينا
وانا لا اشهد بذلك على ابني لاني لا ادري ما احدث النساء فلعل والدته
قد خانت فقبل عمر رأسه وقال وفقك الله يا ابن سلام فقد صدقت واصبت
ومع ذلك ما كانوا مؤمنين حيث لم يصدقوا وقال الله تعالى وجحدوا بها
واستيقنتها انفسهم وقال فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين
واعلم ان تحقيق قولنا الاقرار شرط اجراء الاحكام هو ان الله تعالى خلق
الانسان ضعيفا لا يستقل بامر معاشه محتاجا الى تعاضد تعارض وتعاون
وتعاوض لا يتيسر الا بتعريف ما في نفسه من المقاصد والحاجات لصاحبه
بطريق كاشارات او امثلة او كتابة او الفاظ علامات للمقاصد الباطنة
وكان الالفاظ اسهل لانها اصوات مقطعة هي كيفيات مسموعة حادثة
من اخراج النفس الضروري الممتد من آلة النفس دون تكلف اختياري تحدث
عند الحاجة وتنعدم عند عدمها وافيد لانها يعبر بها عن الموجود والمعدوم
والمعقول والغائب وليس لمحل شئ مثال فانعم الله تعالى على العباد ولطف بهم
باحداث الموضوعات اللغوية بان وضع الالفاظ بازاء المعاني ووقفهم عليها
وباحداث قدرتهم عليها على اختلاف الرأيين ليتوصلوا بها الى تحصيل
مقاصدهم وكان حقيقة الايمان وهو التصديق القلبي امرا باطنا لا يطلع
عليه وقد رتب الله تعالى للعباد عليها مصالح كالارث والتزويج والابتداء

بالتسليم ورده وحق الدماء والاموال وغير ذلك فجعل الاقرار دليلاً على ما في الباطن ليعلم به ويترتب عليه المصالح المتعلقة بوجوده فاذا قلبت الثانية بجنس حركة ما قبلها فان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واواً او ياءً همزة وصل تعود الهمزة الثانية اي تصير او ترجع الهمزة المنقلبة الى واو او ياء همزة خالصة فهمزة خبر لتعود او حال من فاعله تأمل حق التأمل فلا تكن من القاصرين عند الوصل اي وصل تلك الكلمة بكلمة ما قبلها يعني عند سقوط همزة الوصل في الدرج لانه لم تقع حينئذ التقاء الهمزتين فلا تبقى عليه علة القلب فتعود المنقلبة اعلم ان المراد بالهمزة الثانية الواو والياء ولكن اطلق عليهما الهمزة لكونهما في الاصل همزة ولصيرورتهما همزة ولان قوله الاولى يقتضي الثانية فقال في مقابلة هذا اذا انفتح ما قبلها اي ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل كقوله تعالى الى الهدى ائتنا اعلم ان قول المصنف تعود الثانية همزة عند وصل اذا انفتح ما قبلها لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم الحصر غايته انه بين عود الثانية عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصاراً فلا يكون قوله اذا انفتح ما قبلها قيد احترازيا اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قاله الفاضل التفتازاني من ان في قوله اذا انفتح ما قبلها نظر بل هو وهم محض لان الهمزة الثانية تعود عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر لزوال العلة اعني اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح قوله تعالى الى الهدى ائتنا الاصل إئتنا بياء فلما سقط همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى ومنهم من يقول ائذن لي والاصل ايذن لي بياء فلما سقطت الهمزة الاولى عادت الهمزة الثانية ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى فليؤد الذي ايتمن والاصل اوتمن بالواو فعند سقوط الهمزة الاولى عادت الثانية وكذا في المنقلبة واواً تقول في اومل يا زيد اومل وفي غلام اوملي باعادة الهمزة ولم يجئ مما يكون الاولى همزة وصل قلب الثانية الفاً لان همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة انتهى وفيه نظر لان فتح همزة الوصل ليس الا في لام التعريف وايمن ولفظة مواضع جمع كثرة تتناول ما فوق العشرة بلا قرينة وما دونه الى الثلثة بقرينة فلا يطلق

على ما دونها

على ما دونها وحذفوا الهمزة في خذ وكل ومر على غير قياس يعني ان القياس يقتضي ان يكون الامر من تأخذ وتأكل وتأمر اوخذ واوكل واومر كاومل من تأمل لكنهم لما استثقلوا الامر حذف الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال مع همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي وفي نظم هذه الثلثة في سلك واحد تسامح لان هذا الحذف واجب في الاستعمال المشهور في خذ وكل بخلاف مر لانها اكثر استعمالا كذا حقق التفتازاني والجاربردي واما الامر من تأمل فلم يبلغ مبلغهما في الكثرة ولا قصر في القلة فجعلوا له حكما متوسطا الجواز وفيه اوْمُر ومُر ولكن الابتداء يكون مر افصح من اومر لانهم يستغنون عن همزة الوصل فلا يلزم الاستثقال انما قلنا في الاستعمال المشهور لان سيبويه قد نص على ان العرب تتم ونقول اوكل وحكى الفارسي وابو الفتح وخذ اوكل قالا الا ان ذلك في غاية الشذوذ استعمالا وقد يجيء امر على الاصل عند الوصل كقوله تعالى وأمر اهلك بالصلوة اصله اؤمر حذفت همزة الوصل واعيدت الثانية فقيل وأمر قال التفتازاني وهذا افصح من مر لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث مُر برأس الكلب فليقتل ومر بالسنة ومر برأس الكلب انتهى ولفظة رأس الكلب في مر برأس الكلب زائدة على الحديث ولعلها غلط من الناسخ او من التفتازاني لصغر سنه حين صنف الشرح على هذا المتن قال مولانا دده في صدر كتابته على هذا الشرح التفتازاني وكان الشارح يوم تأليفه هذا الشرح ابن ستة عشر سنة وفي تلك السنة ولد الشريف الجرجاني ذكره الخطيب ابن قاسم في حاشيته وضده ومن مصنفاته المطول شرح التلخيص في المعاني قد صنفه حين كان من الطلبة ولذا ذكره الاقسرائي في شرح ايضاح المعاني بقوله قال بعض الطلبة حيث نقل اعتراضاته في المطول والمختصر الذي اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني والارشاد وشرح الكافية في النحو وشرح الشمسية في المنطق وشرح العقايد والمقاصد وشرحه في الكلام وشرح البزدوي والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب في الاصول وشرح غاية القصوى في فقه مذهب الشافعي وشرح الفرايض للامام السجاوندي وشرح الجامع الكبير الاخلاصطي في فقه الحنفية وشرح الكشاف وهو آخر تصنيفه اعلم انك قد عرفت ان لفظة دائم في مر برأس الكلب زائدة على الحديث فلا احتياج الى التأويل الذي

فيه ردّ على التفتازاني مسهـ
وهو الفاضل التفتازاني

قال مولانا ددده وهو معنى برأس الكلب بقتل الكلب العقور كما يقال فلان اعتق
كذا وكذا رأسا او تملك ويقال امرئ حسن ما دام رأسك سالما وذكر الرأس
لمشاكلة رأس التمثال او المراد القتل بضرب رأسه لكونه اسهل وأزر يأزر من
المهموز الفاء وهنا أزر يأزر من المهموز اللام كضرب يضرب اي كحكم صحيح الفاء
واللام في جميع متصرفاته الفعلية والاسمية يقال أزر الرجل قوي قال
في جامع اللغة الازر القوة لمن فسره بها وقد فلم يصب ففي الصحاح آزرت
فلانا اي عاونته والعامة تقول وازرته انتهى وهو يشير الى ان الذي بمعنى
عاونت انما هو آزر بالمد لا أزر لان معناه قوي كما عرفت اعلم انه قد وقع في بعض
النسخ أرز براء مهملة ثم زاء معجمة بالأرز مثلثة الهمزة والراء أروزا انقبض
وتجمع ووثب فهو آرز وأروز والحية لاذت بجحرها ورجعت اليه وثبتت
في مكانها والليلة بردت كذا في القاموس وعليه مشى الجلال الدواني في الخلاص
حيث قال أرز من باب ضرب يقال أرز الاسلام الى المدينة بزاي بتقديم الراء
ويجتمع بعضه الى بعض فيها ومنه قوله عليه السلام ان الاسلام ليأرز الى المدينة
كما تأرز الحية الى جحرها انتهى ومشى عليه الصفهندي ايضا حيث قال معنى
أرز تقبض وانضم من النحل ومنه ارزت الحية الى جحرها اذا رجعت اليه كلا
النسختين صحيحتان اعلم ان بين كلام صاحب القاموس وكلام الدواني
مخالفة وكذا بين كلاميهما وكلام الصفهندي مخالفة والوجه الوجيه ما قاله صاحب
القاموس فانه يقدم على الدواني ولمثاله في اللغة وهنؤ الطعام صار هنيئا
وبابه ظرف وهني ايضا بالكسر وهنأه الطعام من باب ضرب وقطع وهنئا
ايضا بالكسر وهني الطعام بالكسر تهنئة وكل امر اتى به بلا تعب فهو هني
والتهنئة ضد التعزية وهنأه بكذا تهنيئة وتهنيئا الخ كذا في مختار الصحاح
وقد تقلب الهمزة في هناءة الفاء كما في قوله لحت بمسلة البغال عشية فارعى
فزارة لا هناك المرتع ومن جوز هذا يقيس مضارعه عليه صرح بجار الله
العلامة في تفسير سورة طه والامر منه ائزر ايزر اصله ائزر قلبت الثانية
ياء كما في ايمان خصصه بالذكر لما فيه من قلب كيس في اهني ومن غفل عن هذه
النكتة اللطيفة قال والمناسب ان يقول ايزر واهني وحكم أدب يأدب من
مهموز الفاء كرم يكرم اي كحكم الصحيح الفاء غير المهموز في جميع متصرفاته الفعلية

والاسمية أدب بالضم أدبا فهو اديب واستأدب اي تأدب والأدب العجب
ومصدر قولك أدبهم من باب ضرب دعاهم الى طعامه والآدب الداعي اليه
وادبهم الى طعامه مؤدبة مثل أدب واسم الطعام المأدبة بالضم والفتح ومنه
الادب لانه يأدب الناس الى المحامد اي يدعوهم اليها وتركيبه يدل على الجمع
والدعاء كذا في جامع اللغة قال عماد الدين الحاشي الكرم كيفية نفسانية
تقتضي ايصال النفع الى الغير بالمال او الغير كالعفو قال السيد عبد الله الكرم نقيض
اللوم وهو جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو شجاعة وان
كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وقيل الكرم بمعنى الجود
والبر وهو ايثار الغير بالخير بالبذل والعفو ويكون ذلك ملكة للنفوس الزكية بلا
حظ لطفه وحسنه عقلا وشرعا وتقودها فيعد من الكيفيات النفسانية
الخلقية والامر اودب والاصل ادب قلبت الهمزة الثانية واوا ولذا ذكره وسأل
يسأل كمنع يمنع اي مثل فتح يفتح ولم يقل كفتح يفتح رعاية للتناسب بين سأل
ومنع والامر اسأل كامنع بلا تغيير فان قلت فاذا لم يكن فيه تغيير فلم ذكره قلت
ليفرع عليه قوله ويجوز في مثال يسأل يسال ان يقول سال بقلب الهمزة
الثانية الفا للتخفيف لكنه على الشذوذ وذلك لان القياس في مثله جعلها بين بين
على ما عرفت ومنه قول حسان رضي الله عنه سالت هذيل رسول الله
فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب يسال في مضارعه بالالف المنقلبة
عن الهمزة كما يشير اليه عبارة المتن لكن في اخذ الامر منه تكلفا وهو نقل الهمزة
الثانية الى السين ثم قلبها الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين قال الدواني
في الخلاص اقول دفع التكلف سهل بان يقال انه مأخوذ من تسأل لا من تسال
وحذفت الالف بعد حذف حرف المضارعة لالتقاء الساكنين بل التكلف
في كلامه كما لا يخفى على من دقق النظر قال الدواني نقول في مضارع سأل
يسل بحذف الهمزة للتخفيف ونقل حركتها الى ما قبلها على القياس كما في
مسلة سل في امره بنقل حركة الهمزة الثانية الى ما قبلها ثم حذفها والاستغناء
عن همزة الوصل كذا ذكره الجوهري والجاربردي ولكنه يخالف لما قال المصنف
والوجه الوجيه ما قاله الجوهري والجاربردي لان فيما قال المصنف
تكلفا بينا انفا اقول قد عرفت ان التكلف في كلامه فيليق ان يقال في حقه

فالخطاء في مقالته لا مع خالته قال ابن مالك ليس سال في قراءة من قرأ سال
سائل بعذاب مخففا من سأل وانما هو مثل هاب وسال معتل العين
مرادف سأل مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال نحو هبت تهاب
وقال ابو البقاء سال سائل مثل خاف يخاف ومصدره المساولة وهو واوي
ذكره الجاربردي قال الفزي في حاشية على شرح الجاربردي حكى وجها اخر وهو
من سال يسيل بمعنى جرى واصله سيل فقلبت باؤه الفا كباع وقال ابن يعيش
في شرح الملوكي قوله تعالى فيما قرأه ابن عامر ونافع سال سائل اذ من السيل لا من
السؤال وسائل واد في جهنم على ما ورد به التفسير قال الفاضل التفتازاني فان
قلت فلم لم يبقوا همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة كما
قالوا في الامر من تجار وترأف اجار وارأف ثم نقلوا حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفوها
ثم ابقوا همزة الوصل فقالوا اجر وارأف لعدم الاعتداد بالحركة العارضة قلت
لان سل اكثر استعمالا فاحتاجوا فيه التخفيق بحيث يمكن بخلاف ذلك او قلت سل
مشتق من تسال بالالف فحذف حرف المضارعة واسكن الاخر ثم حذفت
الالف لالتقاء الساكنين فبقي سل وليس كذلك اجر وارأف فان التخفيف
انما هو في الامر دون المضارع انتهى اقول فيه لان عدم حذف الهمزة في اجر
وارأف شاذ لا يقاس عليه فان القياس ان تحذف الهمزة للاستغناء عنها
لمجيء الحركة الى ما بعدها واما ثانيا فان قولها لعدم الاعتداد بالحركة العارضة
فمخالف لما ذكر في كتب القوم كما لا يخفى على المتتبع فصدور مثل هذا الوهم منهما
عجيب من عين الدرقاء وغريب من العنقاء اعلم انه يراد اعتراض اخر على الدواني
وهو لا يخفى على من يراجع السياق تامل حق التامل وقلده الدواني وآب اي رجع
يؤب من مهموز الفاء معتل العين الواوي وساء نقيض سر يسوء منه مهموز
اللام ومعتل العين الواوي لصان يصون اى كحكم الاجوف الواوي قال مولانا
دده اعلم ان ساء لازم ومتعد يقال سؤت فسيئ مثل سررته فسر ويقال
هو رجل سوء بالاضافة ورجل سوء باضافة كاضافة جار سوء ورجل
صدق في افادة المبالغة حيث يريد ان الصدق احاط فصار الرجل منسوبا
اليه كانه اصل له ولا يقال رجل السوء بالضم في الكشاف هما كالكره والكره
والضعف والضعف من ساء الا ان المفتوح غلب في ان يضاف اليه

ما

[illegible]

مايراد ذمه من كل شيء والسوء بالضم يجري مجرى الشر الذي نقيض
الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه الدمار والهلاك وقيل
بالضم اسم مصدر وقال المولى الفاضل ابو السعود المحامل السوء في الاصل
مصدر ساء يسوء سوءا ومساءة اذا احزنه يطلق على جميع المعاصي
سواء كانت من اعمال الجوارح او افعال القلوب لاشتراك كلها في انها تسوء
صاحبها والفحشاء اقبح انواعها واعظمها مساءة وقال في القاموس ساءه
سوءا وسواء وسواءة وسوائية ومساءة ومسائية ومسائية ومساء
ومسائية فعل به ما يكره فاستاء هو والسوء الاسم منه والبرص وكل آفة
والنار ومنه ثم كان عاقبة الذين اساءوا السوء في قراءة ورجل سوء ورجل
السوء بالفتح والاضافة والسوء ضد الحسنى والنار واساءه افسده
والبه ضد احسن والسوءة الفرج والفاحشة والخلة القبيحة كالسوآء
والسيئة الخطيئة وساء سواء كسحاب قبح والنعت اسوأ وسوآء
وسوء عليه صنيعه تسوئة وتسويا عابه عليه وقال اساءت وبنو اسوءة
بالضم حي وسوآءة كخرافة اسم السيئ وكل اللبن ينزل قبل الدرة يكون في اطراف
الاخلاف وسيأها حلب سيأها وتسيأت ارسلت اللبن من غير حلب الامور
اختلفت وفلان يجيء اقربعدما تكاره وحكم جاء يجيء من الاجوف اليائي المهموز
اللام ككال يكيل اى كحكم الاجوف اليائي الغير المهموز اللام فاصل جاء وكال
جيئ وكيل قلبت الياء فيهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها فصار جاء وكال
واصل يجيء يجيئ ويكيل يكيل نقل حركة الياء الى ما قبلها فصار يجيء ويكيل يقال
كال الدنانير وهو العود الذي يقدح به النار اذا لم يور نارا اى لم يخرجها ولما لم
يغير الهمزة في امرهما وكان الاعلال في اسم الفاعل منهما مخالفا للاعلال في صائن وكائل
ترك الامر منهما وذكر اسم الفاعل منهما وقال فهو ساء وجاء والاصل ساو ء
جاي ء بتقديم الواو والياء على الهمزة بالاتفاق لكونهما من الاجوف المهموز اللام
فقال سيبويه واصحابه قلبت الواو والياء همزة كما في صائن وبائع فقيل
سائء وجائء بهمزتين ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
ثم اعل اعلال غاز ورام وقال الخليل اصلهما ساو ء وجاي ء قلبت العين
الى موضع اللام واللام الى موضع العين فصار ساء و وجاء ي بتقديم عليهما

وكان

[illegible]

[illegible]

الهمزة عليهما ثم اعلّ اعلال غاز و رام فيكون وزنها فالع عند سيبويه وفال
عند الخليل ورجّح ابو علي الفارسي قول الخليل بقلة التغيير ولما في قول سيبويه
من اعلالين ليس فيه وهما قلب العين همزة وقلب اللام ياء والقلب قد
ثبت في كلامهم كثيراً مع عدم الاحتياج اليه كشاك ناء يناء والاصل
نأي ينأى وايس والاصل يئس ونحو ذلك وههنا قد احتيج اليه لاجتماع
الاعلالين ويمكن ان يعارض بان الاعلالين اذا كانا على القياس اولى من اعلال
واحد على خلاف القياس حتى قال ابن الحاجب قول سيبويه اقيس لان القلب
خلاف الاصل وقول الخليل لا يقوم عليه دليل فوجب المصير الى قول سيبويه
وتقوى قول سيبويه بوجه آخر وهو ان الاصل في اسم الفاعل ان يعلّ باعلال
فعله فسيبويه وان قصر المسافة في قلب الواو والياء همزة لكنه في الحقيقة
قلب الواو والياء الفا كما في فعله ثم همزة لقرب مخرجها من الالف ولكن اعترف
سيبويه بحسنه حيث قال فكلا القولين حسن يعني قوله وقول الخليل وحكم
اسا الجراح اى داوى يأسو من الناقص الواوي المهموز الفاء كدعا يدعو اى
كحكم الناقص الواوي غير المهموز الفاء واصل اسا اسو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها واصل يأسو يأسو استثقلت الضمة على الواو فحذفت فصار يأسو
وحكم اتى يأتي من الناقص اليائي المهموز الفاء كرمى يرمي اي كحكم الناقص
اليائي الغير المهموز الفاء والامر منه ايت اصله ائت قلبت الثانية ياء كايمان
ولذا ذكره ومنهم اى من العرب من يحذف الهمزة الثانية ثم يستغنى من همزة
الوصل ويقول ت يا رجل كق وفي الوقف فقط يقول ته شبيهاً له بخذ كات وحكم
وأى يأى من اللفيف المقرون المهموز العين كوفى يفي اى كحكم اللفيف المفروق
الغير المهموز العين في جميع تصرفاته في قاموس اللغة وأى يأى وأياً وعد
وضمن قالوا أى العدد من الناس والوهم والخلق بتحريك الهمزة السريع الشديد
من الدواب والحمار الوحشي وهي وأاة والوئية الدرة والقدرة والقصعة
الواسعتان كالوأية والجوالق الضخم والناقة الضخمة البطن والمراة المحافظة
لبيتها واتأى وستوى اتعد وستوعد والتوأى الاجتماع الاجتماع قوله الامر
من نأى خذفت منه حرف المضارعة وحذفت الياء للجزم فصار على حرف واحد
قال مولانا ده واوى يأوى اياً واوياً على فعول واواء على فعل فعال بالكسر الحكيد

اي انضم اليه واوى له اي رحمه وبخفيفه رجع اليه بتقليد ذكره الطيبي والاوى
كل مكان يأوى اليه ليلاً او نهاراً وقال صاحب القاموس اويت منزلي واليه
ايّاً واوياً واويت وتأويت واتويت واستويت عدت واويته واويته
وآويته انزلته بنفسي والماوى والماوي والماواة المكان وتأوت الطير
اوت تجمعت وطير اوي متاويات واوى له اوية واية وماوية وماواة رق كأتوى
اقول بين كلام الفاضل الطيبي وصاحب القاموس مخالفة ظاهرة فلا بد من
التوجيه كشوى يشوي شياً قال التفتازاني واصل اياً اوياً ولا فائدة
في ذكره اذ ليس فيه امر زائد وكان فائدته انه قال حكمه في التصاريف حكم شوى
يشوي والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم ان مصدره ايضاً كمصدره
في الاعلال فاشار اليه والامر من يأوى ايو كاشو من تشوى والاصل ائو
وقلبت الثانية ياء ولهذا ذكره ولا يخفى عليك ان الياء في ايت وايذن وايو
ونحو ذلك تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج لما تقدم نحو قول تعالى
فأوو اوهو فعل جماعة الذكور تقول ايوا ايووا والاصل ائووا من تأتي فلما اتصل
به الفاء سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فأوو وقس
على هذا نحو واوائى اي يعد بناء كرعى يرعى بالتدبر في هذه الابحاث وتقابل
بما تقدم في المقالات وما مر من الاعلال لان عند التوكيد وغيره ولا اظنها
تخفى عليك ان اتقنت ما تقدم والا فلا عادة ريح تاء ديتها الى الملال لا تقبلك
وهكذا قياس يرمى اى قياس يرى ان تكون كينأى ويرعى لانه من بابهما لكن العرب
قال في مختار الصحاح العرب جيل من الناس والنسبة اليه عربي وهم اهل الامصار
والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس
جمعاً للعرب بل هو اسم جنس والعرب العاربة الخلص منهم اخذ من لفظه كليل لائل
وربما قالوا العرب العرباء وتعرب اي تشبه بالعرب والعرب والعرب كالعجم
والعجم اجتمعت اي اتفقت على حذف الهمزة التي هي عين الفعل من مضارعه
اي رأي قال التفتازاني رحمه الله والاولى ظاهراً ان يقول على حذف الهمزة
منه لان بحثنا انما هو في يرى وهو مضارع وانما عدل الى ذلك لئلا يتوهم
ان الحذف مخصوص بيرى فعلم من عبارته ان الحذف جار في المضارع مطلقاً
فافهم وقال العزي انما قال ظاهراً لينبه على ان قوله من مضارعه هو الاولى

اي مصدر آوى يأوى

على سبيل الوجوب

من ان علة الانقلاب في الاجتماع وهي قد زالت بسقوط همزة الوصل فيجب العود

بحسب التحقيق وذلك لما فيه من التنبيه من الامر على ان ذلك الحذف جار في
مضارع راى مطلقا اي سواء اسند الى مفرد او مثنى او غيرهما لا مختص بيرى
كما يتوهم اولا عند اسقاط لفظ المضارع ولو فوض هذا التعدد الى امر بالفهم فقالوا
يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين
ارى نرى والاصل يرأى نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة
فقيل يرى وهذا خلاف ملتزم تخفيف لكثرة استعماله ولم يلزم الحذف في ناى
لعدم كثرة استعماله وما قيل في تعليله انما حذف الهمزة من يرى للزوم اجتماع
الهمزتين في مضارع المتكلم نحو ارأى لان الراء حاجز غير حصين في غاية السماجة
ولم نجد مثل ذلك في كلام العرب ولان هذه العلة موجودة في مضارع المتكلم
من نأى لان النون ايضا حاجز غير حصين والا فالترجيح حتى يصار اليه
والفاضل الصغهندي نقل التعليل الذي رددناه عن البعض ولم يرده
عليه كانه ارتضاه ولكن ارتضاؤه ليس بمرضي كما لا يخفى قال صاحب
المكتوبات وقد يستعمل يرأى في ضرورة الشعر كقوله الم تر ما لاقيت والدهر
اعصر ومن يتمل العيش يرأ ويسمع والقياس يرى وكقوله ارى عيني ما لم ترأياه
كلانا عالم بالترهات وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه ايضا فقال صاح
هل ريت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب والقياس رأيت
بالهمزة قال الزمخشري قرئ أريت بحذف الهمزة وليس بالاختيار لان حذفها
مختص بالمضارع ولم يصح عن العرب ريت ولكن الذي سهل من امرها وقوع
حرف الاستفهام في اول الكلام لانه حينئذ يكون همزة اخرى بعدها واتفق في
خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع بعد الاعلال وتخفيف الهمزة لانك
تقول ترين يا امرأة وترين يا نسوة لكن وزن الواحد تفين لان عينه
ولامه محذوفان ووزن الجمع تفلن لان عينه محذوف وفاؤه ولامه مثبتان
فاذا امرت منه اي بنيت الامر من ترى قلت ر وفي بعض النسخ فقد قلت
كلاهما صحيح وما وقع في بعض النسخ فقلت بالفاء بغير قد فسهو من الكاتب
لان الجزاء اذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه على الاصل اذ ر كاع
وعلى الحذف ر بحرف واحد ويلزمه حينئذ الحاق الهاء في الوقف اي هاء السكت
عنه لانه لو سكن لزم الابتداء بالساكن والا لزم الوقف على المتحرك فيلزم الهاء

لئلا

لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد قال الفاضل الجاربردي الوقف
في اللغة مصدر وقفت الناقة وقفا اي حبستها فوقفت هي وقوفا وفي
الصناعة قطع الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شيء وانما قلنا
المراد هذا لانه قد توقف الواقف ولا يكون بعد ذلك شيء وقال بعضهم الوقف
قطع الكلمة عن الحركة واورد عليه انه ليس بواضح لانه قد لا يكون متحركا وجوابه
قريب مما في التعريف الاول لكن يرد على التعريف الثاني انه ليس بجامع ولا مانع
اما انه ليس بجامع فلانه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفا ولهذا
يقال وقف واخطأ في ترك حركة وهو خارج عن هذا التعريف واما غير مانع
فلانه لو سكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها فانها من غير سكتة يؤذن لوقفه
ولا يسمى هذا وقفا مع ان الحد يشمله بقيت هنا فائدة مهمة وهي ما قال
الامام المطرزي في المغرب وهو كل كلمة اذا وقفت عليها اسكنت آخرها
الا ما كان منونا فانك تبدل من تنوينه الفا حالة النصب نحو رأيت زيدا
فتقول ره ريا ريه فاريك رنا رين والراء مفتوحة في الجميع اذ لا داعي الى العدول
عنه وبالتأكيد الافصح وبالتوكيد لما تر رين باعادة اللام المحذوفة كما سر
اغزون ربانا رون بضم الواو دون الحذف كما في اغزن لانه لا ضمة هنا تدل
عليه لان ما قبله مفتوح رين بكسر ياء الضمير دون الحذف لذلك ريانا رينا ن
والخفيفة رين رون رين فهو راء في اسم الفاعل اصله رائي على وزن فاعل
استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين رائيان
في تثنيته راؤون في جمعه اصله رائيون استثقلت الضمة على الياء فنقلت
الى ما قبلها ثم حذفت لاجتماع الساكنين ووزنه فاعون كراع راعيان راعون
ورائية رائيتان رائيات كراعية راعيتان راعيات وذلك مرئي اصله
مرؤوي اجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت
في الثانية ثم ابدلت الضمة كسرة للمناسبة وبناء افعل منه اي من رأى
مخالف لاخواته ايضا يعني كما كان يرى مخالفا لاخواته نحو ينأى في التزام
حذف الهمزة منه دون الاخوات كذلك بناء باب الافعال مطلقا سواء
كان ماضيا او مضارعا او امرا او غير ذلك مخالف لاخواته من نأى في التزام
حذف منه دون الاخوات وذلك كثرة الاستعمال فتقول ارى في الماضي يري

قوله يرد ذلك عليه معنى الوقف لغة واصطلاحا فاحفظ فانه عجيب

مما يجب حفظه

رد على المصنف

في المضارع والاصل ارأى يرأى كاعطى يعطي فنقلت حركة الهمزة فيهما
الى الراء ثم حذفت الهمزة للتخفيف فصار ارى يرى ثم اعلا اعلال الناقص
اراءة وارأية واراء اصلها ارءاى كاكرام فنقلت حركة الهمزة الى ما قبلها
وحذفت الهمزة تخفيفا فصار اراى فقلبت الياء همزة لتطرفها بعد الف
زائدة فصار اراءة ان عوضت العين بالتاء والا فاراء وان عوضت قبل
قلب همزة فلا تقلب الياء همزة لعدم تطرفها للتاء فيكون مصدره مستعملا
على ثلثة اوجه بهمزة وتاء بعد الف وبياء وتاء او همزة فهو مر في اسم الفاعل
اصله مرأي حذفت الهمزة كما ذكرنا واعل اعلال رام فقيل مر على وزن
مف مريان اصله مرأيان مرون اصله مرأيون على وزن مفعلون نقلت
حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة للتخفيف فبقي مريون استثقلت الضمة
على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فالتقى ساكنان هما
الياء والواو فحذفت الياء دون الواو لما مر غير مرة قال ابن التاج اعلم ان
الفاضل التفتازاني والكامل الجرجاني اثبتا ههنا من عند نفسهما لفظة
ارت وشرحاها بان ارايت كاعطيت كما تقدم وقلبت الياء الفا وحذفت
فقيل ارت على وزن افت لكنهما افتريا على المصنف الفاضل وهو برئ
عنه فهو من قبيل شعر قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع ويمكن
ان يجاب عنه بانهما وجداها في النسخ الموجودة عندهما وشرحاها وبناء
الافتراء عليهما لا يليق لعلو شانهما ولكن المناسب لهما ان يحيلاه على قلم الناسخ
لعدم المناسبة لذكرها هنا مرية اسم فاعل من المؤنث اصلها مرأية نقلت حركة
الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة فصار مرية مريتان مريات الاصل مرأيتان
مرأيات وذلك مرئي في اسم المفعول اصله مرأي بفتح الهمزة حذفت كما تقدم
وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين
بينها وبين التنوين ووزنه مف وانما كتبت بالياء لكون اصل الالف المحذوفة
ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتب بالالف وقياس
سيبويه ان يكتب بالالف في النصب وبالياء في الرفع والجر مريان بفتح
الراء اصله مرأيان نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة ولم تقلب الياء
الفا لان الف التثنية تقتضي فتح ما قبلها دائما ولو قلبت وحذفت فقيل مران لزم

الالتباس عند الاضافة نحو مرا زيد مرون بفتح الراء اصله مرأيون على
وزن مفعلون نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا
ثم قلبت الياء الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار مرون مراة للمؤنث
اصلها مرأية نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا ثم قلبت الياء
الفا فصار مراة مراتان اصلها مرأيتان حذفت الهمزة ثم قلبت الياء الفا
فصار مراتان مريات اصله مرأيات حذفت الهمزة ولم يقلب الياء الفا للزوم
التباس الجمع بالمفرد وتقول في الامر من ار بناء على الاصل المفروض ارأ
ارءوا ارئي اريا ارين وبالتاكيد والافصح لما مر ر ار بالتوكيد ارين اريان
ارن ارن اريا اريان وبالنهي اي في النهي لا تر لا تريا لا تروا لا تري
لا تريا لا ترين وبالتوكيد لا ترين لا تريان لا ترن لا تريان لا ترينان وتقول
في افتعل من الاجوف المهموز الفاء والناقص المهموز الفاء ايتال من الاول
وهو الرجوع اصله ائتول قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ذكره الجرجاني والصعرهندي فسر
التفتازاني والدواني لفظة ايتال باصلح فبين كلاميهما وكلام الجرجاني والصعرهندي
مخالفة فلا بد من التامل كما اختار اي كحكم الاجوف من باب الافتعال في الاعلال
وايتلى من الالو وهو التقصير اصله ائتلو قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها ثم قلبت الواو ياء لوقوعها خامسة وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما اقتضى قال التفتازاني خصص هذا بالذكر لئلا يتوهم انه لما قلبت الهمزة
ياء صار مثل ايتسر فيجوز قلب الياء تاء وادغام التاء كاتعد واتسر فقال
تقول ايتال كما اختاره وايتلي كما اقتضى من غير ادغام لا كاتعد واتسر بالادغام
لان الياء هنا عارضة غير مستقرة ويحذف في اكثر المواضع اعني عند حذف همزة
الوصل في الدرج وقول من قال اتزر فاتبذر خطا فاما اتخذ فليس من اخذ
بل من تخذ بمعنى اخذ فلذلك ادغم والا لوجب ان يقال ايتخذ انتهى كلامه
هذا مخالف لما ذكر في الصحاح وجامع اللغة ومختار الصحاح من ان الاتخاذ
افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء ثم قلب الياء تاء ثم
لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا منه فعل يفعل
فقالوا تخذ يتخذ اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما بينا قال الفاضل الدواني

فيه رد على التفتازاني

فيه رد على الدواني

وصوفان قلت قد قال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلاً بالادغام
قلت ليس ذلك من اخذ حتى يرد علينا بل افتعل من تخذ يتخذ بمعنى اخذ
ياخذ وسنده قراءة لتخذت بالتخفيف فالتاء في تخذ اصل كما في تبع ولهذا
يقال في اتخذ مثل اعلم بخلاف التاء في اتقى يبتنى على ما بيناه فاذا كان تاؤه اصلا
فلو ذهب به الى الافتعال يجتمع تاءان اولاهما ساكنة فادغم فقيل اتخذ والا
لكان الواجب ان يقال ايتخذ بالياء هذا آخر الكلام في المهموز فلنشرع في الفصل
الذي يختم به الفصول وهو في بيان اسمي الزمان والمكان ويجوز عدم
تقدير البيان لان الظرفية والمظروفية بين الالفاظ والمعاني مجازية ويجوز
ان يكون كل منهما ظرفا للآخر كما عرفت فمن قصر على الوجه الاول فقد قصر
وكذلك على الثاني نظم الترجمتهما في فصل واحد لزيادة المناسبة بينهما معنى
فان كلا منهما ظرف للفعل واشتراك صيغتهما وهو اسم وضع لزمان او مكان
باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد يعني بشخص او بزمان قال
الفاضل الجاربردي في شرح الشافية فاذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج
المطلق او زمان الخروج المطلق ومن ثم لم يعملوا اسم الزمان والمكان في
مفعول ولا ظرف فلا يقولون مقتل زيد ولا مخرج اليوم لئلا يخرج
من الاطلاق الى التقييد وتأولوا قول النابغة كان مجر الرامسات ذيولها
عليه قضيم نمقته الصوانع بان المضاف محذوف والتقدير كان موضع جر
الرامسات فالجر مصدر مضاف الى الفاعل ناصب لذيولها والرامسات
الرياح التي تثير التراب وتدفن الآثار من الرمس وهو الدفن والقضيم جلد
ابيض يكتب وتنمقه تحسنه بالكتابة وامرأة صناع اليدين اي حاذقة
ماهرة بعمل اليدين ومعنى البيت تشبيه الموضع الذي جرت فيه
الرياح بالرق والذي زينته الصوانع بالنقش والكتابة وانما تأولوا
هذا البيت بما ذكرنا لانهم لو لم يقدروا المضاف فاما ان جعلوا الجر مصدرا
او اسم مكان لا سبيل الى الاول والا لم يستقم الاخبار بقوله قضيم لان الرق
لا يصح تشبيهه بالجر ولا الى الثاني والا لم يمكن النصب ذيولها وجه لما مر
انتهى اعلم ان عدم جواز اعمال اسم الزمان والمكان عند المتقدمين والمتأخرين
من النحاة فقد جوزوا اعمالهما في الظرف وعللوه بان الظرف يكفيه رائحة الفعل

ذكره

ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية المطول فيما قاله الجاربردي بحث يعرف
بادنى تامل منقول بناء اسم الزمان والمكان من يفعل بكسر العين على مفعل
بكسر العين ليوافق حركة عين فعل الزمان والمكان حركة عين فعل المضارع
كالمجلس في السالم والمبيت في غير اصله مبيت اعل بالنقل ومن يفعل بفتح
العين وضمها على مفعل بفتح العين اما في مفتوح العين فللتوافق واما في
مضمومه فلرفضهم مفعلا في الكلام الا مكرما ومعونا وترجيح الفتح على
الكسر لخفته ذكره التفتازاني قال الغزي هذا الاستثناء مقيد بالافصح
لعدم انحصار المطلق فيما ذكره لانه قد جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك
وميسر بضم السين قراءة عطاء بن ابي رباح ومجاهد كما نقله ابن عطية
فناظره على ميسره على الامر بناظر وضم السين وكسر الراء ذكر ابن القطاع انه
جاء مألك بالهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وقال الشاعر ابلغ النعمان
عني مألكا انه قد طال حبسي وانتظار انتهى وقال الغزي في حاشية
شرح الجاربردي لم اجد القراءة في ناظرة على ميسرة بكسر الظاء وضم السين
والاضافة لاحد والمنقول عن عطاء بن ابي رباح انه قرأ بالضم والاضافة
ثم عزى انه قرأ فناظرة على فاعلة وقد خرجها ابو اسحق على انها مصدر
نحو ليس لوقعتها كاذبة وعنه فناظره على الامر اي سامحه بالنظرة والضمير
للغريم وعن مجاهد ايضا انه قرأ بالضم والاضافة لكنه قرأ فنظرة بسكون
الظاء وهي لغة تميمية وفي الآيات قراءات اخرى والمشهور منها فنظرة الى ميسرة
بكسر السين وضمها من غير اضافة وقال شيخ الجلال في شرح الكافية اما
مهلك بالضم مصدر هلك وميسر بالضم بمعنى السعة ومألك بالضم بمعنى الرسالة
فغير فصيح وانما لم يجعل معونا ثم جاء على مفعول كميسور لزوم كثرة التغيير
وهو حذف الواو ونقل الحركة واذا جعل مفعلا لا يلزم الا النقل كالمذهب
من يذهب بالفتح والمقتل من يقتل والمشرب من يشرب بالفتح لكن من باب
علم يعلم وان خفي على الفاضل الآمدي والمقام من يقوم اجوفا والاصل
مقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح
ما قبلها الآن فصار مقاما قال المولى الشهير بابن بزكن سائلا للعلامة مولانا ابي
السعود رحمه الله الملك الودود عن الفرق بين المقام بفتح الميم والمقام بضمها

مصدر بمعنى اعانة

فيه رد على الفاضل الآمدي

يا وحيد العصر يا شيخ الاسلام نبتغي فرق المقام والمقام فاجاب العلامة
المشار اليه بان الاول موضع قيام الشيء اعم من ان يكون قيامه فيه بنفسه او
باقامة غيره ومن ان يكون ذلك بطريق المكث فيه او بدونه والثاني
موضع اقامة الغير اياه او موضع قيامه بنفسه ممتدا فان كان الفعل الناصب
ثلاثيا فمقتضى المقام المقام هو الاول وكذا ان كان رباعيا ولم يقصد
بيان كون المقام موضع قيام المضاف اليه باقامة غيره او موضع قيام الممتد
واما اذا قصد ذلك فمقتضاه الثاني كما اذا قيل اقمت تاء القسم مقام
الواو تنبيها على انها خلف عن الباء التي هي الاصل من احرف القسم ومقامات
الكلمات كلها وان كانت منوطة بوضع الواضع لكن مقامها المنوط باصل
الوضع لكونها مقاما اصليا لها فقد ينزل موضع قيامها بانفسها وجعل
مقامها المنوط لكونه بالاستعمال الطارئ المخالف لاصل الوضع جاريا مجرى
المقام الاضطراري لذوات الاختيار هذا اذا كان المقام ظرفا اما اذا كان
مصدرا ميميا فالفعل الناصب رباعي مخففة ضم الميم واما قوله تعالى
وانبتها نباتا حسنا فمحمول على انه مصدر من الرباعي فقد حذف منه الزائد
او على انه مصدر لثلاثي مترتب على الفعل المذكور والمعنى انبتها فنبت
نباتا حسنا كما في قول من قال وعضة دهر يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا
او مجلف انتهى كلامه واجاب الفاضل مولانا احمد بن ابي السعود عن الفرق
المذكور وقال صوابه اذا قيل اقيم الفلان مقام الفلاني مثلا نظر الى الفلان
الثاني فان كان المقام له في نفس الامر يقال مقام بالفتح سواء قرئ الفعل اقيم
او قام وان كان المقام لغير الفلان الثاني في نفس الامر يقال مقام بالضم
سواء قرئ الفعل اقيم او قام كالباء في حرف القسم والواو بدل منها والتاء
بدل من الواو فاذا قيل التاء اقيمت مقام الواو يقال مقام بالضم لان المقام
ليس للواو بل للباء في نفس الامر لان الواو بدل من الباء واذا قيل الباء
اقيمت مقام الباء فهو بالفتح لان المقام للباء في نفس الامر لانها اصل في
القسم وعلى هذا ظهر فساد ما قيل من ان الفعل اذا قرئ من الثلاثي
يكون مقام بالفتح واذا قرئ من المزيدات يكون بضم الميم ولما كان هنا مظنة
سؤال بانا نجد اسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعل اشار الى جوابه

بقوله

بقوله وشذ المسجد قال صاحب جامع اللغة سجد خضع ومنه سجود الصلوة
وهو وضع الجبهة على الارض ولا خضوع اعظم منه وبابه دخل والمسجد
بكسر الجيم وفتحها معروف انتهى كلامه ملخصا وقال مولانا دده وهو اسم
البيت للعبادة سجد فيه اولا قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد
بالفتح لا غير وقال الامام المطرزي في المغرب المسجد بيت الصلوة والمسجدان
مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ونورهما والجمع المساجد واما قوله ويجعل
الكافور في مساجده فهي مواضع السجود من بدن الانسان جمع مسجد
بفتح الجيم لا غير قال الزمخشري في شرح الخطابي يعني بها جبهته وانفه ويديه
وركبتيه وقدميه ولم يذكر القدم وروي رحمه الله تعالى الانف والقدمين
الى هنا كلامه قيل وفي ذكرهم المسجد نظر لانهم ان ارادوا به البيت المبني
للعبادة كما مر فليس مما نحن فيه لعدم اعتبار وقوع الفعل او محل السجود
فهو بالفتح فقط على القياس ويجاب باختيار الاول وشذوذ الكسر في المسجد
بعد وقوع الفعل فيه لا قبله كذا في شرح الشافية لشيخ الاسلام والمشرق
بكسر الراء من يشرق بالضم لمكان شروق الشمس او زمانه والمغرب بكسر الراء
من يغرب بالضم لمكان الغروب او زمانه وقدم ذكر المشرق على المغرب لكان
احسن ايضا لكن اخره عنه لنكتة لا تخفى والمطلع بكسر اللام من يطلع بالضم
لمكان طلوع الشمس او زمانه ولو قدم على المغرب لكان احسن ايضا لكن اخره
عنه لنكتة تعرف بالتامل قال الفاضل مولانا محمد الشهير بمحيي زاده في
شرح المقصود المسمى بالمقبول اعلم ان قولهم ان المطلع شاذ بمجيئه بكسر العين
مخالف لما ورد في التنزيل هي مطلع الفجر على قراءة من قراءه بفتح اللام
وقراءة الفتح اكثر قال البيضاوي وقراءة الكسائي على غير قياس والمجزر لمكان
نحر الابل قال التفتازاني انه من يجزر مفتوح العين وفيه نظر لقول الجوهري
جزرت الجزور اجزرها بالضم انتهى ولقول صاحب جامع اللغة ومختار
الصحاح وبابه نصر انتهى وهو مخالفة للقياس ايضا على ما لا يخفى والمرفق
لمكان الرفق ضد العنف والمفرق لمكان الفرق ومنه مفرق الراس لو سط
الراس لانه موضع فرق الشعر والمسكن لمكان السكون والمنسك لمكان النسك
قال في جامع اللغة النسك العبادة والناسك العابد وقد

ينسكن ينسك نسكا كرشد ونسك نسكا كرشد وتنسك تنسكا كتعبد ونسك من باب ظرف صار ناسكا والنسكة الذبيحة والجمع نسك بضمتين ونسايك وقد نسك لله ينسك نسكا كرشد والمنسك بفتح السين وكسرها يقع على المصدر والزمان ثم سميت امور الحج كلها مناسك وكل ما يتقرب به الى الله نسك وسئل ثعلب عن الناسك ما هو فقال هو ماخوذ من النسيكة وهي سبيكة الفضة المصفاة كانه صفى نفسه لله تعالى ونسك الثوب غسله بالماء وطهره فهو منسوك والمنبت بكسر الباء من ينبت بالضم لمكان النبات او زمانه والمسقط بكسر القاف من يسقط بالضم لموضع السقوط يقال هذا مسقط رأسي اي موضع ولدت فيه فانه جاء في الكل بكسر العين وان كان القياس في كلها الفتح لان كلها من يفعل بالضم اعلم انه وقع الاختلاف في بعضها وفي عددها فعد الامام الاعظم ابو حنيفة المفرق والمحشر والمجمع منها وترك المرفق فعددها عنده اثنا عشر والمصنف وصاحب مراح الارواح تركا المحشر والمجمع وعد المرفق منها فعددها عندهما احد عشر فلو اتى بكلمة نحو وقال وشذ نحو المسجد اشارة الى ما تركه لكان اولى كما لا يخفى فمن قال والمصنف ترك المفرق والمحشر والمجمع فعددها عنده عشرة فلم يصب كما لا يخفى عدم اصابته على من يراجع النسخ فمنشؤه عدم المراجعة الى النسخ واعلم انه حكي اي روى الفتح في بعضها اي كان فتح العين في بعض هذه المذكورة على ما هو القياس وهو المسجد والمسكن والمحشر والمطلع والمنسك والمرفق والمفرق فمن قصره على المسجد والمسكن والمطلع فقد قصر واجيز في كلها قال الفراء الفتح في الجميع جائز وانه سمع والاوزان كلها بفتح الميم وقال ابن السكيت في اصطلاح المنطق الفتح جائز في الكل لكنه لم نسمع في كلها بل في بعضها هذا الذي ذكرناه انما يكون اذا كان الفعل صحيح الفاء واللام واما غيره اي غير صحيح الفاء واللام فمن المعتل الفاء اسم الزمان والمكان مكسور عينه ابدا سواء كان مكسور العين او مفتوحها او مضمومها كالموعد والموضع والموسم والموجل والميسر بالكسر كلها اما في الواوي فلان الكسر مع الواو اخف من الفتح معها اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بشهادة الوجدان واما في اليائي فكذلك اذا التلفظ بكسر العين فيه اسهل

القاصر ابن التاج

فيه رد علمه منه

فيه لطف لا يخفى منه

منه

منه بفتحها قال شيخ الاسلام في شرح الشافية وجاء في المثال الفتح شاذا نحو موزن وموحل وقال ابن السكيت وزعم الكسائي انه سمع موحلا بالفتح وسمع الفراء موضعا بالفتح قال على ما رواه الكسائي نظرا الى صحيح العين ركونا على الاوشاذا انه سمع في الموحل ونحو ذلك شاذ ومن المعتل اللام اسم الزمان والمكان مفتوح عينه ابدا سواء كان الفعل مفتوح العين او مضمومه او مكسوره واويا كان او يائيا بقلب اللام الفا كالمدعى والمرمى والماوى مثل بمثالين تنبيها على ان الحكم واحد فيهما عينه ايضا حرف علة وفيما ليس كذلك وروى ماوي الابل وماقي العين بالكسر فيهما قاله التفتازاني قال الاندلسي ذكر الفراء ماوي الابل وذكر غيره ماقي العين قال السيرافي وذلك غلط عندي لان الميم اصلية وفي الصحاح موق العين طرفها مما يلي الانف واللحاظ طرفها الذي يلي الاذن والجمع اماق وآماق مثل آبار وابار وماقي العين لغة في موق العين وهو فعلي وليس بمفعل لان الميم من نفس الكلمة وانما زيدت في آخره الياء للالحاق ولم يجد وانظر الجحفونة لان فعلي بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحقوه بمفعل فلهذا جمعوه على مآقي على التوهم وقال ابن السكيت ليس من ذوات الاربع مفعل بكسر اللام الا حرفان ماقي العين وماوي الابل قال الفراء سمعتهما والكلام كله مفعل بالفتح نحو رميته مرمى ودعوته مدعى وغزوته مغزى وظاهر هذا القول انه لم يتناول على ما ذكرنا وهو الالحاق بمفعل غلط لان الميم اصلية على ما عرفت انتهى فلو اراد ماقي العين من هذا القبيل فظور فيه الا ان يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يؤول على ما عرفت ذكره مولانا دده والفاضل الحلبي قال الفاضل التفتازاني وفي هنا نظر لانهم يقولون معتل الفاء بكسر ابدا ومعتل اللام بفتح ابدا فلم يعلم ان معتل الفاء واللام كيف حكمه أبفتح ام بكسر وكثيرا ما ترددت في ذلك حتى وجدت في تصانيف بعض المتاخرين انه مفتوح العين كالناقص نحو موقى بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح ايماء الى ذلك وقال الفاضل البركلي بعد نقل كلام التفتازاني وفهم من كلام الجوهري ايضا وان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم يؤيده ولان حكم طوى مثل رمي يرجحه وايضا ليل الناقص يقتضي الحمل عليه وقال وان شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام

فيه رد على التفتازاني وعلى من حذا حذوه منه

فهذا مع ما تلوته عليك من الكلام حتى يتشبث اليك بيان الانام اعلم ان اسم المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد منحصر على وزنين
مَفْعِل بالكسر وهو مصدر المثال الواوي المحذوف فاؤه في مستقبله
والزمان والمكان من المثال الواوي ومن يفعِل بالكسر ان لم يكن معتل ومفعَل
بالفتح وهو لغيرما ذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام فانه
غير مشهود في كتب الانام والله من مزالق الاقدام وقد ضل اكثر الاقوام
انتهى وقال امامنا الاعظم والهمام الافخم ابو حنيفة في المقصود وان اللفيف
المفروق كالمعتل الفاء وقال صاحب المظهر المعتل الفاء مفعِل بفتح الميم و
كسر العين ابدا والمعتل اللام مفعَل بفتح الميم والعين ابدا واللفيف المفروق
كالمعتل الفاء واللفيف المقرون كالمعتل اللام وقال صاحب الاساس اسم
الزمان والمكان من المفروق قيل هو كالمثال وقيل هو كالناقص اقول الوجه
الوجيه جواز الوجهين فتح العين وكسرها رعاية لما ذهب اليه العلماء
العظام والفضلاء الفخام وقد تدخل على بعضها تاء التانيث والظاهر ان
ادخال التاء فيها ليس بقياس مطرد بل هو مقصور على السماع سننبه ان
شاء الله تعالى كالمظنة قال الجاربردي الكسرة المظنة شاذ لان مضارعها
مضموم العين والقياس الفتح ومظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه
والمقبرة بالفتح لموضع يقبر فيه والمشرقة للموضع الذي يشرق فيه الشمس
المقبرة بالضم لان القياس الفتح لكونها من يفعُل مضموم العين قال الفاضل
الجاربردي عند قول ابن الحاجب والمقبرة فتحا وكسرا ليس بقياس اما الفتح
فلانه لم يرد فيها بها موضع وقوع الفعل ولا زمانه بل اريد المكان المخصوص
والفتح لمكان الفعل او زمانه واما الضم فظاهر لان مضارعها مضموم العين
فالقياس الفتح لكن قيل انما يكون الضم غير قياسي لو اريد بها مكان الفعل اما لو اريد
بها المكان المخصوص فلا اولى التعرض لكون المقبرة فتحا غير قياسي خارج عن
الغرض قال ابن الحاجب في شرح المفصل وقد تدخل على بعضها تاء التانيث
مع جريها على القياس كالمزلة والمقبرة ومع مخالفته كالمظنة واما ما جاء على
مفعُلة بالضم فاسماء غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها وذكر
في شرح الهادي ان من ما جاء على مفعلة يراد بها انها موضوعة لذلك

ومتخذة

ومتخذة له فاذا قالوا المقبرة بالفتح ارادوا به مكان الفعل واذا ضموا ارادوا
البقعة التي من شانها ان يقبر فيها اي التي متخذة لذلك اقول هذا مخالف
لما قال صاحب القاموس في الغرر المثلثة حيث قال المقبرة مثلثة الباء مفتوحة
الميم مكان فيه القبور وهي مدافن الاموات وكذا المشرقة الموضع الذي تشرق
فيه الشمس المهيا لذلك ونحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل فجعل خروج صيغة
ما هو الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناه وبناء اسمي الزمان والمكان
مما زاد على الثلثة ثلاثيا مزيدا فيه كان او رباعيا مجردا او مزيدا فيه كاسم
المفعول لان لفظ اسم المفعول اخف من لفظ اسم الفاعل بان الفاعل بالكسر والمفعول
بالفتح والفتح اخف ولان اسماء الزمان والمكان مفعول فيهما من حيث المعنى
فكان استعمال لفظ المفعول له اقيس ذكره الجاربردي كالمدخل والمقام والمخرج
والمنطلق والمستخرج والمحرنجم ولما كان هنا موضع بحث بناء اسم المكان
اشار اليه بقوله واذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه مفعَلة بفتح الميم والعين واللام
وسكون الفاء حال كونها مبنية من الثلاثي المجرد اي ان كان الاسم مجردا ابني
لخفته وان كان مزيدا فيه لم يبن لكثرة حروفه بل يرد الى المجرد ان امكن رده
فيبنى فيقال ارض وهي مؤنثة والجمع ارضات وارضون بفتح الراء فيهما وربما
سكنت في الثانية وقد يجمع على اروض واراض واراضي على غير قياس وكما سفل
فهو ارض مسبعة اي كثيرة السبع ومأسدة اي كثيرة الاسد ومذأبة
اي كثيرة الذئب وهو مهموز ويلين واصله الهمز والانثى ذئبة وهما بمعنى
المسبعة المأسدة والمذأبة من المجرد ومبطخة اي كثيرة البطيخ قال في جامع
اللغة البطيخ والبطيخة بالكسر بحذو الكر عندهم التطبيخ والمبطخة موضع
البطيخ ونحوه الطلا لغة فيه ومقثأة اي كثيرة القثاء قال في جامع اللغة
القثاء الخيار الواحدة قثاءة والمقثاءة والمقثوءة موضعه وهما بمعنى مبطخة
ومقثأة من المزيد فيه حذفت احدى الطائين والياء من بطيخ والالف من
قثاء ووجدت في بعض النسخ مطبخة بتقديم الطاء على الباء قال التفتازاني
وهو سهو لكن توجيهها ان تكون من الطبيخ لغة في البطيخ قال في ديوان الادب
الطبيخ لغة في البطيخ وهو لغة اهل الحجاز وفي حديث عائشة رضي الله عنها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل الطبيخ بالرطب وقال الفرعي

في مسنده ... سفيان يعني ابن عيينة عن هشام
بن عروة عن ابيه عن عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الطبيخ
والرطب وفي اصل آخر قدم بتقديم البا وهو الذي رواه اسحاق بن اسرائيل
وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن منصور وعباس بن الفضل عن ابن عيينة
وكلها عند المستغفري الا اخرها فعند ابي نعيم كلاهما في الطب رواه ابو داود
في سننه من حديث ابي اسامة عن هشام بلفظ كان ياكل الطبيخ بالرطب
ومثله في الاطعمة للدارمي من رواية سهل بن سعد وفي صحيح ابن حبان ما
لفظه اخبرنا محمد بن عبد الرحمن الشامي قال اخبرنا احمد بن حنبل قال اخبرنا
وهب بن جرير قال اخبرنا ابي قال سمعت حميدا يحدث عن انس بن مالك ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان ياكل الطبيخ او البطيخ بالرطب انتهى احد
وان كان غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا كثعلب او مزيدا فيه كعصفور او
خماسيا كجحمرش وخذرنوط فلا يبنى منه ذلك الفعل بل يقال كثير الثعلب والعصفور
الى غير ذلك ومما يناسب هذا الموضع اسم الآلة فنقول واما اسم الآلة وهو اي
باعتبار ما يعالج به ما يعالج به اي يسمى ذلك الاسم الفاعل المفعول لوصول اهـ
الاثر من الفاعل اليه اي الى المفعول مثلا المنحت يعالج النجار الخشب لوصول
الاثر الى الخشب قال التفتازاني قوله وهو راجع الى الآلة وان كان مونثا لان ما
يعالج الى آخره عبارة عنها وهو مذكر فيجوز ان يقال الآلة هي ما او هو ما يجوز
ولا ان يكون راجعا الى اسم الآلة لان التعريف انما يصدق على الآلة لا على اسمها
الا على تقدير مضاف محذوف اي اسم الآلة ما يعالج وهو ليس بصحيح ايضا لانه
يدخل القدوم وامثاله وليس باسم آلة في الاصطلاح وقد علم من تعريف
الآلة انها انما تكون للافعال العلاجية ولا تكون للافعال اللازمة اذ لا مفعول
لها فيجيء جواب اما اي اما اسم الآلة فيجيء على مثال مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم
فرقا بينه وبين المصدر والمكان مثال الاول محلب في بعض شروح الشا
فية بالحاء المهملة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق
اسم الآلة عليه ومجحل بعضهم بالجيم المعجمة وهو منجل لا سيّما ... لانه يجل
النبات اي يقطعه ومثال الثاني مكسحة اي مفعلة وهي اسم لما يكنس الثلج و
غيره ومثال الثالث مفتاح اسم لما يفتح به ومصفاة هي ايضا على مثال مكسحة

لان اصلها

لان اصلها مصفوة قلبت الواو الفا ... ما قبلها لكن ذكرها لئلا يتوهم
خروجها حيث لم يكن على وزن مكسحة ظاهرا وقالوا مرقاة بكسر الميم على هذا اي على
انها اسم آلة كالمصفاة لانه اسم لما يرقى به اي يصعد وهو السلم اصلها مرقية قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قال الفاضل التفتازاني وانما ذكرها لان فيها بحثا وهو
انه جاءت بفتح الميم وهو ليس من صيغ اسم الآلة ومعناها واحد ومن فتح الميم وقال
المرقاة اراد المكان اي مكان الرقود دون الآلة قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطهرة
ومرقاة ومرقاة ومسقاة ومسقاة فمن كسرها شبهها بالآلة يعمل بها ومن فتحها قال هو
موضع يعمل فيه فجعله مخالفا بفتح الميم وتحقيق هذا الكلام ان المرقاة والمسقاة والمطهرة
لها اعتباران احدهما انها امكنة فان السلم مكان الرقود من حيث انها الرقي فيه وقال
الفاضل اللقاني قوله انها امكنة ظاهر في غير مطهرة لان المطهرة ان كان المراد بها اناء يتطهر
به فصحيح وان كان المراد اناء فيه ماء يتطهر بالاغتراف منه فلا يصح كونه اسم آلة ولا مكانا
وقال التفتازاني والآخر انها الآت لان السلم آلة الرقي فمن نظر الى الاول فتح الميم ومن نظر
الى الثاني كسرها فالمكسور والمفتوح انما يقالان لشيء واحد لكن النظر مختلف فافهم وقال
صاحب المفتاح وعندي ان معالا يشبه الاصل الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة
او بغير عوض كمنقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهد ان الاصل مفعل
وما عداه متفرع منه بزيادة وقال الغزي قيل الاصل في اسم الآلة ان يكون على مفعال
واما مفعل ومفعلة فمنقوص منه لكن الاول بلا عوض والثاني بعوض والدليل على ذلك تركهم
الاعلال الى مخيط تبعا لخياط لكونه في تقدير مخياط انتهى وفيه نظر لان الحذف خلاف
الاصل والدليل المذكور مع قصوره مع الاحتمال استناده الصحيح الى اشتراك الصيغتين
في المعنى كما صح نحو اجتوروا حملا على تفاعلوا ويؤيده وجوب الاعلال في نحو مرقاة ومصفاة
فافهم قال التفتازاني ولما قال ان صيغ الآلة هذه المذكورات وقد جاءت اسماء الآلات

اي بتحقيق ان مكسور الميم اسم آلة ومفتوح الميم اسم مكان
اي آلة لصعود والرقي
الى انها امكنة لوقوع الفعل
اي الى انها الآت لصدور الفعل عن الفاعل
قوله يختلف فان النظر الى الآلية وفي المفتوح الى
قائله للوصلي

مضمومة الميم والعين ... الذي يجعل فيه الدهن
... ان يقال ... وعاء الدهن لان ... وعاء الدهن اعلم ان دخول الفاء
في جواب لما غير جائز او قليل فلو قال اشار اليها لكان صوابا او اولى ومسعط للذي يجعل
فيه السعوط وهو بالفتح ... في الانف ومنخل ... وهو احد ماجاء من الادوات
على مفعل والمنخل بفتح ... فيه كذا في مختار الصحاح ومدق لما يدق به قال في مختار
الصحاح المدق والمدقة مايدق به ... المدق بضمتين وهو ماجاء من الادوات
يعمل بها على مفعل بالضم ومكحلة للاناء الذي ... للكحل ومحرضة للذي يجعل للاشنان
حال كونها مضمومة الميم والعين والقياس كسر الميم وفتح العين قال التفتازاني
وفيه نظر لانها ليست من اسم الالة بحث عنده هي اسماء موضوعة لالات مخصوصة
فلا وجه للشذوذ قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها اسماء لهذه الاوعية
الا المنخل والمدق فانهما اسما الالة فيصح ان يقال انهما من الشواذ وقال الجلبي وهي
مثل الكلمات التي على وزن المفعول وهي اربع كلمات المغفور والمغثور وكلاهما بالغين
المعجمة وهما مثال الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة المغرود وهي ايضا بالغين
المعجمة وهي نوع من الكمأة والرابعة المعلوق بالعين المهملة وهي مثل المعلاق وهو مايعلق
به الشيء قال ابو سعيد لا نظير لهذه الاربعة وجاء مدق ومدقة بكسر الميم وفتح العين
كما نقلناه عن مختار الصحاح على القياس وجاء ... عليه ايضا في الصحاح المحرضة
بكسر الميم وفتح الراء وفي شرح الهادي ... ففي كلام المصنف كلام اعلم ان هذه
الكلمات لو كسرت على الاصل جاز نقل الفاضل اليمني عن ابن درستويه هذا تنبيه على كيفية
بناء المرة ... المذكورة في التنبيه في صدر الكتاب ان شئت ضبط هذا
المقام فاستمع لما نتلو عليك من الكلام اعلم ان الفعل اذا اريد بناء المرة منه فلا يكون
ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثي فاما ان يكون مجردا او مزيدا فيه اما المجرد الذي

الثلاثي

فاما

فاما الذي يكون في مصدره التاء او لا فالمرة من مصدر المجرد الذي لا تاء فيه على وزن فعلة
بالفتح اي بفتح الفاء وسكون العين تقول ضربته ضربة في الشتم او قتلته قتلة اي مرة
اي ضربا واحدا او قتلا واحدا وانما يجيء على فعلة لان الاصل في مصادر الافعال
الثلاثيات فعل بفتح الفاء وسكون العين كما ... التي فيه هي اصل
وانما زيدت التاء في آخره ليدل على المرة الواحدة وانما خص الآخر بزيادة التاء لانه
محل الزيادة والنقصان وشذ عن ذلك اتيته اتيانة ... ولقيته لقاءة لانهما من الثلاثي
الذي لا تاء في مصدره اذ مصدرهما اتيان ... ولقية ... ولقيه والمرة منهما اي
من المصدر الذي زاد على الثلاثي رباعيا كان او ثلاثيا مزيدا فيه يجيء على مصدر المستعمل
لكن بزيادة التاء اي تاء التأنيث الموقوف عليها هاء في آخر المصدر كالاعطاءة والانطلاقة
والاستخراجة والدحرجة للفرق بينه وبين المرة اعلم انه اذا كان للفعل مصدران احدهما
اشهر في الاستعمال من الآخر والمرة تبنى من الاشهر تقول كذبته كذبة ولا تقول كذابة
هذا الحكم في الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي كلها الا في مصدر واحد وهو ما فيه
تاء التأنيث منهما اي من الثلاثي والرباعي فالوصف بالواحدة واجب اي المرة من هذين
النوعين على مصدرهما المستعمل مع وصفهما بالواحدة للفرق بينهما نحو رحمة رحمة واحدة
ودحرجته دحرجة واحدة فلا تجتلب تاء اخرى في آخر مصدرهما لئلا يجتمع التاءان
في كلمة واحدة قال صاحب جامع اللغة رحمه رحمة ومرحمة وهي الرقة والتعطف وقد
ترحم عليه وتراحموا تعاطفوا ورحم بعضهم بعضا والرحموت من الرحمة يقال رهبوت
خير من رحموت اي لان ترهب خير من ان ترحم والفعلة بالكسر اي بكسر الفاء للنوع من الفعل
اي يجيء النوع من مصدر الثلاثي الذي لا تاء فيه على فعلة بكسر الفاء كما قال ... الفعل
للنوع ... الفعل للآلة والفعلة للمرة والفعلة للحالة تقول هو حسن الطعمة والجلسة اي
حسن النوع من الطعم والجلوس قال المؤلف الفاضل والمصنف الكامل في شرح الهادي

والفعلة للحالة التي عليها الفاعل
بفتح ... منه ... والفعل ... سيد

قوله للمرة اي للواحدة من المرة
سيد

وهذا القول بيتان مرتبان
من الرجز سالما الاجزاء سيد

بكسر الفاء وسكون العين سيد
بفتح الفاء وسكون العين
بفتح الميم والعين منه سيد

المراد من النوع الحالة التى عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة اذا ركب كان ركوبه
حسنا يعنى ان ذلك عادة فى الركوب وهو حسن الطعمة والجلسة يعنى ان ذلك لما كان موجودا
منه صار حالة له ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة التى قتل عليها والميتة
التى مات عليها قاله الجاربردى هذا فى الثلاثى المجرد الذى لا تاء فيه واما غيره فالنوع منه
كالمرة بالا فرق فى [illegible] للفظ والفارق القراين الخارجية تقول رحمة واحدة للمرة و
لطيفة او نحوها للنوع وكذا دحرجة واحدة ودحرجة لطيفة او نحوها وانطلاقة واحدة
للمرة وحسنة او قبيحة او غيرها للنوع وكذا البواقى هذا اخر ما كتبناه على تصريف الزنجانى
واكثر ما ذكرناه من التوجيهات والتعليلات والتحقيقات والاعتراضات مما منشاه خاطرى
ومطلعه باطنى من انتحال كانتحال غيرى فليس الخبر كالمعاينة وقد وقع الفراغ من تسويده
فى يوم الجمعة شهر رمضان الشريف لسنة الف من الهجرة النبوية عليه افضل الصلوات
واكمل التحية اسال الله تعالى ان يجعلنى ومن يلتفت الى كتابى من زمرة المصطفين الاخيار
ولا يجعلنا من الذين يعدون من الاشرار ويرفعنى به مكانا عليا ويجعل لى به لسانا ذكيا
ويبوئنى فى اعلى عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين بالنبى واله
اجمعين امين يا رب العالمين وارجو من الله العزيز العلام ان يعطينى نوالا بين

الانام ويجعله ذخرا ابدى
عند زلتى وفرجا عند كربتى واعوذ
به ان اكون كمن يرتقم على الماء ويوشى بجد ميله
على الهواء انه قريب مجيب وما توفيقى الا
بالله عليه توكلت واليه انيب